وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم علوم الإعلام و الاتصال

المدرسة الأساسية في جريدة الوطن

دراسة وصفية

12 مارس 1996-31 ديسمبر 1998

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

من إعداد:
شريفي دليلة

تحت إشراف الدكتور:
أحمد بن مرسلي

السنة الجامعية 2001-2002

المقدمة:

إنّ نشأة المجتمع الإنساني وتطوره عبر العصور المختلفة قد مرّ بمراحل من الإحتكاك والعلاقات الإجتماعية نتيجة المصالح المشتركة أو المتضاربة وقد ولّدت تلك المصالح الحاجة إلى وسائط للتخاطب وتبادل الآراء والمعلومات بين سكان المجتمعات المختلفة، وقد كانت الصحافة المكتوبة نشاطا ثابتا في حياة المجتمع منذ وقت بعيد إلاّ أنّ الظهور والبروز الحقيقي لها يعود إلى التقدم التقني الذي كان حاسما منذ إختراع "قوتنبارغ" للطباعة، كمّا أنّ الصحافة ارتبطت في تطورها بالبعد السياسي في العملية الإجتماعية وبالتالي فإنّ الصحافة أو بالأحرى عملية إنتاج الأخبار خاضعة لظروف المجتمع ومراحل تطوره، إلاّ أنه يتوقع المجتمع من الصحافة أن تغطي الأخبار بشكل مستقل ويتطلب هذا أن تبقى الصحافة حرّة من أي تأثيرات تفرضها المؤسسات الموجودة داخل المجتمع، فالمبرر الأساسي لوجود الصحافة هو خدمة الجمهور أي وضع الفرد موضع المعرفة بالنسبة لما يدور حوله من أنباء مؤثرة تتصل بأحوال مجتمعه وقضاياه ومايواجهه من مشكلات، واحتياجاته هي الأهداف التي يجب أن تبذل المساعي لتوفيرها وقد يكون مناسبا أن ينقل هنا صوت "جون هيوز رئيس تحرير صحيفة كريسيان ساينس مونيتور" الذي يقول "أنه على الصحف أن تنهض بمسؤولية إعداد قرائها لمواجهة التغييرات الإجتماعية... ورؤساء التحرير مسؤولين عن إنتاج صحف تلبي احتياجات المجتمع."[1]

فمابالك ببلد فتي كالجزائر الذي يعيش أفراد مجتمعه تناقضات كثيرة، ومشاكل عديدة، فالصحافة المكتوبة وبالخصوص المستقلة منها تلعب دورا يزداد أهمية في الشرح والتفسير والتعليق على أحداث المجتمع ومشاكله الأساسية التي يعاني منها الأفراد داخل هذا المجتمع من تهميش، وتعسف وحياة يومية قاسية وصعبة، وبالتالي فالصحافة هي مرآة للحياة في المجتمع بجميع أنشطته ومشاكله وهي سجل للوقائع يوما بعد يوم، وانطلاقا من كل هذا أختير موضوع الدّراسة والمتمحور حول الأخبار الإجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية والذي يهدف بدوره إلى وصف المضمون الذي تم نشره في الصحيفتين موضوع الدراسة أي الخبر والوطن وقد وقع الإختيار على هاتين الصحيفتين بإعتبارهما من أهم الصحف في المجتمع الجزائري نظرا لإرتفاع الطلب والإقبال الكبير عليهما، وتهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى معرفة مدى اهتمام هذه الصحيفتان بتطلعات واهتمامات ومشاكل

---

[1] – شون ماكبرايد وآخرون: أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص140.

الفئات الإجتماعية الجزائرية كما تسعى إلى معرفة إلى أي مدى تمكنت هاتين الصحيفتين في معالجة المواضيع الإجتماعية التي تهم الرأي العام بصفة مباشرة خاصة وأنّ المرحلة التي تناولتها الدراسة (1991-2000) تعتبر مرحلة هامة وحساسة في حياة المجتمع الجزائري نظرا للتحولات التي عرفها في جميع الجوانب وبصفة خاصة الوضعية الأمنية التي أثرت إلى حد بعيد على جميع الأفراد.

والصحف في هذا الإطار تعد المرآة التي تعكس مثل هذه المواضيع، ومن خلال طرحنا لهذا الموضوع سنحاول تقييم الدّور الذي قامت به الصحافة الوطنية بصفة عامة والصحيفتين بصفة خاصة في طرح ومعالجة المواضيع الإجتماعية الخاصة بالمتلقي الذي يعد طرفا أساسيا في نجاح العملية الإتصالية.

أما أهمية الدراسة فتكمن في كونها تعد من المحاولات الأولى التي تتطرق للأخبار الإجتماعية علما أن غالبية الدراسات تمحورت حول الأخبار السياسية نظرا لما تكتسيه من اهتمام في العالم الثالث وهذا قد يرجع إلى الإرث الإستعماري، زد إلى ذلك قلة الدراسات التي تهتم بالرسالة أو المضمون هنا في الجزائر، ومن الضروري أن نولي الإهتمام بجميع أطراف العملية الإتصالية أي المرسل، الرسالة، المتلقي، الوسيلة والتأثير كما تكمن أهمية الدراسة هذه في محاولة تسليط الضوء على جانب من الممارسة الصحفية في الجزائر في مرحلة جديدة متميزة عن المراحل السابقة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات السابقة التي عالجت الأخبار منها دراسة السعيد بومعيزة[1] والمتمثلة في دراسة عملية إنتاج الأخبار في التلفزيون الجزائري –نشرة الثامنة– دراسة حالة– بالإضافة إلى دراسة سمير لعرج[1] والمتعلقة بالقيم الاخبارية في الصحافة العمومية المكتوبة بالعربية، دراسة تحليلية للأخبار الداخلية.

ومن أجل معالجة موضوع هذه الدراسة والذي يتمحور حول محتوى اليوميتين الخبر والوطن وبصفة خاصة المواضيع الإجتماعية جاء هذا العمل مقسما إلى قسمين قسم نظري ويتضمن فصلا كاملا عن الصحافة المكتوبة في الجزائر ومكانة الأخبار الإجتماعية فيها وتم التطرق في المبحث الأول إلى الصحافة المكتوبة في الجزائر وهذا بالرجوع إلى المبادئ الأساسية للصحافة المكتوبة ووظائفها وكذا

---

[1] – السعيد بومعيزة: عملية إنتاج الأخبار في التلفزيون الجزائري –نشرة الثامنة– دراسة حالة في المجلة الجزائرية للإتصال، عدد 6-7 ربيع وخريف 1992.

[1] – سمير لعرج: القيم الاخبارية في الصحافة العمومية المكتوبة بالعربية، دراسة تحليلية للأخبار الداخلية، رسالة ماجستير قدمت لمعهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 1996.

لتطور الصحافة المكتوبة الجزائرية مع مراعاة إبراز مكانة يومية الخبر والوطن في الحقل الإعلامي، فيما تم التعرض للأخبار الإجتماعية في الصحافة المكتوبة في المبحث الثاني من خلال التعريف بماهية الأخبار ودورها، وكذا التطرق إلى مصادر الأخبار وأزمة الموضوعية، مع التعريف بالأخبار الإجتماعية وأهميتها.

أما القسم الثاني والمتمثل في الجانب التطبيقي من خلال تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يوميتي الخبر والوطن وهذا بتوضيح العينة وفئات التحليل من خلال المبحث الأول، بينما يتعرض المبحث الثاني إلى تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر وتضمن المبحث الثالث تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الوطن ويليه المبحث الثالث الذي تطرق إلى مقارنة النتائج الدراسة التحليلية لليوميتين متبوعا بالإستنتاجات العامة، وتأتي الخاتمة في الأخير لتبرز الأهمية البالغة التي تكتسيها الصحافة المكتوبة من خلال كتاباتها التي تمس انشغالات واهتمامات ومعاناة المجتمع.

الإشكالية وتحديد المصطلحات والمفاهيم:

بتزايد الإختراعات التكنولوجية التي مست مجال الإعلام والإتصال ومأأفرزته من توفير وسائط وأدوات وتقنيات إتصال متعددة وعالية التطور، إزداد معها انتشار وإقبال جماهيري واسع على هذه الوسائل عبر العالم، مما شكل السّمة أو المظهر البارز الذي طبع هذا العصر، والذي يعتبر عصر الإتصالات.

وبالمقابل كان هناك اهتماما متزايدا بدراسة هذه الوسائل التكنولوجية وبإمكانياتها وقدراتها الإتصالية ترتب عنه كما معتبرا من الدّراسات الأكاديمية ارتبطت نتائج كل واحدة منها بالسياق الزماني والمكاني الذي تمت فيه، إذ تباين تفسير وتحليل قدرات ومهام هذه الوسائل فهناك من يعتبرها أداة للإعلام أو أداة للتعليم والتثقيف، وسيلة للدعاية والعلاقات العامة والإعلان، كمّا أنها أداة للتحول الديمقراطي والتنمية والترفيه وغيرها من المهام والإستخدمات الأخرى.

وبالرّغم أن الإعلام يشكل جانبا فقط من بين المهام العديدة التي تقوم بها هذه الوسائل إلاّ أن الإعتقاد الشائع هو إعتبار هذه الوسائل على أنّها وسائل للإعلام بالدّرجة الأولى، وقد يعود ذلك إلى كون المادة الإخبارية عبر هذه الوسائط تقدم في أفضل أوقات الإستماع والمشاهدة بالنسبة للقنوات المرئية والمسموعة، أمّا في الصحافة المكتوبة فعلى الرّغم من تباين النسبة التي تحتلها المضامين الاخبارية في الصحف والمجلات إلى جانب الأنواع الأساسية الأخرى لمحتوى هذه الوسائل المطبوعة، إلاّ أن التقارير والأخبار عن الأحداث عادة ماتستأثر بالصفحات الأولى من الصحف، وفي تفسير آخر فإن تداول مصطلح وسائل الإعلام يكون مرده أن هذه الوسائل تشكل في العصر الحديث أهم المصادر التي يلجأ إليها الناس غالبا للتزود بالمعلومات والإطلاع على مايحدث في كل أنحاء العالم بإعتبارها أكثر سرعة وقدرة على نقل الواقع وتصويره في أذهان النّاس، إذ أنه ليس هناك قناة تقوم في الوقت الحالي بالدّور الإعلامي بطريقة أفضل من الشكل الذي جاءت به هذه الوسائل، وهو ماجعل الإعلام هو أبرز الوظائف التي تقوم بها وسائل الإتصال الجماهيرية في كل الأنظمة الإعلامية على اختلاف أنماطها وفلسفتها، إذ لم تجد المجتمعات الإنسانية في العالم المعاصر مؤسسات بديلة عن وسائل الإعلام الحديثة والتي بمقدورها تقديم الأخبار بالصورة التي تشبع احتياجات الفرد في عالم اليوم.

وانطلاقا من هذا الواقع فإن عملية تزويد النّاس بأخبار تتضمن المعلومات والحقائق عن الأحداث و الوقائع وكل مايتعلق بحركية المجتمع، تأتي في طليعة الأولويات بالنسبة للوسائل الإعلامية وهذا من حيث الأهمية التي تولى لهذه العملية وليس من حيث الحجم الذي تحتله المضامين الاخبارية

في وسائل الإعلام وأهمية هذه المواد تنبع من كونها تمثل المقياس الذي يشكل به الجمهور الآراء الصحيحة وتنبني عليه القرارات الصائبة التي يتعين عليه اتخاذها.

إنّ تقديم الأخبار الصحيحة والمعلومات الصادقة والبيانات الدقيقة هي التي تسمح للجهاز الإعلامي أن يحرز على ثقة الجمهور به، ثم تأتي بدرجة أقل المواد الأخرى كالترفيه والإعلان والتعليم وغيرها من الأنواع التي تستحوذ على حجم معتبر من النشر أو البث، لكن مهما اجتهدت الوسيلة الإعلامية في تقديم هذه الأنواع فإن الجمهور قد يرضى عن هذه الأداة، لكنه يظل غير واثق بها كمصدر وأخبار إذا أخفت عنه الحقيقة أو حرفتها وأهملتها وقصرت في مدّة بالمعلومات والأخبار، وبناءا على ماسبق وبخصوص العملية الإعلامية في الجزائر فإن قطاع الإعلام لم يحظ بالعناية والإهتمام اللازمين، ماعدا المجهودات التي بذلت لتحسين الجانب التقني للإعلام، حيث سعت الجهات المسؤولة على هذا القطاع منذ الإستقلال إلى تدعيمه من حيث الإرسال والإستقبال والنشر وغيرها من الإجراءات الشكلية الأخرى، وهذا على حساب الإهتمام بنوعية الرّسالة التي تحملها، وكذا على حساب الإهتمام بالعلاقة التي من المفروض أن تنشأ بينها وبين جمهورها، فقد تميزت مرحلة مابعد الإستقلال كما يذكره زهير إحددان بضعف الرسالة الإعلامية للصحافة الجزائرية، وبأنها كانت تفتقد جزءا كبيرا من مصداقيتها نظرا للتقاليد والأفكار السائدة آنذاك، حيث كان قطاع الإعلام محل قيد ورقابة منذ 1962 أي في ظل القيادة الأحادية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي بسط نفوذه وسلطته على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الإعلام، وهذه الممارسة أحدثت صعوبات، وسدّت في وجه الجمهور كل منافذ التعبير عن إنشغالاته واحتياجاته وتطلعاته ومعاناته إزاء الحياة الصعبة التي كان يعيشها، إلاّ أن الوضع تغير بعد أحداث أكتوبر 1988 التي جاءت لتفرض على السلطة ضرورة التعجيل في إحداث التغيير، والنظر إلى المجتمع الجزائري من منطلق تعدد الرؤى والأفكار، وفي إطار هذا الإنفتاح والتوجه الجديد، عرفت الجزائر إقامة شبكة إعلامية متعددة حيث شهدت الصحافة المكتوبة ظهور عناوين جديدة من يوميات صباحية ومسائية، الأسبوعية ومنها السياسية والثقافية والجهوية بالإضافة إلى المجلات وكذا الصحف الهزلية وغيرها ممّا يتيح للقراء فرصة أكبر للإطلاع والإختيار.

وقد عرفت هذه الصحافة التي تتميز بالإستقلالية والحرية نجاحا معتبرا لدى الجمهور وبالموازاة مع هذا التطور الكمي عرفت نقلة نوعية على صعيد الرّسالة الإخبارية التي تنشرها، فقد أصبحت تستجيب أكثر لتطلعات المجتمع وانشغالاته، وهذا بانتقادها الشديد للبيروقراطية، المحاباة، الرّشوة أزمة

المنظومة التربوية والصحية، البطالة، غلاء المعيشة كل هذا أكسب هذه الصحف نوعا ما مصداقية لدى قراءها.

لكن رغم التحولات التي شهدها قطاع الإعلام على كافة المستويات خصوصا على مستوى حرية التعبير، إلاّ أنها عرفت انفراجات وتضييقات من حكومة إلى أخرى، فقد كانت كل واحدة من هذه الحكومات المتوالية تعتمد سياسة إعلامية مخالفة أو مناقضة للأخرى أحيانا انعكست على أركان العملية الإعلامية خصوصا مايتعلق منها بالرسالة الإعلامية.

وانطلاقا من هذا الواقع الجديد وغير الثابت ارتسمت لدينا إشكالية موضوع هذا البحث والتي نصوغها كالتالي: ماهي طبيعة المادة الإعلامية الإجتماعية التي نشرتها كل من يوميتي الخبر والوطن خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 2000؟ وإلى أي مدى تمكنت من معالجة إهتمامات المجتمع؟.

ومن أجل توضيح معالم الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات جاءت على الشكل التالي:

- ماهو نوع الأخبار الإجتماعية التي طرحتها كل من الخبر والوطن؟.
- ماهي علاقة هذه المواضيع بواقع المجتمع؟ أي هل تعكس اهتماماته؟.
- هل يقتصر دور الأخبار في معالجة المشاكل الإجتماعية على بعض المناطق الجغرافية الذي يخضع بدوره لمعيار الإمكانيات المادية والبشرية للصحيفتين؟.
- ماهو الشكل الذي تطرح به هذه التغطية الإخبارية، أي هل الإطغاء يعود إلى التقارير الإخبارية دون الإكثار من الروبورتاجات والتحقيقات؟.

هل المظاهر السلبية للمجتمع هي المظهر الغالب على إهتمامات الأخبار في الصحيفتين؟

تحديد المصطلحات والمفاهيم:

الأخبار الإجتماعية:

لايهمنا في هذا البحث تلك الأخبار التي ترصد النشاطات الإجتماعية للأشخاص البارزين في المجتمع، وليس الإهتمام هنا منصبا حول الأخبار التي تتصل بالإجتماعيات أو مايطلق عليه إسم

أخبار المجتمع ومثل هذه الأخبار تطلق عليها الصحف الأمريكية والإنجليزية أحيانا تعبير "أخبار التخطيط الإجتماعي Social planning news"[1]

إنّما المقصود من الأخبار الإجتماعية كل المواقف الإجتماعية التي تقتضي تغييرا إلى أفضل، ومنها الظواهر الإجتماعية أو المشاكل الإجتماعية التي تنبت من عيوب البناء الإجتماعي للمجتمع، ولايستطيع الفرد أو جماعة صغيرة إصلاح هذه العيوب، وهنا يبرز دور الإعلام الذي يصل إلى مختلف الفئات وهذا للقضاء على هذه المشاكل أو بالأحرى التخفيف من حدّتها عن طريق التوعية والتحسيس، فالصحيفة التي تعد مؤسسة إجتماعية تقدم صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي تُكون المجتمع، أي أنّها تصور بدقة جميع الفئات الإجتماعية وعن طريق هذه الأخبار تساعد أفراد هذا المجتمع على تكوين فكرة حقيقية عن واقعه وينتهي هذا المجتمع بحماية نفسه، علما أنّ مختلف وسائل الإعلام ومنها الصحافة المكتوبة تمثل بالنسبة للعديد من فئات المجتمع المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالمشكلات والحقائق الإجتماعية، فعند تقديم الصحيفة لمختلف هذه الأخبار فإنها تعمد إلى ربط الفرد بمجتمعه ومايدور فيه من أحداث ومايعترضه من مشكلات، فالصحيفة توزع لتعبر عن المجتمع الذي تصدر فيه وتكون مرآة تعكس المعاناة التي يعانيها أفراد مجتمعها.

الصحافة المكتوبة:

في قاموس اكسفورد، تستخدم كلمة صحافة بمعنى Press وهي شيئ مرتبط بالطباعة والنشر للأخبار والمعلومات، كما تعني مجموعة الصفحات التي تصدر يوميا وفي مواعيد منتظمة.[1]

ويرى أديب خضور أنها ذلك الإعلام المكتوب من مجلات ونشريات التي تقدم إعلاما جماهيريا من أجل توجيه الجمهور وإرشاده بصدد الظواهر والتطورات والقوانين الموضوعية للحياة الإجتماعية والتأثير في قناعات ووجهات نظر وآراء وتطلعات هذه الجماهير.[2]

وبالتالي يتبين أن الصحافة المكتوبة هي تلك النشرات والمطبوعات المختلفة التي يتكرر صدورها بصفة منتظمة من أجل إخبار الرأي العام بمختلف المواضيع التي تتمحور حول إنشغالاته الإجتماعية منها والسياسية والثقافية.

---

[1] – د. محمود أدهم: فن الخبر. فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، ط2، 1987، ص200.

[1] – فاروق أبوزيد: مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص37.

[2] – أديب خضور: أدبيات الصحافة، مطبعة مداوي، دمشق، 1986، ص14.

الصحافة المستقلة:

إنّ مفهوم مستقل هو مصطلح إقتصادي إعلامي يفيد تطبيق سياسة إقتصاد السوق حياد وسائل الإعلام وذلك من خلال الأوجه المالية والسياسية والتقنية والإشهارية واتباع أساليب عمل وتفكير في صناعة الخبر بشكل مستقل عن أية جهة أو هيئة كانت.[3]

المنهج وأدوات جمع البيانات:

تعددت تعاريف البحوث العلمية، إلاّ أن التعريف الأكثر استخداما هو ذلك التعريف الذي يشير إلى أن البحوث العلمية هي "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو إضافة الجديد لها."[1]

وعلى كل باحث أن يختار المنهج أو الأسلوب المعين لتحديد مشكلته التي هو بصدد دراستها، وكلّما تمكن الباحث من التحكم في المنهج تمكن من التحكم في دراسته، ولتحقيق أهداف الدراسة كان لزاما إستعمال منهج المسح الإعلامي، أين يتم مسح محتوى الأخبار ذات الطابع الإجتماعي أثناء مدّة الدّراسة (حوالي 238 عددا) من جانفي 1991 إلى غاية ديسمبر 2000، وهنا تستخدم أداة تحليل المضمون لتحديد حجم الأخبار الإجتماعية في كل من يومية "الخبر والوطن، علما أن التحليل هو عملية ملازمة للفكر الإنسانئ، تستهدف إدراك الأشياء والظواهر بوضوح من خلال عزل عناصرها بعضها عن البعض ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها، والمحتوى في علوم الإتصال هو كل مايقوله الفرد أو يكتبه ليحقق من خلاله أهدافا اتصالية مع آخرين، وهو عبارة عن رموز لغوية يتم تنظيمها بطريقة معينة ترتبط بشخصية الفرد –مصدر– وسماته الإجتماعية ويستهدف جمهورا محددا بسماته واحتياجاته واهتماماته ليدرك مافي المحتوى من معاني وأفكار فيتحقق اللّقاء والمشاركة بين المصدر والجمهور.[2]

---

[3] – جلال الدين الحمامي: الصحيفة المثالية، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص213.

[1] – عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي: أسس وأساليب، مكتبة المنار، الأردن، 1989، ص15.

[2] – محمد عبد الحميد: تحليل الممحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص13.

ولايفوتنا هنا التعريف الذي وضعه سمير حسين والذي يعد تعريفا شاملا حيث يقول "ان تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون على الأخص في الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون لتلبية الإحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث.[3] "

ويقتضي توظيف تحليل المضمون اتباع خطوات معينة (تحديد فئات التحليل وتعيين وحدات التحليل)، إذ تعد وحدات التحليل وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية.[1]

ومايهمنا في هذه الدراسة هي وحدة الفكرة ووحدة العد والقياس، وهنا لابد من اللجوء إلى بعض المقاييس بالستنتمتر مربع (سم^2) للتعرف على المساحة التي شغلتها الأخبار الإجتماعية في الصحيفتين الخبر والوطن، فيما تكون فئات التحليل متمثلة في فئة المصدر والتي تجيب على السؤال لمن تنسب الأقوال والتصريحات أو ماهو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة التحليل والهدف هنا هو إبراز إمكانيات كل من الصحيفتين، بما أن كيفية معالجتها للمواضيع الإجتماعية مرتبط بالإمكانيات المادية التي تمكنها من الحصول على المعلومات، أما فئة الشكل والتي تهتم بالقوالب والأنماط التي قدمت من خلالها الأخبار الإجتماعية، فكان الإعتماد على فئة الأنواع الصحفية أي مختلف الأجناس والقوالب التي عولجت من خلالها الأخبار الإجتماعية في الصحيفتين علما أن لكل نوع دلالة قد تعطي للخبر الإجتماعي بعدا مميزا، فيما تشمل فئة الموضوع مختلف المواضيع البارزة والمتكررة التي أدرجتها الصحيفتان وتتعلق بالسّكن، الصّحة، العنف، التربية والتعليم، المخدرات، البطالة، الإضراب، وغلاء المعيشة، أي تلك المواضيع التي تشغل المجتمع وتبحث عن الإجابات والحلول من خلال الصحيفة، وتجدر الإشارة أنّ الدّراسة لم تعتمد على البيانات الصحفية ذات الطابع الإجتماعي التي كانت تصدرها مختلف الهيئات الإدارية كتلك المتعلقة بالإضراب على سبيل المثال.

---

[3] – سمير محمد حسين: بحوث الإعلام: دراسات في مناهج البحث العلمي، عالم الكتب، القاهرة، 1995، ص234.

[1] – محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص16.

I– الصحافة المكتوبة في الجزائر ومكانة الأخبار الإجتماعية فيها

I.1– الصحافة المكتوبة في الجزائر

I.1.1– المبادئ الأساسية للصحافة المكتوبة ووظائفها

I.2.1 – تطور الصحافة المكتوبة الجزائرية

I.3.1– مكانة يوميتي الخبر و EL-WATAN

I- الصحافة المكتوبة في الجزائر ومكانة الأخبار الإجتماعية فيها:

إن المتأمل في تاريخ الصحافة المكتوبة يتبين أنها تطورت في وقتنا الحالي وأصبحت مؤسسة إجتماعية، لاتقتصر على نقل الواقع بل تعمل أيضا في تشكيل هذا الواقع الذي تتواجد فيه فتؤثر فيه وتتأثر به.

ولقد شهدت الصحافة المكتوبة الجزائرية تحولا كبيرا بظهور الصحافة المستقلة والتي اصبحت تجسد حرية التعبير وبالتالي تقدم الواقع وتعكس معاناة المجتمع وانشغالات أفراده ضمن مختلف الأخبار التي تقدمها ومن بينها الأخبار الإجتماعية التي تعبر عن اهتمامات ومعاناة هؤلاء الأفراد بمختلف فئاتهم.

I.1.1- المبادئ الأساسية للصحافة المكتوبة ووظائفها:

لقد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الإنسانية الحديثة مفهوم حرية الرأي، إذ بظهور الطباعة في القرن الخامس عشر ثم نشأة الصحافة المكتوبة كأول وسيلة للإتصال الجماهيري أسفر عن نشوء مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك، إلاّ أن التجارب التاريخية أظهرت أن حرية التعبير ليست مجرد فلسفة مثالية، إنما هي ممارسات واقعية تحكمها العوامل السياسية والمصالح الإقتصادية والسياقات السوسيوثقافية التي تختلف بإختلاف المجتمعات، وقد استطاع المجتمع الدولي أن يطور مفهوما مشتركا لحرية الإعلام واضعا في إعتباره هذه الإختلافات، هذه الحرية التي برزت بوادرها بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا أن حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها، وتتطلب حرية الإعلام بالضرورة ممن يتمتعون بمزاياها أن تتوفر لديهم الرغبة والقدرة على عدم إساءة إستعمالها فالإلتزام الذي يتقصى الحقائق دون انحياز، وبنشر المعلومات دون قصد سيئ يشكل إحدى القواعد الأساسية لحرية الإعلام.

وقد اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 الحق في الإعلام والإتصال كحق آخر من حقوق الإنسان وتضمنت المادة التاسع عشر (19) من هذا الإعلان "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي إلتماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما إعتبار للحدود."[1]

ويرتبط هذا الحق بحقوق أخرى كالحق في العمل وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلد، والحق في الإشتراك في الإجتماعات والجمعيات السلمية والحق في الراحة، وغيرها...، وقد استمرت هذه المبادئ تتردد بين والحين والآخر في مختلف اللوائح والقرارات المرتبطة بالإعلام سواء كان ذلك

---

[1] – عبد الرحمن عزي: الحق في الإعلام والإتصال وابستمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير، في حق الإتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1994، ص 114.

على مستوى الأمم المتحدة أو منظمة اليونسكو أو بعض المنظمات الإقليمية والمحلية، لأن الفرد والمجتمع على حد سواء في حاجة إلى حرية الرأي لعدة أسباب، منها مايتعلق بإشباع اهتمامات ومصالح الفرد، ومنها مايتعلق بالمصلحة العامة، وقد تكون أهم قيمة لحرية الرأي في أنها تعد أساس التفاعل الإجتماعي السّوي للفرد في بيئته، وأساس تطوره الفكري والسلوكي لأنها تتضمن استقلالية الفرد وقدرته على التعبير عن ذاته ويتضمن أيضا قدرة الفرد على أن يفكر لنفسه بغض النظر عن أوضاعه، وبالتالي نفهم هنا أن استقلالية الفرد تتطلب حرية التعبير، هذه الأخيرة (أي حرية التعبير) لاتعدو أن تكون ذلك الإهتمام بحرية الفرد في التفكير لنفسه ولكنها تتضمن حريته في إيصال أفكاره إلى الآخرين، ولذا لايمكن هنا فصل حرية الفرد الداخلية أي حرية التفكير، عن حريته الخارجية والتي تتمثل في حرية التعبير، ويمكن القول بأن ارتباط حرية التفكير بحرية التعبير هو الأساس الذي انطلقت منه جل المذاهب الفكرية، إذ أن الواقع أثبت أن أي نظام إعلامي يأخذ دائما شكل ولون النظام الإجتماعي الذي يعمل في سياقه، وهذا يستدرج معرفة القيم والمعتقدات التي يحملها المجتمع فيما يتعلق بطبيعة الإنسان والمجتمع والدّولة وعلاقة الفرد بالدّولة وطبيعة المعرفة والحقيقة، فنجد النظرية السلطوية في الإعلام والتي سادت في أوروبا في القرنين 16 و17 قد ارتكزت على بعض المنطلقات الفلسفية التي طرحها كل من أفلاطون وميكيافيلي إذ أن الحقيقة في هذا المنظور ليست نتاج جماهير عريضة من المجتمع ولكن نتاج أقلية من الحكماء، فتتمركز بالقرب من سلطة القرار، والحاكم هنا يستخدم الصحافة لإعلام الجمهور بما يريده لهم من معرفة، وتتبع الصحافة عامة في ملكيتها ومراقبتها الدولة التي توجه محتوى هذه الوسائل وفق السياسة التي تنتهجها، وتمنع كل من يحيد عن هذا التّوجه بامتلاك الحاكم للسلطة المطلقة في إدارة شؤون المجتمع وهذا عن طريق المراقبة، الحجز، السجن، وحتى القتل، إلاّ أن هذه النظرية فقدت مبررات قيامها ووجودها، ولهذا برزت نظرية أخرى للصحافة وقد ميزت المجال الإعلامي في أوروبا إبتداء من القرن 18 سميت بالنظرية الليبرالية، إذ أنّ تطور الديمقراطية السياسية وحرية المعتقد وتوسع التبادل التجاري والسفر وتقبل الإقتصاد القائم على مبدأ دعه يفعل دعه يمر، إذ ضمن الجو الفلسفي العام الجديد تعطي الحرية الإعتبار الأول للفرد الذي يمتلك القدرات الفعلية الكاملة للتمييز بين الصواب والخطأ وإتخاذ القررات السليمة دون وصاية من الدّولة أو من أجهزة السلطة، ولذا على الفرد أن تتاح له الحرية الكاملة في العمل والتفكير دون قيود مادام ذلك لايتعارض مع حرية الآخرين، وتعتبر الصحافة ووسائل الإعلام سندا لتدعيم هذه الحرية بإعطاء

الحقائق والشرح والتفسير، وقد ساهمت في دعم هذه الأفكار كتابات جون لوك وجون ستيوات ميل وآدم سميت وغيرهم.

ونظرا لأهمية وسائل الإعلام في دعم مفهوم الحرية الفردية، والكشف عن الحقائق يجب عليها (أي الوسائل) أن تتخلص من القيود التي قد تحد من حريتها حتى تتمكن من دعم حقوق الفرد في الإعلام والتعبير.

إلا أن تمركز وسائل الإعلام في أيادي قليلة من الخواص أو احتكار هذه الوسائل من طرف الشركات الكبرى أدى إلى التحكم في نوعية الأفكار، الأمر الذي دفع إلى تشكيل لجنة متكونة من كتاب ومنظرين عرفت بلجنة هو تشينز عام 1947 والتي اعترفت بفشل السوق الحر في تحقيق الوعد بحرية الصحافة والتوقعات المرتبطة بها لخدمة المجتمع، بعدم قدرتها على تلبية الإحتياجات المعرفية والإجتماعية، فالملاك ورؤساء المؤسسات الإعلامية يتحكمون في الحقائق التي يتعين إيصالها إلى الجمهور، وقد اعتبرت اللجنة أن سلطة هذه الوسائل الإعلامية يفرض عليها إلتزامات تجعلها مسؤولة إجتماعيا، ومن ثم انبثقت نظرية جديدة تسمى بالمسؤولية الإجتماعية والتي تلزم الوسائل الإعلامية على تقديم آراء ومواقف كل الجهات بإنصاف وتمكين الرأي العام من الحصول على المعلومات الكافية لإتخاذ القرار، كما تعني هذه المسؤولية وفي حالة عدم قيام هذه الوسائل بها تقوم هيئة عمومية بإجبارها على الإمتثال، بمّا أنه لايمكن لها الممارسة بمعزل عن إلتزامات تجاه المجتمع إذ تكون الصحافة ملزمة بتحمل مسؤوليتها أمام مجتمعها.

ومن خلال المواثيق التشريعية والمهنية للنظم الإعلامية نجدها تتبنى نظرية المسؤولية الإجتماعية، وعلى الرغم من التباين بين النظرية والتطبيق، نجد أن النظرية السوفيتية تقوم على مبدأ ملكية الدولة لوسائل الإعلام ومراقبة مضامينها على إعتبار أن الدّولة وعن طريق الحزب الحاكم تمثل المجتمع، وترى الصحافة حرّة في الحديث عن الحقيقة كما يراها الحزب الحاكم إلاّ أن دول العالم اليوم تتجه نحو التعددية بتأكيدها على الفكر الديمقراطي وبالتالي تتنوع سياسات ومضامين وسائل الإعلام فيها إلاّ أنه وبالرغم من هذا الإتجاه يلاحظ مثلا أن الدّساتير العربية تنص صراحة على إحترام حرية الصحافة وحريات الرأي والتعبير والطباعة والنشر، إلاّ أن الواقع يختلف عن التطبيق العملي إذ يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى المذكرة التي أعدها الأمين العام لجامعة الدول العربية لمجلس الجامعة سنة 1978 في شأن ميثاق الشرف الإعلامي والتي تضمنت (15)خمسة عشر مادة، إذ تنص المادة 2 على "أن حرية التعبير شرط أساسي للإعلام الناجح، وهي مكسب حضاري تحقق عبر الكفاح

الإنساني الطويل وجزء لايتجزأ من الحريات الأساسية المنصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان."[1]

بينما العديد من هذه الدّول تلجأ في كثير من الأحيان إلى المناورة بالتشريعات والقوانين للحد من حرية النقد والتعبير تحت شعار عدم الإضرار بالصالح العام أو الأمن القومي أو مواجهة الفتن والمؤمرات وغيرها من الشعارات التي تتخذها ستارا لوضع قيود على حركة وسائل الإعلام والعاملين فيها.

ولذلك يمكن القول أن تجسيد الحق في الإعلام وحرية التعبير في هذه المناطق يتوقف على وعي الجمهور وسلوكه وسعي الصحفيين في ممارستهم إلى الإرتباط بمبادئ هذا الحق ضف إلى ذلك الإرادة السياسية من أصحاب القرار من أجل تحويل الإعلام إلى أداة فاعلة تدفع المجتمع إلى النّمو والتطور والرّقي الثقافي والإجتماعي.

وتبقى الصحافة من القطاعات الحساسة التي تستقطب عناية واهتمام الجمهور مهما كانت إنتماءاته الإيديولوجية وطبقاته الإجتماعية ذلك لأنّه يعتبر بمثابة الوسيلة التي تمكنه من تحقيق أهدافه وغاياته.

وأهمية هذا القطاع تبدو جلية في نفوذ سلطته، إذا اعتبرنا أنّه بمثابة سلطة رابعة بعد السلطات الأساسية (تشريعية، تنفيذية، قضائية) ونتيجة لهذه المكانة التي يحتلها القطاع الإعلامي، نجد أن دائرة الصّراع قد تتوسع في العديد من المجتمعات وهذا حتى تستحوذ على قنواته من أجل التحكم في سيرورة الصراعات الإيديولوجية السياسية والإقتصادية والثقافية ... وغيرها.

وإنطلاقا من أهمية ومكانة قطاع الإعلام في المجتمع تضبط السلطة السياسية إطار وسائل الإعلام وذلك حتى يتسنى لها إيصال رسالتها في أي ميدان كان إلى القاعدة، أو الإتجاه الذي تصبو إليه، ولهذا فإنّ هذه الوسائل تختلف في وظائفها من مجتمع لآخر وذلك لكون القيم الوطنية التي تعتنقها كل دولة لها علاقة وثيقة بمحتوى وسائل الإعلام فيها، والتي تخدم وتتوافق وظائفها مع كل مراحل تطور هذه الدّولة.

---

[1] – عبد الرحمن عزي: الحق في الإعلام وابستمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير، في حق الإتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق، ص147.

وقد انكب اهتمام الباحثين حول هذا القطاع، وقد صنف بعض الباحثين في دراساتهم الإعلامية بأن وظائف الصحافة تتمثل في نشر الأخبار، الشرح والتفسير، التربية والتعليم، التثقيف، الترفيه والتنمية.

1- الوظيفة الاخبارية: إذ يعتبر الخبر العمود الفقري في الخدمة الإعلامية ذلك أن البحث عنه ثم نشره يعد جوهر صناعة الإعلام المعاصر، كما أنه أساس كل معرفة [1] فالوسيلة الإعلامية تسعى إلى جمع وتخزين ومعالجة الأنباء والبيانات والصور والحقائق والرّسائل والآراء والتعليقات المطلوبة من أجل فهم الظروف الشخصية والبيئية والدولية بغية تحقيق وضع يتسنى من خلاله إتخاذ القرارات السّليمة.

كما تظهر أهمية هذه الوظيفة كذلك في كونها تمنح للمواطنين معلومات مفيدة تمكنهم من ممارسة قيادة الرأي من جهة، كما أنها تحقق فائدة للطبقة الحاكمة عند تزويدها بالأخبار لزيادة نفوذها والتأثير على الجمهور عن طريق المراقبة والسيطرة، وإضفاء الشرعية على السلطة كما يمكن أن تهددها عندما تظهر جوانب الضعف وتظهر الأحوال التي قد يسهم الأعداء في نشرها.[2]

2- وظيفة الشرح والتفسير: نظرا لتشابك وتعقد مجالات الحياة، تقوم الصحافة بعملية شرح وتفسير الأخبار ذلك أنّ الصحافي أصبح مطالبا بتسليط الضوء أكثر فأكثر على الأحداث وصياغتها في قالب يكون في متناول المواطنين، لهذا تعتبر هذه الوظيفة حديثة العهد.

3- وظيفة التربية والتعليم: وتقتصر هذه الوظيفة على نشر المعرفة على نحو يعزز النّمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقدرات في كافة مراحل العمر.[1]

فالتعليم يساعد على تنمية الفكر وتقوية ملكة النقد وتربية الشخصية الإنسانية ولهذا تمكنت وظيفة التربية من أخذ مكانة بالغة الأهمية ولاسيما بفضل وسائل الإعلام التي لم تعد وسائل مساعدة للتعليم بل صارت بمثابة إحدى الأدوات الضرورية لتربية شاملة ودائمة وهو الأمر الذي دفع إلى إقتراح إدماج قطاع الإعلام وقطاع التربية في نظام موحد، على الأقل بالنسبة للبلدان النامية.[2]

---

[1] – محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، دار الفكر العربي، 1988، ص334.

[2] – مجموعة من الأساتذة تحت اشراف عبد الرحمن عزي: عالم الإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص11.

[1] – شون ماكبرايد وآخرون: مرجع سابق، ص52.

[2] – مجموعة من الأساتذة تحت إشراف عبد الرحمن عزي، عالم الإتصال، مرجع سابق، ص11.

كما اصبحت وسائل الإعلام مع مرور الأزمنة تقوم بدور تربوي من تعليم وتهذيب وحماية الثرات الثقافي للأمة ونقله من جيل لآخر، وبالرّغم من إختلاف وسائل الإعلام عن وسائل التربية إلاّ أن أهدافها تتقارب في معظم الوجوه، لذلك يسهل تقدم كل واحد منهما في تقدم الآخر ويحقق النجاح في وظائف كل منهما.[3]

4- الوظيفة التثقيفية: تتمثل هذه الوظيفة في نشر الأعمال الثقافية والفنية بهدف المحافظة على الثرات والتطوير الثقافي عن طريق توسيع آفاق الفرد وإيقاظ خياله وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قدرته على الإبداع، إذ تسعى الوسيلة الإعلامية إلى بث الأفكار والمعلومات والقيم التي تحافظ على ثقافة المجتمع، كما تساعد في عملية التنشئة الإجتماعية والمتمثلة في تعليم الخلق الحضاري الملائم للتقدم والتطور، عن طريق التّوعية الشاملة بأهداف المجتمع ومخططاته، ذلك لأن الثقافة كتراث هي تعبير عن الفكر الإنساني وتنمية لهذا الفكر بمختلف الوسائل المتاحة في المجتمع.

5- وظيفة الترفيه: تعمل وسائل الإعلام على إذاعة التمثليات الروائية، والفن، والأدب والموسيقى والألعاب ....، وهذا من خلال العلامات والرموز والأصوات والصور بهدف الترفيه والإمتاع على الصعيد الشخصي والجماعي إذ تتميز بسمة الأثر النفسي الذي يساعد على التخفيف من حدّة المتاعب والآلام التي يعاني منها الفرد في حياته اليومية، لكنها قد تجعل المجتمع غارقا في الأوهام، بعيدا عن الواقع مما يزيد السلبية ويتيح الفرصة لظهور مايسمى بالإتجاهات الهروبية [1] ولقد اتسع نطاق هذه الوظيفة وتفوق على الكثير من الوظائف الأخرى....

وفيما يخص التصنيف الثاني والذي يعد ثمرة اتساع حقول الدراسات والأبحاث في مجال الإعلام أين تم وضع نظرة جديدة لهذه الوظائف تتكيف والعصر وتعتمد على التوسع الذي طرأ على غايات وأهداف الوسائل نفسها ودورها في مجتمع اليوم ومن ثمّ أضاف "محمد سيد محمد " في كتابه الإعلام والتنمية [2] وظائف أخرى تخص الدّول المتخلفة وهي:

1-وظيفة التنمية: لقد أصبحت وظيفة الشرح والتفسير والإقناع وحشد الجمهور هي تعبير عن دور وسائل الإعلام في التنمية، ومفهوم التنمية الشاملة إنّما هو زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات مرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا، ومستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة،

---

[3] - محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص335.

[1] - مجموعة من الأساتذة تحت إشراف عبدالرحمن عزي، عالم الإتصال، مرجع سابق، ص14.

[2] - محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص336.

والتنمية بهذا المعنى تشبه مثلثا يعبر كل ضلع من أضلاعه عن أبعادها الثلاثة، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية مع التأكيد عن قصد على أنّ البعد الإجتماعي هو البعد الشامل لحركة المجتمع السياسية ونظم الحكم وماشابه ذلك.

2- الوظيفة التسويقية أو وظيفة الإعلانات: إذ لم تعد خفية اليوم أهمية هذه الوظيفة للبائع والمنتج وهما أهم الطرفين في السوق، وقد تعوّد القارئ والمستمع والمشاهد على الإعلانات في الصحيفة والرّاديو والتلفزيون وبدونها تصبح ناقصة.

ويرى بعض علماء الإعلام أن الإعلانات هي أخبار، ولكنها أخبار إيجابية وأنّها بذلك تحتفظ على التوازن في الصحيفة التي تنشر أخبار الفياضات والإغتيالات ... وغيرها.

3- الوظيفة الديمقراطية: لقد اصبحت وسائل الإعلام منابرا للناس ولقادة الرأي الصادرة في الإفتتاحيات وبريد القراء والشكاوي ومطالب المستمعين والمشاهدين وغير ذلك وكلّما توسعت الوسائل في هذا الدّور تقدم المجتمع وكلّما ضيقت عليه تدهور المجتمع.

ومع تعقد وتشابك المصالح في المجتمعات المعاصرة، أصبحت قضية تعبير وسائل الإعلام عن (من؟) قضية حيوية خطيرة.

وفي ظل الإحتكارات من جانب والديكتاتوريات من جانب آخر تتقلص الوظيفة الديمقراطية لوسائل الإعلام وينذر تقلصها بالمخاطر لأنّ التعقيد والتشابك في المجتمعات المعاصرة يجعل الإعتماد على وسائل الإعلام عملية أساسية وحيوية، ومن أجل ذلك يستمر الحوار حول أهمية تحرر وسائل الإعلام من صور السيطرة العديدة والمتمثلة في السياسيين وتجار السلاح وقادة الحزب الواحد وخدم الحكم المطلق .....، ففي كافة الدّساتير في مختلف بلدان العالم تعترف بحق الفرد في التعبير عن رأيه، كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الإنسان في المعرفة، ولكن تبقى المشكلة قائمة دائما في مجال التطبيق.

وتبقى الوظيفة الديمقراطية للإعلام المعاصر بإمكانها أن توسع دائرة مسؤولية الفرد في صنع القرارات وفي إدارة شؤون الوطن، كما أن نشر المعلومات وتبادل الأفكار والحوار حول القضايا من شأنها أيضا أن تثير حماس الناس للمشاركة في الحياة العامة، وأن تدفعهم للتفكير في الحلول السليمة لمشاكلهم العامة.

4- وظيفة الخدمات العامة: وتتمثل هذه الوظيفة في النشرات الجوية وفي نشر مواقيت الصلاة، وفي الإستشارات القانونية والطبية وأشياء أخرى تدخل في نطاق الخدمات التي تقدم لجمهور وسائل الإعلام، حتى يمكن القول بأن وسائل الإعلام المعاصرة أصبحت وعن طريق هذه الوظيفة تسمح بتوفير الفرص لكل الأشخاص والمجموعات والأمم بما يكفل لهم الوصول إلى رسائل متنوعة تحقق حاجاتهم في التعارف والتفاهم والإطلاع على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم بما يحقق لهم التكامل.

أما التصنيف الثالث فقد وضعه مجموعة من الباحثين، فقد حدّده جان ستوزل حيث وضع ثلاثة وظائف ثانوية للصحافة بالإضافة إلى الوظيفة الرئيسية لها والمتمثلة في الأخبار، إذ يرى أن لكل مؤسسة اجتماعية وظيفة رئيسية أو رسمية وأخرى ثانوية ويدعم طرحه هذا بتقديم مثال حول العائلة والتي تتمثل وظيفتها الرّسمية حسبه في تواصل واستمرار سيرورة المجتمع، وكذا ضمان تفرغ إسم وهوية الأشخاص، أمّا وظائفها الثانوية فهي اقتصادية، دينية، تربوية، ووظيفة المحافظة والتسلية.

وإذا طبق هذا المثال على الصّحافة، فنجد بالإضافة إلى الوظيفة الرّسمية (والمتمثلة في الأخبار)، لابدّ عليها أن تمارس هذه الوظائف الثانوية الثلاث والمتمثلة في:

1- الصحافة كأداة للترابط الإجتماعي: إذ تساهم الصحافة في إدماج الإنسان داخل جماعته، وأن الأحداث المعروضة في الجريدة تسمح وتدل على إنتماء الشخص لجماعته، بما أن الإنسان أصبح بفضل الصّحافة على دراية بمّا يحدث حوله ويحيطه كلّما إنتابه الشعور بالمشاركة كطرف فعّال ويكون معنيا بالأحداث نفسها، وفي هذا السّياق طرح دور وأهمية جدول الأعمال، الأحداث المتنوعة والإعلانات، حيث تعتبر هذه الأقسام كمرشد للحياة الإجتماعية وتعتبر كذلك بمثابة الغذاء الذي يتقوت به الأشخاص.

2- الوظيفة الترويحية: تلعب الصحيفة دورا ترويحيا عليها أن تؤديه للتخفيف عن القراء، ولاتعتبر هذه الوظيفة من اختصاصات السينما الرّاديو والمسرح فقط، بل هي من اختصاص الصحيفة كذلك، بإعتبار قراءة الصحيفة مخصصة دائما في أوقات الرّاحة أي قبل أو بعد تناول وجبة الغذاء أو العشاء، كما يتم أيضا قراءتها في الحافلات وفي قاعات الإنتظار وهو الأمر الذي يحتم على ناشري الصحف الإنتباه له، وبالتالي الإستجابة إلى حاجيات الجمهور.

إلا أن هذه الوظيفة لاتلقى الترحاب عند كل الباحثين، إذ وجهت لها انتقادات في هذا الشأن، حيث يرى الباحثون أن هذه الوظيفة تفقد الصحيفة لحقها كصحيفة إخبارية [1]، وقد أجرى بعض الباحثين الأمريكيين دراسات على الصحف الأمريكية فوجدوا أن 80 % من مساحة الصحيفة تخصص لغير الأخبار، وأن متوسط كمية الأخبار العالمية التي تمس مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة خطيرة أثناء الأزمات الدولية لا تتعدى 4 % من المساحة المخصصة للإعلانات وقد وصف هؤلاء بأنّها ليست السلطة الرّابعة بل هي السلطة الفارغة.

3- الوظيفة التحريرية (المحررة): وتتمثل هذه الوظيفة في تفريغ الميولات الإنسانية، بحيث عن طريق مايتعرض له القارئ يساعده على إعادة تذكيره بشعور محبوس أو بصراع لم يفصل فيه بعد والذي يكون قد شكل له عائقا في حياته النّفسية، وبالتالي تسمح هذه الوظيفة للقارئ بواسطة تنديدها للمهزلات والفضائح وتعيينها للمتسببين فيها، بإرضائه ولو بطريقة خيالية وشفوية عن عنفه، مطالبه وحاجته في الإحتجاج.

فالصحافة عندما تتعرض في أعدادها لأسرار النجوم، والعمليات الإجرامية وغيرها، تكون قد حررت الفرد من شتى تياراته البيولوجية أو الثقافة التي لايمكن الإفصاح عنها في المجتمع نظرا لما اصطلح عليه بالمحرمات أو الطابوهات.

---

[1] – أحمد بدر: الإتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط2، 1986، ص84.

I.2.1- تطور الصحافة المكتوبة الجزائرية:

لقد ظهرت الفكرة الأساسية للصحافة المكتوبة في وقت مبكر بالقارة الأوربية، فقد ساعد إكتشاف الطباعة ولأول مرة في التّاريخ إمكانية نشر المعلومات والأخبار بكميات هائلة، هذا الإختراع الذي نجحت فيه محاولات قوتنبارغ بين 1433 و 1440 [1] يسجل تاريخ مهم للصّحافة الجماهيرية.

ولقد نمت الصحافة المكتوبة في القرن 19 حيث ارتبطت هذه الوسيلة بتطور المجتمع وفق تطورات اقتصادية وسياسية إجتماعية وثقافية وتكنولوجية، وأهم العوامل تأثيرا هو العامل السياسي، ويقصد به تكسير النظام الإقطاعي وإستبداله بنظام ديمقراطي فكانت الصحافة بذلك منبرا للنقاش السياسي العام، فقد ارتبطت الصحافة المكتوبة بالبعد السياسي في العملية الإجتماعية وهو ماتشير إليه "جوديت لازار" [2] حيث تقول بأنّ الصحافة تطورت وتشكلت ببطئ في المجتمعات التي تميزت أنظمتها بالقوة المركزية (بريطانيا وفرنسا) في حين أن البلدان التي كانت فيها السلطة المركزية ضعيفة فإنّ الصحافة عرفت تطورات سريعة (الولايات المتحدة الأمريكية) فبصفة عامة نرى أنّ الأفراد العاديين يقومون بدور فعال في تحديد مصيرهم السياسي خاصة، فإنّ توزيع وإنتشار الأخبار والآراء السياسية يصبح سيرورة ذات دلالة في المجتمع (المجتمعات اللامركزية) وهم الذين عرفوا تطورا سريعا

---

(1)- Balle (Francis): Institutions et publics des moyens d'informations, Montchestien, Paris, 1973, P.51.

(2)- Judith lazar: Sociologie de la communication de masse, Armand colin, Paris, 1991., P16.

للصحافة كعامل للنقاش العام ومشاركة المواطنين، بينما المجتمعات التي تكون فيها الحكومة مركزية وسلطوية فإنّ النقاش العام بمشاركة المواطنين ليست مهمة.

وإضافة إلى العامل السياسي هناك الثورة الصناعية التي كانت بدورها نقطة بداية لنشأة الطبقة المتوسطة كقوة إجتماعية جديدة والتي استلزمت مصالحها وضع حد للنزاعات الدينية وقيود للسلطة الملكية، والإمتيازات الخاصة بالنبلاء. إلى جانب العامل الآخر والذي يتمثل في تطور وسائل الطباعة نتيجة الثورة الصناعية، كما أنّ تعميم التعليم داخل المجتمع سمح للأفراد بصفة عامة قراءة الصحف، وأصبحت في متناول أغلب الشرائح الإجتماعية، وهنا تراجعت صحافة الرأي التي كانت موجهة أساسا للقلة المتمثلة في الطبقة الرأسمالية المثقفة، وآستدعى الأمر إلى إيجاد صحافة تتلائم مع مستوى هذه الطبقة المتوسطة التي أصبحت هي الغالبة في المجتمع الغربي، ومن هنا أصبحت الصحافة جماهيرية، ولهذا يمكن الجزم أنّ الصحافة المكتوبة هي شكل من الأخبار الجماهيرية القديمة والمهمة فلقد عرف مبدأ حرية الإعلام التطبيق الرئيسي لهذه الوسيلة.[1]

كما اثرت الحقائق الجغرافية على حاجة المجتمعات والشعوب إلى تجاوز المسافات والحواجز وأصبح العالم بفضل الصحافة قرية صغيرة، إذ تسعى الصحافة المكتوبة إلى إستمرارية الأخبار [2]، بحيث تقوم الصحافة المكتوبة بتقديم صورة مكبرة للأحداث الصغيرة المحلية، كا تقرب الأحداث الكبيرة والبعيدة، فهي بمثابة مرآة تقدم يوما بعد يوم واجهة لكل مايمكن أن يهتم به القارئ [3] ، بما أنّها تعد مصدرا للمعلومات [4]، وتصلح الصحافة المكتوبة للإحتفاظ بالمعلومات لأطول فترة ممكنة، كما تعد أفضل وسيلة لتقديم الموضوعات الطويلة والمعقدة، كما تمتاز بوضوح القصد والهدف في تقديم العنصر الإعلامي.

وعلى غرار دول العالم عرف العالم العربي الصحافة المكتوبة عن طريق الحملات الإستعمارية التي تعرضت لها، وأصبح الإعلام شيئ مهم في حياة معظم أكثر من 187 مليون إنسان الذين يعيشون في العالم العربي، فقد أعطت معرفة القراءة والكتابة للعديد إمكانية الوصول إلى الإعلام

---

(1)- Auby (jean-marie, Ducos Ader (Robert): Droit de l'information, Dalloz, Paris, 1976, P.7.

(2)- Balle (Francis): op.cit, P.134.

(3)- Forney (claude Henry): L'information par la presse, ED.SPES SA, Lausanne, 1968, P.14.

(4)- Grawitz (Madeleine): Methodes des sciences sociales, Editions Dalloz, 9° Edition, Paris, 1993, P.511.

المطبوع[5] ، وتقوم الصحافة العربية الخاصة والحكومية بضآلة الموارد المالية بحكم غياب الإشهار ومحدودية التّوزيع، كما ارتبطت الصحافة العربية تاريخيا بالسياسة ومثلت أداة تعبر بواسطتها الحكومة عن سياستها في شتى المجالات، وبفعل العوامل المذكورة انخفضت سمعة الصحافة ولايمكنها أن تمثل سلطة رابعة، ويظهر أنّ هناك عدة دوافع لم تسمح لهذه الصحافة أن تحتل مكانة ملائمة في المجتمع [6] والصحافة المكتوبة في العالم العربي في أغلبها صحف تابعة للحكومات تنطق بإسمها، فهي بمثابة المرآة التي تعكس أعمال الحكومة، ونجد أنّ الدول العربية تكتفي بإعتبار الصحافة قناة إيصال فوقي أحادية الإتجاه والمضمون تستثني المشاركة القاعدية، وعن دراسة حول الواقع الإعلامي في الدّول العربية تبين أنّ نسبة الأمية المرتفعة في هذه الدّول قد حدّت من نسبة توزيع الصّحف وإنتشارها إذ أنّ نسبة توزيع الصحف في العالم العربي تصل إلى 30 لكل ألف ساكن، بينما تصل في أوروبا إلى 264 لكل ألف ساكن[1].

وغير بعيد عن هذه الحقائق شهدت الصحافة المكتوبة الجزائرية تطورا وهي ليست وليدة الإستقلال، بل عرفت الوجود أثناء فترة الإحتلال الفرنسي أين تكونت صحافة إستعمارية تنطق باللّغة الفرنسية، وقد عرفت الصحافة الجزائرية في عهد الإستعمار إزدهارا نسبيا إذ بلغ عدد الصحف التي ظهرت في هذه الفترة 150 صحيفة [2]، وقد صنّفها "زهير إحددان" من حيث مضمونها وهذا من خلال الأهداف السياسية التي كانت تحملها إلى أربعة أصناف منها الصحافة الحكومية صحافة أحباب الأهالي، الصحافة الأهلية والصحافة الوطنية أو الإستقلالية.

وبعد الإستقلال تمّ تأميم الصحف حيث ألغيت جميع الصّحف التي يديرها ويمولها الفرنسيون والأجانب بصفة عامة، وكان يصدر منها فوق التراب الجزائري حوالي 11 صحيفة، منها 6 يوميات ويبلغ عدد سحبها الإجمالي 300.000 نسخة كلها باللغة الفرنسية.[3]

---

[5] – وليم إيه.روو: الصحافة العربية، الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، تر، موسى الكيلاني، مركز للكتب الأردني، 1989، ص19.

[6] – عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الإتصال، مرجع سابق، ص167.

[1] – عزت حجاب: وسائل الإعلام وآثرها في المجتمع العربي المعاصر، دراسة تأليفية لأهم البحوث العربية (1985-1990) التي إعتنت بدراسة تعامل الجماهير العربية مع وسائل الإعلام، في المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 9 ربيع 1992.

[2] – زهير إحددان: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص27.

[3] – زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام والإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص96.

فهـذه الصـحف اسـتمرت في الصـدور تطبيقـا لإتفاقيـة إيفيـان وإن كانـت بـدلت رسـالتها الإستعمارية وعوضتها برسالة أخرى تعترف بإستقلال الجزائر، وتقوم بتغطية نشاط الحكومة ونشاط الجزائريين بصفة عامة، وقد كان لهذه الصحف جمهور واسع من القراء الجزائريين، لأنّها ذات خبرة معتبرة في ميدان الممارسة الإعلامية مقارنة بالصحف الوطنية وبالتالي تمكنت من غزو الساحة الإعلامية الجزائرية مستغلة في ذلك الفراغ الإعلامي المتمثل في عدم وجود صحف يومية منافسة، لذلك قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صحف وطنية وأصدرت في 19 سبتمبر 1962 اليومية الوطنية الأولى le peuple واشرف على إصدارها المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني [1] وفي 1965 أصبحت تسمى EL-MOUDJAHID، وظهرت صحيفة "الشعب" في 11 ديسمبر 1962 [2] وهي يومية ناطقة باللّغة العربية، وقد تكونت مشكلة وجود الصحافيين باللّغة العربية ممّا إضطر المسؤولين إلى طلب إعانة من دول عربية كمصر ولبنان لتوفير فترات تربصية لبعض الصحفيين الجزائريين. وتلتها صحف أخرى منها اليوميات والأسبوعيات والمجلات، إلاّ أنّه يمكن القول أنّ الصحافة المكتوبة الجزائرية قد ظهرت في ظروف تميزت بعدم الإستقرار نتيجة الجو العام من قلّة الإمكانيات والتجهيزات التقنية من مطابع وغيرها، كما أنّ التجهيزات الأخرى التي ورثتها عن المستعمر أغلبيتها كانت معطلة بالإضافة إلى مشاكل التوزيع والنشر، إذ لم تكن هناك شركة تتولى هذه المهام، بالمقابل كانت شركة هاشيت "HACHETTE" الفرنسية تتمتع بإمتياز توزيع الصحف الوطنية [3] وفي 1966 أخذت الحكومة قرار بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED وإعطائها صلاحية الإحتكار في ميدان توزيع الصحف [4]، كما عملت الحكومة الجزائرية على التأكيد على ضرورة تطبيق نظام إشتراكي للإعلام وذلك بالإصرار على إلغاء الملكية الخاصة وهذا ماأدى إلى إختفاء صحيفة Alger Republicain، والإشراف على توجيه الصحافة الحزبية والحكومية حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها ولتدعيم هذه السياسة أصدرت وزارة الإعلام والثقافة في نوفمبر 1967 قرار يقضي بإنشاء مؤسسات صحفية ذات طابع صناعي، وتتولى وزارة الإعلام والثقافة الإشراف على هذه المؤسسات بتقديم المساعدات المالية وتعيين مديري هذه الجرائد،

---

[1] – زهير إحددان: الصحافة المكتوبة في الجزائر، مرجع سابق، ص123.

[2] – نفس المرجع، ص124.

[3] – بن بوزة صالح: السياسة الإعلامية في الجزائر، بعد الإستقلال من 1962 – 1988، رسالة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر، ص124.

[4] –زهير إحددان: مدخل لعلوم الإعلام والإتصال، مرجع سابق، ص97.

وقد كان إزدهار الصحافة الجزائرية باللّغة الفرنسية لم يلق إحتجاجا ولانفورا من قبل القراء الجزائريين، وعندما طرحت قضية التعريب كقضية سياسية وطنية تغيير اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الميدان الثقافي والإعلامي والإداري، بدأ تعريب صحيفة "النصر" في جويلية 1971 بصفة تدريجية، وتلتها صحيفة "الجمهورية" في 1977، وقد انعكست هذه السياسية على حياة الصحيفتين إذ لم تلق رواجا فإنخفض سحبهما.

ويمكن القول أن العلاقة بين الصحافة والسلطة قد بنيت في هذه المرحلة على الرقابة، والتمويل بمّا أنّ الحكومة هي الممول الوحيد لها، بالإضافة إلى الفراغ القانوني نتيجة غياب نصوص قانونية تحدد وظيفة الإعلام، فأضعفت هذه العلاقة إمكانية الصحافة في أداء الدور الذي وجدت من أجله، نتيجة المغالاة في هيمنة الحزب والدولة عليها، والوضع العام للصحافة المكتوبة دفع بالسلطات إلى تحريك هذا القطاع بعد أن عرف جمودا إستمر لمدة سنوات، فمن الجانب القانوني، ظهر قانون الإعلام في 1982 والذي يعتبر أول قانون في تاريخ الإعلام الجزائري وحسب دراسة قام بها الباحث محمد قيراط يرى أنّ الغالبية الساحقة من الصحافيين الجزائريين (أكثر من ثلثين) ترى أنّ قانون الإعلام هذا يحد من حقوق الصحافيين [1]، كما أنّه يعتبر حسب المختصين والصحافيين بمثابة وثيقة عقوبات التي تعاقب أكثر من حماية وظيفة الصحافة [2] ، إلاّ أنّه رغم هذه النقائص فقد تنوعت الصحافة المكتوبة في هذه الفترة وذلك بإصدار صحف جهوية وصحف متخصصة حتى تشكل حركية جديدة على الوضع الإعلامي للصحافة المكتوبة، وتمّ إصدار صحيفة مسائية باللّغة العربية وهي المساء وأخرى باللّغة الفرنسية أوريزون سنة 1985 [3]، وكذا إصدار بعض الصحف المتخصصة "كالمسار المغربي" بالفرنسية وبالعربية في الثقافة العامة، وبعض المجلات الأخرى المتخصصة في الإقتصاد والرياضة، وقد أحدث هذا نوعا من الحيوية، وقد نشأ نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية واليوميات المسائية وكان هذا لفائدة الصحافة المكتوبة والقراء.

وإذا كانت الصحافة المكتوبة في المراحل السابقة لاتوجه الرأي العام إذ نجد أنّ حملات التطهير، الصحة، التشجير، نقص بعض المواد لم تجد إقبالا من طرف الصحافة المكتوبة إذ لم تدفع

---

[1] – محمد قيراط: رجل الإعلام وأزمة الصحافة في الجزائري، مجلة منبر أكتوبر، العدد 21، من 16 إلى 31 كانون الثاني، 1990، ص51.

[2]- Mohamed Kirat: Pour une formation journalistique rationnelle scientifique et efficace, in les Annales de l'université d'Alger, N° 8,1994, P. 22.

[3] – زهير إحددان: الصحافة المكتوبة في الجزائر، مرجع سابق، ص138.

بالرأي العام بالإنضمام والإنتماء إلى هذه الحملات[1]، علما أنّ هذه الأحداث أو الأخبار تمس من قريب حياته اليومية، وحرمان القارئ من هذه الأخبار يعني حرمان الصحيفة من قارئ مثابر، وهذه المضامين تعمل على تحويل العملية الإعلامية لمجرد بيانات ولوائح سياسية رسمية، لاتتطرق لحياة المواطنين إلاّ في المناسبات والإجتماعات التي تربطهم بالحكام الأمر الذي أدّى إلى سيطرة السياسي على المجتمعي، وبالتالي غياب الوظائف الإجتماعية الأخرى للنشاط الإعلامي، فمعظم المواضيع التي تشكل هذه المادة تنبثق من هواجس السلطة وإنشغالاتها التي ليست بالضرورة هواجس المجتمع، بينما الأحداث والوقائع التي تثير فضول الناس يتم تجاهلها لصالح الإهتمام السياسي، وهذا بتجاهل الإطار الحقيقي لهذه السياسة الإعلامية إذا ماسلّمنا بأنّها مجموعة الترتيبات والإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسات لتنظيم العمل الإعلامي وتفاعله مع الجسد الإجتماعي.

إذ أنّ النظام يعتمد السيطرة على الإعلام ومؤسساته وتقنين مضمون الرّسالة الإعلامية، بما يخدم أهدافا معينة، وفي أحيان كثيرة يوضع لخدمة أهداف ضيقة جدا، ونظرا لوجود هذا التّرابط الشديد بين النظام السياسي والنظام الإعلامي فقد اتسمت السياسة الإعلامية في الجزئر في مرحلة 1962-1965 بهيمنة السلطة على الإعلام، أمّا القوانين الخاصة بالقطاع فقد كانت حبرا على ورق، بحيث باشرت السلطة في توجيه الإعلام توجيها سياسيا وإيديولوجيا إذ اقتصرت الأخبار آنذاك على تمجيد الثورة وأبطالها، وكان من الضروري أن يقتحم الإعلام الدّور المنوط به في مجتمع يخوض معركة البناء الإشتراكي ويعمل على إبقاء الحماس الوطني لإنجاز مهام المرحلة الجديدة التي تتطلب تجنيدا كاملا لكل القوى الوطنية، ويرجع إبراهيم إبراهيمي مسألة التوجيه والإشراف على الصحافة المكتوبة في هذه الفترة قائلا: "في الواقع أنّ الصحف لم تكن تابعة للحزب ولا للحكومة، صحيح أنّ الرئيس بن بلة قد ألغى وزارة الإعلام في 1964 وعوضها بمديرية الإعلام لدى رئاسة الجمهورية إلاّ أنّ هذا لايعني أنّ الرئيس كان يراقب كل الصحف[1] ، ويصف هذه المرحلة بأكثر حرية نظرا للنّقد الذي كانت تقدمه هذه الصحف لمختلف مؤسسات الدولة وحتى شخصياتها البارزة [2] فقد كان يدير هذه الصحف مناضلي الثورة التحريرية، بينما تميزت المرحلة الثانية والتي تمتد من 1965 إلى

---

[1]- Ihaddaden Zoheir: La presse Algérienne de 1965 à nos jours, Thése de doctorat d'état, Université de droit d'économie et des sciences sociales de Paris, P 361-369.

[1]- Brahim Brahimi: Le pouvoir, lapresse et les intellectuels en Algérie, Histoire et perspectives mediterranéennes, Edition l'harmathan, Paris, France 1990, P.30.

[2]- Ibid, P.134.

1979 بتغيير المدراء السياسيين على رأس مؤسسات الصحافة بموظفين يعملون على تطبيق التعليمات التي تمليها وزارة الإعلام وكذا إدارة السلطة [3]، وتمحورت بالتّالي جهود الحكومة الجديدة إلى إقامة نظام إشتراكي للإعلام والذي يتمثل في إلغاء الصحافة الخاصة وكذا توجيه الصحافة الحكومية والحزبية حتى تصبح أداة من أدوات تستعملها السلطة لتعزيز سياستها.

ولقد أولى النظام أنذاك إهتماما كبيرا بمحتوى الرسالة الإعلامية وتعامل مع الصحافة بإعتبارها شريكته حتى تدعم أفكاره، ففي أول تصريح أدلاه الرّئيس بومدين في أكتوبر 1965 أمّام الصحافة، أكدّ أنّ الصحافة هي وسيلة لنشر أفكار الثورة وشدّد أن يعمل الصحفي بنفس الأفكار الموجهة للحزب والحكومة.

ورغم الحديث السياسي الذي عرفته البلاد عام 1976 من خلال التصويت على الميثاق الوطني لم يؤد هذا إلى تغيير منهج الممارسة الإعلامية التي ظلت أسيرة للنظام السياسي[4] .

أمّا المرحلة الثالثة والتي تمتد من 1979 إلى 1988 فقد عرفت إنتقال السلطة السياسية في الجزائر من نخبة حاكمة ذات قناعة سياسية وإيديولوجية معينة إلى جماعة أخرى تربّت في أحضان النظام السياسي السابق ولكنها غير مشبعة بأفكاره ومناهجه، ولذلك تولّدت ضرورة تغيير إستراتيجية العمل، وهذا التغيير مسّ العديد من القطاعات وأهمها قطاع الإعلام، إذ قامت الحكومة بإصدار أول لائحة في تارخ الجزائر متعلقة بالإعلام، إلاّ أنّ هذا التغيير التشريعي لاينعكس على صعيد واقع العمل الإعلامي وهذا ماأثر سلبا على نوعية الرسالة الإعلامية المقدمة بحيث أصبح كل مايكتب يخضع إلى عدّة مصادر توجيهية، هناك توجيه الحزب، وتوجيه من الرّئاسة، وآخر من الوزارة الوصية، وبالتالي فقانون الإعلام الذي صودق عليه في فيفري 1982 بقيت العديد من نصوصه حبرا على ورق، فالتأكيد على حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، وحق المواطن في الإعلام في ظلّ هذا القانون بقيت مجرد شعارات، فمصداقية الصحافة تتجسد في الرسالة، هذه الأخيرة التي تعد إنعكاسا للواقع المعاش وتصويرا للأحداث وهنا يتم التساؤل عن مدى تطابق المضامين التي تنقلها الرسائل مع الواقع الإجتماعي، فنجدها أي المضامين تعتمد على التعاليق الجوفاء التي يطغى عليها الأسلوب الإنشائي عند لجوئها للخطاب الرّسمي، فمعظم الأخبار التي تنشرها تتمحور حول أخبار الرئاسة، نشاطات أعضاء الحكومة، الأمر الذي أبعد هذه الصحف من الجمهور الواسع الذي ينتظر منها التكلم عن

---

[3]- Ibid, P.7.

[4]- Ibid, P.

إنشغالاته ومعاناته بغرض تنويره والمساهمة في حل الأزمات وتوجيه أصحابها نحو المواقف الموضوعية الملائمة، وهذه الأزمة المتمثلة في القطيعة بين الرسالة والجمهور ومن هنا أنشأت ظاهرة حجب المعلومات عن المواطن فتولّد إفتقار المضمون الإعلامي إلى الحقائق، وإلاّ فكيف يمكن تفسير أو تعليل عدم إخبار السلطات للجماهير الواسعة عن تفاقم ظاهرة الأمية، سوى تخوف النظام من إظهار نقائص الإدارة ومسؤولية السلطات السياسية تجاه هذه الحقيقة المخيفة، وكنتيجة لقصور نظرة النظام السياسي المتعلقة بدور ومكانة الإعلام في المجتمع تولى الشارع نقد القرارات والأوضاع الشاذة بدلا من الصحافة، المرآة التي لم تكن السلطة ترى فيها سوى نفسها [1]، هذه الوضعية أسفرت عن مرحلة جديدة تبتدأ بعد أحداث أكتوبر 1988التي كانت نتيجتها الإعلان عن سلسلة إجراءات وفي مقدمتها الإعلان عن تعديل الدّستور في فيفري 1989 والذي أقرّ في المادة الأربعين مبدأ التعددية السياسية، بالإضافة إلى ضمانه في عدّة مواد أخرى حقوق المواطنين في الحريات الشخصية والعامة حرية التعبير ولقد كانت الصحافة أول مستفيد من هذه الحرية، حيث تغيرت صفتها القانونية وملكيتها بإلغاء إحتكار الدولة رسميا لهذا القطاع ماعدا الوسائل الإعلامية الثقيلة أي التلفزيون والإذاعة التي بقيت تحت سلطة الدّولة، وقد صدر في هذا السياق وبالتحديد في مارس 1990 قانونا جديدا للإعلام الذي سمح بظهور عدّة عناوين جديدة على الساحة الإعلامية باللّغتين العربية والفرنسية، هذا النّوع من الصحف التي ينتمي إلى القطاع الخاص ويقودها مجموعة من الصحافيين الذين كانوا ينتمون إلى القطاع العام وقد أعطيت لهم تسهيلات مالية معتبرةتتمثل في دفع مستحقات أجورهم طيلة ثلاث سنوات، بالإضافة إلى تقديم المقرات المهنية، واستيراد السيارات وقد حققت.

وقد حققت هذه الصحافة الحرة نجاحا معتبرا، وأصبح بالإمكان التمييز من حيث الشكل مستجيبة لتطلعات أفراد المجتمع وهذا بالإنتقادات التي كانت تقدمها كالبيروقراطية المحاباة، الرشوة، والمضمون أيضا بين قطاع الإعلام العمومي والإعلام الحزبي والإعلام الخاص، الأمر الذي أكسب هذه الصحف مصداقية لدى جمهور الإعلام وهذا يبدو جليا من خلال تراجع سحب اليوميات الصادرة في عهد الحزب الواحد إذ نجد EL-MOUDJAHID كان يسحب 300.000 في 1988 وآنخفض إلى 180.000 في 1991 ووصل العدد إلى 65000 في 1993، صحيفة الشعب التي كانت تسحب 60.000 نسخة في 1988 انخفض العدد في 1993 إلى 15.000، بينما

---

[1] – صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979–1990) المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 13، 1996، ص52.

إرتفع سحب صحيفة الوطن التي تنتمي إلى الصحافة المستقلة من 90.000 في 1991 إلى 120.000 في 1993 والصحيفة المستقلة الصادرة باللغة العربية الخبر كان سحبها 50.000 في 1991 وبلغ 80.000 في 1993.[1]

ومع أنّ السّلطة لم تتنازل كليا عن مراقبتها لوسائل الإعلام إلاّ أنّها سمحت بظهور مفهوم جديد للحق في الإعلام حيث نصت المادة الثانية على أنّ الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة، وموضوعية على الواقع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدّولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسته الحريات الأساسية في التفكير والتعبير والرأي، إلاّ أنّ الغموض يبقى جليا فيما يتعلق هذه المشاركة والتي تبقى مبهمة المعالم، حيث كانت سنة 1993 بداية مرحلة المواجهة بين المنددين بسلوكات النظام في ميدان الممارسة الإعلامية ممّا جعل العديد من الصحفيين عرضة للإعتقالات والتوقيفات المفاجئة وكذا المتابعات القضائية وهذا ماحدث مع كل من LA NATION, LE MATIN، الجزائر اليوم، الصح آفة [1]، وكل هذا انعكس سلبا على حرية الصحافة إذا علمنا أنّها كانت محظورة من نشر المعلومات المتعلقة بالأخبار الأمنية خاصة الأرقام والإحصائيات وتحت ذريعة تدهور الوضع الأمني في السنوات الأخيرة وتصدي السلطة للإرهاب والتعليمات الإجرامية منعت الصحفيين من الوصول إلى مصادر الأخبار، وكل من يعيد نشر أو طبع الوثائق أو المطبوعات التي تشيد بالأعمال الإرهابية يكون مصيره السّجن، وفي ظلّ هذه الأوضاع الإستثنائية إرتفع عدد المحتجين من أحزاب معارضة للسلطة وكذا الرأي العام بفعل تحيز وسائل الإعلام العمومية، فلا الصحافة الخاصة تملك السّلطة لتقديم الحقائق ولا الوسائل الثقيلة العمومية الأخرى تسعى إلى تقديمها، الأمر الذي دفع بالجزائريين اللجوء إلى القنوات الأجنبية التي لم تدخر جهدا في إعطاء الحقائق التي كانت تعيشها الجزائر، وفي خضم هذا الوضع المحرج تحركت السلطة السياسية بإصدار الرئيس اليمين زروال لتعليمة رئاسية رقم 17 أين يحث فيها وسائل الإعلام خاصة التلفزيون على الإنفتاح على المجتمع الجزائري [2].

---

[1]- Brahim Brahimi: le champ mediatique Algérien: les acquis d'octobre 1988, in EL-WATAN, N° 785, 3 mai 1993, P.6.

[1]- Brahim Brahimi: Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie, , Edition Marinoor, Algérie 1998, P.136.

[2] – التعليمة الرئاسية رقم 17، اليمين زروال، رئيس الجمهورية، حررت في 13 نوفمبر 1997.

الإعلام وهذا يبدو جليا من خلال تراجع سحب اليوميات الصادرة في عهد الحزب الواحد، إذ نجد EL-MOUDJAHID كان يسحب 300.000 في 1988، و 180.000 في 1991 ووصل العدد إلى 65000 في 1993، صحيفة الشعب التي كانت تسحب 60.000 نسخة في 1988 انخفض العدد في 1993 إلى 15.000، بينما ارتفع سحب صحيفة EL-WATAN التي تنتمي إلى الصّحافة المستقلة من 90.000 في 1991 إلى 120.000 في 1993، والصحيفة المستقلة الصادرة باللّغة العربية الخبر كان 50.000 في 1991 وبلغ 80.000 في 1993.

هذا الواقع الإعلامي الجزائري الجديد تحفز للتعمق في مضمون المادة الإعلامية وفي شكل تقديمها، وفجرت فيه المناقشة حول واقع المجتمع ومستقبله[1] ، فالحياة الإجتماعية هي جملة من النشاط والحركة الدائمة التي تتقاطع فيها الصعوبات الإجتماعية والإقتصادية والإنجازات والتي تلتقي فيها عدّة وقائع متشابكة ومتعارضة في بعض الأحيان، النجاح المدرسي، والطرد من النظام التعليمي، والتسريح من العمل، كل هذه المواضيع أصبح بإمكانها أن ترى النور على صفحات مختلف الصحف. وتتميز هذه الصحافة بنوع من الحرية في التعبير أو نوع من الموضوعية في الطريقة التي تقدم بها الأخبار، وتغطي بها الوقائع، وتدرج من خلالها المشاكل السياسية والإجتماعية، وقد سمح لها هذا الوضع إلى كسب مصداقية القراء وبالتالي تحقيق مكاسب مهمة، إلاّ أنّ حرية التعبير في الجزائر بعد ثلاث سنوات من الوجود هي إغتيال 56 صحفي، وإيداع صحفيين السجن، و 3 صحفيين مفقودين و 25 صحيفة معلقة وإعادة الرّقابة[2] وفي إطار مااصطلح عليه إسترجاع هيبة الدولة استعملت السلطة السياسة الأسلوب المباشر من خلال تدخل عناصر الأمن مقرات الجرائد وإعتقال الصحفيين، وتوقيف الصحف.

وقد إنعكس هذا التصرف على الصحافة وحرية الإعلام بطريقة سلبية، إلاّ أنّ ما يمكن قوله على العموم على الصحافة المستقلة نجد مؤشرات كثيرة من خلال الدّور الذي تقوم به خاصة أنّها تمثل بالنسبة للعديد من فئات المجتمع المصدر الأساسي للمعلومات الخاصة بالمشكلات والحقائق الإجتماعية، بمّا أنّها تقدم الأخبار التي تعبر عن شخصياتهم وعواطفهم وآمالهم وآلامهم أيضا، وتساعد بالتالي المجتمع على تكوين رأي صحيح عن المشكلات التي تخص حياته السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، رغم النقائص والظروف الحرجة التي تعاني منها هذه الصحافة

---

[1] – نصر الدين العياضي: مساءلة الإعلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1991، ص194.

[2]- EL-WATAN, 12 Juin 1996, N° 1691, P.14.

المستقلة في أحيان كثيرة، ورغم كل هذا تأتي ثمرة جهود هذه الصحافة ضمن التقرير الذي أعدته منظمة "محققون بلا حدود"[3] ، التي إعتبرت الصحافة الجزائرية من بين الصحافة التي تتمتع بأكثر حرية في المغرب والعالم العربي ويتجسد ذلك في تعدد صدور المنشورات وتعرض الرّئيس وحكومته إلى إنتقادات بشكل دوري من قبل الصحافة المستقلة لاسيما أثناء الفترة التي شهدت تصاعد العنف الإرهابي حيث هاجمت الصحافة بشدة سياسة الوئام المدني التي إنتهجها رئيس الجمهورية.

[3] – الخبر، الصحافة الجزائرية أكثر حرية في العالم العربي، العدد 3274، 19 سبتمبر 2001، ص2.

I.3.1- مكانة الخبر والوطن في الحقل الإعلامي:

تمكنت الصحافة الوطنية المستقلة من تغيير النظرة السائدة على الواقع المحلي وتركت بصماتها على أحداث عديدة وساهمت بشكل أو بآخر في صنع الرأي العام وتحسيسه وتحديد التوجهات الإقتصادية والسياسية الجديدة التي فرضتها مقتضيات اقتصاد السوق، فكانت الصحافة المستقلة منبرا للتعبير عن مختلف وجهات النظر وأداة إعلامية تقدم المعلومات والتفسيرات والتحاليل لإعلام القارئ وحثه على التفاعل مع الأحداث.

هذه الصحافة التي ظهرت حوالي عامين بعد أحداث أكتوبر 1988، وتجسدّت بموجب قانون الإعلام 1990 الذي حدّد الإطار القانوني للممارسة الإعلامية وقد سمح هذا القاون بتغيير واسع في مجال الصحافة المكتوبة التي شهدت تضاعفا معتبرا في عدد العناوين وكمية السحب وخير دليل على ذلك تطور الصحافة المستقلة بشكل يلفت الإنتباه رغم الصعوبات العديدة التي اعترضت طريقها منذ الإنطلاقة، والتي كانت بالنسبة لصحيفة الخبر بموجب عقد توثيقي في الفاتح من سبتمبر 1990 من طرف مجموعة من الصحفيين العاملين في الصحافة العمومية بيوميتي المساء والشعب وهذا على شكل شركة مساهمة برأسمال ابتدائي يقدر بـ 30.1600 دج، وصدر العدد التجريبي من صحيفة الخبر في 6 جوان 1990 بسحب 1000[1] نسخة وزعت على الأحياء الكبرى من العاصمة، غير أن العدد الأول صدر في الفاتح من نوفمبر 1990و كانت المدة طويلة بين صدور العدد التجريبي والعدد الأول نظرا للصعوبات الإدارية والإجراءات البيروقراطية التي واجهت مؤسسة الخبر التي تعد أول صحيفة مستقلة صدرت باللغة العربية، وقد تمت هيكلة شركة المساهمة "الخبر" وفق قانونها الأساسي الذي يطبع مثل هذا النوع من الشركات ذات الطابع التجاري في الشكل حيث يتولى إدارتها مجلس إدارة الشركة الذي يحوي كل المساهمين، وتمارس هذه السلطات للتصرف في كل الظروف باسم الشركة، ويقوم رئيس هذا المجلس

---

[1] – مقابلة مع السيد شريف رزقي، أحد مؤسسي صحيفة الخبر، يوم 22 أكتوبر 2001، على الساعة 14.30.

بالإدارة العامة وفي تمثيل الشركة مع الغير، وهو مسؤول عن النشر ويتم إنتخابه من طرف الجمعية العامة التي تتألف من مجموع المساهمين، وإلى جانب مجلس الإدارة والرئيس العام نجد رئيس التحرير الذي يكون مكلفا بالسهر على تحرير ونشر مضامين اليومية ويكون في إتصال دائم ومكثف مع رؤساء الأقسام في الصحيفة ويساعده نائبان وسكرتير مكلف بإخراج الصحيفة.

وتحتوي اليومية على خمسة أقسام وهي الوطني الدولي، الثقافي، الرياضي، الصحة والمنوعات وعلى رأس كل منها رئيس يشرف على تسييره، وسنوضح مهام كل قسم من خلال مايلي:

- القسم الوطني ويعمل به عددا من الصحفيين الذين يقومون بناءا على البرقيات التي يتلقونها من وكالة الأنباء الجزائرية لتحرير تقارير عن مختلف الأحداث والأخبار الوطنية المحلية منها والجهوية إضافة إلى بعض التغطيات الإعلامية لكثير من التظاهرات السياسية والملتقيات التي تنظم في الوطن.
- القسم الدولي: يقوم الصحافيون بتحرير تقارير عن أخبار الساعة التي تحدث في العالم والتي يتلقونها يوميا من خلال برقيات وكالات الأنباء، الجزائرية أو الأجنبية، كما يقوم القسم أحيانا بإجراء أحاديث ولقاءات صحفية مع بعض الشخصيات السياسية الأجنبية.
- القسم الثقافي: يقوم عادة هذا القسم بتغطية المهرجانات الثقافية الوطنية ومعالجة مختلف القضايا الثقافية وتسليط الضوء على مجمل مظاهر النشاطات الإبداعية الثقافية وإجراء أحاديث مع مختلف الشخصيات الثقافية الوطنية والأجنبية.
- قسم المنوعات: وهنا تسهر الصحيفة على تسليط الضوء على الواقع الإجتماعي للمواطن الجزائري والتعرف على مختلف اهتماماته ومشاكله من خلال التحقيقات الميدانية المنجزة من طرف صحافيي هذا القسم.
- القسم الرياضي: ويقوم بالتغطيات الإعلامية لمختلف النشاطات الرياضية الوطنية ويستعين في ذلك ببعض المتعاونين والمراسلين المنتشرين في مختلف أنحاء الوطن إضافة إلى تحرير تقارير عن الأخبار الرياضية الدّولية والتي تتحصل عليها من خلال وكالات الأنباء.

- القسم الصحي: في هذا القسم يتم التعريف من خلاله على العديد من الأمراض ويقدم فيه الإرشادات الصحية ويشرف عليه طبيب يسهر على تحرير المادة والإجابة عن أسئلة القراء المتعلقة بمشاكلهم الصحية التي تصل إلى القسم عبر البريد.
- وتتضمن الصحيفة أيضا عمود يومي ينشر في الصفحة الأخيرة، أمّاصفحات للرأي تنشر فيها وجهات النظر عن مختلف القضايا لشخصيات سياسية علمية فكرية إضافة إلى ركن القراء الذي يعد همزة وصل بين اليومية والقارئ أين يعرض اهتماماته ومشاكله وكل أرائه بكل حرية.

ويقدر الطاقم الصحفي العامل بالصحيفة بأكثر من تسعين (90) صحفي إلى جانب 60 مراسلا من متعاون ودائم [1] يقومون بتغطيات إعلامية لأحداث وطنية ودولية وروبورتاجات متعددة في مختلف المجالات بالتنسيق مع أقسام الجريدة وكذا إجراء أحاديث ولقاءات صحفية مع شخصيات وطنية ودولية، علما أنّ الصحيفة تملك مكاتب لها في مختلف مناطق الوطن، ممّا يساعدها على تغطية الأحداث في كل ولايات الوطن.[2]

إن صحيفة الخبر رغم العراقيل والصعوبات التي واجهتها منذ نشأتها خاصة في عملية الطبع والتوزيع إلا أنها استطاعت أن تحقق لنفسها مكانة معتبرة لدى القراء ويتضح ذلك في تزايد معدلات سحبها التي عرفت ارتفاعا بصفة مستمرة من سنة لأخرى حيث أصبحت اليوم الصحيفة اليومية الأكثر سحبا في الجزائر بعدد يقدر بـ 450.000 نسخة في اليوم، وتبلغ قيمة المرتجعات بحوالي % 14، وفيما يخص الطبع والتوزيع فتقوم كل من شركة الطبع للشرق SIE بالشرق بهذه المهام، وشركة الطبع للغرب SIO بغرب البلاد وهما شركتان تابعتان للقطاع العام، بينما تقوم الشركة الخاصة ليومية الخبر والوطن ALDP بعملية الطبع والتوزيع، وتعمل الصحيفة بتجهيزات تقنية حديثة كالكمبيوتر الذي خلف التليكس في مجال استقبال البرقيات من مختلف وكالات الأنباء، وبعد التطور الهائل الذي أحدثته الأنترنات في جل المؤسسات الإعلامية أصبح من الضروري على صحيفة الخبر أن ترتبط بالشبكة وأن تجد لها موقعا خاصا حتى تفتح نافذة على مايحدث في العالم ومايطرأ عليه يوميا من مستجدات وأصبح من السهل تصفح هذه الصحيفة من خلال محورها الإلكتروني، ويمكن القول أنّ الأنترنات يعد امتيازا كبيرا يكسبه خاصه صحافيو الخبر بتمكينهم من الإطلاع على مايحدث من

---

[1] – مقابلة مع السيد محمد بن دقوم، المدير المالي لصحيفة الخبر، يوم 21 أكتوبر 2001، على الساعة 17.00.

[2] – نفس المرجع.

قضايا وأخبار في جميع أنحاء العالم تزيد من ثقافتهم في كافة ميادين الحياة والتي من شأنها أن تساعد الصحافيين ليحرروا مواضيعهم وإثرائها بمعلومات قيمة ممّا يضمن تقديم مضمون إعلامي هادف وثري.

نشير في هذا الإطار أنّ الصحافة الصادرة باللغة العربية كانت في عهد الحزب الواحد موجهة فقط لنقل الخطاب السياسي للحزب والدولة أنذاك في أسلوب أدبي وموعضي أين يركز الصحفيون على الجانب الجمالي اللّغة العربية، فقد تجاوزت صحيفة الخبر هذا الفراغ وأصبحت معالجتها لمختلف القضايا والملفات لاتقل أهمية عن المعالجة التي تقدّمها الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية.[1] إذ أدرك الصحفيون أن اللّغة ليست لغة الشعر فقط بل هي لغة مؤهلة لآداء رسالة كاملة ويمكن إعتبار الجانب الثاني الذي جددت "الخبر" فيه يتمثل في تجاوزها لصحافة الرأي التي بقيت تطغى على الرسالة الإعلامية في الجزائر وكثيرا مايعاب على "الخبر" تقليلها للتحاليل والتعاليق ولكن من جهة أخرى أخذت مقروئية هذه الصحيفة ترتفع ويمكن القول أن نقطة قوتها تكمن في ثرائها بالأخبار وتنوعها من سياسية، اقتصادية،ثقافية، اجتماعية، ورياضية وأكثر من ذلك فهي تخصص حيزا كبيرا من صفحاتها للأخبار المحلية، وحتى الصفحات الرياضية للصحيفة، تطغى عليها أخبار الفرق الجهوية والأقسام الدنيا في الرياضة الوطنية عكس الصحف المتخصصة في المجال الرّياضي التي تعتمد أكثر على متابعة تطورات الأندية الرياضية النخبوية.[2] ، وبقدر ماتعكس هذه الوضعية توجها سياسيا لمسؤولي الخبر فهي ناتجة كذلك عن الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها الصحيفة الأمر الذي سمح بفتح مكاتب في جل ولايات الوطن واستخدام عدد هائل من المراسلين وتجدر الإشارة هنا أن الصحيفة تملك قسما خاصا بالمراسلين يتكون من حوالي خمسة صحفيين يقومون بمتابعة يومية لكل مراسلات المكاتب الولائية ويتصلون بصفة دائمة مع كل مراسلي الولايات لغرض إيصال صوتها إلى كل الشرائح الإجتماعية من جهة وإلى كل مستويات مراكز القرار في البلاد، وهذا رغم الصعوبات والعراقيل التي تعترض هذه الصحيفة من طرف السلطة، ضف إلى ذلك استهداف إغتيال الصحفيين من طرف الجماعات المسلحة.

ومن بين الصحف اليومية التي تنتمي إلى الصحافة المستقلة نجد صحيفة الوطن ففي البداية كانت فكرة إنشاء صحيفة الوطن مجرد رغبة من الصحافيين العاملين بصحيفة EL-

---

[1] – مقابلة مع السيد محمد ايوانوغن، صحفي بصحيفة الخبر الأسبوعي، يوم 24 أكتوبر 2001، على الساعة 14.00.

[2] – نفس المرجع.

MOUDJAHID اليومية، وبدأت ملامح هذا المشروع تتضح أكثر عند إصدار المرسوم الحكومي في أفريل 1990، فتمسك هؤلاء الصحفيون بهذه الفكرة وجسدوها فعليا على أرض الواقع رغم الصعوبات والعراقيل لكن الرغبة في التغيير والقدرة على الممارسة الصحفية الحرة كانت الأقوى، فبدأ مشروع إنشاء صحيفة الوطن يأخذ طريقه ليتجسد فعليا في الثامن أكتوبر 1990 حين صدر العدد الأول للصحيفة رغم المحاولات العديدة لمدير صحيفة EL-MOUDJAHID بإقناع هؤلاء الصحافيين عن التخلي عن فكرتهم، إلاّ أن إصرار وعزيمة هؤلاء كانت هي الغالبة، فرغم صعوبة المهمة ظهرت هذه الصحيفة في جو حماسي رغم الضغوط والغموض السائدة في تلك الفترة، فقد تمكن هؤلاء الصحافيين العشرون الذين قدموا من صحيفة EL-MOUDJAHID إضافة إلى صحافي آخر قدم من مجلة REVOLUTION AFRICAINE من فرض وجودهم على الساحة الإعلامية الوطنية والدولية التي تتميز بالجدية وتأثيرها على عديد كبير من القراء التي تمكنت من جلبهم بفضل الخبرة والاحتراف الصحفي وهنا يكمن سر نجاح هذه الصحيفة في وقت زمني قصير رغم قلة الإمكانيات.

وتعد صحيفة الوطن مؤسسة ذات أسهم EL-WATAN PRESS SPA برأسمال إجتماعي 5.148.000دج، مدير تحريرها هو السيد عمر بلهوشات، ويقدر عدد الصحفيين الذين يشتغلون بالصحيفة 32 صحفيا بالمقر أي دار الصحافة "طاهر جاوت"، ويبلغ عدد المراسلين 35 صحفيا من بينهم الدائمين والمتعاونين، بالإضافة إلى مراسلي الصحيفة في الخارج وإلى جانب مكاتب الصحيفة الثلاثين في مختلف أنحاء الوطن تضم الصحيفة عددا في أهم العواصم الدولية الكبرى.

تسحب صحيفة الوطن بفضل ثلاث مطابع، مطبعة في الوسط تتمثل متمثلة في المطبعة الخاصة ALDP التابعة لصحيفة الخبر والوطن، وأخرى في الشرق متمثلة في SIE وهي شركة الطبع للشرق، وشركة الطبع للغرب SIO في غرب البلاد ويصل سحب صحيفة الوطن إلى 100.000 نسخة يوميا مع نسبة المرتجعات التي تصل إلى 12 % في سنة 2001 .[1]

إن العمل بالصحيفة يقصي التسيير الفردي ويفتح المجال للعمل الجماعي المحكم والمنظم الشيئ الذي جعل من الصحيفة مرجعا إعلاميا لاغنى عنه سواء في الجزائر أو في الخارج لفهم الأوضاع والظواهر السياسية والإجتماعية والإقتصادية المعقدة التي تعيشها بلادنا.[2] وهذا بفضل المعالجة الدقيقة والموضوعية للواقع الجزائري عن طريق التحليل والتدقيق في القضايا التي تمس المواطن

---

[1]- Entretien avec Ahmed Ancer, Redacteur en chef du quotidien el-watan le 23 octobre 2001, a15h.

[2]- Omar Belhouchet: el -watan N° 2991, 08 octobre 2000.

بالدرجة الأولى بإشراك كل القوى والأطراف التي تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية ودولة القانون، فكانت صحيفة الوطن منبرا للتعبير وفتحت أبوابها وصفحاتها لكل التيارات الفكرية للمجتمع المدني، من جامعيين وباحثين ومؤرخين وشخصيات وصحافيين ساهموا من خلال كتاباتهم المختلفة في الصحيفة في إثراء النقاش السياسي ،الثقافي ،الإجتماعي والإقتصادي حول قضايا تهم المجتمع بالدرجة الأولى، وقد سمحت أيضا للنخبة الوطنية الجزائرية التي كانت محرومة من قبل من مساحات التعبير وهذا بالتوجه إلى القراء الذين كانوا بدورهم يعيشون في جو يسوده الفراغ الإعلامي من معلومات وتحاليل، كما استطاعت الصحيفة من تطوير امكانياتها واقتناء تكنولوجيات حديثة، وتعد الوطن أول صحيفة جزائرية تصدر منشورا إلكترونيا عبر شبكة الأنترنات ويسجل اليوم 120 ألف إلى 150 ألف إتصال في اليوم على المستوى الدولي.[3]

وفيما يخص أهمية الصحيفة ومكانتها على الساحة الوطنية فلقد بين سبر الآراء الذي قام به معهد عباسة في الفترة الممتدة بين مارس وأفريل 2000 أن صحيفة الوطن هي ثالث جريدة وطنية من حيث المقروئية بعد صحيفة الخبر و Liberté.

وتتكون صحيفة الوطن من عدّة أقسام يختص كل واحد منها في عمل معين.

- قسم التحرير ويتكون من رؤساء أقسام والصحافيين ومهمة هذا القسم تكمن في تحضير المادة الإعلامية لكل يوم.
- قسم التوثيق وهذا لتوفير المعلومات (مقالات، مجلات، كتب وصور) للصحافيين كما يقوم بتخزين الوثائق بطريقتين وتتمثل الأولى في حفظ المعلومات في العقل الإلكتروني (بنك المعلومات)، والطريقة التقليدية تتمثل في حفظ وتخزين الجرائد، الوثائق، الصور والمجلات.
- قسم الإشهار ويقوم موظفوا هذا القسم باستقبال المعلنين وبرمجة طلباتهم لنشرها.
- قسم الجمع والتركيب ومهمته تكمن في جمع الأخبار وتركيبها عن طريق العقل الإلكتروني وهي عملية حديثة تسهل عملية التركيب نظرا لما توفره من سرعة في العمل وكذا النوعية الجيدة.

---

[3]- el-watan: en Algérie internet n’est pas censuré el-watan , N° 2637, 16 Aout 1999, P.4.

- قسم الإدارة المالية وتولى لها مهمة التسيير المالي ويتكفل هذا القسم بدفع أجور العمال، متابعة عملية البيع والتعامل مع شركة التأمين وكذا مصلحة الضرائب.
- قسم الوسائل العامة وتكمن مهمته في توفير الوسائل التي تحتاجها الصحيفة من أجهزة وعتاد وسيارات...

وتحتوي صحيفة الوطن على أربعة وعشرون صفحة وقد تتجاوزها في بعض الأحيان وتعالج من خلالها تقريبا كل المواضيع التي تهم المواطن وتقدم له المعلومات والأخبار المتعلقة بالحياة السياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتضيف التحاليل والدراسات حول القضايا والمسائل المختلفة،ويقوم بهذا العمل مجموعة الصحافيين وهذا عن طريق جمع المعلومات والأخبار وفرزها ضمن الأركان التي تنشر ضمنها، فنجد الصفحة الأولى تحتوي على أهم حدث أو خبر وطني كان أو دولي،وتعتبر هذه الطريقة عاملا أساسيا في جذب القارئ ودفعه إلى تفحص باقي محتوى الصحيفة، وبالإضافة إلى الخبر الرئيسي نجد مواضيع وأخبارا أخرى، ونجد على يسار الصفحة افتتاحية الصحيفة التي يوقعها أحد الصحفيين المحترفين، يليها ركن الأحداث ويعطي الأولوية للمعلومات التي تهم بالدرجة الأولى الساحة الوطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغالبا ماتوقع من طرف الصحفيين المحترفين وتنشر في بعض الأحيان في هذا الركن آراء وأفكار لإحدى الشخصيات الوطنية البارزة والتي لها صلة مباشرة مع الحدث أو القضية المعالجة، نجد أيضا ركن المناطق وتنشر فيه معلومات وأخبار حول مختلف مناطق البلاد تتناول معظمها المشاكل التي يعاني منها المواطن يوميا، كتلك المتعلقة بالسكن والصحة والتعليم والبيروقراطية، وتأتي معظم المعلومات التي تنشر في هذا الركن من المكاتب الجهوية للصحيفة، أما الركن الإقتصادي يحتوي على مختلف المعلومات الإقتصادية الوطنية بالدرجة الأولى وكذا الدولية، ويحتوي الركن الدولي مختلف الأحداث الدولية الراهنة وتتحصل الصحيفة على معظم المعلومات من مختلف وكالات الأنباء الدولية وفي بعض الأحيان تقوم بإرسال مبعوث خاص لتغطية الأحداث الدولية الهامة وتنشر على شكل روبورتاجات، إلى جانب بعض الأخبار المتفرقة أين تقوم الوكالات الأنباء الخارجية بتقديمها للصحيفة، بينما ركن "أفكار ونقاش" بحيث تعد صحيفة الوطن سباقة لنشر إذ توفر من خلاله مجالا للتعبير لمختلف الشخصيات الوطنية البارزة عن آرائهم وأفكارهم حول مواضيع مختلفة، وأعطي له تسمية مساحة القراء في الآونة الأخيرة ويضم أراء وأفكار وشكاوي المواطنين، ونجد في الركن الثقافي الأخبار والتظاهرات الثقافية المختلفة، وركن الرياضة نجد فيه حوصلة لمختلف الأحداث الرياضية الوطنية التي تأخذ قسطا كبيرا من مساحة الركن، إلى

جانب بعض الأخبار الرياضية الدولية الهامة، إلى جانب ركن التسلية، ونجد فيه أخبارا وطنية متفرقة تتميز بنوع من الغرابة والفضول، أمّا الصفحة الأخيرة فتحتوي على معلومات وأخبار مختلفة يمكن أن تكون سياسية أو إقتصادية ثقافية أو اجتماعية، وبالإضافة إلى هذه الأركان تنشر من حين لآخر أركان أخرى كتلك المخصصة للإعلام الآلي أو ركن نهاية الأسبوع والذي يهدف أساسا إلى التسلية والإمتاع.

وبالنسبة للإشهار والإعلانات الذي يعد منبع كل الصحف وهو مورد مالي لاغنى عنه، فتتحصل صحيفة الوطن على مجمل أموالها من الإشهار وتخصص له صفحات معينة في صحيفتها.

وتعتبر الصحيفة من بين خمسين عنوان عالمي أي من أكبر العناوين العالمية من حيث التأثير والأهمية وهذا بين 7 آلاف يومية في العالم، ولقد تحصلت الصحيفة على عدّة جوائز اعترافا لها لما تقوم به من تغطية إخبارية كاملة ونوعية أخبارها، فقد تحصل بلهوشات مدير الصحيفة على جائزة حرية التعبير في 1993 مهداة من طرف صحفي المغرب العربي، الجائزة الثانية هي جائزة حرية الرأي منحت لها من طرف هيئة الصحافة الحرة للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993، وجائزة الريشة الذهبية وقد منحت من طرف الفيدرالية الدولية لناشري الصحف بفينا سنة 1994.

إلا أن هذه التتويجات تعاقبها عراقيل وضغوطات تعرضت لها الصحيفة وعلى حد قول مدير الوطن "الصحافة الوطنية بمختلف أنواعها تمر بمرحلة صعبة، مرتبطة بالرهانات السياسية المعاشة على الساعة، لهذا فإن مستقبل الصحافة يخضع لتدعيم الديمقراطية على مستوى كل الأنظمة الوطنية".[1]

فقد عانت صحيفة الوطن على غرار الصحف الوطنية المستقلة من ضغوطات تتمثل في التعليقات التي مست هذه الصحيفة أولها كانت في جانفي 1993 وهذا لمدة خمسة عشر يوما وهذا عندما نشرت الصحيفة خبر إغتيال ستة دركيين في الأغواط، فسجن مدير الصحيفة بالإضافة إلى ستة صحفيين أين تعرضوا إلى شتى أشكال التعذيب.[2] وفي ديسمبر 1994 منعت الصحيفة من الصدور لمدة خمسة عشر يوم بسبب نشر خبر شراء خمسة طائرات هليكوبتر فرنسية من طرف الجيش الجزائري واستعمالها في المكافحة ضد الإرهاب، والتعطيل الثالث الذي تعرضت له الصحيفة في أفريل وماي 1996 بسبب نشر أخبار إغتيال مواطنين، ومنعت الصحيفة من الصدور في ديسمبر 1998 لمدة شهر بسبب نشر وثائق تضع مستشار رئيس الجمهورية أنذاك محل تهمة.

---

(1)- Omar Belhouchet: el-watan, N° 1520, 08-10-1995.

(2)- Ahmed Ancer, Encre rouge, le defi des journalistes algériens, Editions el watan, 2001, P.194.

ولم يسلم مدير الصحيفة عمر بلهوشات من التهديدات من قبل الجماعات المسلحة فقد كان أول صحفي تستهدفه هذه الجماعات لإغتياله في 1991 وأعيدت الكرة في 17 ماي 1993 وينجو عمر بلهوشات من هذه المحاولات إلا أنه يبقى عرضة لمتابعات قضائية من طرف الحكومة، إذ وقف عشرون مرة على الأقل أمام المحاكم ابتداء من 1992 [3] بسبب كتاباته، وتستمر تهديدات ومطاردات الصحفيين ففي مارس 1996 حكمت محكمة الجزائر العاصمة على مدير صحيفة الوطن عمر بلهوشات وصحفي بالصحيفة بدفع غرامة مالية نافذة كتعويض عن الضرر بسبب إهانة هيئة نظامية وهذا بصدور مقال حول موضوع استيراد معدات طبية من طرف وزارة الصحة.[1]

كما نشير في هذا الإطار أنّ الصحيفة تعرضت لضغوطات إدارية تمثلت في الرقابة المشددة على الأخبار المتعلقة بأعمال المجموعات المسلحة، فقد حذرت وزارة الداخلية الصحف التي لاتحترم الحصار الأمني، وطالبت بعدم نشر سوى الأخبار التي تعلنها وكالة الأنباء الرسمية والمتمثلة في وكالة الأنباء الجزائرية، وأي تقصير من طرف الصحفيين سيؤدي إلى تطبيق القانون بصرامة، ولم يقتصر الأمر على التهديد فقط، بل أقيمت لجان للقراءة داخل المطابع وتتلخص مهمتها في مراقبة محتوى الجرائد قبل صدورها وتدمير النسخ التي تنشر أخبارا مخالفة للنصوص المتعلقة بالأخبار الأمنية.

ومن بين الضغوطات التي تشنها الحكومة على هذه الصحف المستقلة اللجوء إلى خنقها ماليا بحاجة عدم دفع المستحقات للمطابع وقد عمدت الحكومة هذه الطريقة في 1998 الأمر الذي أدّى إلى إحتجاب كل من صحيفة الخبر والوطن لمدة شهر كامل، وهذا ما دفع بهذه الصحيفتان إلى التفكير في إمتلاك مطبعة خاصة لتفادي هذه الضغوطات، إلاّ أن التكاليف الباهضة لهذه العملية تتطلب من هذه الصحف الإستعانة بالمطابع التابعة للدولة، علما أنّ لهذه الصحيفتين مطبعة خاصة في الوسط تقوم بالطبع والتوزيع، ويبقى العمل مكثفا والجهود مستمرة بهدف تعميم هذه العملية في مختلف مناطق البلاد من أجل الإستقلالية التّامة.

ومثل هذه الضغوطات والتهديدات والتعليقات عانت منها صحيفة الخبر، فقد أغتيل عمر اورتيلان أحد مؤسسي الصحيفة في 1995، كما تعرضت إلى تدمير النسخ في 16 نوفمبر 1994 وهذا في المطابع الثلاثة، أي في الوسط، الغرب والشرق[2] ،كما احتجبت في 2 جانفي 1996 مع

---

[3]-Reporters sans frontieres, preface de Marie-claire mendes France: le livre noir de l'Algérie, Editions Mimosa, France, 1995, P.163.

[1] – صحفيون بلا حدود، تقرير 1997، حرية الصحافة في العالم، 1997، ص.160.

[2]Reporters sans frontieres, op.cit, P.219.

صحيفة الوطن برفض شركات الطباعة وضعها تحت الطبع [1]، ولم يسلم الصحافيون من المتابعات القضائية.

ولاينبغي تجاهل الضغوطات البسيكولوجية التي يعانيها الصحافيين تبعا للتهديدات التي كانت تصلهم سواء عن طريق الرسائل أو المكالمات الهاتفية، الأمر الذي دفع بالعديد منهم إلى مغادرة أرض الوطن متوجهين إلى دول أخرى لحماية أنفسهم فعدد هؤلاء المنفيين يقارب ثلاثمائة صحفي.[2] أما حصيلة المغتالين فهي ثقيلة فمن بين مائة عامل في قطاع الإعلام يبلغ عدد الصحفيين منهم ستون في فترة 1993-1997.[3]

وقد ندّد صحافيون بلا حدود عدّة مرات بالإغتيالات التي تعرض لها رجال الصحافة في الجزائر، كما احتجوا على التعليقات وتدمير بعض النّسخ للصحف التي شهدتها مختلف الصحف التابعة للقطاع الخاص، كما رفضوا المتابعات القضائية والمحاكمات التي يتعرض لها الصحافيون بحجة إعطاء الطابع الأمني.[4]

ويبقى طابع التضامن يطغى على الصحافيين وما التكتل في إطار جمعية الناشرين للصحف دليل على رغبتهم في المحافظة والدّفاع عن المبادئ المهنية بما فيها واجب حماية الصحافيين من ضربات الإرهاب التي مسّت العديد من الصحفيين، وإثر إختفاء أحد العناوين تقوم الصحف الأخرى بتقديم صفحاتها لصحفيي هذه الصحف المعلقة للتعبير عن مطالبهم وتفسير مايحدث للقراء.

على كل يمكن القول أن صحيفة الخبر و الوطن تبقيان صحيفتان رائدتان على الساحة الإعلامية نظرا للمجهودات الكبيرة التي يقوم بها الصحافيون، وقد تمكنت صحيفة الخبر بعد مغادرة مديرها السابق محمد سلامي، واستخلافه بأحد مؤسسي الصحيفة شريف رزقي بإعطاء نقلة للخط الإفتتاحي للصحيفة التي التحقت بالصحف القريبة من الحركة الديمقراطية. [5]

فالصحفي اليوم ý لم يعد يطيق الصمت فهو يعمل على توضيح وتفسير وشرح حقيقة الوضع المزري الذي يعانيه المجتمع من المضايقات والضغوطات السياسية والتهديدات المسلحة، وربما

---

[1] صحفيون بلا حدود: المرجع السابق، ص161.

[2]- Ahmed Ancer, op.cit, P.155.

[3]- Ibid, P.152.

[4]- Reporters sans frontieres, op.cit, P.221.

[5]- Ahmed Ancer, op.cit, P.187.

هذا مادفعهم وحفزهم على مواصلة المسيرة الديمقراطية الإعلامية، وتبقى هناك نقائص كبيرة في هذه التجربة الإعلامية الجديدة والتي تعود بصفة أساسية إلى طبيعة النظام السياسي في الجزائر الذي لايوفر المناخ الكافي لترقية الرسالة الإعلامية إلى مستويات أعلى بحيث تصبح فعلا سلطة رابعة.

I.2- الأخبار الإجتماعية في الصحافة المكتوبة

I.1.2- ماهية الأخبار ودورها

I. 2.2- مصادر الأخبار وأزمة الموضوعية

I.3.2-الأخبار الإجتماعية وأهميتها

I.1.2- ماهية الأخبار ودورها:

أصبح الإعلام الشيئ الرئيسي المشترك في حياتنا، إذ نتعرض لرسائله بشكل يومي، ونتعامل معها وكأنها مكون أساسي لايمكن الإستغناء عنه، وأصبح كل واحد منّا يعرض نفسه لها بشكل تلقائي كالهواء الذي يتنفسه، وأصبح علينا أن نصدق جميعا أنّ العالم قد أصبح قرية إلكترونية تلقاها شبكة ضخمة من قنوات الإتصال الأثيرية والأرضية يكتنفها التدفق الإعلامي والاخباري من كل جانب، فما يحدث هناك لابدّ أن يسمع ويرى ويعرف هنا، ومادمنا نعيش في هذا العالم -هذه

القرية الالكترونية– نشاهد ونتلقى إعلاما يؤثر فينا ونتأثر به، فهناك من يؤكد دور الإعلام في تغيير السلوك وتمثل للعديد من فئات المجتمع المصدر الأساسي للمعلومات الخاصة بالمشكلات والحقائق الإجتماعية.[1]

ويعرف الإعلام بأنّه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعدهم على تكوين رأي عام صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، وينبغي أن يتميز الإعلام بالصّدق والموضوعية، بما أنه يستهدف تقديم الحقائق المجردة وشرحها وتفسيرها بطريقة موضوعية إذ يعتمد الإقناع لمختلف الرّسائل التي يقدمها عن طريق تقديم الحقائق والعرض الموضوعي لها.

كما أن دوره لايقتصر على تزويد النّاس بالمعلومات بل يتعداه إلى نقل العادات والقيم بين الأجيال، وتحقيق الإتصال بينهم وهذا للوصول إلى التكامل الإجتماعي عن طريق تثبيت القيم والإتجاهات داخل المجتمع والمحافظة عليها، وهنا يشير هارولد لاسويل إلى مايسميه بمراقبة البيئة أو تغطيتها وهنا تجمع وتوزع الأخبار والمعلومات المتعلقة بأحداث في البيئة سواء خارج المجتمع أو داخله [2]، بحيث توفر هذه المراقبة المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، وهنا يقوم المراسلون الخارجيون لوسائل الإعلام بمراقبة البيئة الخارجية بينما يعمل المندوبون لمراقبة البيئة الداخلية من خلال تقاريرهم المستمرة والتي تحيط المجتمع علما بكل أنشطة البيئة الدّاخلية، بالإضافة إلى الوظيفة الثانية والتي تكمن في الترابط وتحقيقه بين استجابة المجتمع ككل تجاه البيئة، فمن الضروري وجود قدر من الإجماع في المجتمع تجاه القضايا الأساسية، الأمر الذي سيتحقق بإحاطة قطاعات المجتمع المختلفة علما بالأحداث، ضف إلى ذلك وظيفة نقل الميراث الإجتماعي من جيل لآخر من قيم ومعارف.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه من حق الإنسان أن يعلم، وفي هذا المجال تسعى كل وسائل الإعلام لتحقيق هذا الهدف، وتعتبر الأخبار من العناصر الأساسية التي لايمكن لوسائل الإعلام على اختلافها أن تستغني عنها في هذا المجال، فهي المحور الأول الذي تدور عليه كافة أنشطتها الإعلامية فبدون الأخبار لاتوجد وجهات النظر أو التعليقات أو التحقيقات والروبورتاجات.

---

[1] – محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص292.

[2] – محمود عودة: أساليب الإتصال والتغير الإجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص46.

لقد أصبح الخبر اليوم عاملا هاما من العوامل المؤثرة في كافة مجالات الحياة، السياسية منها أو الإقتصادية أو الإجتماعية، هذا بالإضافة إلى آثاره النفسية والإجتماعية على الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، وهو مسؤولية كبرى يتحملها أولئك الذين يعملون في مجال الأخبار في كل وسائل الإعلام مع اختلافها (المقروءة، المسموعة والمسموعة المرئية) نظرا لأهمية الخبر الذي كان ولايزال أهم فنون الإعلام تأثيرا في الرأي العام ويشير العلماء إلى أنّ الوظيفة الإخبارية هي التي تستطيع وسائل الإعلام أن تؤديها مباشرة وبكفاءة، وبدونها يصعب أداء هذه المهمة الأساسية في أي مجتمع.

ويعتبر الخبر مظهرا لرغبة الإنسان في معرفة المجهول وإشباع حاجته الفطرية إلى المعرفة التي تساعده على التكيف السوي والمتزن مع الظروف التي يعيشها، ولقد اختلف الباحثون والعلماء حول تعريف الخبر لدرجة تدفع للقول أنّ مفهوم الخبر قد يختلف من عصر لآخر، ومن نظام إلى نظام، وعلى الرّغم من كل هذا يمكن التأكيد أن الخبر هو وصف أو تقرير دقيق وغير متحيز، تقدمه وسائل الإعلام عن حادث أو واقعه أو موقف أو فكرة أو قضية أو نشاط يثير إهتمام جمهور هذه الوسائل، كما يساهم في توعيتهم وتثقيفهم وتسليتهم، ولهذا تتخذ الأخبار مكانها الهام والمرموق في كل وسائل الإعلام، وهناك عدّة معايير أو خصائص تحدد قيمة الخبر وتلعب دورا هاما في تقويم الأخبار والحكم عليها ويقصد بها عملية المفاضلة بين خبر وآخر، وتقرير مدى صلاحيته للنشر أو الإذاعة، وتحدد هذه المعايير في الفورية أو الحالية أو الحداثة، أي يكون الخبر جديدا ومجاريا للأحداث، فالأخبار مادة سريعة التلف ولهذا تهتم وسائل الإعلام بموضوعات السّاعة، ولابد أن يكون الخبر قريبا من حيث المكان، فالجمهور يهتم بالأحداث التي تقع قريبا منه.

إذ يمكن عن طريق الأخبار فهم كل مايجري، الأمر الذي يحقق تزامنا واعيا مع الأحداث، بمّا أن الإنسان أصبح أكثر من أي وقت مضى شديد الإهتمام بما يجري حوله،فالأخبار اليوم تنطوي على كثير من الحقائق التي تؤثر على حياة الأفراد وتنبني عليها القرارات التي يتعين عليهم إتخاذها وفي عالم اليوم تتزايد احتياجات المجتمعات للمعلومات، وبقدر ماتتزايد هذه الحاجة وبقدر مايسعى المجتمع إلى المعلومات فإنه يرتقي الطريق صعودا إلى مستويات حياة أفضل، فالمجتمعات التي ترغب في الخروج من التخلف يتعين عليها أن تدفع القطاع الكبير من سكانها نحو استهلاك المعلومات والإفادة منها، والخبر فرع من المعلومات وأحد أشكالها، فالمعلومات لاتصبح أخبارا إلاّ إذا اختارها رجل الإعلام ليقدمها عبر وسيلة إعلامية معينة، إذ يتم معالجة هذه الأخبار لتتلائم مع معايير وقيم يحددها

كل مجتمع، فما يعتبر خبرا في نظام إجتماعي ما قد لايكون خبرا في نظام آخر.[1] فقد يعتبر المحتوى الإيجابي للخبر والمحتوى السلبي من عوامل الإختلاف بين الأنظمة الإعلامية، ففي الغرب تعتبر الأخبار السلبية أكثر إثارة من الأخبار الإيجابية، فقد تنشر الصحافة في أمريكا الوقائع السلبية والقصص غير العادية، والأنباء التي تستدعي الإنتباه الخاص، إذ أنّها تكن احتراما ضئيلا للأحداث التي تشجع التناسق الإجتماعي، وتولي اهتماما محدودا لأخبار التقدم الإجتماعي كالصحة والمشاريع التربوية والفلاحية الواردة من الخارج، كما كشفت دراسات أخرى أنّ فئة الأخبار الرياضية تحتل مساحة أكبر من أخبار الدّولة، ومساحة أخبار الجرائم أكبر من المساحة المخصصة للأحداث الثقافية، واختيار الأخبار التي تقدم الجمهور تستوفي الشروط الملائمة فيما إذا كانت ستحظى باهتمام النّاس، بالإضافة إلى امكانية بيعها وتسويقها، وبمّا أنّها ستحقق نوعا من الرّضا، أو التعاطف من طرف المتلقين وبالتالي الرّبح الذي يمكنها من البقاء.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت قانونا يحظر تقديم الدراما في قالب إخباري، إلاّ أن الأخبار ظلّت كما هي شديدة الإهتمام بأخبار الجريمة والكوارث، ولعلّ الرّسالة التي أرسلت بها فتاة أمريكية إلى محرر الواشنطن بوست تعبر عن مشاعر الكثيرين تعكس أزمة معايير إنتقاء وتقديم الأخبار في المجتمعات الغربية.[1] أليست هناك أخبار جيدة؟ إنني بعد كل صباح أقرأ فيه صحيفتكم أراني محبطة بقية اليوم، أيكون الأمر أنني أضعف من معايشة الواقع المرير لهذا العالم؟ أم أن الأمر أنكم أضعف من أن تتخلوا عن الإثارة التي تحقق لصحيفتكم الرّبح وبالتالي مرتباتكم العالية.ألا تستطيعون يوما نشر خبر واحد سعيد ومسلي أو خبر دافئ المشاعر على الصفحة الأولى من جريدتكم أو حتى على أي صفحة، انها دائرة فاسدة الأخلاق أن يكون العالم مريضا فيجعل الناس مرضى فيصنعون عالما أشد مرضا، فإذا ما أصبح كل شيئ محبطا يائسا مثلي بعد قراءة الأخبار فإنّ هناك مصيرا واحدا ينتظرنا جميعا وهو مستشفى الأمراض العقلية"[2]

بينما تأخذ الأخبار مجرى آخر في دول العالم الثالث والدول العربية بالخصوص، بمّا أنّها تعد الوسيط الأساسي بين صناع القرار السياسي والجمهور وذلك بتعبئة الجمهور لقبول الأفكار الجديدة، ومن بين الأهداف التي تصبو إليها الأخبار في هذه البلدان جعل كل النّاس يشاركون في مشروعات

---

[1] –عبد الرحمن عزي: الأخبار عبر الثقافات: دراسة مقارنة في دراسات إعلامية، مركز الطباعة لجامعة الجزائر، 1992-1993، ص41.

[1] – حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص122.

[2] – نفس المرجع، ص130.

التنمية، إذ أنه وبواسطة هذا التدفق الإعلامي فإنّ النّاس أو المتلقين سيكونون قادرين على فعل أشياء كثيرة بشأن تحديد الأهداف، علما أن هذا التدفق سيكون قادرا على تركيز الإنتباه على مشاكل التنمية وأهدافها، التركيز كذلك على المشاكل البارزة وبالتالي تسهيل المناقشات المترتبة على هذه المشاكل، إذ يتعين على رجال الإعلام أن يفحصوا ويقوموا مدى الملائمة بن أحد مشروعات التنمية وبين الإحتياجات المحلية، الإختلاف بين أهداف الخطة وتنفيذها الفعلي.

ونجد أن هناك عدة معايير تحكم اختيار الأخبار في العالم العربي والمتمثلة في الطبيعة الرّسمية للأخبار، التوجه المحلي، الإيجابية، القرب، الإعتماد على الوكالات الدولية الكبرى الأربعة، والإهتمام بالأخبار السّياسية، كمّا أن هناك محدودية في عرض أخبار العنف والجريمة والفساد والجنس والصراعات. إن ملايين الأحداث التي تقع كل يوم في جهات مختلفة من العالم تجعل من الصحيفة تطبيق معايير معينة لتقديم أخبار دون أخرى، فنجد من هذه المعايير تلك المتعلقة بالزمن أو الوقت إذ تقرر أهمية الخبر من الأخبار في ضوء حالته التاريخية وعمره، وهذا المعيار يشمل:

عنصر الجدة: ويعبر عنه بعنصر الحالية والآنية ويعبر عن أهمية أن يكون الخبر جديدا ومن هنا تجذب عين القراء، والأخبار التي يتأخر نشرها تقل نسبة الإهتمام بها، إذ تعد الأخبار أكثر البضائع استعدادا للتلف إذا مضى عليها وقت طويل، ونضيف هنا إلى أن الحس الإنساني بغريزة حب الإستطلاع لا تتجه إلاّ في مجال البحث عن الجديد، ومايزيد من أهمية عامل الوقت المحدد هنا، أنّ هذه الأخبار تكون في الغالب من بين الأخبار الكبرى المتصلة بأمور السياسة أو الإقتصاد وحتى أخبار ذات صبغة اجتماعية كالمتعلقة بالسكن مثلا في مجتمع يعاني من هذا المشكل، والماضي لايمكن أن يكون خبرا إلاّ إذا كان على سبيل استكمال جوانب بعض الأخبار التي جدّت بشأنها بعض الوقائع والظروف.

عنصر الأثر الزمني المستمر: يمكن أن يضاف لعنصر الأنية، عنصر آخر يعمل على تقوية الخبر، ويعني ألاّ تكون نهاية الخبر محددة بنشره فقط أو بنشره خلال عدد واحد من أعداد الصحيفة، وإنّما يكون من هذه الأنواع التي تنبثق عنها وتتفرع عدّة أخبار أخرى وبصفة مستمرة، بحيث يربط بينهما الخيط الإخباري الذي يشد القارئ إليه ويجعله ينتظر تطوراتها ويعمل على متابعتها من يوم لآخر ونجد من هذه الأخبار تلك المتعلقة بالمحاكمات الكبرى، أخبار المعارك الحربية والحروب الأهلية، أخبار الإنقلابات، اخبار الإنتخابات الرّئاسية أو التنفيذية..

أما المعايير الصحيفة والفنية التي تتقيد بها أي صحيفة بمّا أنّها تتصل بالنظرة إلى الخبر من زاوية إعلامية بوصفه مسألة تحمل مضمونا إخباريا تتوجه به الصحيفة إلى مستقبليها وأهم هذه المعايير:

عنصر الأهيمة: أين تكمن عملية اختيار الخبر دون غيره من حيث الصفحة والمساحة والمكان المناسب والصور المناسبة، كما يمتد ذلك إلى إبرازه بطريقة معينة إلى العناية بذلك عن طريق وسائل وأساليب الإخراج المختلفة، وحتى أساليب التحرير نفسها، وأول مظاهر هذه الأهمية هي تلك المتصلة بالقراء، فكلما كان موضوع الأخبار وكلما كانت تفاصيله هامة لدى أكبر عدد منهم كان هذا الخبر يفضل غيره من الأخبار، بحيث يكون جمهور هذا الخبر أكبر حجما، من جمهور الخبر الاخر، كما أن لعنصر الأهمية ذلك المظهر الآخر الذي يبدو في مايمكن أن يطلق عليه تعبير مغزى الحدث، فكلما كان الحدث الذي يصوره أو يتحدث عنه الخبر من تلك الأحداث ذات الدلالة الهامة، أو التي يعني وقوعها أشياء كثيرة تتوالد عنها أو ماتسفر عنه من أحداث أخرى تترتب عليها، كلّما كان ذلك من الأسباب والعوامل التي تؤيد نشر مثل هذه الأخبار، وهذا العنصر تقاس من خلاله أهمية الخبر تبعا لما يوحى به، أو لشتى الإحتمالات التي تدور في أذهان قرائه، وكذا لما يتفرغ عنه من أنباء أخرى متوقعة وغير متوقعة، وقد نجد مظهرا آخر يتمثل في ذلك النقاش الذي يمكن أن يثيره الخبر، بحيث يجعل وقائعه وتفصيلاته تدور على الألسن، وقد يسيطر على فكر القراء وكأمثلة نسرد تلك المتعلقة بآستقالة الوزارة فجأة، إلغاء الدعم الحكومي على بعض السّلع، اكتشاف شبكات تجسس ....

عنصر القرب: ويعني الإهتمام بالأخبار التي تقع في نفس موقع الصدور وتكون مرآة له هو قبل غيره، وهكذا كلما اقتربت الصحيفة بقرائها من محيط اهتماماته، كلما زاد اقترابها من تحقيق المحلية والتي هي جوهر عنصر القرب، وبالتالي زاد اقترابها من الصفحات واحتلت المساحات.

عنصر التشويق: وهذا العنصر يعني أن يكون ببعض الأخبار مايدفع القراء إلى قرائتها ومتابعتها من أمور تجذب أنظارهم، وتداعب مخيلتهم ويكون لها وقع السحر في نفوسهم، إذ تحاول الصحف البحث عن عنصر التشويق في الأخبار العادية، ومهما كانت نوعيتها، أو تتلمس زاوية من زوايا الطرافة أو الغرابة التي قد تصل إلى حد الإثارة لتقدم من خلالها أمثال هذه الأخبار كلها، إلاّ أنه لاينبغي للصحيفة أن تسرف في ذلك إلى الحد الذي يصل إلى إختلاف مثل هذه الأخبار عندما لاتوجد أصلا، فلا بدّ أن يكون التشويق أصلا في الخبر، كمّا أنّه لاينبغي إبراز لهذا الجانب من جوانب الخبر على الجوانب الحادة الهامة، أو تطبيق هذا المعيار قبل غيره من المعايير وعلى حسابها.

أما المعايير الأخلاقية فلا بدّ للصحيفة التي تعرف دورها الحقيقي في المجتمع وتدرك تماما أن عليها واجبات عديدة تجاه قرائها، وأنّ المادة التي تقدمها يجب أن تكون المثل والقدوة في الوقوف إلى جانب القيم والمثل العليا والمبادئ التي ينبغي مراعاتها وتتمثل في:

عنصر الصدق: إذ يعتبر الصدق واحدا من أهم العناصر التي تتدخل في إختيار خبر واستبعاد آخر، والواقع يحث الصحف التي تحترم نفسها وتحترم قرائها وتحوز ثقتهم أنّه لامكان فوق صفحاتها للأخبار الكاذبة، وعندما يتسرب الشك إلى خبر من الأخبار أو إلى جانب من جوانب صحته، فإن الواجب يقضي في هذه الحالة استبعاده كلية، فالصدق في نشر خبر من الأخبار وإن ذكر جميع الحقائق المتصلة به والتي يتمكن الصحفي من الحصول عليها هي مسألة فوق جميع الإعتبارات.

عنصر الدّقة: تعد الدّقة من الأسباب البارزة التي تكمن وراء صلاحية الخبر وقوته أيضا، كما يكون عدم توفرها من المبررات لإستبعاد خبر من الأخبار أو تأجيل نشره، فإنّ الصحيفة التي تنشر أكثر من خبر غير دقيق تشتهر بين الجمهور القارئ بأنّها غير دقيقة في أخبارها ومعلوماتها وأرقامها وإحصائياتها أن لايعتمد عليها كثير، وهذا مايدفع بالقراء عنها، كما كانت الدقة أبرز العناصر التي اشتهرت بها بعض الصحف العالمية الكبرى، إذ كانت من دواعي ثقة القراء بها واحترام الأجهزة والحكومات ومراكز الدراسات والجامعات لها.

عنصر الموضوعية: يعد من أهم العناصر التي تقدم الدّليل المادي التحريري على قوة جهاز الصحيفة واحترامها وشجاعتها، إلاّ أنّ هذا الأمر قد تواجهه مواقف صعبة، إذ قد تواجه الحكومة نفسها، كما أنّها قد تتعرض لغضب النقابات والأحزاب ويفترض أن تنشر من الأنباء إلاّ مايتصل بمصالحها، وهنا تكمن معركة الصحيفة مع نفسها من أجل تحقيق هذه الموضوعية التي تبقى من العملات النادرة.

وخلاصة القول أن هذه المعايير نفسها لاتعرف الثبات على وتيرة واحدة وإنّما تعمل في مرونة، والتي بدورها تكون أنواع وأساليب، بحيث قد يكون خبرما هام تنشره صحيفة ما في صفحتها الأولى بينما تنشره صحيفة أخرى في أسطر قليلة، أو لاتنشره بتاتا، وإذا كانت الأخبار لابدّ أن تتصف بالجدة والطرافة وإثارة الإهتمام فإنها يجب ألاّ تخرج عن القاعدة العامة ومطابقة الواقع بمعنى إشتماله على الحقيقة في ذاتها دون إصدار أحكام في مدح هذه الحقيقة أو ذمها، إذ ينبغي على الصحيفة أن تروي الأخبار وليس عليها أن تصنعها، فالخبر لابد أن يكون رواية صادقة كاملة دقيقة سليمة بعيدة عن الإختلاق والإفتعال، وكان المؤلفون الذين يحرصون على ذكر مصادرهم يشعرون بأنّهم قاموا بما عليهم لأنّ العبرة في صحة الخبر أو كذبه تقع الأن على كاهل صاحب المصدر.[1]

---

[1] – عبد العزيز شرف الدين: فن التحرير الإعلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص146.

وتبقى مهمة الصحيفة في جمع الأخبار التي تهم الرأي العام وإعلانها وتفسيرها وتصطبغ هذه العملية بالكثير من المسؤولية.

I.2.2– مصادر الأخبار وأزمة الموضوعية:

يثور الجدل بين الأكاديميين والمهنيين حول تحديد الإطار المهني الذي يضم المشتغلين بالوظائف الإعلامية والصحفية، كما تتفاوت التعريفات التي وضعتها المدارس الإعلامية،وقد تمّ تصنيف العاملين في قطاع الإتصال والإعلام إلى فئة العاملين في انتاج وبيع المعلومات وتشمل العلماء والمخترعين والمعلمين والصحفيين والمؤلفين والعاملين بالمكتبات والفئة الأخرى الذين يجمعون المعلومات وينشرونها

ويقتصر نشاطهم على التخطيط والتنسيق ومعالجة المعلومات، أما الفئة الثالثة فتتمثل في الذين يتولون تشغيل آلات وتكنولوجيا المعلومات.[1]

أمّا بالنسبة للعالم العربي فيبرز التعريف الذي طرحته المدرسة المصرية في الصحافة عن القائم بالإتصال في الصحافة والذي يتميز بشموله لجميع العاملين في التحرير والإخراج والطباعة والإعلانات والإدارة والتوزيع، ولقد صادفت ست نقابات صحفية أوروبية بميونخ سنة 1971 على إعلان واجبات الصحفيين وحقوقهم[2] وجاء في هذا الإعلان أنّ الصحفيين يلحون على ضرورة الوصول الحر إلى كل مصادر المعلومات والحق في التحقيق بحرية عن الوقائع التي تشكل الحياة العامة، كما تشير المادة الثامنة (8) من المذكرة التي أعدها الأمين العام لجامعة الدول العربية لمجلس الجامعة في 1978 بشأن ميثاق الشرف الإعلامي "يلتزم الإعلاميون العرب بالصدق والموضوعية في نشر الأنباء والتعليقات ويمتنعون عن إعتماد الوسائل غير المشروعة في الحصول على الأخبار والصور والوثائق وغيرها من مواد الإعلام ويحافظون على سرية مصادر الأخبار إلاّ فيما يخص الأمن الوطني".[3]

(فقرة) كما تنص المادة 14 من قانون الإعلام الجزائري لسنة 1990 "للصحافيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر، إلاّ أنّ المادة 36 تتكلم عن حق الوصول إلى مصادر الخبر لايجيز للصحافي أن ينشر أو يفضي المعلومات التي قد تهدد الأمن الوطني".[4]

فقد ينظر إلى الصحافيين بإعتبارهم حراسا لحرية الصحافة إلاّ أنّ الأغلبية منهم في معظم دول العالم لايتمتعون بالحرية ولايمارسون حقوقهم الإتصالية وهذا بسبب مختلف أشكال القيود التي يتعرضون لها، منها الخفية ومنها تلك التي تتخذ صورة العنف المباشر الذي يصل إلى السّجن وحتى الإغتيال فضلا عن المطاردة في الرزق والتشريد والنفي من الأوطان وهذا ماحدث في كولومبيا، في الجزائر، في تونس مع قضية الصحفية بن سدرين، وغيرها.....

كما لايخفي على أحد اليوم التناقض الجذري بين مصالح الحكام وبين جوهر مهنة الصحافة التي تهدف إلى تقصي ونشر كافة أشكال وصور الفساد وسوء الإدارة والظلم الإجتماعي والقهر السياسي، وهنا تتضح مقولة روبار بارتن "القلم أشد قوة من السيف".

---

[1] – عواطف عبد الرحمن: الحق في الإتصال الصحفيين، في حق الإتصال، وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق، ص85.

[2] – عبد الرحمن عزي: الحق في الإعلام والإتصال وابستمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير، في حق الإتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق، ص145.

[3] – نفس المرجع، ص147.

[4] – نفس المرجع، ص149.

وبالتالي يتطلب ضرورة حماية الحقوق المهنية للصحفيين والتي تتمثل في ضمانات ممارستهم للمهنة، وقد أجمعت الدراسات الإعلامية على تحديد الحقوق المهنية للصحفيين في حق تلقي الأنباء والمعلومات والآراء، حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، حق نشر وتبليغ الأنباء والمعلومات والآراء، حرية الحركة والتنقل والمحافظة على سر المهنة.

ومن خلال دراسة المرسل في الصحافة الجزائرية تبين أنّ الصحفيين يواجهون ضغوطات من عدّة أطراف، رقابة ممارسة يوميا، مصادر أخبار غير متعاونة، جمهور ساخط وغير منصف، كما أنهم لايمارسون مهنتهم بحرية، فهم دائما عرضة للضغوطات المقيدة لمبدأ حرية الصحافة خاصة في مؤسسات القطاع العام.[1]

يقصد بمصدر الخبر الإشارة إلى الأداة التي تتحصل بواسطتها الوسائل الإعلامية الخبر الصحفي، ومن الصعوبة وضع ضوابط أو محددات خاصة للعلاقة بين الصحفي ومصادر الأخبار داخل المجتمع، ويمكن تصور ثلاثة أنواع من العلاقات، أين يبقى المراسلون مستقلين عن مصادر الأخبار، أن يجد المراسلون والمصادر مجالات للتعاون فيها من أجل تحقيق مصلحتهم المشتركة وأن تسيطر المصادر على المراسلين أو العكس [2] ، فمن خلال النوع الأول يعبر عن حالة الإستقلال الكامل بين النظم الإجتماعية المختلفة ومنها الصحافة الحرة، ويتسم تدفق المعلومات في هذه الحالة المصدر إلى الصحافي، وفي الجانب الثاني نجد نوعا من التعاون، حيث يشعر الإثنان بحاجة كل منهما إلى الاخر مع الإدراك المقبول لتعادل هذه الحاجات وبالتالي تعادل الوظائف والأهداف، فالمرسل أو الصحفي قد يحتاج إلى أخبار لمجرد النّشر، والمصدر يقدمها له لإرضائه حيث يتفقان في كثير من الأفكار والأهداف، أمّا العلاقة الثالثة فتتسم بسيطرة المصدر على الصحفي، حيث تتم عملية الإمداد بالأخبار بوصفها وظيفة دورية للصّحافة.

ويرى بعض الباحثين أن العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين، يمكن أن تكون مصدرا للأخبار، وعلى الرّغم من تنوع العلاقات التي يتمتع بها الإعلاميون في العديد من الجماعات الإجتماعية فإنّ علاقاتهم بمصادرهم السياسية تحظى بالإهتمام الأكبر.

---

[1] – نصيرة سحنون: المرسل في الصحافة الجزائرية، دراسة في القيم الإجتماعية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والإتصال، السنة الجامعية 2000-2001، ص254.

[2] – جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ص318.

كما تعتبر وكالات الأنباء من المصادر الأساسية للأخبار والمعلومات بالنسبة للصحفي في وسائل الإعلام، ولها تأثيرا في ترتيب الموضوعات والأخبار وأولوياتها وهذا بتقدير الوكالات لقيمتها من خلال المساحة أو المتابعة وتكرار البث.

ومن جانب آخر فإنّ هناك تأثيرا واضحا في دول العالم الثالث ويتمثل في تأثير الصحف الدولية على الصحف التي تصدر في هذه الدول، إذ تعتبر مصدرا هاما من مصادر المعلومات الخاصة بالوقائع والأحداث الدولية.

كما أثبتت بعض الدراسات أن تصورات الفرد الشخصية لها تأثيرا على مايكتبه، فالمراسل الذي تكون تصوراته ايجابية سوف يلاقي صعوبة في نقل الحقائق المزعجة. [1]

على كل هذه الرّسائل التي يقدمها الصحفي والتي تنبثق من مختلف المصادر، تهدف إلى تقصي الحقائق، ونشر الأمور المتعلقة بسوء الإدارة والبيروقراطية، وبهذه الطريقة يقضون على الفساد، أمّا الصحفي في الجزائر غالبا مايجد عراقيل في جمع المعلومات بينما نجد الصحفيين الأجانب يتمتعون في بلادنا بحق الوصول إلى مصادر المعلومات أكثر من أي صحفي جزائري، وقد أصبحت الصحافة الأجنبية المصدر "الوطني" الأول للأخبار[1]، هذا ماجعل وسائل الإعلام الأجنبية أكثر إلماما بالقضايا المتعلقة بالجزائر، من أجهزة الإعلام الوطنية.

لايمكن لنا الحديث عن الصحفي وعن مصادر الأخبار التي يقدمها من خلال مختلف وسائل الإعلام، دون الإشارة إلى العلاقة التي قد تربط الصحفي بالجمهور أو مستقبل الرّسالة، إذ أن رؤية الصحفي وتصوره لجمهوره يلعب دورا بارزا في تشكيل مضمون الرّسالة الإعلامية وبالتالي فهو في حاجة ماسة إلى معرفة جمهوره، وأن تكون لديه فكرة عمن يوجه إليه رسالته، فإذا كانت الرّسالة لاتعبر عن رغبات الجمهور ولاتعكس اتجاهاته فإنّ الصحفي سيتعرض للسخط، حتى وإن كان غير مسؤول عن ذلك، فالجمهور يحمله مسؤولية الأخبار السيئة التي لاتخدم مصالحه، فإذا كان الفرد سيتصل، يجب أن تتوافر أشياء أخرى بالإضافة إلى اللغة المشتركة، فالفرد يحتاج إلى أساس من الأفكار المشتركة والعلاقات المحددة، فإذا لم تتواجد فكرة جيدة عن طبيعة جمهور المتلقين فسوف يعيق ذلك من مقدرة الصحفي على التأثير عليه وإقناعه، حتى وإن كانت الرّسالة معدّة إعدادا محكما، وأيا كانت الوسيلة، فقد سمحت

---

[1] – نفس المرجع، ص349.

[1]- Zoubir chaouch ramdane: Quelques reflexions sur le debat sur les moyens d'information aprés les evenements du debut octobre 1988, Revue de communication, N°3, P.12.

الدراسات الإعلامية الحديثة من تغيير النظرة إلى جمهور وسائل الإعلام، حيث أصبح يمثل عنصرا ايجابيا في العملية الإعلامية يؤثر في اتجاهات المصدر نحوه، وفي اتجاهاته أيضا نحو المحتوى ويؤثر في الوسيلة، فهذه الأخيرة تميل إلى إختيار جمهورها من خلال المحتوى، والجمهور يميل إلى اختيار الوسيلة من خلال المحتوى، ولايقف الأمر عند حدوث تأثيرات الأطر الدلالية للمتلقين التي ترتبط بالأنماط الإجتماعية والثقافية، ولكن يصل إلى حدود العلاقة مع وسائل الإعلام نفسها والعوامل المؤثرة في الإستخدام والتعرض بظروفه المختلفة، إذ تصبح مسؤولية المحرر أكثر كلّما قل حجم جمهور وسائل الإعلام، مثل مانجده في دول العالم الثالث حيث يقل مستوى توزيع الصحف مع انخفاض مستوى التعليم، فيصبح العدد القليل من القراء لهم أهمية أكبر من مجرد رقم التوزيع.

كما يمكن أن تكون رغبة الصحفي الذي يبحث عن دعم العلاقة مع الجمهور على أساس من المعرفة والإستجابة إلى الحاجات والإهتمامات وردود أفعال المتلقين أو الجمهور، إذ نجد الكثير من الصحفيين يرون أنّ وسائل الإعلام هي أداة للإشتراك في الآراء والخبرات الإنسانية مع جمهور المتلقين، ومع ذلك يصعب على الصحفي أن يختار جمهوره بدقة، إلاّ أنّه يبقى في حاجة شديدة إلى معرفته، بمّا أنّ تصوره لهذا الجمهور يؤثر على قراراته تأثيرا لايمكن الإستهانة به.

ولايمكن التطرق إلى مصادر الأخبار دون مرافقتها بالموضوعية إذ لم تحظ قضية إعلامية بعد قضية حرية الصحافة بمثل هذا الإهتمام الذي لقيته قضية الموضوعية في التغطية الإخبارية، إذ تعد الآن من أهم معايير تقويم أداء وسائل الإعلام في المجال الإخباري، وإذا ما أرادت أية وسيلة إعلامية أن تحتل مكانتها التي تصبو إليها وأن تحقق قدرا من الإحترام والنفوذ لدى جمهورها فإنّ عليها الإهتمام بالموضوعية، إلاّ أنّه تتخذ الموضوعية مكانة تتفاوت بإختلاف الأنظمة الإعلامية، إذ تشكل أحد المعايير الأساسية للوظيفة الإخبارية في وسائل الإعلام الغربية وهذا كنتيجة طبيعية لوضع الصحافة بوجه عام كسلطة رابعة، بينما تبقى في العالم الثالث معيارا غامضا في الممارسة الإعلامية، ولو أنّها تشكل مطلبا هاما في العديد من هذه الدول.

إنّ الموضوعية تتسم بالسعي من أجل أهداف عديدة من بينها فصل الراي عن الحقيقة وتحقيق النزاهة والتوازن بإعطاء الأطراف المختلفة فرصا متكافئة لإبداء وجهات نظرها حتى يتمكن الجمهور الحصول على كل المعلومات اللازمة حول قضية أو حدث من الأحداث وهي تعني الحياد بدلا من التّدخل والمشاركة، ويقول حسنين هيكل" بأننّا نفصل بين الآراء والأخبار في المظهر فقط، فالطريقة التي

تقدم بها الأخبار تعكس موقفا معينا ندافع عنه ونتمسك به فليس هناك صحيفة في العالم لاتتلون تغطيتها الإخبارية بموقف سياسي أو بآخر".[1]

بينما يرى برنار فوايان "أنّ الموضوعية عملية ممكنة، فعندما يتيقن الشخص من الأسماء في الدليل الهاتفي هو أن يكون موضوعيا، أن يورد جملة بين قوسين كما أتت حرفيا، أن يروي واقعة كما حدثت تماما، أن ينقل شهادات ... كل هذا يعني أن يكون موضوعيا، وخصوصا أن ينشر ما يعجبه وما لايعجبه، ويكون أكثر قسوة مع الأصدقاء منه مع الأعداء، فمثل هذه الأفعال ممكنة وتعني الموضوعية".[1]

لكن رغم كل هذا فالموضوعية كمستوى صحفي، كانت دائما شيئا من الصعب تحقيقه في داخل المجتمعات الغربية، فالصحفيين الأمريكيين حاولوا بكل جهد الفصل بين الحقيقة والراي في التغطية الإخبارية وفي الأماكن المخصصة لنشرها على صفحات الصحف إلاّ أن الإنتقادات داخل المجتمع الأمريكي تزايدت تجاه هذا الأسلوب، فقد اعتبر بعض النقاد الموضوعية مجرد غطاء لنشر السياسات الحكومية بإعتبارها حقائق ومن ثمّ يتم الحفاظ على الأوضاع القائمة، ويرون أنّ جمهور وسائل الإعلام سوف يصبح على دراية أكبر بالمعلومات والحقائق إذا لم يتظاهر مندوبو الأخبار بالموضوعية وكشفوا عن أرائهم ومشاعرهم بوضوح، كمّا يعيب النقاد على وسائل الإعلام الأمريكية أن الموضوعية جعلت هذه الوسائل دون عواطف وغير قادرة على التعامل مع مشكلات اجتماعية هامة في المجتمع، كما أنّها تجاهلت العديد من القضايا والموضوعات الهامة، وقد أدّت هذه الضغوط التي تعرضت لها الموضوعية إلى ظهور بدائل جديدة واتجاهات مغايرة في التغطية الإخبارية وقد تركت تأثيرات هامة وهي:

الصحافة الجديدة: ويستعمل فيها اساليب أدبية لوصف مواقع الأحداث لإعطاء القارئ إحساسا بوجوده فيها، كما يستخدم مساحات للحوار لإبراز جوهر لغة الشخص المتحدث لوسائل الإعلام بدلا من استعمال إقتباسات قليلة وقد اقبست هذه الأساليب من كتاب الرّوايات، وهذا يجعلهم أكثر قدرة على تقديم تقارير اخبارية دقيقة وغنية، ولهذا تحولوا إلى الإهتمام بالشخصيات والمشاهير وثقافة الشباب وأحداث العنف والمظاهرات المضادة للحروب والتقارير الإجتماعية والسياسية.

---

[1] – جون مارتن وآخرون: نظم الإعلام المقارنة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1991، ص99.

[1]- Cayrol (Roland): les medias, presse ecrite, radio television, PUF, Paris, 1991, P445.

الصحافة الإستقصائية أو صحافة التحقيق: لقد حظيت بإهتمام ونجاح جماهيري ضخم لأنها اهتمت بمعالجة مادة الأخبار وليس أسلوبها وحينما كشف محررا الواشنطن بوست عن فضيحة ووترجيت، أصبح مؤلفي هذا النوع الجديد أبطالا شعبيين، وتتسم التقارير الصحفية من هذا النوع بالشمولية واعتمادها على مصادر عديدة بما فيها المقابلات الشخصية والوثائق والسجلات وفترات طويلة من الملاحظة، إذ تهدف إلى كشف الفساد، فهي نتاج ذلك الإعتقاد أين تكون الصحافة معادية للحكومة كونها تمثل سلطة رابعة.

الصحافة المدافعة: والتقارير هنا تكون مزيج الأخبار والرأي ووجهة النظر وتظهر في أعمدة الأخبار وليس أعمدة الرأي، كما أنّ هذا النوع يقوم بتبني وجهة نظر حيال قضية أو موقف من البداية.

صحافة الدقة: وتستخدم هنا أدوات البحث في العلوم الإجتماعية من قبل الصحفيين في تقديم تقاريرهم، إذ يقوم الصحفيون بتقييم أراء المواطنين من خلال عينات منتظمة وتقدم البيانات الإحصائية في سياق الأخبار التقليدية وتستخدم الجداول والرّسوم والإحصاءات مع المقابلات وهكذا تقدم وجهة نظر المجتمع وآرائه بشكل كامل وأكثر دقة.

ونجد في الصحافة العربية والنامية يسود التقرير الذي يتضمن الأحكام وذلك كأسلوب يتم بواسطته تغطية العجز في تقديم المعلومات ويتضمن هذا القالب الصحفي نوعا من الوصاية على الجمهور [1] إذ أنّه لايمكنه أن يحكم بنفسه على مايحدث ومن ثم ينبغي توجيه الأخبار ولايكمن الغرض في إفادة هذا الجمهور بمختلف الأخبار، إذ يعتقد الصحافيون العرب أنّ الرأي وليس الأخبار هو الذي يبيع جرائدهم [2]، إلاّ أنه بدأ يبرز في الصحافة العربية الإدراك بأنّ هذا الأسلوب أفقد الصحافة مصداقيتها من جهة وخلق السلبية من جهة أخرى.

---

[1] – عبد الرحمن عزي : الصحافة وعلم المعاني، في دراسات إعلامية، مركز الطباعة لجامعة الجزائر، 1992-1993، ص118.

[2] –جون مارتن وآخرون:مرجع سابق، ص29.

3.2.1- الأخبار الإجتماعية وأهميتها:

تعد الأخبار نافذة نطل منها على التجربة والخبرة، وتمكننا من رؤية مايجري من أحداث ترتبط بشكل أو بأخر باهتماماتنا، إذ تفسر لنا وتشرح أحداث محيرة وغير مفهومة أو ضعيفة الصّلة ببعضها البعض كمّا أنّها عبر مختلف مواضيعها تحمل إلينا الآراء والمعلومات إذ ترشدنا وتوجه اهتمامنا، كما أنها تعد مرآة تعكس للمجتمع صورته، وهي صورة تشوبها بعض التشويهات عن بعض مايريد النّاس رؤيته في مجتمعهم أو مايريدون عقابه أو وقفه ومنعه من أحداث المجتمع، إذ تكون بمثابة حاجز يقوم بإخفاء الحقيقة أو تزييف لإهتمامات النّاس.

والذي يهمنا هنا أن الخبر أو الأخبار تقوم بربط الفرد بمجتمعه وما يدور فيه من أحداث ومايعترضه من مشكلات وهذا لدفع عجلة التنمية والتطور بتقديم الحلول لمختلف المشكلات، وهذا مايجعل من الصحيفة عن حق مدرسة الشعب التي تدفع به إلى التقدم، ومن هنا كانت للصحافة مسؤولية إجتماعية تتمثل في تقديم المعلومات الصحيحة عن الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يعيش فيها هذا الفرد أو هذا القارئ، كّما أنّها تلعب دورا يزداد أهمية في الشرح والتفسير والتعليق على أحداث المجتمع، وخاصة عندما تثور مناقشات حول الأهداف الإجتماعية الكبرى، إذ تعمل على توسيع مجال اهتمامها ليشمل معالجة المشكلات الأساسية للمجتمع، حتى يتمكن الفرد أو القارئ من فهم المجتمع الذي يعيش فيه والتي تسمح له بالتأثير على ظروف حياته اليومية، بمّا أن هذه الصّحف تسعى إلى تقديم معلومات وأنباء تنصب ضمن الحقائق الإجتماعية، ويتمكن بالتالي الجمهور أو القراء أن يعثروا على التعبير عن اهتماماتهم وتطلعاتهم.

ومن بين هذه الأخبار التي نصنفها ضمن الأخبار الإجتماعية، نجد الأخبار التعليمية، ويمكن القول أنّها تكتسي أهمية خاصة لدى القراء وهذا يعود إلى ذلك الإرتباط الوثيق بحياتهم ومستقبلهم أو مستقبل الأجيال الجديدة من الأبناء والأقارب ممّا يؤثر على جوانب التقدم والإنطلاق في البلد ومجمل هذه الأخبار تتعرض للقبول في المدارس، افتتاح المدارس، القبول في الجامعات، بدء العام الدراسي الجامعي، توافر الكتب الدّراسية، توافر الأجهزة، المصاريف المدرسية، مواصلات الطلاب، نشر الكتب الجامعية، أخبار إتحادات الطلابية، اللاوائح والقوانين التعليمية والجامعية، الندوات والمؤتمرات التي تتناول السياسة التعليمية، بالإضافة إلى الإصدارات الجديدة للكتب، دون أن ننسى طرح المشاكل المختلفة التي قد تمس الطلاب الجامعيين بالإضافة إلى المشاكل التي قد يعاني منها المربون والأساتذة.

نجد أيضا مختلف الصحف تتطرق إلى الأخبار التي تتصل بمجالات التنشئة والتنمية والرّعاية الإجتماعية، وهنا ينكب الإهتمام حول الموضوعات التي تتعلق برعاية والطفولة، رعاية الأيتام والعجزة من خلال مختلف المراكز والجمعيات الخيرية ودور الإصلاح الإجتماعي، جمعيات المرأة والجمعيات النسائية عامة، بالإضافة إلى النشاطات المتعددة الأخرى التي قد تقوم بها وزارة الشؤون الإجتماعية تجاه المجتمع ومختلف فئاته، وإذا كان الإنسان هو أثمن ما في الوجود، فإنّ الصّحف تهتم بصحته وبالتالي تهدف إلى أن يكون المواطن صحيح البنية وقادرا على العمل والإنتاج بعيدا عن الأمراض التي قد تفتك به وتجعله غير قادر على القيام بواجباته ومسؤولياته.

وهنا تقدم الأخبار لهذا المواطن ألوانا من الرّعاية الصحية بما فيها الصّحة المدرسية، وقد يكون هذا الدّور كبيرا في موسم الصيف حيث تكثر فيه الأمراض، أو عند انتشار الأوبئة، بالإضافة إلى أخبار التي تستقيها الصّحف من ديوان وزارة الصحة، والأخبار التي تتصل بالصّحة الوقائية، التطعيم أخبار الجمعيات الصحية، مراقبة الأغذية، الأدوية الناقصة، إستيراد الأدوية إضافة إلى المؤتمرات والندوات حول الصحة، والنقائص التي تعانيها المستشفيات من قلة الإمكانيات المادية والمتخصصين من أطباء.

ويوجد نوع آخر من الأخبار الهامة والتي تهتم بها الصحف وتتمثل في أخبار الموظفين والعمال والأخبار النقابية وهذا فيما يتصل بالعلاوات والترقيات.والقرارات واللّوائح التي ينتظر صدورها، أو التشريعات الوظيفية، علاقات الموظفين بأجهزة العمل والإنتاج، الأخبار الخاصة بالتأمين ومعاشات الموظفين، والأخبار التي تتحدث عن غلاء المعيشة (وماأكثرها في الدّول النامية).

أمّا فيما يخص أخبار النقابات المهنية التي يقوم العاملون في حقل المهنة بالإنضمام إليها بناء على شروط محددة وتقوم هي من جانبها بحماية أعضائها والدّفاع عن حقوقهم ومصالحهم، كما تعمل على ترتيب حقوق الأعضاء وتنظيم مثولهم أمام المحاكم، بالإضافة إلى تأدية بعض الخدمات الإجتماعية لهم كتنظيم الحفلات الترفيهية والرّحلات، وتتمحور مختلف الأخبار حول القضايا التي تدخل النقابة طرفا فيها (الإحتجاجات والإضرابات)، الإجتماعات العادية والطارئة للنقابات، بالإضافة إلى أخبار مجتمع النقابة.

وبمّا أن مشكلة الإسكان تعد من أكبر المشكلات التي تواجهها الدّول النامّية فإنّ الصحف لا تدخر جهدا في تقديم أخبارا حول ارتفاع أسعار مواد البناء، أخبار قطاع المقاولات، وإزالة الأحياء القديمة والمساكن الشعبية، الإرتفاع في إيجار الشقق واثمان العقارات والأراضي المخصصة للبناء، ومن هنا بناء المساكن والعمارات وتمليكها أو بيعها تعد من الإهتمامات التي يقبل عليها القراء ويتابعها عن كثب

من إجتماعات هامة بالوزارة والأجهزة المعنية، صناديق التنمية العقارية، صناديق وجمعيات الإسكان التعاوني التي تنشئها الوزارات والمؤسسات لموظفيها، مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية والعربية في عمليات الإسكان، محاولة بعض الوزارات في حل أزمة السكن، احتلال شقق الغير، القوانين والقرارات واللوائح الإسكانية الجديدة، وخطط الإسكان.

كما تولي الصحف أيضا اهتماما بمسائل النّقل نظرا لما يؤديه هذا القطاع في حياة النّاس وهذا من خلال الأخبار المتعلقة بأزمة المواصلات، والمواقف العامة والخاصة ومحطات السكك الحديدية، وماإليها ... بحيث تكون هذه الأجهزة والمرافق كلها ميدانا خصبا للعمل الاخباري، كالأخبار المتصلة بزيادة تذكرة النقل، أخبار وصول عدد من السيارات الجديدة لخطوط النقل العام، الأخبار المتصلة بتوفير قطع الغيار للسيارات، الصفقات الجديدة لخطوط النقل العام، النقل البري أو الجوي أو البحري، أخبار الموانئ والمطارات، أخبار حوادث المرور تذكرة النقل، الجديدة لخطوط النقل العام، الأخبار المتصلة بتوفير قطع الغيار للسيارات، الصفقات الجديدة لشراء وحدات النقل البري أو البحري أخبار الموانئ والمطارات أخبار حوادث المرور، بالإضافة إلى أخبار الحوادث والجرائم التي تعكس المظاهر الإجتماعية المزعجة كالقتل والسّرقة والتهريب بشتى أشكاله من تهريب البضائع والعملة، تزوير الوثائق والمستندات، خطف الأطفال والنساء، تجارة المخدرات، تجارة الجنس، والرّشوة والإرهاب والإنتحار، وقد تعود أسباب الجريمة إلى أسباب اجتماعية قد تنشأ من العلاقات المختلفة واختلاف المصالح والخلافات الزوجية، ويعود بعضها إلى أسباب ثقافية كالجهل والأمية، أو إلى أسباب إقتصادية كالفقر وماينتج عنه من عدم الإكتفاء أو إشباع الحاجات الأساسية، وقد يعاب على الصحف وتوصف بالمقصرة في أداء الواجب الإعلامي نحو القراء إذا مااختفت مثل هذه الأخبار على صفحاتها، إلاّ أنه لاينبغي التحدث عن جميع الجرائم بما فيها تلك التي تؤثر في العقول أو توحي بالتقليد أو تدفع إلى الاعجاب بالمجرم أو إلى الإفادة من أساليب وطرق تنفيذ الجرائم.

وعند تقديم هذه الأخبار، على الصحفي أن يتساءل عن القيمة الحقيقية لهذه الأخبار وماإذا كانت جديدة ومؤثرة مع إمكانية أن تكون لها نتائج عديدة وهامة، مع مسايرة إهتمامات القراء وكذا محاولة معرفة العدد النسبي للقراء الذين يمكن أن تجذبهم مثل الأخبار؟

وعملية اختيار الأخبار الإجتماعية هي في الحقيقة فعل اجتماعي معتاد، والفائدة المرجوة هي تلك التي ستعود بأكبر فائدة على القارئ، وقد تصنف الفوائد إلى نوعين كبيرين، فوائد عاجلة وفوائد آجلة، وقد يخفف المضمون الذي يعطي فوائده فورا من التوتر أو يساعد على حل المشاكل، وهو

يشتمل عادة على الأخبار المتصلة بالحوادث والفساد والجريمة والكوارث وشؤون المجتمع ككل، بينما الفوائد الآجلة قد تساعد على إشباع حاجاته وحل مشاكله، وقد يشتمل ذلك على مواد حول الشؤون الإقتصادية والمشكلات الصحية والإجتماعية.

II– تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يوميتي الخبر والوطن

II.1– تحديد العينة وفئات التحليل

II.2– تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر

II.1.2– حجم الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر

II.2.2– الدراسة التحليلية حسب فئة النوع الصحفي

II.3.2– الدراسة التحليلية حسب فئة المصدر الصحفي

II .4.2– الدراسة حسب فئة الموضوع

II– تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يوميتي الخبر والوطن :

نتعرض في هذا القسم الثاني إلى الدراسة التطبيقية لليوميتين، وسيكون هذا القسم التطبيقي بمثابة الأساس الذي يجيبنا على الأسئلة المطروحة في القسم النظري ويضم هذا القسم فصلا يتعرض إلى تفاصيل خطوات الدراسة التطبيقية أي تحديد العينة وتكون مرفوقة بالتعريف بفئات التحليل، والفصل الثاني يتطرق إلى تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر على حسب الفئات الثلاث، ويليها الفصل الثالث المتعلق بتحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الوطن.

II.1- تحديد العينة وفئات التحليل:

وتشير هذه الخطوة إلى المادة التي سوف تخضع للبحث والدراسة أي المجتمع الكلي والذي يعرفه محمد عبد الحميد "بأنّه مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث"[1] .

وفيما يخص العينة الزمنية للدّراسة فقد حددت من جانفي 1991 إلى ديسمبر 2000، بمّا أن الصحيفتان تعدان نتاج القانون الصادر في مارس 1990 فكان الأجدر تناول الأخبار الإجتماعية التي نشرتها هتان الصحيفتان المستقلتان منذ نشوئهما، إلاّ أنه تم إختيار سنة 1991 بدلا من 1990 تاريخ صدورها تفاديا للخلل الذي كان يمكن أن يحدث، بمّا أنّ صحيفة الوطن ظهرت في أكتوبر 1990، بينما ظهرت صحيفة الخبر في سبتمبر 1990، وبالتالي مراعاة لدراسة نفس الاعداد لكلتي الصحيفتين دون أن يكون هناك تذبذبا في حجم العينة.

أمّا عينة مجتمع البحث فتتكون من صحيفتين يوميتين مستقلتين (الخبر والوطن)، وقد تمّ تكوين عينة تحليل المضمون باستخدام العينة العشوائية المنتظمة، والتي تتضمن الخطوات التالية:

إختيار أول عدد من المصادر بطريقة عشوائية، ثم اختيار المفردات الأخرى للعينة بطريقة منتظمة على أساس تساوي البعد الزمني بين كل مفردة وأخرى تبعا لنسبة تمثيل العينة إلى المجتمع الأصلي، وفيما يخص هذه الأخيرة، فإنّ حجم الأعداد التي تشكل العينة أثناء سنة واحدة هو 12 عددا أي أنّ البعد

---

[1]- محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص91.

الزمني بين كل مفردة وأخرى هو شهر كامل وقد حدد هذا البعد الزمني استنادا إلى النتائج التي توصل إليها الباحث "GUIDO STEMPLE"[2]

مقرا أنّ زيادة العينة عن 12 عددا لاتزيد كثيرا من دقة النتائج، وبالتالي حددت العينة لتتكون من 12 عدد لكل صحيفة في السنة، أي مايعادل 120 عددا للصحيفة عبر السنوات العشر، وتكونت العينة من 238 عددا لكتي الصحيفتين نظرا لإقتصار شهر جانفي 1991 على 11 عدد فقط، فقد تم ألغاء الوحدة الثانية عشر من عينة كلتي الصحيفتين لسنة 1991 ولم يتم سحبها وهذا يعود إلى كون هذه الوحدة جاء ترتيبها في اليوم السادس من الأسبوع الرابع لهذه السنة (أي يوم الخميس) وهذا وارد في يومية 1991 لأنّ هذه الأخيرة تنتهي يوم الثلاثاء 31 ديسمبر 1991، وعليه تم سحب الوحدة الموالية للعينة ابتداء من سنة 1992 (الخميس 02 جانفي 1992).

ولتجنب تحيز النتائج الذي يمكن أن تنتج عن تكرار نفس السّمات في الأعداد المختارة تم الإعتماد على أسلوب الدورة الذي يضمن عدم تكرار الأيام، إذ بواسطته تمّ تمثيل جميع أشهر السنوات العشر بالإضافة إلى تمثيل جميع أسابيع الشهر الآربعة وكذا تمثيل جميع أيام الأسبوع وهكذا تم إختيار العدد الأول من الأسبوع الأول بطريقة عشوائية وقد سحب العدد 5 الموافق ليوم السبت 5 جانفي 1991 والذي يشكل بالتالي المفردة الأولى، وسيكون العدد الثاني يوم الأحد من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني ثم يوم الإثنين من الأسبوع الثالث من الشهر الثالث استبدال مع مراعاة سقوط يوم الجمعة من العينة واستبداله بيوم السبت في حالة سحبه، وكذا إستبدال الأعداد أو المفردات التي لم يتم فيها صدور الصحيفة.

الأعداد	طريقة اختارها
– العدد الأول	– السبت من الأسبوع الأول من الشهر الأول
– العدد الثاني	– الأحد من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني
– العدد الثالث	– الإثنين من الأسبوع الثالث من الشهر الثالث
– العدد الرابع	– الثلاثاء من الأسبوع الرابع من الشهر الرابع
	– الأربعاء من الأسبوع الأول من الشهر الخامس

[2] نقلا عن نورة شلوش: الأحداث الوطنية في افتتحات جريدتي الشعب و el-watan 1991-1995، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قدمت لمعهد علوم الإعلام والإتصال، الجزائر، 1997-1998، ص23.

– العدد الخامس	– الخميس من الأسبوع الثاني من الشهر السادس
– العدد السادس	– السبت من الأسبوع الثالث من الشهر السابع
– العدد السابع	– الخ

*** يبين الجدول رقم (1): مفردات مجتمع الدراسة والمفردات المختارة حسب الطريقة المنتظمة الدورية خلال الفترة 2000–1991**

1991

س1	أ2	إث3	ث4	أر5	خ6	س7	أ8	إث9	ث10	أر11	خ12
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	**8**	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	9	9	**9**	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	**15**	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	**20**	**20**	20	20	20	**20**	20
21	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	**25**	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	**30**	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

1992

خ1	س2	أ3	إث4	ث5	أر6	خ7	س8	أ9	إث10	ث11	أر12
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3

4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	**5**	5	5	**5**	5
6	6	6	**6**	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	**8**	8
9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	**12**	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	**16**	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	**17**	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	**19**	19	19
20	20	20	20	**20**	20	20	20	20	20	20	20
21	**21**	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	**22**	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	**24**	24	24	24	24	24	24	**24**	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	**27**	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	**29**	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

1993

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	**4**	4	4	4	4
5	5	5	**5**	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	**7**
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	**9**	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	**11**	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	**12**	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	**13**	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15

16	16	16	16	16	16	**16**	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	**17**	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
21	21	21	21	21	21	21	21	21	**21**	21	21
22	22	22	22	**22**	22	22	22	22	22	22	22
23	**23**	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	**26**	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	**28**	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	**30**	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

1994

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	**3**	3	3	3	3
4	4	4	**4**	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	**6**
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	**10**	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	**12**	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	**15**	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	20	20	20	20	**20**	20	20
21	21	21	21	21	**21**	21	21	21	21	21	21
22	**22**	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	**23**	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	**25**	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	**26**	26	26	26
27	27	27	27	**27**	27	27	27	27	27	27	27

28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

1995

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	**2**	2	2	2	2
3	3	3	**3**	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	**4**	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	**5**
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	**9**	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	**10**	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	**11**	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	**12**	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	**14**	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	**15**	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	**19**	19	19
20	20	20	20	20	**20**	20	20	20	20	20	20
21	**21**	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	**24**	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	**25**	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	**31**	31	31	31	31	31	31	31

1996

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	**1**	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3

4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	**4**
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	**7**	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	**10**	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	**12**	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	**14**	14	14	14	**14**	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	**17**	17	17
18	18	18	18	18	**18**	18	18	18	18	18	18
19	**19**	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	**20**	20	20	20	20	20	20	20
21	**21**	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	**24**	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	**27**	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	**29**	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	**31**	31	31	31	31	31	31	31

1997

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	**2**
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	**6**	6	6	6	6
7	7	7	**7**	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	**8**	8
9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	**11**	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	**13**	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	**14**	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15

16	16	16	16	16	16	16	16	16	**16**	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	**18**	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	**19**	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
21	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	**23**	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	**24**	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	**27**	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	**28**	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

1998

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	**4**	4	4	4	4
5	5	5	**5**	5	5	5	**5**	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	**6**	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	**7**	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	**8**	**8**
9	9	9	9	9	9	**9**	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	**10**	10	10	10	10	10
11	11	**11**	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	**12**	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	**14**	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	**15**	15	15
16	**16**	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	20	20	20	**20**	20	20	20
21	21	21	21	**21**	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	**22**	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	**23**	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	**24**	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	**26**	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27

28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

1999

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	**4**	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	**9**	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	**11**	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	**14**	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	**20**	20	20	20	20	20	20
21	21	21	21	**21**	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	**22**	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	**26**	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

2000

أر12	ث11	إث10	أ9	س8	خ7	أر6	ث5	إث4	أ3	س2	خ1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	**2**	2	2	2	2
3	3	3	**3**	3	3	3	3	3	3	3	3

4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	**5**	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	**9**	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	**20**	20	20	20	20	20	20
21	**21**	21	21	**21**	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

فئة المصدر: والتي تنسب الأخبار الإجتماعية إلى مختلف واضعيها أو محرريها في الصحيفتين:

الفئة **السنة**	**هيئة التحرير**	**وكالة الأنباء الجزائرية**	**أخرى**
1991			
1992			
1993			
1994			

1995			
1996			
1997			
1998			
1999			
2000			

ومن خلال هذه الفئة ستوضح توزيع الأخبار الإجتماعية حسب مصدرها، إذ يعد المصدر الإخباري هو الذي يعطي الخبر دلالة لدى المتلقي للرّسالة الإعلامية، ومن هنا تعد فئة المصدر في هذه الدراسة مقياسا لمدى الجهد الذي يبذله كل نوع من المصادر في إخبار القارئ بالإضافة إلى مدى ارتباط الصحيفة بمصدر دون آخر والتبعية التي يمكن أن تحدث لجهة من الجهات.

والمصدر الأول هنا يكمن في هيئة التحرير والتي يمثلها أعضائها من محررين ومراسلين والذين يمثلون المحرك الأول للعملية الإخبارية، كما يمثلون ايضا حجر الزاوية في عمل الصحيفة، وتكمن الأخبار الإجتماعية ضمن الأولويات التي توليها هيئة التحرير في تغطيتها، إذ تسعى كل صحيفة إلى الحصول على مراسلين من مختلف مناطق البلاد حتى يتسنى لهم تغطية الأحداث وكذا التكلم عن انشغالات واهتمامات المواطن، إلاّ أنّه تجدر الإشارة هنا أنّ هذه العملية متعلقة بالإمكانيات المادية التي تكسبها الصّحيفة، فكلّما كانت الإمكانيات متوفرة، كان الحصول على معلومات وأخبار أوفر من مختلف المناطق.

إلاّ أنّه بالإضافة إلى هيئة التحرير التي تعتمد عليها الصحيفة بدرجة أساسية في تقديم الأخبار الإجتماعية، تعتمد أيضا على مصدر آخر ويتمثل في وكالة الأنباء الجزائرية التي تغطي ذلك العجز الذي تشتكي منه الصحيفة، إذا ماعلمنا أنّ وكالة الأنباء الجزائرية تملك إمكانيات مادية معتبرة.

إضافة إلى مصدر آخر قد تلجأ إليه الصحيفة، وفي هذه الدّراسة اعتمدت صحيفة الوطن على أخصائيين وأساتذة في تقديم بعض الدّراسات والتي تمحورت حول مختلف المواضيع التي صنفت ضمن الأخبار الإجتماعية، كالتربية والتعليم، والصحة، وهذا نظرا لما تقدمه الدّراسة عن طريق الإحصائيات، أو ماتكتسيه من بعد علمي.

فهـذا الثـراء أو التنـوع في المصـادر قـد يعطينـا نظـرة الصـحيفة بحـد ذاتهـا إلى هـذه الأخبـار الإجتماعيـة، فلجـوء الصـحيفة إلى مختلـف المصـادر قـد يعـبر عـن اهتمامهـا في تقـديم انشـغالات كـل الشرائح، وبالتآلي تقديم كل الأخبار.

أنشئت وكالـة الأنبـاء الجزائريـة في أول ديسـمبر [1] 1961 في خضـم ثـورة التحريـر الـوطني لتكون سفيرا لها على الساحة العالمية، وبعد الإستقلال شرعت في بسط شبكتها عبر التراب الوطني، وقامت بإقتناء تجهيزات تقنية وتزودت بقانون أساسي يكلفها بمهمة الخدمة العمومية كما شرعت في تكـوين صـحفيين وتقنيـين وأعـوان الـرقن كمـا وضـعت ممثلـين لهـا في الخـارج، وفي جـانفي 1985 أصـبحت مؤسسـة عموميـة ذات طـابع اقتصـادي واجتمـاعي وثقـافي قبـل أن تصـبح في 20 أفريـل 1991 مؤسسـة عموميـة ذات طـابع صـناعي تجـاري، وشـرعت وكالـة الأنبـاء الجزائريـة في جـانفي 1994 في عـرض نظامهـا التحريـري بـالإعلام الآلي، وفي جويليـة 1998 بـدأت الوكالـة في بـث صفحاتها باللّغة العربية ومنتوجاتها مباشرة عبر الأنترنيت وهذا يعد نقطة انطلاق مرحلة جديدة في إدخال الوكالة في طريق الإعلام والإتصال السريعة على المستوى العالمي.

تقدم وكالة الأنباء الجزائرية في اللّغتين العربية والفرنسية خدمات إعلامية سياسية واقتصادية واجتماعية وكذا أخبار ثقافية ورياضية ومتفرقات من مصادر متعددة ومتنوعة موجهة إلى مختلف وسـائل الإعـلام، الصـحافة المكتوبـة والسـمعية والبصـرية والمؤسسـات الوطنيـة وكـذا الممثليـات الديبلوماسية والأجهزة الأخرى، كما تقدم وكالة الأنباء الجزائرية أربعة وعشرون ساعة على أربعة وعشـرون سـاعة وسـبعة أيـام علـى سـبعة، مايقـارب 500 برقيـة، 100 ألـف كلمـة يوميـا يجمعهـا ويعالجها الصحفيون الموزعون عبر أقسام التحرير على مستوى المقر و 53 مكتب جهوي منظم في إثني عشر تنسيقية وإثني عشر ممثلة بالخارج، تجمع الخبر من المصادر الأولى مع إنجاز لقاءات، وتحاليل وتقارير اخبارية حول كل موضوع ذي اهتمام محلي أو وطني أو دولي.

---

[1]- Annuaire Remfoc ; presentation des organes de presse des stagiaires, Algérie presse service (APS), polycom Editions, Alger, 1996-1997, P.189.

فئة النوع الصحفي: ويقصد به الأجناس الصحفية التي عولجت بها الأخبار الإجتماعية في الصحيفتين:

الفئة / السنة	الخبر	التقرير	الروبورتاج	التحقيق	المقال	الدراسة	أخرى
1991							
1992							
1993							
1994							
1995							
1996							
1997							
1998							
1999							
2000							

فالأنواع الصحفية هي صيغ أو أشكال تعكس الواقع بشكل مباشر وواضح وسهل كمّا تفسر الوقائع والأحداث والظواهر والتطورات كمّا تتضمن التحليل والشرح والتفسير، إذ تؤهلها خصائصها إلى التكيف مع مختلف المواضيع.

فمن الأنواع الصحفية نجد الخبر الصحفي الذي يعمل على إيصال الأخبار إلى القراء، إذ يضم الخبر جميع أوجه النشاط الجاري التي تثير الإهتمام الإنساني العام، وخير الأخبار ماآثار إهتمام أكبر عدد من القراء.

والخبر حسب فنيات التحرير هو سرد لحادث ذي قيمة اخبارية ومن شأنه التأثير في العلاقات الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية أو المادية ومن بين شروط الخبر: الواقعية والجدة والمكان، كمّا أنّ الخبر يجب أن يلتزم بسياسة الصحيفة،ويمكن تحديد أنواع الخبر في الخبر البسيط أو التقليدي والذي يتعلق عادة بخبر صغير يدور حول واقعة راهنة ومحددة، أمّا الخبر المركب أو المترابط أو الخبر الكبير أو المتعدد الزوايا، فهو متعدد العناصر والزوايا ويحتاج إلى تحليل وتفسير.

وتعد الأخبار المادة الأساسية في الصحف اليومية، وتمثل الأخبار الإجتماعية جزءا من هذه الأخبار التي تعمل الصحف على تقديمها لقرائها.

والنوع الثاني يتمثل في التقرير الذي يعرف بالنّوع الإخباري الذي يقدم أساسا معارف ومعلومات وتفاصيل حول الأحداث الواقعية الراهنة ويصفها في سيرها وتطورها وديناميكيتها كقضايا إجتماعية، وبالتالي يمكن القول أن مهمة التقرير الصحفي أشمل من مهمة الخبر إذ لايكتفي التقرير الصحفي بنقل الأخبار والمعلومات عن الحدث أو الواقعة بل عليه أن يوضح كيف جرت والظروف التي حدثت فيها والسياق العام لتطور تفاصيلها، ويبين فاروق أبوزيد "أنّه من خصائص التقرير الصحفي كونه لايقتصر على الوصف المنطقي والموضوعي للأحداث وإنّما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية لكاتب التقرير".[1]

والتقرير الصحفي لايستوعب الجوانب الجوهرية أو الرّئيسية في الحدث فقط كما هو الشأن في الخبر وإنّما يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث.

---

[1] – فاروق أبوزيد: فن الكتابة الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 195، ص135.

أمّا الروبورتاج هو النّوع الصحفي الذي يعتبر أكثر نبلا، لايكتفي فيه الصحفي بتقديم تقرير عن الواقعة لكنه يترك شخصيته وحساسيته تتدخلان في اختيار الأحداث في السّرد والمعالجة.[2]

إذ يجعل الربورتاج الآخرين يعايشون واقعة أو وصف حالة يكون فيها الأسلوب مهم بنفس درجة أهمية المضمون وتكمن مهمته الأساسية في تصوير الحياة الإنسانية وإالقاء الضوء على العلاقات الإنسانية بمراقبة عمليات وتطورات الواقع من أصلها وتطوراتها وهذا بالإعتماد على جمالية اللّغة وشفافية التعبير.

أمّا فيما يخص التحقيق الصحفي فهو يقوم على فكرة أو خبر أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه، ثمّ يقوم بجمع مادة الموضوع بمّا يتضمنه من بيانات ومعلومات أو أراء تتعلق بالموضوع حتى يصل إلى الحل الذي يراه صالحا لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق الصحفي، إذ يشرح التحقيق الصحفي ويفسر ويبحث في الأسباب والعوامل الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو المشكلة التي يدور حولها التحقيق، وهو يقوم على التفسير الإجتماعي للأحداث والأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأحداث، وبالتّالي فهو يستوعب بمختلف موضوعاته حياة المجتمع. بمجالاته المتنوعة، فالتحقيق الصحفي يمكن أن يكون موضوعه احدى المشكلات أو القضايا العامة التي تهم المجتمع كله أو إحدى طبقاته أو فئاته المختلفة.

ممّا سبق يتضح أنّ التحقيق الصحفي مرتبط أشدّ الإرتباط بالحياة الإجتماعية في عمقها وتفاصيلها.

والنّوع الآخر من الأنواع الصحفية يكمن في المقال وهو نوع فكري تشكل الأحداث والظواهر والتطورات الرّاهنة وهو الأداة الصحفية التي تعتبر شكل مباشر عن سياسة الصحفية وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية وفي القضايا التّي تشغل الرأي العام، ويقوم المقال الصحفي بهذه الوظيفة من خلال شرح وتفسير الأحداث والتعليق عليها بمّا يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة، ويمكن إضافة أنّ المقال الصحفي لايقتصر على تقديم الأحداث وتفسيرها بل يمكنه أن يطرح فكرة جديدة أو تصور خاص لموضوع مايستقطب اهتمام القراء ويهم الصالح العام، كما يقوم المقال بمعالجة مختلف القضايا بنوع من الشمولية والعمق مستخدما أسلوب العرض

---

[2] – نصر الدين لعياضي: اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص46.

والتحليل والتقييم والإستنتاج هادفا إلى تقديم رؤية نظرية معمقة لهذه الأحداث والظواهر والتطورات وربطها ببعضها، وهذه الخصائص تجعل هذا النوع الصحفي قالبا صالحا لإستيعاب مواضيع اجتماعية تسعى لتحليل مختلف القضايا الإجتماعية وتوجيه الرأي العام نحو الهدف الأسمى للتعايش الإجتماعي الأمثل.

ومن بين الأنواع والأشكال التعبيرية نجد الدّراسة التي تقدم مادة ثرية ومعمقة ومتخصصة يستفيد منها القراء، إذ يقوم بتقديمها متخصصين في مختلف المجالات، تربطهم علاقة تعاون بين الصحيفة وهؤلاء المختصين البارزين في أغلب الحالات.

فئة الموضوع: وتبرز هذه الفئة مختلف المضامين التي عالجتها كل من صحيفة الخبر و الوطن ضمن الأخبار الإجتماعية خلال فترة الدّراسة:

الفئة / السنة	العنف	السكن	الصحة	المخدرات	البطالة	التربية والتعليم	الإضراب	غلاء المعيشة	أخرى
1991									
1992									
1993									
1994									
1995									
1996									
1997									
1998									
1999									
2000									

- **العنف:** إنّ تحديد مفهوم العنف يقودنا إلى التعريف الذي وضع في منجد اللّغة الفرنسية أنّه "صفة عنيفة تستعمل فيها القوة بطريقة تعسفية هدفها الإرغام والقهر".[1]

أمّا الموسوعة العالمية، فترى أنّ العنف عبارة عن صفة تبرز وتتكون وتنشأ معها عوامل بقوة حادة وقساوة معتبرة وهي في أكثر الأحيان ضارة ومهلكة، فهو صفة لشخص له استعداد تام

[1]- Larousse: Dictionnaire de poche, Librairie larousse, Paris 1979,P.445.

لإستعمال القوة ويتصف بالعدوانية، وهو صفة المبالغة في استعمال القوة الجسدية، كما هي صفة لمجموعة الأفعال والتصرفات تتميز بالمبالغة في استعمال القوة العضلية واستعمال الأسلحة.[2]

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أنّ هدف العنف هو تنفيذ فعل ما بطريقة القوة من أجل تحقيق هدف أو رغبة معينة، إلاّ أن عواقبه يتحملها المجتمع بكامله، والحكم على ظاهرة العنف أنّها سلوك لا إجتماعي، أي الرّفض التام للمجتمع لهذا السلوك، فهو سلوك موجه ضدّ الجماعة من حيث هي مجتمع أفراد ومن حيث هي نظام، ومن حيث هي مجموعة من القواعد والقيم وهي بالتالي سلوك عدواني يمكن أن يكون موجها إلى الأفراد في حياتهم وممتلكاتهم أو مؤسساتهم.

وبالتالي فذه السلوكات والأفعال الناجمة عن الأفراد والجماعات والتي تكون مخالفة لعادات وتقاليد المجتمع وقوانينه واعرافه، يقوم المجتمع برفضها والتصدي لها بمحاربتها ومعاقبة مرتكبيها، أمّا مظاهر العنف فيمكن أن تكون على مستوى التهديد وإحداث حالة رعب أو خوف أو تكون عبارة عن شتم أو على المستوى الكلام كالنقد الصريح أو المساومة، وقد تكون على مستوى الأفعال الصريحة للإعتداء كالضرب والجرح والإعتداءات الجنسية والإجرام بصفة عامة، ومثل هذه الأفعال يمكن أن تكون مباشرة باستعمال القوة العضلية للمتعدي وأحيانا تكون أبعد من ذلك إلى أن تصل إلى استعمال أسلحة تكون مصحوبة بالتصفية الجسدية وهي أكمل الظواهر عدوانية وعنفا، وهذا النّوع الأخير الذي تمّ الإشارة إليه من خلال الدّراسة ضمن المضامين التي تطرقت إليها الأخبار الإجتماعية، ويعود هذا إلى الوضع الأمني المزري الذي أصبح يتخبط فيه المجتمع المجتمع الجزائري، بظهور جماعات إرهابية تقوم بالتقليل الجماعي لأفراد المجتمع وكذا بترعيبهم وتخويفهم، ويتسبب هذا الفعل في زعزعة الحياة الإجتماعية العادية التي يعيشها هؤلاء الأفراد، وقد خلّف العنف في الجزائر مايقارب 150.000 قتيل وملايين اليتامى والأرامل.[2]

- **النمو الديمغرافي والإسكان:** ينصب عادة مفهوم المشكلة السكانية على التزايد بمعدلات سريعة، هذا التزايد الذي يعد سمة من سمات الدول النامية أو الأقل نموا، وللنّمو الديمغرافي دورا هاما في ازدياد حدّة أزمة السكن وتصل في الجزائر نسبة النّمو السنوي

---

[2]- Dictionnaire Encyclopedique Larousse: Librairie larousse, France, 1985, Tome 10, P.10797.

[2]- Abdelhak Bererhi: Vos gratte-ciel et nos 150.000 morts, Le Matin, N° 2908, 16 Septembre 2001,P2

المتوسط للسكان لإحصاء 1998 إلى 2,15 % ويقدر العدد الإجمالي للسكان بـ 29.276.767 م ن.[1]

وفي الوقت الذي يواصل فيه النّمو السكاني في الإرتفاع، وفي ظل التوزيع المساحي للسكان غير المتوازن، فإنّ الإقتصاد الوطني الذي كان من المفروض أن يساير هذا المد يعرف منذ أواخر الثمانينيات حالة شلل كبير بسبب ثقل المديونية المتراكمة والتي أدّت إلى تعطيل جهود التنمية،ويعتبر قطاع السكن أحد القطاعات والتي أدت إلى تعطيل جهود التنمية، ويعبّر قطاع السكن أحد القطاعات التي عانت بصفة مباشرة من هذا الوضع حيث تجاوزت عدد الطلبات الإجتماعية وتيرة الإنجاز مما ينعكس كل ذلك على الفئات الإجتماعية ذات الدّخل المحدود أمام غلاء المعيشة وتدني أجر العامل البسيط وتزايد الأعباء المادية على الأسرة، ولأزمة الإسكان بآختلاف جوانبها الكمية والنوعية أثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية ميزت الحياة اليومية لفئات المجتمع الجزائري ومن الأثار الإجتماعية لأزمة الإسكان نجد أنّ ندرتها وغلائها تدفع بفئة من الشباب إلى العزوبية المزمنة ومايترتب عنها من آفات اجتماعية كالإنحراف، كما تساهم الظروف السكنية السيئة في بروز مشاكل أسرية كآرتفاع نسب الطلاق والصراعات بين الآباء والأبناء والإخوة والأخوات، فغلاء المساكن وندرتها أرهق العديد من الأسر محدودة الدّخل والتي تشهد وضعا معيشيا صعبا ممّا لم يمكنها من الحصول على مساكن لائقة وهذا يضطرهم إلى إقامة بناءات ظرفية مؤقتة كالبيوت القصديرية التي تفتقد للشروط الصحية والإجتماعية، كما استغلت العديد من الأسر شرفات الشقق وأنجزت نماذج سكنية غريبة عن معطيات البناء الجزائري.

وتكمن الآثار الإقتصادية والسياسية، إذ تؤثر أزمة الإسكان على المردود الإقتصادي من ناحية الإنتاج فيحمل العامل في ذهنيته كثير من الأفكار والحسابات يفكر في المعيشة اليومية ومشاكل الأسرة، فإذا كانت فئات اجتماعية كثيرة ليس لهم سكن وغير مستقرين من الناحية السكنية فتعجز الدولية عن التخطيط وتلبية كل الحاجيات الإجتماعية المختلفة، ومن الناحية السياسية عدم راحة المواطن يدفعه لإنتقاد السياسة وبالتالي تعم الفوضى.

ويعد البناء الفوضوي إحدى مفرزات الأزمة السكانية وقد تشابكت عدة عوامل أثرت على إنتاج هذا النوع من السكن والتي من بينها السياسة التنموية المنتهجة بعد الإستقلال، عدم الإهتمام

---

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصاء العام الرابع للسكان والسكن 1998، معطيات إحصائية رقم 270.

بقطاع السكن، أزمة السكن وظروف الإسكان، صعوبة الحصول على مسكن في إطار المساكن الجماعية المعدة من قبل الدولة ولاسيما الشرائح الإجتماعية ذات الدّخل المنخفض، وقد دخلت الإنشاءات الفوضوية بالتدريج في النظام الحضري والمؤسساتي عبر آليات السوق.

وقبل سنة 1989 كان هناك مايعرف بالسكن المخطط أو السكن الوظيفي ممّا أنتج عدم توازن في المسار التنموي للمؤسسات نتيجة توقف قبول الإطارات والكفاءات الوظيفية مرتكزا أساسا على شروط الحصول على السكن وهذا التّوجه الخاطئ ساعد في نشر فوضى الإختصاص والتكتل التقني غير المختص لدى بعض المؤسسات دون الأخرى التي أشهرت إفلاسها وعجزها نظرا لغياب الكفاءة العلمية وكذا محاولة تعويضها ببعض المعارف والأقارب والطفيليين، وبعد سنة 1989 [1] صدر مرسوم يقضي بتوزيع السكن الإجتماعي بمجرد تعيين لجنة مشكلة من عشرة أشخاص مؤهلين قانونيا لدراسة مداخيل الفئات الإجتماعية والحالة السكنية لهذه الفئات، وأعطيت في هذا المرسوم صلاحية الوالي لتوزيع 10 % من الأراضي طبقا للضرورات القصوى التي يقدرها شخصيا ومن أنواع السكنات نجد:

– **السكن الإجتماعي**: وهو تحت تصرف ديوان التسيير والترقية العقارية إذ يكون ممولا من طرف الدولة، وهناك لجنة تحقيق تعمل أثناء اقتراب موعد تسليم السكنات.

– **السكن المدعم من صندوق التوفير والإحتياط**: الذي يقوم بإنشاء أو شراء المساكن مباشرة طبقا للطلبات المقدمة من قبل المدخرين لديه، والمبلغ المدخر يخصم من الثمن ويسدد الباقي بمعدل فائدة على مدى فترة زمنية محددة.

– **السكن الترقوي**: وتتكفل به المؤسسة الوطنية لترقية السكن العائلي حيث هناك عقد بين المستفيد والمؤسسة والدولة ليس لها دخل في هذا، فقد تتدخل في مراقبة مدة الإنجاز والسهر على إتمام الإنجاز في أحسن الظروف ولكن ليس لها دخل في توزيع السكنات.

– **السكن التطوري**: هو عملية مستعجلة سريعة تهدف إلى القضاء على البيوت القصديرية كذلك كما هو إعانة من طرف الدولة للضعفاء الذين لايستطيعون تقديم حقوق الإيجار لديوان التسيير والترقية العقارية، والسكن التطوري عبارة عن خلايا سكنية تقوم الدّولة ببنائها.

---

[1] – أمل المسالمة: أزمة السكن في الجزائر، الجزائر اليوم، 7 جويلية 1993.

* **الصحة:** تمثل الصحة إحدى الإهتمامات الرئيسية في السياسة الإجتماعية للبلاد وهذا عن طريق تقديم خدمات صحية وتغطية شاملة لمناطق الوطن وترمي الأهداف المسطرة في مجال الصحة إلى حماية حياة الإنسان من الأمراض والأخطار وتحسين ظروف المعيشة بواسطة تطوير الوقاية وتوفير العلاج الذي يتماشى وحاجيات السكان والتربية الصحية.

وقد كان النظام الوطني الصحي موجها بعد الإستقلال إلى العلاج الإستشفائي الوقائي بصفة عامة وتمّ إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية الذي كان يهدف إلى مكافحة الأمراض المستوطنة كالسل وحمى المستنقعات وكان السكان يخضعون للتطعيم الإجباري المجاني قصد الوقاية من الأمراض المعدية والتي تتمثل في تلك الأمراض المتنقلة عبر المياه فمنها مايصيب الأمعاء ويتسبب في الإسهال هذا المرض الذي يفتك بعدد كبير من الأطفال ودائما بخصوص الأمراض المتنقلة التي يمكن السيطرة عليها بالتلقيح هناك مرض السل، الخناق، التيتانوس والسعال الديكي والشلل والتيفوئيد والكوليرا وحمى الدفتيريا ومرض الحصبة، وكان من الواجب البحث عن استراتيجية وقائية لمواجهة هذه الأمراض، كما تمّ استراتيجية للمكافحة والوقاية من الأمراض غير المتنقلة ومنها أمراض القلب والأوعية، حالات السرطان، سوء التغذية، الأمراض المهنية والأمراض العقلية بالإضافة إلى مكافحة أمراض المحيط والصحة والبيئة والتي تكمن في تصريف ومعالجة القمامة المنزلية مكافحة الحيوانات والحشرات الناقلة للأمراض، المراقبة الصارمة للأطعمة والمشروبات ولاسيما اللحوم، مكافحة الأضرار الصناعية وتلوث الهواء والماء والأرض والعمل على توفير السكن اللائق الذي يتماشى والشروط الصحية.

وفي السنوات الأخيرة شهدت الوزارة المعنية تغييرا إداريا هدفه القضاء على البيروقراطية، وقد كانت الوقاية إحدى الدعائم الأساسية فادخلت إطارات متخصصة في مكافحة الأمراض والأوبئة وفصلت الأمراض والأوبئة حسب خطورتها وأعطت أهمية كبرى لأمراض العصر كالسرطان والسيدا والأمراض المتنقلة عن طريق التلوث، إلى جانب بروز جمعيات خاصة تلك المتخصصة في مكافحة السيدا، جمعية مرض السكري، مرض الربو، السرطان، هذه الجمعيات التي تقوم بحملات إعلامية وقائية، فهي تصدر مجلات وملصقات تهدف إلى مكافحة هذه الأمراض وضمان الوقاية التامة للمواطنين.

ويبقى قطاع الصحة يعاني الكثير في الجزائر، رغم النتائج الإيجابية التي توصلت إليها، إلاّ أنّ عودة بعض الأوبئة كالدفتيريا والكوليرا في المدن الكبرى بعد إنتقالها من الأرياف [1] يستدعي التغيير في السياسة الصحية المنتهجة إضافة إلى توفير إمكانيات مادية كبيرة للقضاء على هذه الأوبئة التي يعد وجودها عارا على الدولة.

* **المخدرات:** جاء في المعجم الوسيط أنّ المخدر هو المعطل الإحساس والمبدل للشعور والإدراك، ويقصد بذلك أنّ المخدرات هي تلك المواد التّي تسبب السكون والكسل وغير ذلك، وجاء في الموسوعة المسيرة أن المخدر مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات تتفاوت وقد تنتهي إلى غيوبة تعقبها الوفاة.[2]

وأدق التعاريف للمخدرات هي تلك العقاقير التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي بالتنشيط أو التثبيت أو تسبب الهلوسة والتخيلات، وتؤدي بمقتضاها إلى التعود أو الإدمان وتضر بالإنسان صحيا واجتماعيا، وينتج عن ذلك أضرارا اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع تمنع استعمالها الشرائع السماوية والإتفاقيات الدولية والقوانين المحلية [3] ، إذ تعمد هذه الإتفاقيات الدولية الهادفة إلى مكافحة جرائم المخدرات بوضع جداول توضح المواد المخدرة موضوع الإتفاقية، هذه الأخيرة التي تركز على المواد من أصل نباتي خاصة الأفيون والحشيش والكوكايين وعلى هذه المواد الضارة المستخرجة منها مثل المورفين، وهذه المواد قد يساء استعمالها بحيث تولد مشكلة تتعلق بالصحة العامة ومشكلة اجتماعية الأمر الذي يبرر إخضاعها للمراقبة الدولية.

وفضلا عن هذه المواد، يضاف إليها مادة تباع في الصيدليات على شكل أقراص أو كبسولات أو حقن واستعمالها الأصلي طبيا لعلاج الإضطرابات العصبية والقلق الإنفعالي، زد على هذه المواد مايسمى بالمذيبات المتطايرة أو الغازات المتبخرة وهي أكثر أنواع المخدرات انتشارا بين الأطفال والمراهقين، وتوجد في عدة مستحضرات للإستعمال اليومي الطبيعي يساء استعمالها من طرف الشباب خاصة للحصول على أثر التخذير وأكثرها استعمالا الغراء من نوع PATEX وطلاء الأظافر ومزيلها، ومزيلات البقع وسوائل التنظيف ومواد أخرى كثيرة، حيث أن تعاطي هذه المواد سواء عن طريق استنشاقها أو بلعها يؤدي إلى تهبيط الجهاز العصبي وفقدان الوعي.

---

[1]- Kamel Benelkadi: Eau potable, situation difficile, EL-WATAN, N° 3289, 30 septembre 2001, P.24.

[2] – أحمد رشاد عبد اللطيف: الأثار الإجتماعية لتعاطي المخدرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992، ص43.

[3] – نفس المرجع، ص 43.

وقد أدرج المرصد الجغرافي- السياسي للمخدرات الجزائر من بين الدّول المنتجة والمتاجرة بالمخدرات على المستوى العالمي، جاء هذا الحكم لأول مرّة في البرقية العالمية للمخدرات في عددها الصادر في شهر جويلية من سنة 1993.[1]

- **البطالة:** أزمة الشغل لم تظهر علنا إلاّ ابتداء من 1985 وهذه الوضعية تجد جذورها العميقة في التحولات الإقتصادية والإجتماعية المتبعة من طرف السلطات العمومية، ويمكن القول أنّ البطالة تمس خاصة فئة اجتماعية شابة، وقد وصلت نسبة البطالة في 1997 إلى 28,8 %[2]

كما أنّ تطور البطالة يشمل نسبيا فئات متعلمة ومن ذوي الشهادات وهذا مايجعل منه حدثا جديدا يسجله الإقتصاد والمجتمع الجزائري، ولاينبغي استثناء أرباب العائلات الذين فقدوا عملهم وبالتالي فهم في حاجة ماسة وعاجلة لإرضاء حاجات اجتماعية هامة، فإلغاء مناصب الشغل امتزج مع التباطؤ في التوظيف الجديد الناجم عن تراجع الإستثمار الوطني، وبالتالي فقد تأزمت الحالة فيما يخص البطالة في غياب انجازات اقتصادية جديدة وذلك في كل من القطاع العام والخاص وكذا التسريح المهم المهم للعمال الناتج عن تفكيك المؤسسات وإعادة هيكلتها ومن كل هذا نتج تصاعدا فيما يخص معدل البطالة التي أصبحت اليوم تمس أكثر من 2.3 مليون شخص.[1]

- **التربية والتعليم:** يعتبر التعليم في البلاد النامية أمرا عمليا وحقيقة كوسيلة لتحقيق الغاية، والتعليم كوسيلة يعمل لخلق مواطن أكثر نفعا وأكثر إنتاجية للمجتمع كما يساعد على الإسراع بالتنمية، فالتربية هي العنصر المحوري في تكوين القدرات البشرية ونقطة الإرتكاز في التحول الصحيح نحو التنمية الشاملة فلم تعد التربية في الوقت الراهن مجرد خدمة تقدمها الدّول لأبنائها، إنّها مشروع إستثماري بكل معنى الكلمة.[2]

لذا وجب على هذا القطاع أن يكون مواكبا لحركة المجتمع ومترجما لطموحاته عن طريق منظومة تربوية رفيعة الأداء وعالية المردود، وقد خصصت الدولة الجزائرية ما يعادل7 % من الناتج الوطني الإجمالي PNB وأدّى تعميم التعليم ومجانية إلى زيادة كبيرة في عدد المتمدرسين من 1962 إلى

---

[1]- A.Balta:l'Algerie sur la liste, le Matin, N° 509, du 12 juillet 1993.

[2]- Djamel B: chomage, le defi du gouvernement, Le Matin, n° 2394, 12 janvier 2000.

[1]- Ibid.

[2] – المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، مارس 1998.

1997 فأكثر من ربع السكان يوجد الآن على مقاعد الدراسة في الإكماليات أو الثانويات أو الجامعات[3] ، وممّا لاشك فيه أنّ المنظومة التربوية في الجزائر قد خطت خطوات هامة إلى الأمام من الناحية الكمية بفضل ديمقراطية التعليم التي استطاعت إستيعاب التلاميذ الذين هم في سن الدّراسة وهذا نتيجة للإمكانيات التي زودت بها هذه المنظومة منذ الإستقلال بإعتبار أنّ القطاع إستثماري وتعود الزيادة عموما إلى تعبئة الموارد المالية والمادية التي عرفت نموا معتبرا في التجهيز والإنجاز خاصة على مستوى التلاميذ الذي تزايد عددهم في جميع مستويات التعليم وإعادة هيكلة التعليم الإبتدائي والمتوسط والتعليم الثانوي، وقد بلغت ميزانية التجهيز التي تعتمدها الوزارة لإنجاز هياكل الإستقبال وتجهيزها تمّ توزيع نفقاتها على المنشآت (مباني مدرسية)، سكنات، أراضي والعتاد أي التجهيزات المدرسية من طاولات، كراسي ... سنة 1998-1999 نسبة 13,71 % من الميزانية العامة للتربية الوطنية، بينما تقدر نسبة ميزانية التسيير والتي تخصص للرواتب، المنح، الإطعام، الوسائل التربوية، نفقات الصيانة، الكهرباء والماء بنسبة 86,92 % من ميزانية التربية الوطنية [1] ، والميزانية تزداد سنويا وتتضاعف لتتماشى وتطور أعداد التلاميذ الهائلة المتمدرسة، إذا ماعلمنا أنّ هذه السنة 2001-2002 سجلت ارتفاع المتمدرسين في الطور الأول والثاني بنسبة 1,98 % كما بلغ ارتفاع تلاميذ الثانوي بنسبة 2,98 % [2] ، وهذا الإرتفاع يدعو إلى توفير المرافق الضرورية من نقل وإطعام إضافة إلى ضرورة تحسين نوعية ومضمون برامج التعليم وجعل وسائل التلقين أكثر جاذبية.

* **ظاهرة الأمية:** وهي ظاهرة إجتماعية معقدة وتتمثل في مظاهرها الشائعة من جهل مهارات القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، ولكنها تضرب بجذورها إلى المجتمع لأنّ هناك تلازما بين التخلف والأمية وأنّ المجال الحيوي للأمية اليوم هو المجتمعات النامية، فالأمية هي ظاهرة من ظواهر التخلف الإجتماعي في الأساس، كما تعزل الأمي عن المشاركة الإيجابية في ميادين الحياة الإجتماعية، فيهبط وعيه السياسي ويتوقف إنتاجه الإقتصادي والإجتماعي.

وبالتالي تعد الأمية من المشاكل التي تعيق طريق التقدم والرّقي، وحاولت الجزائر كغيرها من البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النّمو مكافحة هذه الظاهرة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لأجهزة الحكومة.

---

[3] – نفس المرجع

[1] – وزارة التربية الوطنية: بيانات احصائية 1997-1998، ص208.

[2]- Nabila Amir: Rentrée scolaire, sept millions d'éleves attendus, EL-WATAN, n° 3276, 15 septembre 2001, P.1.

كما ظهرت من جهة أخرى عدة جمعيات لتضع حدا لتفاقم هذه المشكلة وذلك إبتداءا من 1989 فعملت هذه الجمعيات في مختلف مناطن الوطن خاصة النائية منها، وتتكاثف الجهود للحد من هذه الظاهرة إلاّ أنّ الإحصائيات المتعلقة بالأمية تبقى مرتقبة إذ يوجد في الجزائر مايزيد عن سبعة ملايين من الأميين وأغلبيتهم نساء.

والقضاء على الأمية لن يتم إلاّ في إطار تنمية وطنية شاملة ومتكاملة على أساس إستقرار سياسي راسخ قاعدته الحل الديمقراطي الحقيقي بما أنّ محو الأمية هي بطبيعتها مهمة ديمقراطية لأنّها تتعلق بإشاعة العلم والمعرفة والوعي في أوساط الطبقات الشعبية المحرومة، وعلى الدولة أن تعي مسؤوليتها وتسطير الأهداف التربوية الكبرى لمحو الأمية، لأنّها ضرورة حتمية تفرضها التنمية وهي أيضا عامل من عوامل إنجاحها نظرا لتأثيرها على كل ميادين الحياة، السياسية، الإجتماعية والإقتصادية بصورة مباشرة.

وتحويل المركز الوطني لمحو الأمية إلى ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بمقتضى مرسوم رقم (95-143) الصادر في 20 ماي 1995 توكل إليه مهمات في مستوى رفيع كان فاتحة عهد للسياسة الوطنية الجديدة في مجال محو الأمية [1] والذي يعمل على تعليم الصغار ومحاولة استيعاب كل الأطفال الذين كانوا في سن التمدرس إضافة إلى تعليم الكبار.

ومن مهامه إعداد الشرط البيداغوجي للبرامج التربوية لمحو الأمية وفق طرق سيكولوجية الكبار وتكوين المعلمين بيداغوجيا، زيادة إلى قيامه بتجارب نموذجية وإقتراحات عمل للسلطات المعنية ويقوم بإعداد وتأليف عدد من الكتب وإحداث مجموعة من الوسائل التعليمية، في إطار محو الأمية، كما يعمل على التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة، وإذا ماأحصينا سبعة ملايين من الأميين في الجزائر [2] في الألفية الثالثة، فإنّ العمل الكثير يبقى ساريا للحد من هذه الظاهرة.

- **التسرب المدرسي**: والتسرب المدرسي هو الإنقطاع النهائي عن المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها التلميذ [3] وتتعدد مفاهيم التسرب والمرحلة التي يحدد لها حسب كل دولة النظام التعليمي المتبع فيها، فإذا

---

[1] – عمر عمتوت: مذكرة حول محو الأمية، الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، 1996، ص3.

[2]- Nabila Amir: Rentrée scolaire, sept millions d'illetrés, EL-WATAN, n° 3276, 15 septembre 2001, P.24.

[3] – محمد سيف الدين فهمي: التربية في البلاد العربية، بيروت، 1974، ص 274.

ماأخذنا التسرب في الجزائر مع نظام التعليم الأساسي فإنّه يتحدد بإنقطاع التلميذ عن الدّراسة قبل وصوله إلى مستوى التاسعة أساسي.

وهذه الظاهرة التي تعاني منها المدرسة الجزائرية حيث تظهر سيطرة في تركيبتها ولكنها ذات معالم معقدة في أسبابها المتعددة، فمن الأسباب الإجتماعية والثقافية المستوى المعيشي المنخفض مع كثرة الأبناء، فقدان أحد الوالدين أو كليهما خاصة إذا رافقه التدني في المستوى المعيشي، العادات والتقاليد خاصة في الأرياف أين تنشر العادة القاضية بعدم تعليم البنات.[1] ، وتتمثل الأسباب الإقتصادية في الحاجة إلى الأطفال كقوة عاملة خاصة في الأرياف، أمّا الأسباب التربوية فتعود إلى المنهج التربوي، ضعف الصلة بين عناصر المنهاج وحاجات البيئة التي يغلب عليها الطابع النظري وعدم مناسبته لمستويات التلميذ، قصور الإمكانيات التربوية إضافة إلى عدم المشاركة الفعالة في أنواع النشاطات التربوية، الشعور بعدم الإنتماء إلى الجو المدرسي وبعد المدرسة الذي يؤثر على التلميذ ويؤدي إلى التغيب المستمر، المستوى الصحي وإصابته ببعض الأمراض، وكذا الفشل المدرسي الذي يبعث الشك في نفس الطفل فيلجأ إلى التسرب المدرسي.

وحسب المدير المركزي المكلف بالتوجيه المدرسي فإنّ ظاهرة التسرب مست ثلاث فئات من المتمدرسين حيث تضم الفئة الأولى تلاميذ تخلوا عن دراستهم دون أن يصلوا إلى السّن المحدد لنهاية التمدرس الإجباري وهو 16 سنة ويتعلق الأمر بالبنات المقيمات في المناطق الريفية وفئة انقطعت عن الدراسة لأسباب مادية فيما تضم الفئة الموالية جميع المتمدرسين الذين تمّ اقصائهم بسبب فشلهم في الإمتحانات الرسمية.[2]

ورغم خطورة هذه الظاهرة التي أمست تهدد العديد من المتمدرسين فقد سجل انخفاضا نسبيا في العشرية الأخيرة فقد آنتقلت من نسبة 92 % إلى 83 % [3] ، ويبقى الرّقم مخيفا ويجب البحث عن حلول ناجعة لهذه الظاهرة.

الإضراب: يعرف الإضراب بأنّه الإمتناع عن القيام بشيئ معين مثلا الإمتناع عن العمل، عن الطعام وذلك قصد الإحتجاج على وضعية معينة للمطالبة بتحسينها، وهو بمثابة حركة احتجاجية تهدف إلى السّير العادي لنظام ما بغرض تحقيق مطالب اجتماعية معينة، ومأكثرها في المجتمع الجزائري فالطلبة

---

[1] – وزارة التربية الوطنية، همزة وصل حول التسرب المدرسي، عدد 1، ص99.

[2] – الخبر، عدد 2862، 16 ماي 2000.

[3]- Rezki.S: la deperdition, un fleau, EL-WATAN, N° 3290, 10 octobre 2001

يعانون من وضعيات تعيقهم عن الدراسة في ظروف ملائمة، والعمال مستاؤون من جهتهم من الظروف السيئة التي وصل إليها العامل الجزائري سواء في قطاع التربية أو القطاعات الأخرى، وإذا ماعلمنا أنّ أكثر من 40.000 عامل من القطاع العام الإقتصادي لم يتلقوا أجورهم منذ شهور [1]، فإنّ اللجوء إلى الإضراب يبقى الحل المثالي والإضطراري.

- **تنظيم الأسرة:** يبدو أنّ فكرة تنظيم الأسرة هي واحدة من الأفكار المستحدثة سريعة الإنتشار ورغم أنّ تلك الفكرة لم تستخدم علميا على نطاق واسع في الكتابات إلاّ في القرن العشرين [2] ، ويمكن إعتبار تنظيم الأسرة البرنامج الذي يؤدي ويساعد على تنظيم الحمل، ويعتبر تنظيم الأسرة هو الإصطلاح الأكثر استخداما في دول العالم لأنّه يحمل لفظ الأسرة التي تتكون من أب وأم وأولاد في تنظيم معين يصنع فيه الوالدان قرارهما الفعال لصالح الأسرة ثم المجتمع.

ويرجع تاريخ أول برنامج وطني لتنظيم الأسرة في الجزائر إلى 1974 وتمّ تطبيق هذا البرنامج سنة 1980 بإشراف الإدارة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة، وتمّ تسطير أول برنامج وطني للتحكم في النمو الديمغرافي في 1983 [3] وكان هذا البرنامج بمثابة انقلاب في سياسة الجزائر تجاه المسائل الديمغرافية الذي كان له أثرا واضحا على الأنشطة في ميدان السكان.

غلاء المعيشة: إنّ الأزمة الإقتصادية الحادة التي تعاني منها الجزائر انعكست على المستوى المعيشي للفرد الجزائري فمؤشر الأسعار في ارتفاع مستمر يوما بعد يوم دون مراعاة دخل المواطن البسيط الذي يدفع فاتورة هذا الإرتفاع حيث برز ذلك في التدني الخطير والمستمر للقدرة الشرائية التي لم تستطع أن تسترجع أنفاسها أمام الإلتهاب الخطير للأسعار فمع رفع الدولة الدّعم على بعض المواد الإستهلاكية وتطبيق سياسة تحرير الأسعار في إطار اقتصاد السوق الذي يتطلب منافسة حقيقية ترتب عنه نتائج سلبية تمثلت في تدني القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بالإضافة إلى ما صاحب هذا الوضع من إختلال في دفع الأجور وتسريح العمال نظرا لمتطلبات السوق، ومن العوامل التي تساعد في رفع الأسعار إرتفاع الطلب على السّلع، إرتفاع نسبة السكان، إرتفاع نسبة البطالة وإنخفاض قوة الإنتاج.

---

[1]- Nordine grim, l'impasse du populisme, EL-WATAN, N° 3291, 11 octobre 2001, P.1.

[2] – طلعت شاهيناز: وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995،ص 340.

[3] – العلمي عبد الفتاح: أسباب عدم اللجوء إلى تنظيم الأسرة، رسالة ماجستير، الجزائر، 1998، ، ص153.

- **الإنتحار**: الإنتحار لغويا هو عملية قتل الذّات بذاتها، ويعتبر العالم الإجتماعي الفرنسي إميل دوركايم (1897) أول من تعرض لتحديد مفهوم وأعراض السلوك الذي تندرج تحته، ولقد بينت دراسته حول الإنتحار أنّه يكثر عند تفكك الروابط الإجتماعية ويؤدي إلى ثلاثة وظائف مختلفة تعتبر الأولى طريقة للهروب من وضعية لايستطيع الفرد تحملها، أمّا الثانية فتتمثل في العدوانية الموجهة نحو الذات في حين تتمثل الثالثة في كونها رسالة تعبر عن خيبة أمل الفرد في مواجهة وضعية صعبة.[1]

إنّ الإنتحار في جملته يعتبر هروبا من الحياة من أجل موقف معين، كالإخفاق في أداء عمل معين، أو التعثر في إنجاز مشروع هام، أو الرّسوب في الإمتحان أو الإخفاق في الحب أو الإصابة بمرض مزمن، وقد يكون الإنتحار أيضا بسبب عجز عن التكيف مع حدث مفاجئ كفقدان إنسان عزيز أوضياع مال أو سلطة وقد يكون أيضا بسبب عجز عن التكيف مع حدث مفاجئ كفقدان إنسان عزيز أو ضياع مال أو سلطة وقد يكون أيضا بسبب إنهيار أمام ضغوط إقتصادية أو أسرية أو عاطفية شديدة وهو عند الكثيرين إحتجاج سلبي ضد الظلم والقسوة والإهمال، أو شعور بالوحدة والكآبة والإحباط نتيجة الإنطواء والإنفصال أو هروبا من فضيحة يخشى حدوثها، وهذه كلها مواقف يمكن مواجهتها.

ويؤكد الباحثون أن نسب الإنتحار ترتفع في فترات الكساد وهبوط الأسعار والأزمات الإقتصادية وإنتشار البطالة، إذ ترتفع نسبة الإنتحار كلّما قلّت فرص العمل، واخفاض مستوى التشغيل.[2]، ومع قلّة التماسك الإجتماعي وضعف قوة تكاثف الجماعات البشرية الصغيرة يؤدي هذا التفكيك إلى جعل علاقة الناس ببعضهم مرتكبة لدرجة عدم التضامن والتآزر.

وإذا كان السلوك الإنتحاري ظاهرة منعدمة في المجتمعات العربية التقليدية، إلاّ أنّه في السنوات الأخيرة بدأت تظهر سلوكات إنتحارية عند بعض الفئات من المجتمع وقد بدأت الإحصائيات تظهر وتؤكد هذا الواقع رغم قلّة الدراسات العلمية وقد بدأت ترتفع هذه الإحصائيات يوما بعد يوم، ففي الجزائر ظهرت حالات الإنتحار الناجحة بالخصوص في الثمانينيات وتزامن هذا الإرتفاع في حالات الإنتحار مع بداية مرحلة الإضطراب الإجتماعي والسياسي والإقتصادي في الجزائر.

---

[1] – تكفي كلثوم: الإنتحار في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية ميدانية على مستوى الجزائر، رسالة ماجستير، 1996-1995، ص54.

[2] – نفس المرجع، ص 69.

II.2- تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر

II.2.1- حجم الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر

II.2.2- الدراسة التحليلية حسب فئة النوع الصحفي

II.2.3- الدراسة التحليلية حسب فئة المصدر الصحفي

II.2.4- الدراسة التحليلية حسب فئة الموضوع

تمهيد:

تتناول هذه الفقرة المساحة المخصصة للأخبار الإجتماعية وحجمها في عينة الدراسة، وهذا مايقدم إنطباعا حول دور الصحيفتين في تقديم هذا النّوع من الأخبار التي تشغل المجتمع والتي تسعى إلى التخفيف من معاناته وإنشغالاته.

كما سيتعرض أيضا إلى نتائج الدراسة للعينة والمتمثلة في يوميتي الخبر والوطن، على حسب فئة النّوع الصحفي وفئة المصدر الصحفي وفئة الموضوع.

1.2.II- حجم الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر:

لقد إتضح من خلال بيانات الجدول رقم (2) أنّ صحيفة الخبر اليومية قد خصصت الأخبار الإجتماعية من (جانفي 1991 إلى ديسمبر 2000) ماقدره (103631.25 سم^2) ضمن المساحة الكلية لمواد التحرير المطبوعة والتي قدرت في فترة الدّراسة بـ (1485708.25 سم^2) أي مايعادلها بنسبة 6,97 % وقد تعد نسبة ضئيلة نوعا ما نظرا لما تحتله هذه الصحيفة من صدارة فيما

يخص السّحب، وبالتّالي تجاهلها لمشاكل المجتمع وقضاياه قد يؤثر سلبا على السّير الحسن لهذه الصحيفة.

جـدول رقـم 1: المساحـة الاجماليـة للأخبـار الاجتماعيـة

(الخبـر)

وعنـد استعراضـنا بالتفصـيل لعينـة الدّراسـة تبـين لنـا مـن خـلال البيانـات أنّ حجـم الأخبـار الإجتماعـية المنشـورة في صحـيفة الخبر اليومية لسنة 1991 تقدر بـ (7330.5 سم^2) بنسبة % 4,51، وفـي 1992 قـدرت (4979.75 سم^2) أي بنسبة 2,92 % وفـي 1993 كانت (7510 سم^2) أي مايعدلها 5,16 % أمّا في 1994 المساحة هي (7387 سم^2) أي بنسبة 4,69 %، أمّا في سنة 1995وصل حجـم الأخبـار الإجتماعية إلى (4262.5 سم^2) بنسبة 2,76 % وارتفـع حجـم الأخبـار الإجتماعية في 1996 ليصـل إلى (16182 سم^2) ويعادلها 11,26 % وكـان في 1997 (19103.5 سم^2) بمعدل 12,17 % والتي تعد من أعلى النسـب للأخبـار الإجتماعيـة في صـحيفة الخبر اليومية، أمّا في 1998 انخفض إلى (11550.5 سم^2) أي بنسبة 7,97 % وفي 1999 كـان

(16516.25 سم^2) وبعادلها 12,61 % وهي أعلى نسبة للأخبار الإجتماعية في صحيفة الخبر اليومية لتشهد انخفاضا في 2000 بمجموع (8809.25 سم^2) أي بنسبة 7,12 %.

وفيما يخص حجم الأخبار الإجتماعية في الصفحة الأولى في صحيفة الخبر اليومية فكانت بمجموع (238 سم^2) أي مايعادل 0,22 % من الحجم الإجمالي للأخبار الإجتماعية وهي نسبة ضعيفة جدا، قد ترجع إلى السياسة التحريرية المنتهجة لهذه الصحيفة، وهذا بإعتمادها العناصر الطباعية للصحيفة من عناوين وصور في الصفحة الأولى بالإضافة إلى إدراج المواضيع ذات الصّبغة السياسية أو الإقتصادية في هذه الصفحة على حساب الأخبار الإجتماعية.

2.2.II- الدراسة التحليلية حسب فئة النوع الصحفي:

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أنّ صحيفة الخبر اليومية قد استخدمت الأنواع الصحفية بصفة متفاونة فيما يتعلق بتدفق الأخبار الإجتماعية من خلال فترة الدّراسة، فنجد أنّ الصحيفة عمدت إلى إستخدام أنواع صحفية متنوعة، إذ نجد الخبر، التقرير، الربورتاج، التحقيق والمقال، ويغيب كلية النوع المتمثل في الدراسات، والذي يعد شكل تعبيري، إلاّ أنّ الصحيفة لم تلجأ إلى هذا النّوع خلال فترة الدّراسة.

جـدول رقــم 3: (الخبــر)

فمن خلال بيانات الجدول يتضح جليا أنّ النوع الصحفي الذي أخذ حصة الأسد يتمثل في الخبر الصحفي والذي قدر بمجموع (39021.25) أي بنسبة 37,61 % وهي مرتبة مناسبة لهذا النوع الصحفي الإخباري الذي يعتمد على النّقل الموضوعي نسبيا للواقع أو الحدث، علما أنّ الخبر يرتبط كثيرا بالآنية، وبمّا أنّ صحيفة الخبر هي يومية بالتالي يمكن القول أنّها تساير الأحداث ممّا يجعلها تحتل الصدارة لأنّها توفر للقارئ الإطلاع عليه في الوقت المناسب، لأن قيمة الخبر في جديته، ونشير في هذا الإطار إلى أنّ المواضيع الإجتماعية لاترتبط فقط بالوقت فهناك بعض القضايا تحتاج إلى شيئ أكثر من النقل الإخباري، هذا مادفع بالصحيفة إلى إستعمال أنواع أخرى، إذ نجد المقال الصحفي

قدر بمجموع (31462.5 سم^2) ويعادله نسبة 30,32 % وهي نسبة معتبرة وأسباب ذلك قد ترجع إلى أنّ صحيفة الخبر اليومية ترى فيه نوعا سهلا لإيصال رسالة إجتماعية بلغة الخطاب والموعظة بمّا أنّ المقال الصحفي يعتمد على الطابع الذاتي وبالتالي يقوم بتوجيه الأخبار الإجتماعية إلى الهدف المنشود منه، كمّا أنّ هذا النوّع الصحفي يعد صالحا لإستيعاب مواضيع إجتماعية تسعى لتحليل القضايا الإجتماعية وتوجيه الرأي العام نحو الهدف الأسمى للتعايش الإجتماعي الأمثل، كما يعد استخدام هذا النّوع الصحفي مبررا لإمكانيته وخصائصه التي تؤهله إلى إيصال الرّسالة الإجتماعية.

وتبقى معالجة صالحة ومهمة وهذا مادفع بالصحيفة إلى إعتماد أنواع صحفية أخرى لجأت إليها صحيفة الخبر اليومية نجد الروبورتاج يقدر بـ (23997 سم^2) أي بنسبة 23,1 % وتعود هذه النسبة إلى إحتواء صحيفة الخبر اليومية على ركن قار على صفحاتها والمعنون بـ "الجزائر العميقة"، وضمن هذا الرّكن تتوغل الصحيفة في أعماق مختلف مناطق البلاد، وتحاول الكشف عن مختلف المشاكل الإجتماعية التي يعاني منها مواطنوا هذه المناطق، ونظرا لإمكانيات الصحيفة البشرية، تمكنت من تقديم واقعا مزريا، بالخصوص تلك المناطق الرّيفية التي تعاني من مشاكل كثيرة، بالإضافة إلى أنّ هذا النوع الصحفي يكون دائما مرافقا بالصور وذلك حتى تكمل الصورة بالتعبير عن الموضوع ويكون أكثر واقعية وموضوعية، فمن خلال هذا النّوع الصحفي قد يدفع القراء إلى فهم واقعهم والعمل من أجل تغييره وتحسينه.

أمّا النّوع الآخر الذي استعملته صحيفة الخبر اليومية في عملية تدفق الأخبار الإجتماعية على صفحاتها هو التحقيق الصّحفي بمجموع (5029.5 سم^2) أي بمعدل 4,8 % وقد تعد نسبة ضئيلة مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى، إلاّ أنّ الأمر يعد طبيعيا إذا ماعلمنا أنّ الصحيفة فتية فتجربة عشر سنوات تعد قليلة حتى تتمكن هذه الصحيفة من استخدام هذا النوع الصحفي بشكل كبير في معالجتها للمشاكل الإجتماعية، وهذا مايؤكده الدكتور ابراهيم ابراهيمي أنّ الصحافة الجزائرية المستقلة لم ترق بعد إلى صحافة البحث والتحقيقات، إذ أنّ الموارد البشرية والمادية لاتسمح لها بالقيام بعدة روبورتاجات وتحقيقات تتعلق بالمشاكل الإجتماعية.[1]

وهذا أمر مؤسف إذا ماعلمنا خصائص هذا النوع الصحفي الذي يقوم بتفسير الأحداث والقضايا وشرحها وذلك عن طريق الكشف عن أبعادها الإجتماعية والإقتصادية، كمّا أنّه يقوم

---

[1]- Brahim Brahimi: le champ mediatique Algérien,II-les acquis d'octobre 1988, in EL-WATAN, op.cit, P.6.

بوظيفة التوجيه وذلك بتصديه لقضايا المجتمع ومشكلاته والبحث لها عن حلول، وبالتالي يعد من الأنواع الصحفية المواتية لرّصد مثل هذه الأخبار الإجتماعية، والبحث عن الحلول الملائمة، من خلال الرّسالة الإجتماعية التي يقدمها للمجتمع، برفع الضغوط عنه ومساعدته ومشاركته مشاكله وإنشغالاته.

أمّا النّوع الصّحفي الآخر الذي أدرجته صحيفة الخبر اليومية هو التقرير بمجوع (4121 سم^2) أي بنسبة 3,95 %، إذ يعمل هذّا النّوع الصحفي على تقديم مجموعة من المعلومات والوقائع في سيرها وحركتها، ولايكتفي بالجوانب الجوهرية والرّئيسية في الحدث ولكنه يتوسع ليستوعب جوانب أخرى، فهذا النّوع الصحفي كان منتظرا أن يلعب دورا كبيرا في استيعاب توجيهات اجتماعية لأنّ خصائصه تسمح بذلك، كمّا أنّ استعماله في الصحيفة له طابع خاص، بما أنّه يعد اليوم النّوع الذي يلبي الإحتياجات الإعلامية للقارئ المعاصر، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الحيوية، إذ يندرج تحت هذا النّوع التقارير المعنية بشؤون التعليم والصحة والعلوم.

أمّا النّوع الأخير والمتمثل في الدّراسة فهي غائبة في صحيفة الخبر اليومية، وهذا يعود إلى عدم الصحيفة على هذا النّوع وقد يعود إلى عدم الإهتمام الذي توليه هذه الصحيفة لهذا الشكل.

3.2.II- الدراسة التحليلية حسب فئة المصدر الصحفي:

تبين من خلال تحليل الجدول رقم (4) أنّ صحيفة الخبر اليومية قد اعتمدت في نقلها للأخبار الإجتماعية خلال مدة الدراسة على مصدرين أساسين، ويتضح من خلال بيانات الجدول رقم (4) أنّ النسبة الكبيرة من الأخبار الإجتماعية نقلتها هيئة التحرير للصحيفة والمتمثلة في مراسيلها من مختلف المناطق بمجموع (101410 سم^2) أي بنسبة 97,8 %، بينما مساهمة المصدر الثاني والمتمثل في وكالة الأنباء الجزائرية تبقى ضئيلة جدا، إذ بلغ مجموع الأخبار الإجتماعية التي أوردتها مايقدر بـ (2191.25 سم^2) ويعادله 2,08 %، في حين المصدر الثالث الذي قدر بـ (30 سم^2) وبنسبة % 0,02 والذي أورد الأخبار الإجتماعية في صحيفة الخبر اليومية يعد ضئيلا جدا، فمن خلال إستعراض حجم تدفق الأخبار الإجتماعية لكل مصدر أثناء فترة الدّراسة، واستنادا إلى الملاحظات الكيفية المسجلة أثناء عملية التحليل، نتوصل إلى أنّ صحيفة الخبر اليومية قد وظفت مصادرها الذاتية والمتمثلة في هيئة التحرير، فكان المجموع في 1991 يقدر بـ (7330.5 سم^2) ويعادلها نسبة % 7,07، وفي 1992 قدر بـ (4193.5 سم^2) بنسبة 4,04 % وفي 1993 كان المجموع (7024 سم^2) أي بنسبة 6,77 %، أمّا في 1994 كان (7104 سم^2) ويعادلها 6,85 %، أمّا في 1995 قدر المجموع بـ (3884,5سم^2) أي بنسبة 3,74 % وتأتي سنة 1996 بمجموع (16159.5سم^2) بنسبة 15,59 %، ثم تأتي سنة 1997 بمجموع (18953.5 سم^2) أي بنسبة 18,28 %، أمّا في 1998 قدر بـ (11435 سم^2) أي بنسبة 11,03 %، وتحتل مجموع الأخبار الإجتماعية الواردة من

من مصدر هيئة التحرير في 1999 ماقدره (16516.25 سم^2) ويعادلها نسبة 15,93 %، أمّا في 2000 قدر المجموع بـ (8809.25 سم^2) أي بنسبة 8,50 %.

وبالنظر إلى تكرارات الأخبار الإجتماعية التي أوردتها وكالة الأنباء الجزائرية خلال الدراسة يتضح أنّ سنة 1992 تحتل المرتبة الأولى بمجموع (786.25 سم^2) ويعادلها نسبة 0,75 %، ثم تليها سنة 1993 بمجموع (486 سم^2) أي بنسبة 0,46 %، وتعود المرتبة الثالثة إلى سنة 1995 بمجموع قدره (348 سم^2) أي بنسبة 0,33 % تليها سنة 1994 بمجموع (283 سم^2) ويعادلها 0,27 %، ويبقى المجموع للسنوات المتبقية ضئيل بالنسبة لهذا المصدر.

جـدول رقـم 4: (الخبـر)

وإنطلاقا من استقراء البيانات السابقة المبينة لحجم الأخبار الإجتماعية المتدفقة خلال كل سنة لكلا المصدرين، يلاحظ أنّ صحيفة الخبر اليومية قد إعتمدت على وكالة الأنباء الجزائرية للحصول على الأخبار الإجتماعية في خضم فترة كانت الأوضاع الأمنية جد متأزمة ممّا تعذّر على الصحيفة اللجوء إلى مراسيلها، وتبقى مساهمة هذا المصدر والمتمثل في وكالة الأنباء الجزائرية في تدفق الأخبار الإجتماعية في صحيفة الخبر ضئيلة وضعيفة، مع الإشارة إلى أنه في بعض الحالات تنسب بعض الأخبار إلى نفسها دون الإفصاح عن مصدرها الحقيقي والمتمثل في وكالة الأنباء الجزائرية.

بينما المصادر الأخرى يمكن القول أنّها شبه منعدمة، وإستقراء البيانات خلال فترة الدراسة تبرر ذلك، فنجد أن نسبة 0,02 % بالنسبة للمصدر الآخر دليل كاف على ذلك هذا المصدر المتمثل في كتابات القراء عند طرح بعض انشغالاتهم الإجتماعية، وبالتالي يمكن القول أنّ صحيفة الخبر اليومية قد اعتمدت في إستقاء الأخبار الإجتماعية على محرريها ومراسليها عبر المناطق المختلفة من الوطن.

II.4.2- الدراسة التحليلية حسب فئة الموضوع:

حتى يتضح الهدف أكثر وتتجلى خطوات الوصول إليه، وإستكمالا للمعطيات الأولية المجمعة في الجداول السابقة، نستعرض هذه البيانات حتى نتوصل إلى إستنتاجات موضوعية.

وتجدر الإشارة هنا أنّ إستقراء البيانات المتعلقة بفئة الموضوع لم تكن إعتباطية، إذ تمّ ترتيب المعطيات على حسب الأهمية التي قدمتها الصحيفة لهذه المضامين أو الأخبار الإجتماعية.

فمن خلال الجدول رقم (5) والذي يحتوي البيانات المتعلقة بفئة الموضوع يتبين أن صحيفة الخبر اليومية قد تطرقت على صفحاتها إلى مختلف المضامين التي تتعلق بالحياة الإجتماعية للأفراد داخل المجتمع، ومن هذه المضامين وحسب الأولوية التي تدفقت بها هذه الأخبار الإجتماعية، نجد مشكل السكن الذي قدر بمجموع (18955.25 سم^2) أي بنسبة 18,25 % وتكون بالتّالي أعلى نسبة ضمن مختلف المضامين التي أدرجتها صحيفة الخبر، إذ يبقى السكن من بين المشاكل الكبيرة التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

وهذا مايؤكده التقرير الذي تقدم به وسيط الجمهورية السيد "عبد السلام حناشي" [1] وذلك من خلال مختلف الرسائل التي كانت تصله من طرف أفراد المجتمع، ثم العنف الذي قدر بمجموع (15258.25 سم^2) أي بنسبة 14,67 % وتجدر الإشارة هنا أنّ معظم الأخبار المتعلقة بالعنف هي تلك التي لها علاقة بالإرهاب، والمتمثلة في القتل ومختلف الجرائم الأخرى والتي كانت لها إنعكسات على المجتمع ككل من كل الجوانب، بالإضافة إلى الإضطرابات التي يعيشها الأفراد بسبب هذه السلوكات حتى داخل بيوتهم أين يفتقدون إلى الرّاحة والطمأنينة، تحسبا لما قد يحدث دون سابق إنذار، ويبقى هذا الإحساس موجودا وملازما ليومنا هذا.

فيما يقدر مواضيع التربية والتعليم بمجموع (11189.5 سم^2) أي بنسبة 10,76 % وهي نسبة معتبرة نظرا لأهمية هذين القطاعين فإلى جانب الإيجابيات التي حصدتها المدرسة الجزائرية، نجد أنّها تعاني اليوم من التّسرب المدرسي فهذه الفئة الضائعةبين مخالب الإهمال التي يتطلب الإعتناء بها لإثبات أنّ سياسة التعليم في الجزائر ناجحة، ذلك أنّ الطريق الوحيد أمام هؤلاء هو الإنحراف بجميع أشكاله، ضف ذلك تدهور المستوى المعيشي لبعض الفئات الأمر الذي يدفع بها إلى التخلي عن إرسال أبنائهم إلى المدارس، كمّا أنّ تخريب بعض المدارس من طرف الإرهاب أدى ببعض العائلات إلى رفض إرسال بناتهم إلى المدارس نظرا للمسافة الطويلة التي يتطلب قطعها للوصول إليها وهذا نظرا لغياب النّقل والمطاعم أيضا، والتّخوف من هذه الظاهرة قد يؤدي إلى بعث مشكل الأمية من جديد بعد أن أصبحت هذه الآفة في تقلص إلاّ أنّ اليوم نجد في الجزائر أكثر من (7) سبعة ملايين أمي أي مايعادل 31,90 % من السكان وتمثل النساء أكثر من 40 % حتى وإن كانت في إنخفاض علما أنّ الأمية كانت نسبتها في 1966 عالية تمثل 75 %[1] ، إلاّ أنّه يمكن القول أنّ الفقر، إنخفاض

---

[1] – صحيفة الخبر، تقرير وسيط الجمهورية، عدد 2023، بتاريخ 24-07-1997.

[1]- EL-WATAN, N° 3276, 15 septembre 2001, P.24.

المستوى المعيشي والقدرة الشرائية، عدم الأمن، بعد المؤسسات التعليمية بالخصوص في المناطق الريفية مع غياب النقل والمطاعم قد يؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة، مع الإشارة إلى أنّ مفهوم الأمية تطور في المجتمعات المتطورة، فالشخص الأمي لم يعد ذلك الشخص الذي لايقرأ ولايكتب وإنّما ذلك الشخص الذي يتعرض للتسرب المدرسي.

أمّا فيما يخص الموضوع الآخر والمتمثل في غلاء المعيشة أو إنخفاض المستوى المعيشي فجاء بمجموع (11048.75 سم^2) أي بنسبة 10,63 % وهنا يعبر أفراد المجتمع عن التدهور الذي أصبح يرهقهم، فأمام إلتهاب الأسعار وبقاء الأجور على حالها يستدعي الكثير من الحذر لتدارك الأيام الأخيرة من الشهر، بينما البطالين فحدث ولا حرج، فعملية إقتناء الألبسة القديمة المستعملة للمناسبات كالأعياد والدخول المدرسي أصبحت من العادات الجزائرية ضف إلى ذلك ظاهرة التّسول التي تعبر عن المستوى المعيشي المنخفض والتي تسمح لأصحابها أن يقتاتوا بفضل النقود التي يحصلون عليها.

ونجد موضوع الصحة قد أدرجته الصحيفة بمجموع (8082 سم^2) ويعادله نسبة 7,75 % وهي نسبة نوعا ما ضئيلة نظرا لما يعانيه أيضا هذا القطاع وبالتالي انعكاساته على المواطنين وأفراد المجتمع بمّا أنّه يعد من الإهتمامات الكبرى لأفراد المجتمع فما على الصحيفة إلاّ أن تقاسمه هذا الإهتمام والإنشغال، وإلى جانب الصّحة تعرضت الصحيفة خلال فترة الدراسة إلى قضية لاتقل أهمية وتتمثل في البطالة والتي قدرت بمجموع (7460.5 سم^2) أي بنسبة 7,16 % وتشمل مجمل هذه الأخبار الأعداد الهائلة من البطالين في مختلف مناطق البلاد، بحيث نجد ذوي الشهادات الجامعية بالإضافة إلى العمال المسرحين من مختلف المؤسسات والمصانع الذين دخلوا بدورهم عالم البطالة بعد سنوات عديدة من العمل والملاحظ أنّ عملية التسريح العمال تفاقمت في السنوات الأخيرة.

ومن الأخبار الإجتماعية التي تدفقت في صحيفة الخبر اليومية نجد موضوع المخدرات والتي تعتبر آفة دخيلة على المجتمع الجزائري وقدرت بمجموع (6107 سم^2) أي بنسبة 5,85 % وتعرض الصحيفة لهذه الآفة يبررها توغل هذه الأخيرة في المجتمع الجزائري ومختلف الكتابات التي إهتمت بهذا الموضوع بينت مدى خطورة المشكلة في المجتمع الجزائري وكيفية تطورها في الوسط الجزائري وخاصة بين الشباب كما تبرز أيضا الفئة الأكثر عرضة لإتخاذ هذا السلوك المنحرف والتي تمثلت في الشريحة التي تتخبط في مشاكل اجتماعية متعددة من مشاكل أسرية، الفقر، البطالة، الفشل الدراسي... وغيرها، وتذهب بعيدا في وصف حتى مختلف الطرق التي يسلكها هؤلاء الشباب في إقتناء المخدر

والذي يتماشى وإمكانيات المتعاطي من السوائل كالغراء PATEX إلى الأقراص وصولا إلى البودرة، وإنتشار هذه الآفة يستلزم من الإعلام دق ناقوس الخطر، ومالعمليات التي تشنها مصالح الأمن ضدّ تجار المخدرات لدليل على إنتشار هذه الظاهرة، فقد ضمت الأخبار التي نقلتها صحيفة الخبر اليومية عدّة توقيفات شنتها مصالح الأمن في أوساط تجار المخدرات وبحوزتهم كميات هائلة من هذه السموم القاتلة.

كما تطرقت الصحيفة إلى موضوع آخر ويتمثل في الإضراب بمجموع (5572 سم^2) أي بمعدل 5,33 % وذلك من مختلف شرائح المجتمع يتقدمها تلك الإضرابات التي تشنها مختلف القطاعات الإنتاجية في البلاد من عمال إلى نقابات إلى عمال التربية (من جامعيين وسلك التعليم الثانوي أو حتى الإبتدائي)، إلى الطلبة الجامعيين إحتجاجا على الأوضاع المزرية التي يتخبطون فيها وهذا يعود بدون شك إلى كون الإضراب حق شرعي يعبر عنه الشخص الذي يقوم به عن غضبه وآستيائه.

وأدرجت المشاكل الأخرى كالإنتحار والإنحراف الإجتماعي والسلوك العدواني وقضايا أخرى قدرت بمجموع (19958 سم^2) أي بمعدل 19,21 % والتي أشير لها في الجدول رقم (5) بأخرى، فنجد من خلال الأخبار الإجتماعية التي أوردتها صحيفة الخبر اليومية والتي كانت بمثابة طابوهات أصبحت اليوم تتصدر الصفحات في الصحف نظرا لإنتشارها وخطورتها نجد ظاهرة انحراف الفتيات وماينجر عنه من فساد داخل المجتمع، والذي قد يرجع إلى ذلك التحول الإجتماعي في بنيات المجتمع الجزائري ضف إلى ذلك ظاهرة أخرى أصبحت تتفاقم في الآونة الأخيرة والمتمثلة في الإنتحار، فقد أعرب مصدر طبي [1] عن قلقه الشديد بسبب الإتساع الفظيع لرقعة العمليات الإنتحارية خلال نصف العقد الأخير، مضيفا أنّه تم تسجيل تنوع الأشكال التي يتخلص بموجبها هؤلاء الأشخاص من حياتهم وبرأي فريق من الملاحظين فإنّ أسباب تفشي هذه الظاهرة قد تعود إلى التفاقم الخطير للمشاكل الإجتماعية.

ومن الأخبار الإجتماعية التي تعرضت لها الصحيفة أيضا نجد موضوع الأمومة والطفولة، بإعتبار الأم ركيزة أساسية لأي تطور إجتماعي، ومن منطلق تركيز بعض الدراسات النفسية على دور الأم في هذا الإطار، إذ أنّ حرمان الطفل من الأمومة يعني حرمانه من الإتصالات الإجتماعية

---

[1] – الإنتحار، الخبر، العدد 3266، 10 سبتمبر 2001.

والنفسية التي تشبع حاجاته يؤثر على نمو الطفل ويجعله لايكن أية مشاعر إنفعالية نحو أي شخص ويصبح التعامل معه صعبا وقد يجنح فيما بعد إلى السرقات المستمرة أو العنف أو الأنانية، وفي هذا الإطار أيضا لم تنسى الصحيفة أن تذكر الأطفال ضحايا الإرهاب الذين يعانون من مشاكل عدّة إذ يتابع أغلبيتهم حصص علاجية نفسية ليتمكنوا من الإندماج مجددا في المجتمع، كما تعرضت أيضا الصحيفة ضمن الأخبار الإجتماعية إلى قضية تنظيم الأسرة ومايترتب عن ذلك من فوائد تجنيها الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، إذ يعد التضخم السكاني حالة لايستطيع عندها المجتمع الجزائري أن يفي بمتطلباته وحاجاته الإستهلاكية، وقد يلجأ إلى مجتمعات أخرى لتلبيتها، فتتم معاملات ومبادلات تجارية بينه وبين هذه المجتمعات، بعضها قد يرهق إقتصاده فيزداد حجم الإستيراد عن التصدير ويضطر إلى الإقتراض فيزداد إقتصاده ضعفا.

ومن بين الأخبار الإجتماعية التي تدفقت في هذه الصحيفة أيضا نجد تطرقها لمشكلة المياه في المجتمع الجزائري، إنقطاعها المستمر الأمر الذي يدفع ببعض الأفراد إلى شراء صهاريج المياه بينما يتولى الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة إلى التجوال بالقورارت والأوعية باحثين عن هذه المادة الثمينة والضرورية، وقد يؤدي بهم إلى قطع مسافات كبيرة للبحث عن هذا الذهب الشفاف، وغير بعيد عن مشكل المياه، تطرقت الصحيفة إلى مشكل الكهرباء إذ تبقى مناطق عديدة من البلاد تشكو من إنعدام الكهرباء والإنارة بالإضافة إلى إنعدام الغاز أيضا في الألفية الثالثة وفي بلد الغاز أيضا، أشارت الصحيفة أيضا إلى مشكل النقل الذي يكاد يكون منعدما في مناطق تشكو العزلة وماقد ينجر عن هذا المشكل من سلبيات بالخصوص حرمان المتمدرسين من الإلتحاق بمدارسهم، وأمّا وجوده بكثرة في مناطق أخرى ويشكل في بعض الأحيان عائقا أيضا نتيجة الفوضى التي يسببها، وغير بعيد عن النقل أدرجت الصحيفة مواضيع عن حوادث المرور التي تحصد سنويا عدّ ضحايا والعديد من المعوقين أيضا.

وبإدراج مختلف المواضيع الإجتماعية هذه يمكن للصحيفة أن تساهم في تنشيط الحياة الإجتماعية التي قد تحدث التماسك بين أفراد المجتمع، إذ من خلال إعطاء أو تقديم صورة عن الحياة الإجتماعية تهدف إلى زعزعة الهيئات المعنية من جهة، وتهدف أيضا إلى توعية الأفراد بالكشف عن الواقع وتنوير الرأي العام بهدف التغيير لصالح المجتمع، وهذا التغيير الذي لايمكن أن يكون إلاّ إذا تكاثفت جهود المجتمع.

جدول رقم 5: (فئة المضامين)

II– تحليل

مضمون الأخبار الإجتماعية في يومية الوطن

II.3–الدراسة التحليلية ليومية الوطن

II.1.3–حجم الأخبار الإجتماعية في يومية الوطن

II.2.3– الدراسة التحليلية حسب فئة النوع الصحفي

II.3.3– الدراسة التحليلية حسب فئة المصدر الصحفي

II.4.3– الدراسة التحليلية حسب فئة الموضوع

II.1.3–حجم الأخبار الإجتماعية في يومية الوطن:

فيما يخص صحيفة الوطن اليومية تبين من خلال الجدول رقم (6) أنّ الأخبار الإجتماعية كانت بمجموع (166932.5 سم^2) ضمن المساحة الإجمالية للمواد المطبوعة والتي تبلغ (1486510.75سم^2) ويعادلها نسبة 11,22 % وهنا يتضح الإهتمام الكبير الذي توليه صحيفة الوطن اليومية للأخبار الإجتماعية وبالتالي الإهتمام بإنشغالات المجتمع التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة إذا علمنا أن أغلبية مؤسسي صحيفة الوطن هم أخصائيون في الإقتصاد وعلى رأسهم مديرها عمر بلهوشات الذي ترأس قسم الإقتصاد في صحيفة EL-MOUDJAHID لسنوات عدّة، وهذا الأمر ستوضحه هذه الأرقام المتعلقة بالعينة المدروسة، إذ تقدر الأخبار الإجتماعية بمجموع (15475 سم^2) أي بنسبة 10,64 % في 1991، وفي 1992 كانت بمجموع (19896.5 سم^2) ويعادلها 12,22 %، وبلغ المجموع في 1993 (23157.25 سم^2) أي بنسبة 13,93 % وفي 1994 وصل إلى (23557.25 سم^2) أي بنسبة 14,17 % وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة، وفي 1995 كان المجموع (16804.25 سم^2) أي بنسبة % 11,46 أمّا في 1996 كان المجموع (15307.25 سم^2) أي بنسبة 10,51 %، وفي 1997 بلغ المجموع (15521 سم^2) بنسبة 10,81 %، وفي 1998 قدر بـ (14131 سم^2) أي بنسبة %

10,71 بينما انخفض المجموع في 1999 ليصل إلى (10598.5 سم^2) بنسبة 7,95 %، وقدر المجموع في 2000 بـ (12484 سم^2) ويعادله نسبة 9,37 %.

وبالنظر إلى حجم الأخبار الإجتماعية المنشورة في صحيفة الوطن اليومية 6,74 % في الصفحة الأولى فقد وصلت إلى مجموع (11267 سم^2) أي بنسبة 6,74 % وهي نسبة معتبرة وقد يعود إلى الموضوعية والإهتمام الذي تنتهجه سياسة تحرير الصحيفة وذلك بإدراجها للمواضيع الإجتماعية في الصفحة الأولى نظرا للأهمية التي تحتلها هذه الصفحة، وهذا يدل على حرص الصحيفة على تنوير القراء، إذ تعمل على نشر الأخبار الإجتماعية في هذه الصفحة من أجل ربط القارئ بمجتمعه وجعله أكثر وعيا بواقعه فعند قرائته لموضوع نقص المياه في الصفحة الأولى يدرك أنّ الصحيفة لاتهتم فقط بما هو سياسي أو إقتصادي بل تدرج الأخبار الإجتماعية ضمن إهتماماتها الأولى والأساسية أيضا.

جـدول رقـم 6: (الوطـن)

II.2.3–الدراسة التحليلية حسب فئة النوع الصحفي:

إنّ المعطيات المجمعة لأي بحث يمكن أن تكون نوعية، كمية أو الإثنين معا، ويعتبر تجميع المعلومات الإحصائية خطوة أولية وأساسية لأية دراسة علمية ولايمكن استعمال المعلومات لغايات علمية ما لم تكن مقدمة على شكل أرقام فتحول المقولات النّوعية إلى معطيات علمية أمر ضروري في مثل هذه الحالات، وعند إستقرائنا للبيانات الواردة في الجدول رقم (7) والذي يوضح الأنواع الصحفية التي عالجت الأخبار الإجتماعية في صحيفة الوطن اليومية، يتبين لنا أنّ الصحيفة استخدمت الأنواع الصحفية الأربعة والمتمثلة في الخبر الصحفي، والمقال والتقرير والروبورتاج بدرجات متفاوتة وكبيرة، بحيث احتلت أعلى النّسب، فنجد الخبر الصحفي قدر بمجموع (65486 سم^2) أي بنسبة % 39,19، وبمّا أنّ الخبر يرتبط كثيرا بالآنية، فقد تعبر هذه النسبة العالية على محاولة الصحيفة إبراز المعاناة اليومية والمشاكل التي يتخبط فيها أفراد المجتمع على مرّ الأيام، وهذه النسبة تدل على سعي الصحيفة لتقديم صورة للواقع الحي للمجتمع بمراراته وقساوته، ووعيا منها أنّ النّقل الموضوعي نسبيا للواقع قد لايخدم كثيرا المواضيع الإجتماعية، منها دفع بها إلى الإعتماد على الأنواع الأخرى كما سبق ذكرها، إذ نجد المقال الذي جاء بمجموع (34019.25 سم^2) وكان معدل استخدامه العام % 20,32 وهي نسبة معتبرة، بمّا أنّ المقال يرصد ظواهر إجتماعية من الواقع ويتناولها بقدر من الشمولية، إذ يحاول أن يمس جوانب عديدة من الحياة اليومية للإنسان إذ تعد إمكانيات هذا النّوع الصّحفي وخصائصه كبيرة في إيصال الرّسالة الإجتماعية لمتلقيها.

والنّوع الآخر يتمثل في التقرير والذي يقدر بـ (25835 سم^2) ويعادله 15,43 %، فالمعروف عن التقرير أنّه يرسم صورة واقعية للحياة اليومية ولايقوم على الخيال، وقد لجأت صحيفة الوطن إلى هذا النّوع بنسبة معتبرة نظرا لما قد يلبي هذا النوع من احتياجات اليوم للقارئ المعاصر وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الحيوية والحساسة في المجتمع الحديث، إذ تنصرف مجالات التقرير إلى تغطية الأخبار

الجادة، وتشمل الأخبار التي تحيط القراء علما بالأحوال والمواقف الهامة والتي من شأنها التأثير في حياتهم ومستقبلهم كالمشاكل

جـدول رقـم 7: (الوطـن)

الإجتماعية، كالتربية والتعليم والصّحة، وهذا مالمسناه جليا من خلال مختلف المواضيع التي تعرضت لها الصحيفة، وقد احتل الروبورتاج مكانة لايستهان بها إذ جاء بمجموع (24414.25 سم^2) أي بنسبة 14,59 %، علما أنّ هذا النّوع الصّحفي مرتبط أشد الإرتباط بالحياة الإجتماعية الأمر الذي يرشحه لتقديم رسالة إجتماعية بطريقة جد مدروسة وواضحة.

فيما جاء التحقيق في صحيفة الوطن بمجموع (6282.5 سم^2) ويعادلها 3,73 % وتعد اخفض نسبة تدفقت بها الأخبار الإجتماعية ضمن الأنواع الصحفية في هذه الصحيفة، وقد يعبر هذا على متطلبات هذا النّوع الصحفي والتي تكمن في الإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة، حتى وإن كان استعمال الصحيفة لهذا النّوع الصحفي بنسبة ضئيلة إلاّ أنه يعبر عن نيتها في مناقشة المشاكل والقضايا الإجتماعية مناقشة موضوعية وحرة بغية الوصول إلى الحلول لهذه المشاكل التي تستهدف بدورها الوصول إلى مجتمع أفضل وأرقى.

ومن الإشكال التعبيرية التي إستعملتها صحيفة الوطن نجد الدراسة التي جاءت بمجموع (10895.5 سم^2) والتي يعادلها 6,48 %، وهذه النّسبة تعد مهمة نظرا لما تقدمه من مادة ثرية معمقة ومتخصصة يستفيد منها القراء، ولجوء الصحيفة إلى هذا النّوع يقوم يعطيها صورة ذات مستوى عال الأمر الذي، يساعدها على إثبات وجودها أمام القراء، وتجدر الإشارة إلاّ أنّ هذه الدّراسات مقدمة من طرف مختصين تستعين بهم الصّحيفة، وأغلبية المواضيع التي تطرقت إليها تمثلت في التربية، التعليم والصّحة.

II.3.3–الدراسة التحليلية حسب فئة المصدر الصحفي:

تشير البيانات الموجودة في الجدول رقم (8) أنّ الصحيفة قد إعتمدت على ثلاثة مصادر أساسية طيلة مدّة الدّراسة في إستقاء الأخبار الإجتماعية.

إذ يتضح أنّ جهاز التحرير تحتل المرتبة الأولى بمجموع (149224.5 سم^2) وبنسبة % 89,32، وهذا أمر طبيعي وتثبته الدّراسة التي قام بها الباحث في جريدتين جهويتين أنّ الأخبار الإجتماعية تقدمها هيئة التحرير بنسبة 50,38 % [1].

ونجد أنّ إعتماد الصحيفة على هيئة التحرير خلال فترة الدّراسة كانت بنسب متقاربة، فقد سجلت في 1991 نسبة 7,71 % في حين كانت في 1992 بنسبة 10,19 %، ترتفع النسبة في 1993 لتصل إلى 12,28 %، وتصل في 1994 إلى 13,32 %، في حين نجد النسبة تنخفض في 1995 إلى 9,25 %، وفي 1996 كانت النسبة 8,35 %، وفي 1997 وصلت إلى 8,24 %، أمّا في 1998 وصلت النسبة إلى 7,63 %، وفي 1999 شهدت أخفض نسبة والتي تقدر بـ 6,10 % وفي 2000 كانت بنسبة 6,25 %، وبالنظر إلى هذه النسب يمكن القول أنّها متقاربة نوعا ما، ويبقى التأكيد أيضا أنّ الصحيفة قد وظفت بدرجة أساسية مصادرها الذاتية للحصول على الأخبار الإجتماعية.

وبالنظر إلى تكرارات الأخبار الإجنماعية التي أوردتها وكالة الأنباء الجزائرية خلال مدة الدراسة يتبين أنّ مجموع الأخبار تقدر بـ (7269 سم^2) أي بنسبة 4,3 %، وقد شهدت سنة 1992 نسبة 1,51 %، وسنة 1993 نسبة 1,09 %، بينما السنوات الأخرى كانت بنسب متقاربة وضعيفة أيضا، بينما سنة 1992 وسنة 1993 قد يعود إلى نوعية الأخبار الإجتماعية التي نشرتها الصحيفة، بمّا أن المضامين المسيطرة في هذه الأعداد تتعلق بموضوع العنف والذي بدوره يتمحور حول الإرهاب، وهذا يفسر إعتماد الصحيفة على وكالة الأنباء الجزائرية التي تملك إمكانيات بشرية ومادية معتبرة يمكنها من التواجد في عين المكان.

أمّا المصدر الثالث الذي آستقت منه صحيفة الوطن أخبارها الإجتماعية يتمثل في الأقلام التي شاركت عن طريق الدّراسات التي قدمت للصحيفة والتي تقدر بمجموع

---

[1] – سمير لعرج: القيم الإخبارية في الصحافة العمومية المكتوبة بالعربية، مرجع سابق، ص141.

جـدول رقـم 8: (فئـة المضامـين الوطـن)

(10439 سم^2) أي بنسبة 6,19 %، والأغلبية التي تشكل هذا المصدر هم أساتذة وأطباء قدموا بيانات وإحصائيات عن ظواهر مختلفة، إلاّ أنّ مشاركة بعض الصحافيين في هذه الدراسات كانت بارزة أيضا ولو أنّها كانت قليلة، ويستدعي الأمر الإشارة إلى أنّ مختلف المواضيع التي تطرق إليها هؤلاء الباحثين، والتي تمحورت بدرجة أساسية حول التربية والتعليم في الجزائر، بالإضافة إلى ظاهرة

خطيرة يعاني منها المجتمع وهي الأمية، كما تضمنت أيضا مواضيع أخرى حول الصّحة ومايعانيه هذا القطاع من نقائص، دعى هؤلاء إلى إستدراكها، وهنا ينبغي التنويه إلى أنّ صحيفة الوطن هي السباقة التي فتحت صفحاتها للشخصيات الوطنية وللباحثين لتقديم أرائهم وتنوير الرأي العام حول مختلف القضايا والمواضيع.

II.4.3-الدراسة التحليلية حسب فئة الموضوع:

سيتضح من خلال استعراض تدفق الأخبار الإجتماعية ومضامينها خلال فترة الدراسة عن طريق بيانات الجدول رقم (9) أن موضوع العنف كان بمجموع (32823.25 سم^2) ويعادله نسبة 19,6 % وتعد أعلى نسبة نظرا لإستفحال هذه الظاهرة خلال فترة الدراسة وانعكاسها على الحياة الإجتماعية للأفراد داخل المجتمع، ومن المواضيع التي تكررت وبكثرة تلك المتعلقة بالصحة والتي كانت بمجموع (27303.5 سم^2) أي بنسبة 16,3 % نظرا لأهمية هذا القطاع وما يمكن أن

يقدمه للمجتمع عن طريق مختلف الخدمات التي يقترحها، تفاديا الحصول على مجتمع مريض، فالنقائص التي يعاني منها هذا القطاع ترفعها الصحيفة عن طريق كتاباتها للجهات المسؤولة والمعنية للحد منها وإصلاحها، وإلى جوانب المواضيع السابقة الذكر أدرجت صحيفة الوطن على صفحاتها أخبارا إجتماعية تتعلق بغلاء المعيشة بمجموع (25926.5 سم^2) ويعادلها نسبة 15,48 % وتقوم الصحيفة بوصف الواقع المعيشي المزري وتتقاسم المعاناة مع قرائها، وهذا بشهادات حية من طرف أفراد يقاسون ويشتكون من الغلاء المعيشي، وغير بعيد عن القدرة الشرائية والمعاناة اليومية لأفراد المجتمع أدرجت الصحيفة على صفحاتها أخبارا إجتماعية تتعلق بالتربية والتعليم والتي قدرت بمجموع (25839 سم^2) ويعادلها نسبة 15,42 %، وقد أثبت تكرار هذه الأخبار أنّها تعد من المشاكل الحيوية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، فما تعانيه المنظومة التربوية من مشاكل يدعو ويستوجب التدخل حتى يمنع الوصول إلى كارثة، كما اثبتت الأخبار أيضا أنّ الأمية تعد من المشاكل الواقعية التي يمكن أن تعوق تحقيق تطور المجتمع علما أنّ هذه الظاهرة أخذت تنتشر رغم إنخفاضها في الآونة الأخيرة، وهذا نظرا لمعطيات جديدة تتعلق بالإرهاب، فعدم الأمن دفع ببعض الأولياء إلى رفض إرسال أبنائهم إلى المدارس وبالخصوص الفتيات منهم، ضف إلى ذلك إنخفاض القدرة الشرائية التي تدفع بالبعض إلى التضحية بأحد أبنائهم وفي الغالب التضحية بالفتيات نظرا لعدم قدرة الأولياء على توفير مستلزمات التمدرس.

وقد حظي موضوع السكن بإهتمام الصحيفة بما أن تكرار هذا الموضوع على صفحات الوطن طيلة فترة الدراسة كان بمجموع (16765سم^2) أي بنسبة 10 % نظرا لأهمية هذا القطاع والذي يعد مطلبا رئيسيا لمعظم الجزائريين والتي تعد من القضايا الإجتماعية الهامة التي تستدعي نشر المعلومات المفيدة وإجراء الحوار حولها.

ومن الأخبار الإجتماعية التي ضمتها الصحيفة أيضا نجد موضوع الإضراب بمجموع (8856.5سم^2) أي بنسبة 5,26 % أين أشارت إلى الإضرابات التي كانت تشنها مختلف الجهات والقطاعات، من عمال المصانع، عمال التربية وحتى الإحتجاجات التي كان يقوم بها الجامعيين للمطالبة بحقوقهم وبظروف أحسن.

نجد أن صحيفة الوطن تطرقت أيضا إلى موضوع البطالة بمجموع (5372.5 سم^2) وبنسبة 3,16 % هذه الظاهرة التي تمس بدرجة كبيرة فئة الشباب حتى ذوي الشهادات الجامعية، إلى جانب العمال المسرحين والذين يعتبرون بطالين بدورهم، وغير بعيد عن البطالة التي قد تدفع ببعض الفئات

الميؤوسة إلى التّوغل فيها ألاّ وهي آفة المخدرات والتي أدرجتها صحيفة الوطن بمجموع (4977.25سم^2) ويعادلها نسبة 2,96 % ويعد الشباب أكثر عرضة لهذه الآفة في إتباع هذا السلوك المنحرف إذ معاناتهم من المشاكل الإجتماعية العديدة إضافة إلى البطالة والفقر والفشل الدراسي كلها أوضاع تدفع هؤلاء إلى تعاطي المخدرات وأحيانا إلى المتاجرة فيها، ولعلّ معالجة الصحيفة لهذا الموضوع بنسبة ضئيلة نجد له تفسيرا في محاولة الصحيفة القضاء على هذه الظاهرة عن طريق ماتوليه من الإهتمام للتربية والتعليم علما أنّ الفرد المشبع بالتربية والتعليم يكون أكثر وعيا من غيره، فالتربية ليست عملية فوضوية ولكنّها عملية خطيرة يتوقف عليها مستقبل المجتمع ككل، كمّا أنّ إهمال وضع سياسة تربوية مبنية على أسس متينة يؤدي إلى ضياع مستقبل الأطفال وبالتالي ضياع المجتمع.

وتضمنت صحيفة الوطن على أخبار إجتماعية متنوعة تقدر بمجموع (19069سم^2) أي بنسبة 11,38 % ونجد أن هذه الأخبار تتعلق بمجالات شتى من الحياة الإجتماعية للأفراد، فنجد إهتمام الصحيفة انصب حول موضوع تنظيم الأسرة، بحيث تقوم بنشر الوعي بأهمية نشاط تنظيم الأسرة للفرد والمجتمع ككل، وكذا نشر الفوائد التي قد يجنيها من يتبناها، كما تطرقت الصحيفة إلى موضوع لايقل أهيمة ويتعلق بالمحيط والمحافظة عليه، إذ تعد الأخلاق الإجتماعية هي أسس وقواعد مرجعية السلوكات اليومية للفرد، والنظافة في هذا السّياق ليست مسألة فردية ولكن أبعادها تمس حياة الأفراد المشتركة الصحية والمادية، والمحافظة على نظافة المحيط سلوك متحضر ينمو عن وعي عميق بأهمية النظافة، وبالتالي قدرة المحيط على إضفاء جو الطمأنينة والرّاحة على حياة الفرد والجماعة، فمهمة الفرد تكون كبيرة. وتطرقت الصحيفة إلى مواضيع أخرى تتعلق بالنقل، بمشكلة الماء وندرته، وكذا مشكلة عدم توفر الغاز في بعض المناطق وكذا الكهرباء، كما تعرضت أيضا لمشكلة الطرقات وعدم صلاحيتها نظرا لما ينجر عنها من حوادث المرور سنويا، كما تعرضت الصحيفة أيضا إلى ظواهر دخيلة على المجتمع الجزائري وتتمثل في ظاهرة الإنتحار التي أصبحت في السنوات الأخيرة منتشرة بكثرة، إلاّ أنّ صحيفة الوطن تعرضت لهذه الظاهرة وتفطنت لها منذ 1991، وقد يعود تدني المستوى المعيشي اللجوء إلى هذا السلوك، وأدرجت الصحيفة مواضيع حول الإنحلال الخلقي وإنحراف الفتيات، تلك المواضيع التي كانت تعتبر طابوهات رغم وجود هذه الظواهر في المجتمع على مرأى ومسمع أفراد المجتمع فعمدت الصحيفة عن طريق كتاباتها لكسر هذا الجسر وهذا الصّمت لغرض البحث عن حلول لهذه المشاكل كلها.

III– نتائج الدراسة التحليلية ليومية الخبر والوطن

III.1– مقارنة نتائج الدراسة التحليلية ليومية الخبر والوطن

III.2– الإستنتاجات العامة

III.1- مميزات يومية الخبر والوطن:

رغم التجربة الفتية لكل من يومية الخبر والوطن إلاّ أنّهما تمثلان حقلا واسعا للممارسة الإعلامية التي تتميز بحرية التعبير ويتضح جليا أن كلتا الصحيفتين تعملان على نشر مختلف الأخبار دون الإعتراف بالمبدأ القائل "قدم إلى قرائك مايحبونه فقط" بل تأخذان على عاتقيهما واجبا كبيرا وهو إنشاء في نفوس قرائها الإهتمام بالأخبار الهامة والمسائل العامة والأمور التي تتصل بسعادة القراء نظرا لما تحمله وتكتسيه هذه الأخبار من صلة واضحة بشؤونهم الشخصية وأحوالهم الإجتماعية وهذا لايستثني وجود غلبة الأخبار السياسية التي تنشرها الصحيفتين على حساب الأخبار الإجتماعية، فمن خلال الجدول رقم (10) يتضح أن المساحة المخصصة للأخبار الإجتماعية في يومية الخبر تقدر

بنسبة 6,97 % والتي تعد ضئيلة أمام العدد الهائل من الأخبار الأخرى السياسية بالخصوص التي تقدمها، ونجد يومية الوطن خصصت نسبة 11,22 % من مساحتها للأخبار الإجتماعية، نسبة تبقى ضئيلة، وقد تنبهت يومية الوطن لهذا النقص وأجرت تغييرا في الأشهر الأخيرة من سنة 2001 حيث أدخلت على صفحاتها صفحة خاصة بالعاصمة وضواحيها من البلديات والمدن حتى تتمكن من التوغل أكثر في أوساط المواطنين والتقرب منهم وبالتالي التطرق إلى إهتماماتهم وإنشغالاتهم إعتقادا منها أن الصحافة هي لسان حال المجتمع.

جدول رقم (10): لمساحة الأخبار الإجتماعية في يومية الخبر والوطن

مساحة الأخبار الإجتماعية	الخبر	الوطن
مساحة الأخبار الإجتماعية	% 6,97	% 11,22
مساحة الأخبار الإجتماعية في الصفحة الأولى	% 0,22	% 6,74

العلاقة الوثيقة بين شخصية الصحيفة وبين درجة إهتمامها بالأخبار الإجتماعية علما أنّ الصحف المعتدلة تحاول أن تقف في الوسط مابين الصحف المحافظة والصحف الشعبية، فيكون هناك توازن في المواد الصحفية بين المواد الصحفية السياسية والإقتصادية والثقافية والعلمية من ناحية والمواد الصحفية الإجتماعية والرّياضية والفنية وبأخبار الحوادث والجريمة من ناحية أخرى، وغالبية قراء الصّحف المعتدلة ينتمون إلى الطبقة الوسطى ذات الثقافة المتوسطة، بينما نجد أنّ يومية الوطن تتميز بإنتمائها إلى صحافة النخبة والتي تعد صحافة معتدلة لأنّها تلتزم بالجدية والإتزان فيما تنشره من أخبار وموضوعات وفيما تستخدمه من أساليب فنية في الإخراج فهي تهتم بالشؤون السياسية والإقتصادية والعلمية والإجتماعية والرياضية، ويضعف إهتمامها بأخبار الإثارة والأخبار الخفيفة ولذا فهي تهتم بالأخبار الجادة وهي تلك الأخبار التي تحيط القراء بالأحداث الهامة التي من شأنها التأثير في حياتهم اليومية مثل أخبار الشؤون العامة، والمسائل الإقتصادية والمشاكل الإجتماعية والعلوم وأخبار التعليم والصّحة.

ويكون مستوى مادتها أعمق وتعمل على تحليل الأخبار وتفسيرها وفيما يتعلق بجمهور قرائها فهم يتميزون بارتفاع درجة التعليم والثقافة، وكذا بارتفاع المستوى الإقتصادي، كما تتسم بارتفاع أعمار قراء الصحف المحافظة، فنسبة متوسطي العمر وكبار السن تزيد عن نسبة الشباب، ولعلّ من أبرز سمات شخصية هذه الصحف نجدها جلية في يومية الوطن، فنجد التخصص الغالب لدى محرري هذه اليومية هم متخرجي في الإقتصاد، إضافة إلى أبرز المواد أو المضامين الإجتماعية التي طغت على الصحيفة تتمثل في ميدانين حساسين وهما التعليم والصحة، فمن خلال الجدول رقم (11) يتبين لنا مدى الأهمية التي توليها اليومية لهذين القطاعين.

جدول رقم (11): لفئة الموضوع

الفئة	الخبر	الوطن
الصحة	% 7,75	% 16,3
التربية والتعليم	% 10,76	% 15,42
السكن	% 18,25	% 10
العنف	% 14,67	% 19
غلاء المعيشة	% 10,63	% 15,48

بينما تلجأ يومية الخبر لهذين القطاعين بأقل حدّة، بينما تتطرق كل من يومية الخبر والوطن إلى موضوع العنف والذي يتمحور حول الإرهاب بنفس الدّرجة من الأهمية، وقد تطرقت يومية الخبر إلى موضوع السكن بكيفية كبيرة نظرا لما يشكله من أهمية بالغة في وسط المجتمع، ضف إلى ذلك موضوع غلاء المعيشة الذي تطرقت إليه كل من الخبر والوطن بنفس الكيفية وبنفس الإهتمام.

ومن ناحية الإعتماد على المصادر نجد أن الأخبار الإجتماعية تم نشرها عن طريق الصحفيين المنتمين لهيئة التحرير، فمن خلال الجدول رقم (12) يتضح لنا جليا أن اللجوء إلى وكالة الأنباء الجزائرية كان ضعيفا بالنسبة لكلتا الصحيفتين، فاللجوء إلى هذا المصدر كان بالخصوص من أجل الحصول على الأخبار الأمنية التي تمس موضوع العنف علما أن ابتداء من 07 جوان 1994 وضعت وزارة الداخلية خلية الإتصال التي تراقب الأخبار المتعلقة بالعنف قبل أن ترسلها وكالة الأنباء الجزائرية[1]، التي تقوم بدورها بتوزيعها على مختلف الصحف، بالإضافة إلى عامل آخر والمتمثل في عدم إمكانية الصحفي إلى الوصول إلى مصدر

جدول رقم (12): لفئة المصدر

الفئة	الخبر	الوطن
هيئة التحرير	% 97,8	% 89,32
وكالة الأنباء الجزائرية	% 2,08	% 4,3
مصدر آخر	% 0,02	% 6,19

المعلومة ولقد صحيفة الوطن إلى الإعتماد على مصدر آخر ويتمثل في الأقلام التي يمثلها الأساتذة والدّكاترة في تشكيل وتقديم مواضيع للقراء ذات صلات وثيقة بمصالحهم الخاصة والعامة فارتفاع درجة التعليم والثقافة بين قراء هذه اليومية يتطلب اللجوء إلى شكل تعبيري يتمثل في الدّراسة التي يقوم بها هؤلاء الأساتذة والباحثين، وقد انفردت الوطن في استعمال هذا الشكل بينما اختفى كليا في يومية الخبر وهذا مايتضح لنا من خلال الجدول رقم (13) ونجد إستعمال الأنواع الصحفية تكون متقاربة أحيانا، ومتفاوتة أحيانا أخرى، وقد يعود هذا إلى شخصية الصحيفة، فنجد مثلا إستعمال النّوع الأول والمتمثل في الخبر يكاد يكون متساويا وهذا طبيعي لأن الوظيفة الأولى لليومية هي متابعة

[1]- Brahim (Brahimi): Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie, Opcit, P115.

الأحداث الجارية، فالخبر الصحفي يحتل المرتبة الأولى في أولويات الأهمية في الصحيفة، وبما أن القارئ لايكتفي بأن

جدول رقم (13): لفئة الأنواع الصحفية

الفئة	الخبر	الوطن
الخبر	% 37,61	% 39,19
التقرير	% 3,95	% 15,43
الروبورتاج	% 23,1	% 14,59
التحقيق	% 4,2	% 3,73
المقال	% 30,32	% 20,32
الدراسة	–	% 6,48

يعرف الخبر بل يصبو دائما إلى معرفة الخبر لجأت يومية الخبر إلى إستعمال نوع صحفي آخر يتمثل في المقال بنسبة معتبرة وبالتالي احتل المرتبة الثانية في ترتيب الأهمية باليومية وهذا بتقديم تعليق على الخبر أو بيان لمغزاه الحقيقي، بينما لجأت يومية الوطن إلى نوع آخر والمتمثل في التقرير بنسبة 15,43 % وإذا ماعلمنا أن ماعلمنا أن فن التقرير الصحفي يحتل المرتبة الأولى في ترتيب الأهمية في فنون الكتابة الصحفية في صحافة المجتمعات المتقدمة، إذ يكثر إستخدام التقرير الذي يهتم في المقام الأول بعرض وتفسير وشرح بعض زوايا أو جوانب من الأحداث والوقائع اليومية الجارية، بينما نجد هذا النّوع

استعملمته يومية الخبر بشكل ضعيف، وفيما يخص الروبورتاج والتحقيق أستعملا بدرجات متفاوتة، وعدم لجوء الصحيفتين بكثرة لهذين النّوعين جد طبيعي نظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي يتطلبها، ورغم هذا لجأت يومية الخبر لإستعمال الروبورتاج بنسبة 23,1 % وهذا لوجود ركن قار في اليومية والمشار إليه في الصحيفة "بالجزائر العميقة"، ضف إلى ذلك العدد الهائل للصحافيين العاملين بهذه اليومية والذي يقارب 180 صحفي وهذا يعني وجود السّند البشري في مختلف مناطق البلاد.

وهكذا يمكن الجزم أن لشخصية الصحيفة دورا بارزا في اللجوء إلى مواضيع دون أخرى، وهذا يدل أيضا أنّ لكل صحيفة سمات تنفرد بها، ويظهر هذا من خلال طرحها لمختلف المواضيع ومعالجتها لمختلف القضايا، ويبقى أن يومية الخبر والوطن تقومان بوظيفة تؤديها في المجتمع بكونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والفرد وتتصل بطبيعة الواقع الإجتماعي في هذا المجمتع.

III.2- مقارنة نتائج الدراسة التحليلية ليومية الخبر والوطن:

إنّ النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليل مضمون الأخبار الإجتماعية في كل من صحيفة الخبر والوطن تبرز العناصر التالية:

1- من حيث حجم الأخبار الإجتماعية أو المساحة الإجمالية التي خصصتها صحيفة الخبر اليومية تمثل نسبة 6,97 % من مجموع مساحة التحرير المطبوعة التي وردت فيها، بينما تحتل الأخبار الإجتماعية التي نشرت في الصفحة الأولى نسبة 0,22 %، وهذا ضئيل بالمقارنة مع حجم الأخبار الإجتماعية التي نشرتها صحيفة الوطن اليومية والتي تمثل نسبة 11,22 % في حين تقدر نسبة تدفق الأخبار الإجتماعية في الصفحة الأولى بنسبة 6,74 %، وهنا يبدو الفرق شاسعا بين اليوميتين، فرغم ماتحتله صحيفة الخبر من مكانة في الوسط الإعلامي إضافة إلى نسبة المقروئية، والعدد الهائل الذي تسحبه هذه الصحيفة إلاّ إنّها يبدو أنّ سياسة الصحيفة التحريرية يدفعها إلى إعتماد المواضيع السياسية والإقتصادية في الصفحة الأولى كما تعمد أيضا إلى إدراج العناوين والصّور، بالإضافة إلى المساحات الإشهارية، وفيما يتعلق بالأخبار الإجتماعية في صحيفة الخبر نجد أنّ حصة الأسد كانت من نصيب الأخبار السياسية والإقتصادية بينما الأخبار الإجتماعية فقد كان نصيبها ضئيلا إضافة إلى مزج هذا النّوع من الأخبار بالمسائل العاطفية والمشاكل المتعلقة بها والتي تخصص لها صحيفة الخبر مساحة كبيرة ضف إلى ذلك إفتقار الصحيفة إلى مختصين ومحللين في المجال الإقتصادي.

أمّا صحيفة الوطن نجد أنّها خصصت نسبة معتبرة من الأخبار الإجتماعية في أعدادها خلال فترة الدّراسة، وعيا منها بأهمية تلك المواضيع وضرورة التعرض إليها وإسهاما منها لرفع الضغوطات التي يعاني منها المجتمع بمختلف فئاته، ولم تتخوف الصحيفة في إدراج مثل هذه الأخبار على صفحاتها الأولى علما أنّ الصفحة الأولى هي صحيفة الأولويات [1]

---

[1]- Jacques Kayser: le quotidien Français, 3ed Librairie Armon Colin, P.144.

جدول رقم 14

جدول رقم 14

كما أنّ النّص المدرج في الصفحة الأولى يكون ذو قيمة [1] حسب مايقول "جاك كايزر"، وحجم الأخبار الإجتماعية في صحيفة الوطن والطريقة التي تعرضت لها يجعلها تحذو حذو مايعرف عن الصحافة الأوروبية التي تميل إلى ربط الوقائع بالوضع الإجتماعي، وتبتعد عن مايعرف بالصحافة العربية التي تتحدث حول الواقع وليس عن الواقع حتى تغطي عجزها ونقائصها وتتهرب عن مسؤولياتها كذلك، ولهذا تعد هذه الكيفية التي تتبناها صحيفة الوطن خطوة إيجابية تسعى من خلالها الصحيفة إعطاء صورة خاصة تميزها عن بقية الصحف حتى تتمكن من فرض نفسها على الساحة الإعلامية.

إلاّ أنّ الصحيفتين رغم التباين الموجود في نسبة تدفق الأخبار الإجتماعية على صفحاتهما إلاّ أنّ كل من الخبر والوطن ألمتا بمختلف المواضيع والمشاكل التي يعايشها المجتمع بمختلف فئاته، بطرق وكمية مختلفة وخاصة بكل صحيفة.

2– أمّا إذا حاولنا مقارنة النّوع الصحفي الذي إستخدمته كل من الصحيفتين، نجد أنّ هناك نوع من الإختلاف أيضا، إذ عمدت كل من الصحيفتين إلى إستخدام الأنواع الصحفية من بينها الخبر الصحفي، التقرير، الروبورتاج، التحقيق والمقال بدرجات متفاوتة فكان إستخدام الخبر الصحفي تقريبا بنفس النسبة لدى كل الصحيفتين، وكذا بالنسبة للمقال إلاّ أنّ النسبة في صحيفة الوطن تبقى بعيدة نوعا ما عن نسبة المقال في صحيفة الخبر نظرا لإعتماد الوطن على شكل آخر، كما أنّ هناك تباين طفيف في نسبة الروبورتاج، وهذا يعود إلى وجود ركن قار في صحيفة الخبر يسمح لها بإستخدام هذا النّوع بصفة أكبر ويمكن الإضافة أيضا أن الإختلاف الملموس يتعلق بالنّسب الخاصة بالنّوع الصحفي الآخر والذي يتمثل في التقرير أين ركزت صحيفة الوطن على إستخدامه نظرا لما يحتويه من خصائص بالنّسبة للقارئ في هذا العصر، عكس صحيفة الخبر التّي إستعملته بنسبة ضئيلة جدا، أما التحقيق الذي استعملته الصحيفتان تقريبا بنفس النّسب، وهذا يتطابق مع ما أشار إليه الدكتور "إبراهيم إبرهيمي"[1] أن قلّة الإمكانيات المادية والبشرية لاتسمح للصحف المستقلة إجراء الكثير من التحقيقات المتعلقة بالمشاكل الإجتماعية.

---

[1]- Ibid, P.144.

[1]- Brahim Brahimi: le champ mediatique Algérien, II- les acquis d'octobre 1988, op.cit, P.6.

أمّا الشكل الآخر الذي إستعانت به صحيفة الوطن فيتمثل في الدّراسة التي احتلت نسبة معتبرة، وهذا بإبراز بعض الآفات والمشاكل في صبغة علمية وذلك إستنادا على أدلة وإحصائيات وبيانات من أجل إعطاء الدراسة صبغة علمية، وهذا الشكل يبقى غائبا تماما في صحيفة الخبر.

3– هناك شبه إتفاق للصحيفتين في إستخدام المصادر التي إستقت منها الأخبار الإجتماعية، فقد إعتمدت كل من الخبر والوطن على مصادرها الذاتية والمتمثلة في هئية التحرير بنسبة عالية، بينما إستعانت كل منهما بنسبة ضئيلة على المصدر المتمثل في وكالة الأنباء الجزائرية، بينما المصدر الثالث والمشار إليه في الدراسة "بآخر" فقد إقتصر على صحيفة الوطن نظرا لإدراجها لدراسات من طرف باحثين وأساتذة وأطباء مختصين.

4– إنّ مقارتنا لفئة الموضوع للأخبار الإجتماعية في كل من صحيفة الخبر والوطن تؤكد أنّ رؤية الصحيفتين لظاهرة العنف هي متشابهة، إذ لاتجد مبررا لهذه الظاهرة، وتركز كل من الصحيفتين على ماتحمله هذه الظاهرة من آثار سلبية على الحياة الإجتماعية لأفراد المجتمع فقد كان تدفق الأخبار حول هذا المضمون بنسب متقاربة لكلا الصحيفتين وهذا إستنادا إلى تصورهما حول الديمقراطية والحرية، في حين نجد النسب الخاصة بكل من مواضيع البطالة والمخدرات والإضراب جاءت بكيفية متقاربة مع إختلافات طفيفة، يتكرر الأمر بالنّسبة لموضوع غلاء المعيشة والفئة المشار إليها بأخرى متقاربة أيضا، أي هناك إهتمام الصحيفتين بنفس الدّرجة، بينما المواضيع المتعلقة بالصّحة والتربية والتعليم فنجد أنّ صحيفة الوطن أعطت مساحة كبيرة في معالجة هذه المواضيع عكس صحيفة الخبر التي تبقى نسب هذه المواضيع ضعيفة نوعا ما، فنجد أنّ صحيفة الوطن كرست صفحات عديدة لما يتعلق بقطاع التربية والتعليم والمشاكل المطروحة على مستواه، مثل التربية أو التعليم العالي، مقدمة أفكارا هادفة إلى تقييم المنظومة التربوية وإصلاحها وتقديم الحلول للمشاكل القائمة في هذا القطاع، وكذا تقديم اقتراحات لجعلها أكثر قدرة على أداء المهام المنوط بها في المجتمع.

كما حظي قطاع الصحة بإهتمام كبير في صحيفة الوطن نظرا لما يقدمه من خدمات للمجتمع، فمعالجة النقائص التي يعاني منها قطاع الصّحة يقلل المرض عن المجتمع وأفراده.

ويمكن القول في الأخير رغم هذا التباين الطفيف بين الصحيفتين أنّ كل من صحيفة الخبر والوطن عملت جاهدة على التّوغل داخل المجتمع، بتصوير الحياة اليومية لأفراد المجتمع الجزائري ومايعانيه من مشكلات وظواهر، كما شملت الأخبار الإجتماعية على الأفكار الرّامية إلى قتل روح

اللامبـالاة واللامسـؤولية لـدى السـلطات، ودفعهـم لإتخـاذ مواقـف حاسمـة تجـاه مشـاكل المـواطنين وإنشغالاتهم اليومية، كمّا شملت هذه الأخبار أيضا على كل الأفكار التي ترمي إلى تقويم سلوكات المجتمع ونقد الظواهر السلبية حتى يتحقق التماسك الإجتماعي، هذا التماسك الذي يرمي إلى تدعيم وإستمرار وتوازن المجتمع عن طريق نقد المساوئ وتشجيع المحاسن.

III.3- الإستنتاجات العامة:

مـن خـلال دراسـة الأخبـار الإجتماعيـة في اليـوميتين الخـبر والـوطن توصـلنا إلى عـدّة إستنتاجات مفادها أن اليوميتين حاولتا التوغل داخل المجتمع وبالتالي التعبير عن المعاناة والإهتمامات العديدة والمختلفة للمواطنين، ومن تمّ كانت الإجابة عن التساؤلات التي انطلقت منها الدّراسة، فنجد أنّ الأخبار الإجتماعية التي تعرضت لها كلتا الصحيفتين هي أخبار تهم الفرد والجماعة، فهي تلك الأخبار التي تتعلق بالواقع المعاش بمشاكله وتناقضاته من أهمها الأخبار المتعلقة بالصّحة والنّقائص التي يعاني منها هذا القطاع، هي أيضا أخبار تتعلق بالوضع الأمني الرّاهن الذي يتسم بالعنف وماينجر

عنه من جرائم، وهي أيضا تلك الأخبار المتعلقة بالسّكن وما لهذا القطاع من أهمية بالغة ضمن إنشغالات وإحتياجات أفراد هذا المجتمع، هي كذلك تلك الأخبار المتعلقة بالتربية والتعليم والإصلاحات المنتظرة لتقديمها لهذا القطاع لإعطاء نتائج أحسن، ومن مختلف الأخبار الإجتماعية التي تطرقت لها الصحيفتين نجد موضوع البطالة الذي أصبح شبحا يخيف الجامعي وحتى العامل نظرا لتسريح بعض العمال من مختلف المؤسسات وغير بعيد عن البطالة تطرقت الصحيفتان إلى المخدرات، هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تنتشر بقوة في المجتمع الجزائري نظرا للظروف القاسية التي يعاني منها بعض الشباب الفئة الأكثر عرضة لهذه الآفة، فضلا عن مواضيع أخرى متعلقة بالإضراب، النقل، وبالمياه ونقصها أو ندرتها، الكهرباء وآنعدامها في مناطق عديدة، بالإضافة لظواهر أخرى تتعلق بالإنتحار هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع الجزائري والتي آنبثقت عن الأوضاع الإجتماعية القاسية التي تعيشها مختلف الفئات والشرائح في هذا المجتمع، زد على ذلك ظاهرة التّسول التي تتسع بصفة مستمرة لتشمل حتى الأطفال وأحيانا الرضع، وظواهر أخرى تخص الإنحلال الخلقي وممارسة الدّعارة لكسب العيش، وتبعا لكل ماسبق يمكن القول أن مختلف الأخبار الإجتماعية التي تطرقت لها الصحيفتين هي تلك الأخبار التي تتعلق بواقع المجتمع، الواقع الحقيقي المزري الذي عكست الصحيفتين من خلاله إهتمامات ومعاناة أفراده، معتمدة في ذلك على عدّة مواضيع.

إلاأن الصحيفتين قد ركزتا على بعض المناطق مهملة بعض المناطق الجغرافية الأخرى نظرا لقلة الإمكانيات المادية والبشرية مثلا نجد مناطق في أقصى الجنوب تغيب اهتمامات القراء فيها إذ أنّ الأخبار المتعلقة بهذه المناطق والتي تطرقت إليها الصحيفتين هي أخبار موسمية إن صحّ التعبير وتتعلق بلسعات العقرب التي يعاني منها سكان الصحراء بشكل عام، حتى وإن كان هناك تدارك لهذا النقص من طرف صحيفة الوطن التي حاولت في الآونة الأخيرة ادراج بعض المواضيع من بينها طرح وإنشغالات المواطنين في هذه المناطق مثل النزوح الذي تشهده من الدّول المجاورة ، هؤلاء المهاجرين غير القانونيين الذّين يسببون في إنتقال عدوى بعض الأمراض الخطيرة من بينها مرض السيدا، بالإضافة إلى إرتفاع معدل البطالة بين الأوساط المحلية نظرا لقبول هؤلاء المهاجرين للقيام بمختلف الأعمال والأشغال مقابل أموال ضئيلة.

وحتى وإن كانت مختلف المواضيع المطروحة في الصحيفتين هي نفسها في كل المناطق، إلاّ أنّ المناطق الجنوبية لها خصوصيات تستدعي الإلتفات إلى المواضيع التي تتميز بها.

أمّا فيما يتعلق بالأشكال التي طرحت به هذه الأخبار الإجتماعية فنجد أنّ التقارير الإخبارية أخذت حصة الأسد، ولم تكثر كلتا الصحيفتان من الروبورتاجات والتحقيقات نظرا لكونهما صحيفتين فتيتين وإمكانياتهما المادية والبشرية ضئيلة، إلاّ أنّه رغم الفترة القصيرة والمتمثلة في عشر سنوات من عمر هذه الصحيفتين إلاّ أنهما حاولتا تغطية بعض الأخبار الإجتماعية بهذين الشكلين، أمّا فيما يخص المظهر الغالب لهذه الأخبار الإجتماعية، فهي المظاهر السلبية التي طغت عليها بصفة كبيرة وهذا يدل على كثرة السلبيات والمظاهر الفوضوية التي تعيق التقدم الإجتماعي، رغم تعرض الصحيفتان إلى بعض الأخبار الإجتماعية الإيجابية التي تعلقت بمسألة التضامن والتآزر بين أفراد المجتمع في مختلف المناسبات كالأعياد وشهر رمضان أين تتكاثف الجهود لمساعدة المعوزين والفقراء، وهكذا يمكن القول أن الصحيفتين تعرضتا لمختلف المواضيع بحجم مختلف، بحيث تدفقت الأخبار الإجتماعية في صحيفة الوطن اليومية بنسبة أكبر من صحيفة الخبر اليومية، نظرا لإعتبار صحيفة الوطن أنّ التقدم الإقتصادي والتقدم الإجتماعي ثنائية لايمكن الفصل بينهما هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنّ هذه الصحيفة تملك صحفيين مختصين في الإقتصاد على عكس صحيفة الخبر، وتجدر الإشارة أنّ صحيفة الوطن أخذت على عاتقها بصفة كبيرة موضوع التربية والتعليم، وكذا موضوع الصّحة نظرا لأهمية واستراتجية هذين القطاعين.

ومن هنا يمكن القول أن هناك تكامل بين الواقع وبين ماتقدمه صحيفة الخبر والوطن على صفحاتهما من حيث الإهتمام والتعبير عن مختلف فئات المجتمع، وهنا يبرز الدّور الكبير الذي تلعبه الصحافة المكتوبة المستقلة في التّقدم الإقتصادي والتقدم الإجتماعي فعندما تعكس الصحيفة بدقة جميع الفئات الإجتماعية، ومختلف المواضيع التي تعالج أحداث المجتمع ومايعانيه من مشكلات وظواهر وكل القضايا التي لها إمتدادات إجتماعية، تخفف عن الأفراد معاناتهم برفع إنشغالاتهم اليومية للسلطات وأصحاب القرار ودفعهم لإتخاذ مواقف حاسمة تجاه هذه المشاكل، لغرض تحسين الأوضاع وتغييرها إلى ماهو أفضل.

الخاتمة:

لقد تطورت الصحافة المكتوبة تطورا كبيرا وأصبحت تلعب دورا هاما في التقدم الإقتصادي والإجتماعي بوجه عام، وأضحت إحتياجات القراء من الأهداف التي تبذل المساعي لتوفيرها، وقد كان الغرض من طرح إشكالية هذا البحث محاولة الكشف عن طبيعة المادة الإعلامية الإجتماعية التي تقدمها الصحافة المكتوبة الجزائرية من خلال يوميتين وطنيتين وهما الخبر والوطن ويبدو جليا أنّ إهتمام الصحيفتين يزداد أهمية في الشرح والتفسير والتعليق على أحداث المجتمع وبالخصوص عندما تثار مناقشات حول الأهداف الإجتماعية التي تتطلب بدورها تحليلا مستفيضا لامجرد تغطية إخبارية موجزة، فهي حقا مرآة للواقع تعكس من خلاله جميع الأنشطة والقضايا التي تمس أفراد المجتمع، فقد حاولت هاتين الصحيفتين تقديم بعض الصور والأحداث حول المواضيع التي يريد الناس معرفتها والتي يكتنفها بعض الغموض، وبالتالي عمدت إلى إزالة الحاجز الذي يقوم بإخفاء الحقيقة وهذا مراعاة لآهتمامات واحتياجات القراء حتى وإن كانت الغلبة تتعلق بالأخبار السياسية في كلتا الصحيفتين وقد يعود الأمر إلى الارث الإستعماري، أو إلى الإحتماء بفكرة أن كل ماهو سياسي يهتم به القارئ أكثر الأخبار الأخرى إلاّ أن الواقع المعاش للأفراد يؤكد عكس ذلك إذ تبين شبه نفور من المواضيع السياسية والقضايا المتعلقة بالسلطة، بينما هناك إقبال من طرف القراء نحو القضايا الإجتماعية التي

لها علاقة مباشرة بواقعهم ومشاكلهم، ولهذل لجأت الصحيفتين إلى تقديم هذا النوع من الأخبار، إذ رأت من مسؤوليتها إعلامهم بالمسائل الإجتماعية التي تهمهم والتي تندرج ضمن المبدأ السائد الذي ينادي بتزويد الناس بما ينبغي أن يعرفوه الأمر الذي يجعلهم أكثر إدراكا وإعطاءهم شرحا كاملا لمشكلاتهم الإجتماعية حتى يتمكنوا من المشاركة في عملية إتخاذ القرارات، لتحسين وضعيتهم ومن خلال هذا المسلك تسعى الصحافة المكتوبة المستقلة في الجزائر للوصول إلى مختلف الفئات داخل المجتمع محاولة إيصال معاناة هؤلاء إلى السلطات وهذا بتحسيسها بمسؤوليتها ودفعها إلى إتخاذ مواقف حاسمة تجاه مشاكل المواطن وآنشغالاته اليومية، وهذا رغم الضغوطات السياسية والأمنية التي أرهقت هذه الصحافة إلاّ أنّ مبدئها المرتكز على تجسيد وتدعيم الديمقراطية يدفع بها إلى الأمام متحدية بالتالي كل هذه العراقيل، وإلحاحها على تقديم وتصوير واقع المجتمع الجزائري بكل آلامه ونقائصه ضمن الأخبار الإجتماعية التي لاتخلو صفحاتها من وجودها يوميا ساعية في ذلك إلى تدعيم استمرار وتوازن المجتمع عن طريق نقد المساوئ وتشجيع المحاسن وترسيخ مبادئ التكافل الإجتماعي، فتوعية أفراد المجتمع وتقديم الأخبار الإجتماعية التي تعبر بصدق ووضوح وبحرية أيضا عن كل مايساعده على تكوين فكرة حقيقية عن واقعه تساعده على حماية هذا المجتمع لنفسه.ولعل المبادرة التي تقوم بها الصحافة المستقلة في الجزائر ومن بينها يومية الوطن والمتمثلة في التقرب من المواطن والقارئ وهذا بالتوغل داخل الأحياء الصغيرة والإستعانة بالصحفيين القاطنين بها دليل قاطع على نية هذه الصحف في إعتمادها نهج التغيير لتمس الأخبار الإجتماعية والتعمق فيها قبل التطرق للأخبار السياسية.

المـراجـع

- **المراجع باللّغة العربية:**

1. بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود: مناهج البحث العلمي، أسس وأساليب، مكتبة المنار، الأردن، 1989.
2. عبد الحميد محمد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
3. قنديلجي عامر إبراهيم: البحث العلمي، وإستخدام مصادر المعلومات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.
4. صيني سعيد إسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994.
5. حسين سمير محمد: بحوث الإعلام، دراسات في مناهج البحث العلمي، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1995.
6. أدهم محمود: فن الخبر، فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، ط2، 1987.
7. معوض محمد: الخبر في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.
8. أبوزيد فاروق: فن الكتابة الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
9. شرف الدين عبد العزيز: فن التحرير الإعلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
10. نصرالدين العياضي: إقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
11. أبوزيد فاروق: مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
12. خضور أديب: أدبيات الصحافة، مطبعة مداوي، دمشق، 1986.
13. حسن حمدي: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
14. إحدادان زهير: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
15. إحددان زهير: مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

16.وليم ايه روو: الصحافة العربية، الإعلام الإخباري وعجلة السياسية في العالم العربي، تر، موسى الكيلاني، مركز للكتب الأردني، 1989.
17.العياضي نصر الدين: مساءلة الإعلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1991.
18.عزي عبد الرحمان وآخرون: فضاء الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
19.محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، دار الفكر العربي، 1988.
20.سيف الإسلام الزبير: الإعلام والتنمية في الوطن العربي، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
21.عبد الحميد محمد: نظريات الإعلام وإتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 1997.
22.أحمد رشتي جيهان: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، مصر، 1978.
23.ملفين .ل ديفلير، ساندرا ب روكيتش: نظريات وسائل الإعلام، تر، كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
24.جون مارتن وآخرون: نظم الإعلام المقارنة، تر، علي درويش الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1991.
25.عزي عبد الرحمن: دراسات إعلامية، مركز الطباعة لجامعة الجزائر، الجزائر، 1992-1993.
26.ريفرز وليم وآخرون: وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، تر، إمام إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
27.طلعت شاهيناز: وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995.
28.أبو عرجة تيسير: دراسات في الصحافة والإعلام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
29.ماكبرايد شون وآخرون: أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
30.عزي عبد الرحمن وآخرون: عالم الإتصال، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992.
31.عودة محمود: أساليب الإتصال والتغيير الإجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

32.عاطف عدلي العبد: الإتصال والرأي العام، الأسس النظرية والإسهامات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
33.بدر أحمد: الإتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986.
34.جلال الدين الحمامي: الصحيفة المثالية، دار المعارف، القاهرة، 1971.
35.أحمد رشاد عبد اللّطيف: الآثار الإجتماعية لتعاطي المخدرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992.
36.محمد سيف الدين فهمي: التربية في البلاد العربية، بيروت، 1974.

- ***الرسائل الجامعية:***

37.سمير لعرج: القيم الإخبارية في الصحافة العمومية المكتوبة بالعربية، دراسة تحليلية للأخبار الداخلية، رسالة ماجستير قدمت لمعهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 1996.
38.نورة شلوش: الأحداث الوطنية في إفتتاحيات جريدتي الشعب و EL-WATAN 1991-1995، رسالة ماجستير قدمت لمعهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 1997-1998.
39.نصيرة سحنون: المرسل في الصحافة الجزائرية، دراسة في القيم الإجتماعية، رسالة ماجستير قدمت لمعهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 2000-2001.
40.العلمي عبد الفتاح: أسباب عدم اللجوء إلى تنظيم الأسرة، رسالة ماجستير قدمت لقسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1998.
41.تكفي كلثوم: الإنتحار في المجتمع الجزائري، دراسة سوسيولوجية ميدانية على مستوى مدينة الجزائر، رسالة ماجستير قدمت لقسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1995-1996.

- ***الدراسات والوثائق:***

42.السعيد بومعيزة: عملية إنتاج الأخبار في التلفزيون الجزائري -نشرة الثامنة- دراسة حالة، في المجلة الجزائرية للإتصال، عدد 6-7 ربيع وخريف 1992.

43.عزت حجاب: وسائل الإعلام وآثرها في المجتمع العربي المعاصر دراسة تأليفية لأهم البحوث العربية (1985-1990) التي اعتنت بدراسة تعامل الجماهير العربية مع وسائل الإعلام، في المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 9، ربيع 1992.
44.صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)، المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 13، 1996.
45.الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصاء العام الرابع للسكان والسكن 1998، معطيات احصائية رقم 270.
46.وزارة التربية الوطنية: بيانات إحصائية 1997-1998.
47.المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية وإصلاح التعليم الأساسي، مارس 1998.
48.عمر عمتوت: مذكرة حول محو الأمية، الديوان لمحو الأمية وتعليم الكبار، 1996.
49.وزارة التربية الوطنية، همزة وصل حول التسرب المدرسي، عدد 1.
50.الصحافة الجزائرية أكثر في العالم العربي، الخبر، عدد 3274، 19 سبتمبر 2001.
51.أمل المسالمة: أزمة السكن في الجزائر، الجزائر اليوم، 7 جويلية 1993.
52.الخبر، عدد 2862، 16 ماي 2000.
53.تقرير وسيط الجمهورية، الخبر، عدد 2023، 24 جويلية 1997.
54.الإنتحار، الخبر، عدد 3266، 10 سبتمبر 2001.
55.التعليمة الرئاسية رقم 17، حررت في 13 نوفمبر 1997.

- **المقابلات:**

56. مقابلة مع السيد شريف رزقي، أحد مؤسسي صحيفة الخبر، يوم 22 أكتوبر 2001.
57.مقابلة مع السيد محمد بن دقوم، المدير المالي لصحيفة الخبر، يوم 21 أكتوبر 2001.
58. مقابلة مع السيد محمد ايوانوغن، صحفي بصحيفة الخبر الأسبوعي، يوم 24 أكتوبر 2001.
59. مقابلة مع السيد أحمد عنصر، رئيس تحرير يومية EL-WATAN، يوم 23 أكتوبر 2001.

المراجع باللغة الفرنسية:

60. Ancer (Ahmed): Encre rouge, le defi des journalistes Algériens, Editions EL-WATAN, 2001.
61. Auby (Jean-Marie) Dubois Ader (Robert): Droit de l'information, Dalloz, Paris, 1976.
62. . Balle (Francis): Institutions et publics des moyens d'informations, Monchestien, Paris, 1973 Francis institutions.
63. Brahimi (Brahim): le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie, Edition Marinoor, Algérie, 1998.
64. Cayrol (Roland): les medias, presse ecrite, radio television, PUF, paris, 1991, P.445.
65. Forney (Claude Henry): L'information par la presse, ED.SPES.SA, Lausanne, 1968.
66. Grawitz (Madeleine): Méthodes des sciences sociales, Dalloz, 9° Edition, Paris, 1993.
67. Judith (Lazar): Sociologie de la communication de masse, Armand colin, Paris, 1991.
68. Reporters sans frontieres, preface: Mendés France (Marie-claire): le livre noir de l'Algérie, Editions Mimoza, 1995.

ETUDES ET ARTICLES :

69. Annuaire Rem Foc: Presentation des organes de presse des stagiaires, Algérie presse service (APS), Polycom Editions, Alger, 1996-1997.
70. Benzaoui Abdessalem: la liberte de la presse en Algérie - Mythes et realités, Revue Algérienne de Communication, N° 6.7, ISIC, 1991.
71.Brahimi Brahim: le pouvoir la presse et les intellectuels en Algérie, Histoire et perceptives mediteneenns, Editions l'harmathan, Paris, France, 1990.
72.. Ihadadane zahir: La presse Algérienne de 1965 à nos jours, thése pour le doctorat d'état, université de droit d'économie et des sciences sociales de paris, 1982.
73.Kirat Mohamed: pour une formation journalistique rationnelle scientifique et efficace, Annales de l'université d'Alger, N° 8, 1994.
74.Kirat Mohamed: la liberté de la presse en Algérie avant octobre 1988, contraintes et difficultés, Revue Algérienne de Communication, N°8, 1992.
75.Zoubir Chaouch Ramdane, Quelques reflexions sur le debat sur les moyens d'information aprés les evenements du debut octobre 1988, Revue de Communication, N° 03.
76. Nabila Amir: Rentreé scolaire, sept millions d'éleves attendus, EL-WATAN, N° 3276, 15 septembre 2001.
77. Nabila Amir: Sept millions d'illetrés, EL-WATAN, N° 3276, 15 septembre 2001.
78. B.Djamel: le defi du gouvernement, le Matin, N° 2394., 12 janvier 2000.
79 Balta. A.: l'Algérie sur la liste, le Matin, N° 509, 12 juillet 1993.
80 Belhouchet. Omar: EL-WATAN, N° 1520, 08 octobre 1995.
81. Ben El kadi. Kamel: eau potable en situation difficile, EL-WATAN, N° 3289, 30 septembre 2001.
82. Bererhi. Abdelhak: Vos gratte-ciel et nos 150.000 morts, le Matin, N° 2908, 16 septembre 2001.
83. Brahimi Brahim: le champ mediatique Algérien, II-les acquis d'octobre 1988, EL-WATAN, N° 785, 3 mai 1993.
84. Grin Nordine: l'impasse du populisme, EL-WATAN, N° 3291, 11 octobre 2001.
85. EL-WATAN: N° 1691, 12 juin 1996.
86. EL-WATAN, N° 3276, 15 septembre 2001.
87. En Algérie Internet n'est pas cencuré, EL-WATAN, N° 2637, 16 aout 1999.
88. Rezki S: la deperdition, un fleau, EL-WATAN, N° 3290, 10 octobre 2001.

DICTIONNAIRES :

89. Dictionnaire encyclopedique larousse: Librairie larousse, France 1985, Tome 10.
90.Larousse: Dictionnaire de poche, Librairie larousse, Paris, 1979.

دليل الإستمارة

البيانات الأولية:

1- المربعات من 1 إلى 10 هي التوزيع السنوي للعينة من سنة 1991 إلى سنة 2000، ويتم التأشير على السنة بعلامة (×)

2- المربعات من 11 إلى 22 هي لأشهر السنة حسب ظهورها في العينة، ويتم التأشير بعلامة (×)

3- المربع 23 يبين نوعية الصحيفة (صحيفة يومية)

4- المربعان 24 و 25 هي لإسمي الصحيفتين، المربع 24 لصحيفة الخبر و25 لصحيفة الوطن، ويتم التأشير بعلامة (×)

5- المربعات من 29 إلى 34 فهي مخصصة لعدد الإصدار تاريخه وعدد الصفحات ويتم ملئها بالأرقام

البيانات الكمية:

6- المربعات أرقام من 29 إلى 34 هي لفئة النوع الصحفي، الخبر، التقرير، الروبورتاج، المقال والدّراسة والمربع 35 هو لقيمة فئة النوع الصحفي

7- المربعات أرقام من 36 إلى 38 هي لفئة المصدر وهي هيئة التحرير، وكالة الأنباء الجزائرية وآخر، والمربع 39 هو لقيمة فئة المصدر

8- المربعات أرقام من 40 إلى 48 هي لفئة الموضوع وهي على التوالي: العنف، السكن، الصحة، المخدرات، البطالة، التربية والتعليم، الإضراب، غلاء المعيشة وأخرى، والمربع 49 هو لقيمة فئة الموضوع

9- تسجيل بيانات المربعات من 29 إلى 49 باستخدام علامة (×)

استمارة تحليل المحتوى

البيانات الأولية:

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

– التوزيع السنوي

11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22

– التوزيع الشهري

23 24 25

– نوعية واسم الصحيفة

26 27 28

– رقم الإصدار وتاريخه عدد الصفحات

– البيانات الكمية:

29 30 31 32 33 34 35

النوع

36 37 38 39

المصدر

40 41 42 43 44 45 46 47 48 49

الموضوع

المقدمة:

مما لاشك فيه أن المدرسة من بين المؤسسات الاجتماعية الهامة، التي تساعد في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بمعنى أنها صانعة الأجيال لأية أمة، هذه الأجيال التي تحمل على عاتقها مسؤولية بناء مستقبل أمتها.

وقد أشار أحد المربين إلى هذا المعنى بقوله: "هناك مؤسسات رئيسية خمس، تتولى أمر الحضارة محتفظة بماضيها، وصائغة حاضرها ومؤمنة مستقبلها التقدمي، وهذه المؤسسات هي البيت، والمدرسة والدولة، ومؤسسة العمل، ومؤسسة الدين، وتقوم كلٌّ منها على فكرة جوهرية تسوغ وجود المؤسسة وتبين الخدمة التي تؤديها إلى الحضارة، أما الفكرة التي تقوم عليها المدرسة فهي التنشئة، تنشئة الجسم والعقل معا، وعلى هذا تكون المدرسة قد أسدت إلى الطفل ماأسدته الدهور إلى الجنس البشري بأسره."[1]

وإنطلاقا من هذا نقول: إنّ المدرسة هي عماد كل حضارة، إذ أنها هي التي تقوم بإعداد عوامل التقدم، فإذا نجحت المدرسة في أداء دورها ورسالتها، فإن ذلك يعتبر ضمانا لتطور المجتمع بأكمله، وإذا عجزت المدرسة أو إنحرفت عن أهدافها الجوهرية التي قامت من أجلها، فإن ذلك يمثل تهديدا لكل المجتمع. فلا يعقل أن نتصور أمة متطورة دون مدرسة متقدمة متكاملة مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

إن تاريخ الشعوب يعلّمنا أن الأمة العظيمة، هي عظيمة ببرامجها ومناهجها ومعليمها، ولذلك ندرك الأسباب التي جعلت الدول المتطورة تولي أهمية قصوى لمنظومتها التربوية، وتوظف

---

[1] – الخضراء، عبد العزيز، "الأطفال والتربية"، المعلم العربي، سوريا، 1996، العدد: الأول، ص66.

ميزانيات ضخمة كل سنة لإصلاح هذه المنظومة ودفعها إلى التقدم، وهنا يحضرني قول الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي قال في إضراب الثانويات خلال عهدته الرئاسية أنه لايمكن المساس بسلامة العقل (الطلبة) الفرنسي الذي يمثل مستقبل فرنسا. من خلال هذا تبرز أهمية المنظومة التربوية، وقداسة رسالتها بالنسبة لدولة تدرك قيمة العلم، والمعلم، والطالب.

أما عندنا في الجزائر، فبالرغم من كل المجهودات التي بدلتها الدولة ممثلة في الوزارة الوصية على التربية والتعليم، فإن المنظومة التربوية مازالت تعاني الكثير من المشاكل بدليل أنها أصبحت موضوع نقاش جلّ فئات المجتمع. فالجميع يتساءل عن الداء، هل هو موجود في البرامج والمناهج، أم في لغة التدريس في حدّ ذاتها؟

دارت نقاشات كثيرة بين المختصين التربويين وحتى السياسيين حول موضوع المنظومة التربوية وتحديدا المدرسة الأساسية، وهنا نشير إلى أن الأطروحات إختلفت وإن لم نقل تناقضت فيما بينها.

فهناك الإتجاه المساند لهذه المدرسة والذي يطالب بالإصلاح ولكن في ظل إحترام مايسمى ثوابت الأمة. أما الإتجاه الثاني، فهو الإتجاه الذي يطالب صراحة بالغاء المدرسة الأساسية، وبين الإتجاهين إختلفت وسائل الإعلام الوطنية في طرح الموضوع لكونها معنية هي الأخرى بالموضوع فبادرت هذه الوسائل إلى فتح صفحاتها لهذه النقاشات وتقديم تحليلات، وتعليقات حول الموضوع، بل أن بعض هذه الجرائد أخذت موقفا صريحا من الموضوع وكشفت عن نظرتها وتحليلها للمدرسة الأساسية، وهذا طبعا إنطلاقا من فكرة أساسية مفادها أننا لايمكن أن نفصل وسائل الإعلام عما يحدث داخل المجتمع.

الإطار المنهجي للبحث

الإشكالية:

تعد يومية (الوطن) من بين الجرائد الوطنية الهامة التي أولت لموضوع المدرسة الأساسية أهمية كبيرة من خلال طرحها للموضوع وتناولها لأزمة المدرسة الجزائرية بصفة عامة، بل أنها دعت في أكثر من مرة عبر تحليلاتها وتعليقاتها إلى ضرورة التغيير والإصلاح إنطلاقا مما سبق فإن أساس إشكالية الدراسة يتمحور حول: كيف تناولت يومية (الوطن) موضوع المدرسة الأساسية، وكيف عبرت عن مواقفها إزاء هذا الموضوع الذي شكل في الكثير من الأحيان والمناسبات موضوعا أساسيا لمادتها التحريرية اليومية؟

من هذا المنطلق فإننا نسعى إلى الإجابة على ماتضمنه سؤال الإشكالية من خلال ماتثيره التساؤلات التالية من نقاط:

التساؤلات:

1. مامدى إهتمام يومية (الوطن) بموضوع المدرسة الأساسية فوق صفحاتها ؟
2. مامدى إستخدام جريدة (الوطن) للعناصر الطباعية في طرحها لموضوع المدرسة الأساسية ؟
3. ماهي الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها الصحيفة في معالجة موضوع المدرسة الأساسية ؟
4. ماهي مواقف الجريدة من موضوع المدرسة الأساسية ؟

أهداف البحث:

تسعى كل دراسة علمية مهما كانت طبيعتها إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف في آن واحد والتي تتحدد حسب الغرض الذي يسعى الباحث إليه وعليه فإن أهداف دراستنا تسعى إلى الكشف عن تحديد مدى الإهتمام المعطى لموضوع المدرسة الأساسية في الصحافة الجزائرية ومواقفها من إشكالية هذا الموضوع الحساس من خلال نموذج يومية (الوطن) الصادرة باللّغة الفرنسية.

أسباب إختيار الموضوع:

أ- أسباب شخصية:

بمكن القول أن إهتمامنا الشخصي بموضوع المنظومة التربوية بشكل عام والمدرسة الأساسية بشكل خاص، دفعنا إلى إختيار هذا الموضوع محاولة منا لفهمه، وفهم طروحات الصحافة الوطنية حوله، خاصة طروحات يومية (الوطن)، التي أطالعها بصفة منتظمة.

ب- أسباب موضوعية:

كان موضوع المنظومة التربوية خلال فترة الدراسة محل جدل ونقاش وطني كبير في الجزائر حتى السياسون كانوا طرفا فيه، بين مؤيد ومعارض للمدرسة الأساسية فدراستنا تأتي للكشف عن موقف يومية (الوطن) من الموضوع، وهل تناولته بطريقة موضوعية بعيدا عن الخلفيات السياسوية خصوصا وأن الإشكالية المطروحة تحتاج إلى معالجة عملية أكاديمية بحته، أي أن المدرسة لاتحتاج إلى تسييس بقدر ماهي محتاجة إلى حلول علمية لوضعيتها.

أهيمة الموضوع:

لكل موضوع أهميته وأهمية هذه الدراسة تكمن في كون المدرسة الأساسية اليوم محل إهتمام كل الجزائريين، وذلك لما تعرفه من مشاكل عديدة جعلت الصراع والجدل يحتدم حولها بين مؤيد مدافع عنها بإعتبارها لديه المكسب الذي حققه الشعب الجزائري بعد الإستقلال والمدعم لشخصيته

الوطنية العربية الإسلامية، والذي يجب تدعيمه بإثرائه كتجربة وليس التراجع عنه، وبين معارض ينادي بالتخلي نهائيا عن المدرسة الأساسية، التي يعتبرها تجربة فاشلة لابد من قبرها ... الخ.

إن أهمية دراستنا هذه تكمن كماذكرنا في التعرف على أسلوب طرح الجريدة (الوطن) لموضوع المدرسة الأساسية وموقفها منها كتجربة في إطار توجهها السياسي كجريدة ناطقة بلغة أجنبية (الفرنسية) في الجزائر.

المجال الزمني للدراسة:

الفترة التي سنتناولها بالبحث تبدأ من 12 مارس 1996 إلى 31 ديسمبر 1998، وهي الفترة التي أنشئ فيها المجلس الأعلى للتربية بقرار رقم 101/96 من طرف الرئيس الجزائري السابق "لمين زروال" الذي ذكر في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتربية يوم 26 نوفمبر 1996 مايلي: "بين الأهداف الطموحة التي رسمها مسعى التقويم الوطني، إعتبار التربية أحد الإهتمامات الجوهرية التي توليها دولتنا أهمية خاصة وعناية متواصلة".

وكانت بذلك المدرسة الأساسية سنة 1996 الحدث الذي استقطب إهتمام الجميع في الجزائر، لاسيما الصحافة العمومية والخاصة مثل جريدة (الوطن)، وهو الإهتمام الذي توج سنة 1998 بإنعقاد الندوة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، أي أن الفترة 1996-1998 التي حددت كمجال زمني لدراستنا هي الفترة الذي طرح فيها موضوع المدرسة الأساسية في الجزائر كما ذكر سابقا على الساحة الوطنية الجزائرية، لاسيما على صفحات الصحافة الجزائرية التي كانت المنبر الذي أثير من فوقه النقاش.

مجتمع البحث:

إن موضوع الدراسة يتمثل في دراسة موضوع المدرسة الأساسية في جريدة (الوطن) من خلال طرح اليومية لهذا الموضوع فوق صفحاتها، فإن ضرورة الدراسة الوافية تستدعي إخضاع جميع أعداد الوطن التي ظهرت خلال فترة الدراسة (12 مارس 1996- 31 ديسمبر 1998) إلى التحليل وعدم الإكتفاء بعينة ممثلة.

وطبقا لذلك فإن الدراسة شملت تحليل 867 عددا من الجريدة. حيث صدر منها 254 عددا خلال سنة 1996، و 314 عددا خلال سنة 1997، و 299 عددا خلال سنة 1998. حيث تم إحصاء كل المواضيع المتعلقة بالمدرسة الأساسية والبالغة 125 موضوعا.

منهج البحث وأدواته:

للقيام بأي دراسة علمية مهما كان نوعها ومستواها لابد من الإعتماد على منهجية صحيحة مبنية على قواعد علمية سليمة.

كما أن إختيار نوع منهج البحث من قبل الباحث لايحصل إعتباطا أو حسب إختيار الباحث، بل يفرضه نوع الموضوع وطبيعته، وأن لكل منهج شروط ومتطلبات وقدرات في البحث تفرض على الباحث إستخدامها في حالات معينة.

ونظرا لطبيعة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها فإننا نرى أن منهج المسح هو الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع ويقول في هذا الصدد محمد الزيان عمر: "المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على الحقيقة التي لايعرفها الآخرين".[1]

ويعد منهج المسح من أهم وأكثر المناهج العلمية المستخدمة في بحوث الإعلام والإتصال، فهو يوظف في تسجيل وتحليل وتفسير مختلف معطيات الظاهرة الإعلامية المدروسة، وفي دراستنا هذه نعالج موضوع المدرسة الأساسية من خلال تحليله في يومية (الوطن) وهذا ضمن خطوات منظمة تدخل في إطار هذا المنهج الذي يعتبر "أحد أهم المناهج في البحوث الميدانية للحصول على الحقائق والمعلومات فهو يدرس المتغيرات في وضعها الطبيعي دون تدخل من الباحث".[2]

---

[1] – محمد زيان عمر: "البحث العلمي، مناهجه وتقنياته "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1983، ص48.

[2] – أحمد بدر، "أصول البحث العلمي ومناهجه"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986، ص135.

ويناسب هذا المنهج بحوث الصحافة والإعلام لأنه " يستخدم في دراسة الظاهرات أو المشكلات المحلية في وضعها الراهن مثل قراءة الصحف، وخصائص القراء وإتجاهات الممارسين المهنية بين المحررين، والكتاب، والإتجاهات الفكرية والتنظيمية للصحافة ."[3]

أداة التحليل:

تستعين الباحثة بأداة تحليل المضمون في حدود تعريفه كأسلوب للبحث "يهدف إلى الوصف الموضوعي والكمي للمحتوى الظاهر للإتصال، لكونه الأداة الملائمة التي يمكن تطبيقها في مثل هذه الدراسات الخاصة بتحليل مواد الإتصال الجماعية بأشكالها المتعددة (الجرائد، الكتب، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، الخطب السياسية)".[1]

هذا ويؤكد الكثير من الباحثين أن أهمية تحليل المضمون في عملية الإتصال تعود إلى كونه الأسلوب الأكثر إستخداما لدراسة موضوع الإتصال ومادته، وذلك بهدف الكشف عن المواقف، والقيم والأراء والعواطف السائدة فيها، أي أن تحليل المضمون يبتعد عن الذاتية، ويعطى إمكانية تحويل البيانات إلى رموز كمية لها خواص رياضية إحصائية يستطيع الباحث أن يستخدمها في تحليل محتوى مادته الخام.[2]

وتؤكد عواطف عبدالرحمان: على "أن تحليل المضمون هو أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية لمضمون وسيلة إتصال".

---

[3] – محمد عبد الحميد، "بحوث الصحافة"، عالم الكتب، القاهرة، ص93.

[1] – بن مرسلي أحمد، "مفهوم الإشتراكية والتجربة التنموية الجزائرية": دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين 1965-1978، معهد علوم الإعلام، 1994، دكتوراه، ص50.

[2] – العودة إلى محاضرات الدكتور (صالح بن بوزة) لطلبة الماجستير، لسنة ثانية في المنهجية 1996-1997.

فاهمية تحليل المضمون للمادة الإعلامية تهدف إلى الكشف على ماتريد الصحيفة توصيله إلى قرائها والتأثير عليهم ومحاولة إقناعهم.

وحدة التحليل:

إعتمدنا في دراستنا التحليلية على السنتيمتر عمود كوحدة للتحليل، وإختيارنا لهذه الوحدة تبرره عدة أسباب ومبررات علمية موضوعية نحاول تلخيصها فيمايلي:

أولا: يومية (الوطن) تصدر بمقياس نصفي (Tabloid) (29 سم × 42 سم)، وبحجم 24 صفحة.

ثانيا: يومية (الوطن) هي من بين اليوميات التي إستطاعت أن تطبق طريقة واحدة في إخراجها وتوزيع مادتها إلى نموذج واحد من الأعمدة وهذا طوال فترة إنجازها لهذه الدراسة (12 مارس 1996 - 31 ديسمبر 1998).

فئات التحليل:

تعتبر فئات التحليل مهمة للباحث في الدراسات التحليلية، ذلك أن نجاح أو فشل التحليل يتوقف بدرجة كبيرة عليها وبالنسبة لدراستنا فإن فئات التحليل التي إعتمدنا عليها هي:

1-فئات المواد المنشورة:

وهي تتكون من مختلف المواد التي تكون المساحة المطبوعة والتي شملت مواد الخدمات، والإشهار والمادة التحريرية المحددة كمايلي:

أ-فئة المساحة المطبوعة:

وهي المساحة الإجمالية المطبوعة، متضمنة الخدمات والإعلانات والمادة التحريرية.

ب- فئة الإعلانات والخدمات:

تتضمن هذه الفئة المواد التي نشرتها الجريدة في ركن الخدمات (برنامج الخدمات العمومية، بيانات الجريدة والترويسة) والإعلانات بمختلف أنواعها.

ج- فئة مادة التحرير:

وتشمل جميع المواضيع التي نشرت في جميع أركان الجريدة المختلفة ماعدا المواد الخاصة بالخدمات والإعلانات.

2- فئات العناصر الطباعية:

وتتكون من جميع العناصر الطباعية التي وظفتها اليومية في تقديم مادتها التحليلية في معالجة موضوع المدرسة الأساسية وهي مقسمة إلى:

أ-فئة المتون:

هي الأداة الرئيسية للإتصال في اليومية وتتضمن جميع النصوص المنشورة، بشأن المدرسة الأساسية. مطروحا منها (الصور، والعناوين).

ب- فئة الصور:

وتتكون من جميع الصور التي وظفتها الجريدة في معالجتها للموضوع.

جـ- فئة العناوين:

وتتضمن جميع العناوين التي استخدمتها اليومية في المواضيع الخاصة بالمدرسة الأساسية.

فئات الأنواع الصحفية:

وهي تتكون من جميع الأجناس الصحفية الموظفة في الجريدة خلال تغطيتها لموضوع المدرسة الأساسية، والتي تم تصنيفها إلى الفئات التالية:

1- فئة المقال:

وتتضمن جميع المقالات التي خصصتها اليومية لموضوع المدرسة الأساسية من خلال التحليل والتفسير والشرح لهذا الحدث بغية إقناع القارئ.

2- فئة المقال الإفتتاحي:

وتشمل جميع الإفتتاحيات التي عالجت الموضوع معبرة بذلك عن سياسة ووجهة نظر الصحيفة إزاء الموضوع (المدرسة الأساسية).

3- فئة التقرير:

وتتكون من التقارير التي وظفتها اليومية عن طريق الوصف الموضوعي والمنطقي للأحداث الخاصة بالمدرسة الأساسية.

4- *فئة الخبر:*

وتتضمن مجموع الأخبار التي تناولتها اليومية عن طريق نقل معلومات معينة عن المدرسة الأساسية.

5- *الحديث:*

ويشتمل على جميع الأحاديث التي قام بها صحفيو الجريدة مع شخصيات لها مسؤوليات تربوية، أو اهتمامات خاصة بقطاع التربية والتعليم.

6- *فئة الدراسة:*

وتتضمن جميع الدراسات، والبحوث والحلقات العلمية والتربوية المنشورة حول المدرسة الأساسية.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث التطبيقي لجريدة (الوطن) الذي هو تحت عنوان: المدرسة الأساسية في جريدة الوطن دراسة وصفية 12 مارس 1996 -31 ديسمبر 1998، على ثلاثة محاور رئيسية مقسمة بدورها إلى عناصر وأخيرا استنتاجات الدراسة، تسبقها مقدمة والخطوات المنهجية المطبقة في دراستنا والتي تسمح لنا بالإجابة على الإشكالية المحورية لدراستنا والتساؤلات وأسباب اختيار الموضوع، إضافة إلى منهج الدراسة وأدواته، يلي ذلك القسم النظري وهو مقسم بدوره إلى محورين أساسين.

المحور الأول: ويأتي تحت عنوان وضعية التعليم قبل الإستقلال وبعده، ويتضمن ثلاث عناصر أساسية وهي: وضعية التعليم قبل الإستقلال، والعنصر الثاني يتمثل في وضعية التعليم بعد الإستقلال، لنتنقل من خلال العنصر الثالث إلى محاولات إصلاح المنظومة التربوية التي يمثلها أساس مشروع المدرسة الأساسية. أما المحور الثاني من القسم النظري فهو معنون بإعادة الإصلاح وتبني مشروع المدرسة الأساسية وخلفياته.

ويحتوي على ست عناصر هامة بداية بالعنصر الأول الذي نتعرض فيه إلى تعريف المدرسة الأساسية، ليتناول العنصر الثاني والثالث مبادئ التعليم الأساسي، وتطبيقها في المنظومة التربوية الجزائرية.

أما العنصر الرابع فقد تناولنا فيه إصلاح التعليم الثانوي مع توضيح وإبراز الأهداف المختلفة للمدرسة الأساسية، إضافة إلى تناولنا من خلال العنصرين الأخيرين للإتجاهات المختلفة للمنظومة التربوية، مع تقييم المدرسة الأساسية من خلال إيجابياتها وسلبياتها.

المحور الأخير من هذه الدراسة خصصناه للدراسة التطبيقية، وقد قسمناه إلى عدة عناصر تخدم دراستنا التحليلية وهاجسها الأساسي.

العنصر الأول تطرقنا فيه إلى التعريف بالصحيفة ونشأتها وأهميتها، وظروف إعدادها، وطباعتها وكيفية السحب والتوزيع، كما وقفنا فيها عند أبرز المحطات التي عرفتها اليومية، لننتقل بعد ذلك إلى عناصر تطبيق الدراسة الميدانية، أي كيفية معالجة اليومية لموضوع المدرسة الأساسية، وهذا من الناحية الكمية والكيفية، وهو مايسمح لنا بالوصول إلى إستنتاجات تكشف لنا عن الموقف الحقيقي لليومية من المدرسة الأساسية بطريقة موضوعية وعلمية.

صعوبات البحث:

لا تخلو أية دراسة علمية من صعوبات تدخل في إطار البحث العلمي،وقد واجهتنا أثناء إنجازنا لهذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اضطراري إلى تغيير المشرف بسبب المرض، الأمر الذي جعلني أبدأ الدراسة من نقطة البداية نظرا لتغيير الموضوع.
- صعوبة تحديد الموضوع، التي جعلني أضيع كثير من الوقف والجهد.
- قلة المراجع التي تناولت موضوع المدرسة الأساسية وحتى التي وجدت فقد تحصلت عليها بصعوبة، وهذا مادفعني إلى الإعتماد في بعض الأحيان على على المقابلات والقصصات الصحفية لإثراء الموضوع .
- إرتباط مدة إنجاز الدراسة بآجال محددة.

القسم النظري

المحور الأول:
وضعية التعليم قبل الإستقلال وبعده

I-1 وضعية التعليم قبل الاستقلال :

من الحقائق المتعارف عليها أن المدرسة تلعب دورا هاما في حياة الشعوب والأمم، إذ لا نتصور غيابها في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التقدم الحضاري، وهذا ما يفسر المجهودات الكبيرة التي تبذلها كل دول العالم في سبيل تحقيق نهضة علمية كأساس لأية نهضة حضارية، وقد لا نبالغ إذا قلنا أن مكانة دولة من الدول تقاس بمثقفيها ونخبتها، فإذا تزعزع دور المدرسة ورسالتها فإننا نكون حتما قد حكمنا على المجتمع كله بالتخلف.

وإذا أردنا أن نتحدث عن وضع المدرسة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية، فمن المؤكد أن الفرنسيين صنعوا كل ما خطر ببال مستعمر استيطاني غاشم هدفه تمثل في طمس هوية شعب بأكمله من خلال اتخاذه لسلسة من الإجراءات التعسفية التي كانت يرى فيها وسيلة ناجعة لتحقيق أهدافه الاستعمارية في الجزائر، ومن ذلك "إغلاقه لأكثر من 1000 مدرسة يوم احتلاله للجزائر سنة 1830"[1] وهذا أدى منطقيا إلى نقص نسبة المعلمين باللغة العربية التي تعتبر مقوما هاما من مقومات الشخصية الوطنية التي أرادت فرنسا القضاء عليها، حيث "لم يزد تعدادهم عن 200000 ألف شخص تعلمت أغلبيتهم في المدارس التابعة للتيار القومي العربي لحركة التجديد والإصلاح، وهذا من أجل مقاومة أهداف الاستعمار"[2]

---

[1] محمد عمارة، تحديات لها تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-الجزائر- 1982-ص250

[2] نفس المرجع ص 250

فالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت تتوفر على شبكة هامة من المؤسسات التربوية، ولكنها في شكل كتاتيب وزوايا ومدارس منتشرة عبر أنحاء التراب الوطني، فالتعليم في الجزائر كان قائما على تمويل الأفراد والجمعيات الخيرية والأوقاف مما يؤكد أن التعليم، كان من القيم الراسخة لدى المجتمع الجزائري.

ففي "مدينة قسنطينة وصل عدد المدارس حوالي 90 مدرسة ابتدائية تضم 14000 تلميذ وهذا في سنة 1873 وفي نواحي تلمسان حوالي 40 زاوية وفي الجزائر العاصمة 100 مدرسة لتعليم القرآن وأصول الدين والكتابة والحساب".[3]

وكان للحركة الإستعمارية بالجزائر مظهران تمثل: "الأول في الإستيلاء المباشر والمصادرة الشاملة للأراضي الفلاحية عن طريق القوة واستعمال السلاح أي ما اصطلح على تسميته بالغزو العسكري، بينما اعتمدت هذه الحركة الإستعمارية، المدرسة كوسيلة لتحقيق الغزو الفكري للشعوب والحقيقة أن المستعمرين لايرون إختلافا في هذين الطريقتين"غزو الأرض وغزو الأفكار[1]"ويتهم الأوروبيون شعوب المستعمرات ومنهم الجزائريين بالجمود العقلي والتأخر الفكري، ولهذا يجب حسب إدعائهم –تطويرهم وترقيتهم إلى مرتبة الأوروبيين عن طريق المدرسة.

وبدخول فرنسا للجزائر ووعيا منها، بدور المدرسة في المجتمع عمدت على خلق مدرسة جزائرية بروح فرنسية بمعنى تطويع المدرسة الجزائرية لخدمة مصالح وأهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

غير أنه يبقى أن التاريخ الاستعماري في الجزائر يؤكد أن "هدف النظام التعليمي آنذاك هو تأمين التعليم للأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر، وتلبية ما يحتاجه القطاع الاستعماري الحديث من يد عاملة مؤهلة".[2] مهملا بذلك القطاعات الاقتصادية الواسعة التي كان يعيش منها أغلبية السكان الذين هم في حالة من العوز والحرمان.

وبالتالي سيطر الاستعمار الفرنسي سيطرة اقتصادية وعسكرية على الجزائر ودعمها بسيطرة اجتماعية ثقافية تم من خلالها استيلاب الشعب من مقوماته الحضارية ومن ذلك تم إبعاد اللغة العربية من المدارس وعزلت عن كل النشاطات الاقتصادية والسياسية التي احتكرها المستعمر، فعمل على

---

[3] الطاهر رزهوني–التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، دارموفم للنشر الجزائر 1993–ص .14

[1] عبد القادر حلوش: "سياسة فرنسا التعليمية"–دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأول، الجزائرى–، 1999، ص،.254

[2] عبد الرحمن رميلى: "الإصلاح التربوي قيوده وعقباته "–مجلة التربية الجديدة، العدد 25–1982. ص، .72

تجميدها حتى لا تساير الركب الحضاري. لقد رفض المعمرون، إنشاء أي تعليم لفائدة الجزائريين لأنهم كانوا يرون أن التعليم من العوامل التي تدفع بالشعب للمطالبة بحقوقه الشرعية وأنه يمثل سلاحا قويا لمحاربة الاستعمار، ونعني هنا دور المدرسة في نشر الوعي والحس الوطني وتكوين نخبة وطنية واعية، تقود الشعب نحو الأهداف الوطنية المتمثلة في المطالبة بالاستقلال.

ويكفي أن نذكر بعض الأرقام التي تؤكد تعمد فرنسا على تجهيل الجزائريين، "فأكثر من 5/4 من الجزائريين الذين تفوق أعمارهم 6 سنوات لا يعرفون القراءة ولا الكتابة في الجزائر"

إضافة إلى أن المضمون الاجتماعي، للتعليم منذ 1930 كان من نصيب "فئات اجتماعية جزائرية محددة تنتمي إلى أبناء الملاك والتجار، والقواد والبشاوات".[1]

فالدكتور عبد الطيف بن اشنهو يؤكد بأن "كمية وطبيعة التعليم المقدم للنشء الجزائري تابعة لحاجة المستعمر أساسا".

من هذه الحقائق التاريخية فإن التعليم في الفترة الاستعمارية كان يخضع لمقتضيات، وأهداف التنمية الاستعمارية التي كانت ترمي في جوهرها إلى طمس الهوية الجزائرية وتجسيد أسطورة الجزائر فرنسية. لكن اصطدمت هذه السياسة التعسفية الاستعمارية بمقاومة شعبية عنيفة، حيث نجحت التعبئة الشعبية في المحافظة على الشخصية الوطنية، من خلال الكتاتيب القرآنية وبعض المدارس الحرة، التي تعمل في اتجاه تعزيز انتقاء الشعب الجزائري لثقافته الجزائرية العربية الإسلامية. ومحاربة اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية محلها بالإدارة والمؤسسات المختلفة، "فسعوا إلى فرنسة الجزائر بإحلال الفرنسية محل العربية، وهذا ما تؤكده التقارير التي صدرت سنة 1847 : "أن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها، والعمل الجبار الذي يتحتم علينا إنجازه، هو السعي وراء جعل الفرنسية اللغة الدارجة بين الأهالي إلى أن تقوم مقام العربية، وهذا هو السبيل لاستمالتهم إلينا وتمثيلهم بنا، وإدماجهم فينا، وجعلهم فرنسيين" .[1]

وقد صبغت هذه السياسة جميع النشاطات في المجتمع، وكان من أهدافها "القضاء على الشخصية الوطنية للشعب الجزائري بجميع أبعادها، والقضاء على مقوماته اللغوية، والثقافية والروحية والحضارة لأنها تمثل العقبة الأولى التي وقفت في وجه مخططاته لابتلاع الجزائر نهائيا".[2]

---

[1]–راجع عبد اللطيف بن اشنهو– "تكوين التخلف في الجزائر "، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع 1979 ص 479–480.

[1] – محمد عمارة، الأمة العربية وقضية التوحيد ،دار النشر القاهرة 1966 ص .94

[2] –تركى رابح–التعليم القومى والشخصية الوطنية،ش.و.ن.ت –الجزائر–1975–ص .72

وللتصدي لهذه السياسة الاستعمارية قررت مجموعة من العلماء الجزائريين ولجنة المثقفين أن ينشئوا مدارس حرة وينظموا فيها تعليما عربيا إسلاميا لسد الفراغ وتكوين الأجيال الصاعدة لتحمل المسؤولية في المستقبل لأن "المدرسة كما قيل هي جنة الدنيا والسجن هو نارها والأمة التي لا تبنى المدارس تبنى لها السجون"[3] كما عملت الحركة الوطنية منذ نشأتها في أواخر العشرينات، وإلى اندلاع الثورة المسلحة 1954 على تحقيق جملة من الأهداف الخاصة بالمدرسة، والمرتبطة جوهريا بالمجتمع ومستقبله وهي ما يلي :

1-ضرورة تصحيح الإسلام وتوجيه المجتمع نحو أركانه الصحيحة وهذا ما أكدت عليه جمعية العلماء المسلمين

2-ربط المجتمع وتحديدا الشباب بثوابته الأساسية من لغة ودين ووطن.

أي أن هذه المجهودات العلمية كانت متجهة أساسا نحو نشر الثقافة العربية الإسلامية وترسيخها في صفوف الشعب الجزائري، وكذا ضمان حد أدنى من التعليم لكل الجزائريين والجزائريات.

ويأتي هذا في اتجاه محاربة الأمية التي سعت فرنسا بكل وسائلها لفرضها على المجتمع الجزائري لأنها كانت تدرك بصفة جيدة، أن الأمية هي ضمان لاستمرار التخلف الشامل، وبالتالي الاستعمار الاستيطاني على الجزائر.

إن مظاهر التخلف التي فرضتها فرنسا على الجزائر منذ 1830 متعددة بداية من التراجع الاقتصادي والاجتماعي مرورا بالدور الذي أعطته فرنسا للتعليم.

ولابد من الإشارة إلى أن إصرار فرنسا على تعليم فئة معينة من أبناء الجزائريين باللغة الفرنسية كان يرمي إلى تحقيق هدف أساسي قصير المدى من جهة وبعيد المدى من جهة أخرى بمعنى تكوين نخبة جزائرية بلغة وثقافة فرنسية مما يجعلها تندمج في الحضارة الفرنسية، فيؤهلها هذا من وجهة النظر الفرنسية إلى المساهمة في الإدارة الاستعمارية فتصبح هذه النخبة بعيدة عن مقاومتها الوطنية وبعيدة عن مشاكل المجتمع الجزائري، لأن التاريخ يعلمنا دائما أن الإنسان إذا انفصل وجدانيا وفكريا عن وطنه يصبح غريبا عنه.

ففرنسا "استخدمت هذه النخبة في محاربة شخصية شعبهم القومية."[(1)]

---

[3] -البصائر-عدد 172-السنة الرابعة، 19أكتوبر 1951.

[(1)]تركى رابح-التعليم القومى والشخصية الوطنية-مرجع سابق ص 102.

إن الاستعمار الفرنسي بدأ باغتصاب الأراضي وإبعاد سكانها الأصليين، وتحطيم القاعدة المادية والاقتصادية، فشاع الفقر، وانتشر المرض، وعم الجهل وتوفرت اليد العاملة بأبخس الأثمان.

وعملت السياسة الاستعمارية في احتلالها للجزائر على تحقيق الأهداف التالية :

1-"تفقير السكان الأصليين (الجزائريين) أو كما كانت تسميهم الأهالي (indigène) وبالمقابل رفع المستوى المعيشي للأقلية الأوربية في الجزائر.

2-تجهيل السكان الأصليين (الجزائريين) ورفع المستوى التعليمي للأوروبيين.

3-القضاء على عقيدة الشعب الجزائري بواسطة تجنيد الآلاف من (الأباء البيض) pères blancs الذين كانوا يحملون الخبز في يد والإنجيل في يد أخرى.

4-محاربة اللغة العربية وإحلال محلها اللغة الفرنسية في جميع مجالات الحياة"[1]

هذه السياسة صبغت جميع النشاطات في المجتمع وكان من أهدافها الأساسية، القضاء على الشخصية الجزائرية وإلغاء الجزائر كدولة متميزة بتاريخها وخصوصيتها من الوجود. وزيادة على ذلك قصدت فرنسا بطريقة خبيثة تقسيم الأطفال الجزائريين من خلال التعليم إلى ثلاث فئات وهي :

1-"فئة الأطفال الفلاحين الفقراء والجماهير الكادحة وقد استبعدت هذه الفئة نهائيا من التعليم.

2-فئة الشرائح الوسيطة من البرجوازية الصغيرة الحضرية والريفية الهدف من تعليمها هي أنها تشكل قوة عمل لا يمكن الاستغناء عنها لرأس المال المحلى وخاصة في الوطن الأم أي (فرنسا).

3-الفئة الثالثة هي فئة الأقسام المسيطرة من البرجوازية [2]

وهذه الفئة الأخيرة (البرجوازية) التي ترتبط معالمها ارتبطا حيويا بالاستعمار الفرنسي ومصالحه الاستراتيجية في الجزائر، بدليل أن فرنسا اعتمدت عليها في فترات عديدة من احتلالها للجزائر في فرض هيمنتها على المجتمع الجزائري وفي أحيان كثيرة كانت كوسيط بين القيادة العسكرية الفرنسية والجزائريين، فإعطاء هذه الفئة كل الامتيازات المادية والأدبية من طرف فرنسا كان يهدف تحضيرها لكل الاحتمالات التي ستعرفها الجزائر بما في ذلك خروج فرنسا منهزمة في حربها مع الشعب الجزائري.

---

[1]- مصطفى زايد، التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص103-104.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص480.

ففرنسا كانت تدرك جيدا أن خروجها من الجزائر بعد الخسائر الكبيرة التي ألحقت بها،أنهكتها في جميع القطاعات الحيوية التي تقوم عليها أي دولة بما في ذلك النخبة التي ستقود جزائر ما بعد فرنسا.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القيادة الجزائرية بعد الاستقلال كانت مجبرة بعد الاحتلال إلى الاستعانة بالنخبة ذات الثقافة الفرنسية، خصوصا أنه لم تجد البديل لذلك في تلك الفترة.

نستنتج من خلال كل هذا أن المدرسة هي أساس بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، لأنه إذا كانت الأرضية سليمة وصحيحة وقوية فإن النتائج حتما ستكون في مستوى الآمال والتطلعات، فلا يكفي القول بضرورة بناء مدرسة متطورة وطنية منسجمة مع أهداف المجتمع دون إعطائها الوسائل العملية التي تمكنها من تحقيق ذلك، وهنا لا نستطيع إنكار أن معالجة وضعية المدرسة الجزائرية مثلما تركتها فرنسا بعد رحيلها يعد من الأمور الصعبة التي كانت ملقاة على عاتق القيادة التي قادت مباشرة البلاد بعد الاستقلال. فالوعي كان موجودا لديها بعمق أزمة المدرسة وضرورة التعجيل بإيجاد الحلول لها في ظل وضع جديد ومتغيرات جديدة فرضتها مرحلة ما بعد انهزام فرنسا وخروجها من الجزائر، وتأتي في المقدمة إيجاد حل سريع لنسبة الأمية المرتفعة في المجتمع الجزائري وكذا تكوين نخبة وطنية جديدة مكونة تكوينا وطنيا، وبالتالي الاعتماد عليها في معركة البناء التي تعتبر من الرهانات الأساسية المطلوب كسبها، في هذه المرحلة بالذات التي كانت تراهن فرنسا فيها على فشل الجزائر كدولة وشعب وقيادة.

I –وضعية التعليم بعد الاستقلال :

أ–المجهودات المبذولة لتكوين مدرسة وطنية :

إن النظام التربوي الذي ورثته الجزائر غداة استرجاعها لاستقلالها كان مملوءا «بالتناقضات الجوهرية، لأن له علاقة بالمنظومة التربوية الفرنسية من حيث المناهج والبرامج ».[1]

حيث تركت فرنسا بعد خروجها من الجزائر فجوات هائلة في هذا الجانب إذ أنها كانت تراهن على عدم قدرة السلطة الوطنية في الجزائر على ضمان استمرارية هذا القطاع الهام، الذي كان مطالبا بأن يعكس الواقع الوطني الجديد، ويعبر عنه بكل أمانة وصدق لكسب رهان التعليم، الذي يبقى من الرهانات الأساسية، لضمان مستقبل الدولة والمجتمع معا.

ولعل أهمية هذا القطاع جعلت فرنسا تعمد بعد خروجها من الجزائر إلى عرقلة كل المجهودات الوطنية المبذولة في هذا المجال، حيث طلبت من كل مؤطريها، مغادرة التراب الجزائري، فلم يبق سوى 2602 معلما جزائريا وقعت على كاهلهم مهمة تسيير المدرسة الجزائرية، ومحاولة تحقيق مدرسة جزائرية منسجمة مع أهداف المرحلة الجديدة وتطلعاتها.

ومن أجل تجسيد ذلك لجأت الجزائر إلى طريقتين لتغطية النقص في قطاع التربية والتعليم ودفعه إلى الأمام وأولها :

طريقة التوظيف المباشر : تم توظيف حوالي 6695 معلما جزائريا، يملكون مستوى معينا من القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية في قطاع التعليم للمشاركة الفعالة في تكوين مدرسة جزائرية قادرة على مواكبة مرحلة الاستقلال والاستجابة لمتطلبات المرحلة.

---

[1] عبد الرحمان بن سالم، "التشريع المدرسي"، مطبعة عمار قرفى، الجزائر الطبعة الثانية، 1994،ص 21.

أما الطريقة الثانية : فتتلخص في اللجوء إلى مساعدة بعض الدول الشقيقة كمصر وسوريا وحتى فرنسا لكن على شكل تعاون ثقافي دون المساس بالسيادة الوطنية.

وتطبيقا لهذا التعاون المشترك «بعثت فرنسا حوالي 7691 معلما فرنسيا، أما الدول الشقيقة فأوفدت ما بين 2000 إلى 2500 معلم».[2] وعموما فإن هيكل التعليم في الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال، احتفظ بنفس الحالة التي كان عليها في العهد الاستعماري كمرحلة أولى فكان مقسما إلى مرحلتين :

المرحلة الابتدائية وتشمل 6 سنوات.

المرحلة الثانوية وتشمل الطور الأول من التعليم الثانوي وتوازى التعليم المتوسط الذي أحدث فيما بعد. أما الطور الثاني من التعليم الثانوي فهو يوازي التعليم الثانوي بمستوياته الثلاثة.

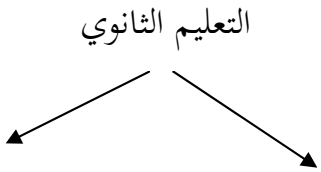

الطور المتوسط 4 سنوات الطور الثانوي 3 سنوات

ونسجل في هذا المجال أن أول دخول مدرسي في الجزائر ما بعد الاحتلال تحقق في أكتوبر 1962 وبهذه المناسبة الوطنية اتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدراج اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 7 ساعات في الأسبوع. وهذا تمهيدا للتخلص من أثار التركة الاستعمارية التربوية الموروثة عن المدرسة الفرنسية، فتبعتها إجراءات أخرى تم فيها تبني برنامج جديد للتاريخ والجغرافيا، وهذا على مستوى كل المراحل التعليمية وهذا وعيا بأهمية التاريخ في ربط الإنسان الجزائري بماضيه وحاضره، ومستقبله، ولهذا الغرض تشكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 كانت من مهامها الأساسية «تحديد الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم والتي تتمحور في التعريب، والجزأرة، وديمقراطية التعليم، والتكوين العلمي والتكولوجي».[1]

---

[2] نفس المرجع السابق ص 22.

[1] الطاهر زرهونى–التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال–دار موفم للنشر الجزائر 1993–ص 42.

وقد أكدت مواثيق الدولة الجزائرية، وفي مقدمتها ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي أعطى أهمية كبيرة للتعليم بجميع مستوياته على: "ضرورة تحقيق نفس فرص التعليم من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وهذا لمحاربة الأمية المتفشية بنسبة كبيرة في صفوف الجزائريين لأن ضمان الرقي الاجتماعي والثقافي للشعب يمر عبر التعليم».[2]

ومن النقاط التي ركز عليها نفس الميثاق ضرورة توجيه سياسة المدرسة مع احتياجات وأهداف البلاد في هذه المرحلة، يضاف إلى هذا التأكيد على إعطاء الأولوية للغة العربية في التعليم الابتدائي. وهذا ما أكده ميثاق الجزائر «أن إدخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي من بين إنجازات الاستقلال، لكن تعريب التعليم عمل طويل المدى ومهمة من أدق المهام، لأنها تتطلب وسائل ثقافية عصرية، ولا يمكن أن تتم في ظل التسرع»[1] وأن عملية التعريب يمكن تحقيقها على مراحل تمهيدا لتحقيق مشروع التعريب الشامل.

إذا ميثاق 1964 بصفة عامة، أكد على أن التعليم العام في الجزائر يجب أن يكون موحدا أي واحدا بالنسبة للجميع، وهذا للقضاء على الاختلافات في المحتوى والتوجيه والوظائف المعروضة على المتخرجين، تلك الاختلافات التي تتناقض ومبدأ التوجيه الإيديولوجي للشباب.[2]

فالتعليم يجب أن يكون جزائريا في برامجه واتجاهاته وذلك بالرجوع إلى المنابع الحية للتراث الشعبي الثري وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية ومعرفة المحيط الطبيعي والواقع الاجتماعي، والتجربة التاريخية والثورية لأمة عريقة.ويلاحظ أنه رغم صعوبة الفترة إلا أن الجهود التي بذلتها الجزائر كانت معتبرة، من حيث ضمان الحق في التعليم لكل الجزائريين فالأرقام تشير إلى ارتفاع عدد المتمدرسين من سنة 1962-1979 حسب الجنس. والجدول التالي يوضح ما يلي :

---

[2]-الرجوع إلى ميثاق الجزائر-1964-ص75.

[1]-ميثاق الجزائر-1964-ص 75.

[2]نفس المصدر السابق ص .75

جدول رقم (01)

زيادة عدد التلاميذ في الابتدائي حسب الجنس[1]

السنة الدراسية	بنون	بنت	المجموع
1962-1963	494,794	282,842	777,636
1967-1963	352,242	513,115	1,370,357
1971-1970	1,150,492	700,924	1,851,416
1975-1974	1,514,614	984,991	2,499,605
1979-1978	1,744,310	1,227,932	2,972,242

بالمقابل تطور المجموع العام للمعلمين الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (02)

تطور أعداد معلمي التعليم الابتدائي موزعين حسب اللغة[2]

السنة الدراسية	بنون	بنت	المجموع
1963-1962	16,456	3,452	19,908

[1] Ministère de l'éducation algérienne information statistiques Alger, sous direction des statistiques, 1979, p.20

[2] op.cit p 22.

1967-1963	17,419	13,247	30,666
1971-1970	17,318	26,338	43,656
1975-1974	18,358	41,821	60,179
1979-1978	24,053	56,800	80,853

إن التطور الكمي الذي شهدته الفترة 1962-1979 يبرهن على أن التعليم له أبعاد اجتماعية واقتصادية وصورة واضحة للتنمية الاجتماعية التي شهدتها البلاد ويعكس سياسة ديمقراطية التعليم وإلزاميته كمطلب من مطالب التنمية الاجتماعية، ونستنتج أن الدولة الجزائرية تعمل على جعل التعليم ديمقراطيا ونفهم من هذا أن الديمقراطية مبنية على التفسير العددي وهو التحاق أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالمدرسة وتبقى فرص النجاح رهينة عوامل ومعطيات أخرى.

ب-بدايات التفكير في إصلاح المدرسة الجزائرية:

ورغم المجهودات المبذولة في قطاع التعليم إلا أن المدرسة الجزائرية، استمرت تسير بتنظيمات وتشريعات مدرسية موروثة عن العهد الاستعماري، فكان لا بد من التفكير في الإصلاح لاستكمال الاستقلال، وهذا ما عبر عنه آنذاك وزير التربية أحمد طالب الإبراهيمي بقوله: «وإذا نظرنا إلى عجزنا عن مسايرة التطور وإقبال جماهير شعبنا على التعليم فإننا ندرك أن محاكمة المدرسة شيء لا بد منه وأن الحل يتطلب القيام بإصلاح الوضع المتأزم في التعليم[*]

جدير بالملاحظة أن فترة 1962-1969 هي فترة التذبذبات التي عرفتها الجزائر سياسيا خاصة وانعكست بشكل وبآخر على المنظومة التربوية، جاءت أحداث 1965 حيث تمت تنحية بن بله ليحل محله وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين، هذا الأخير الذي أعطى أهمية خاصة لقطاع المنظومة التربوية بحيث كانت ضمن أولوياته لأنه كان يدرك جيدا أننا لا نستطيع أن ننجح في تسيير دولة على أسس سليمة دون المرور بتكوين مدرسة وطنية قادرة على تكوين الرجال القادرين على تسيير مرحلة ما بعد الاستعمار، ومن ثم بادر إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات لتترجم الجهود المبذولة في هذه الفترة قصد تحويلها إلى مبادرات عملية في هذا المجال نذكر منها :

[*] الكلمة التي ألقاها أحمد طالب الإبراهيمي عند افتتاح أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في سنة 1968.

إصلاح 1969 : ظهرت في ذلك وثيقة سبتمبر 1969 تحت عنوان «مدخل إصلاح التعليم» وتضمنت هذه الوثيقة عددا من النقاط لعل أهمها يتمثل في التأكيد على ديمقراطية التعليم، وتعريبه، وتحديد الاختيارات العلمية والتقنية، وضمان كل الوسائل المادية والبشرية التي تسمح بتحقيق مدرسة جزائرية تستجيب للمرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد، حتى تخرج من دائرة التبعية للاستعمار الفرنسي.

وتجلى مفهوم التعليم في الجزائر «على مستوى الواقع في جهود الدولة، التي توجهت نحو إصلاح المنظومة التربوية المعمول بها في جميع مراحل التعليم، بدءا من سنة 1969 إلى جانب العمل في الوقت نفسه على تعميمه، ليستفيد منه جميع الجزائريين، بغض النظر عن جنسهم، أوجهة إنتمائهم. وهذا من خلال الإمكانيات الكبيرة، التي خصصتها الجزائر في ميزانية الدولة، لتوفير المرافق المادية، والتأطير البشري، للرفع من المستوى الفكري والتقني للجزائريين، قصد توفير الشروط الموضوعية المساعدة على إحداث التغيير».[1]

وإذا عدنا للحديث عن الفترة الممتدة ما بين 1962-1979 فنقول عنها أنها فترة كل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة، فخلاله تم تبني قواعد أساسية للنمو الاقتصادي وللتنمية الإجتماعية، وهذا في إطار ربط المدرسة بالواقع الجزائري والمشاركة الإيجابية في إيجاد الحلول لمشاكل الوطن، حتى لا تفقد محتواها والأهداف التي وجدت من أجلها.

وتظهر خلال هذه الفترة أربعة مخططات أساسية ميزت حركية تطور المجتمع في مختلف الميادين والمستويات. بداية من سنة 1962-1966 من فترة بداية استرجاع الجزائر لاستقلالها والعمل من أجل التحكم في شؤون البلاد التي كانت تنتظرها مشاكل كثيرة ومتنوعة.

بعدها جاءت فترة 1967-1969 وهي الفترة التي شرع فيها في تطبيق المخطط الثلاثي الأول للنمو الاقتصادي والاجتماعي خصوصا وأن القيادة السياسية الجزائرية كانت واعية بضرورة إيجاد استراتيجية جديدة للمنظومة التربوية الوطنية، حتى تساير التغييرات التي تشهدها البلاد وهذا انطلاقا من قناعة أننا لا يمكن استكمال استقلالنا دون مدرسة وطنية المضمون والمنهج.

---

[1]- أحمد بن مرسلي: مفهوم الإشتراكية والتجربة التنموية الجزائرية، دارسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين، 1965-1978 معهد الإعلام، 1994، دكتوراه، ص40

وقد استرجعت في هذه المرحلة اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي «فتعين في سنة 1969-1970 تدريس 15 ساعة بالعربية عوض 10 و 15 بالفرنسية في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، كما تم التعريب الكلي للسنوات الأولى الثلاث لمدة عشرين ساعة في الأسبوع».[2]

ومتابعة لهذه الخطوات جاء إصلاح 1974 الخاص بالمدرسة الأساسية «كفكرة جديدة، أفرزتها الظروف الحضارية والتغييرات الاجتماعية».[3]

وهذا انطلاقا من أن المدرسة هي القاعدة أو البيئة التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة ولمدة تسع سنوات.

كما تتيح لكل طفل (تلميذ) إمكانية مواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع، وفي نفس الوقت تهيئة للالتحاق بمؤسسات التعليم المهني، مما يؤكد رغبة الدولة في تكوين جيل وطني قادر على المشاركة الإيجابية في صنع مستقبل وطنه الذي يبدأ من المدرسة.

ولضمان تحقيق كل هذه الأهداف المسطرة حتى لا تبقى مجرد أفكار نظرية، بتجاوزها المشاكل والصعوبات التي عرفتها الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول حديثة الاستقلال.

جاء بعد ذلك إصلاح 1977 الذي تمحور حول جزئين هامين بالنسبة للمنظومة التربوية الوطنية ومستقبلها، فأكد على تطوير النظام التربوي ودراسة وضعيته الحالية، للخروج باقتراحات عملية لتحسينها وتجاوز كل العقبات التي واجهتها المنظومة التربوية بعد الاستقلال.

وتحديد الرد على كل الذين كانوا يؤكدون على فشل المدرسة منهجا ومضمونا وبالتالي دفع الدولة الجزائرية إلى تبني سياسة تربوية جديدة، بعيدة كل البعد عن المشروع الوطني، والتحدي الذي رفعته الجزائر من خلال القدرة على تكوين مدرسة جزائرية وطنية أصيلة، تكون وتخرج الأجيال القادرة هي الأخرى على حماية سيادتها الوطنية والدفاع عنها في الخارج خاصة إذ علمنا أن التيار الجهوي الرافض للمدرسة الأساسية في توجهها نحو تعريب التعليم كان يراهن على فشلها خلال فترة معينة، فالهدف من هذا الإصلاح إذن هو التأكيد على كيفية تطبيق المدرسة الأساسية وهذا خلال عشر سنوات (1969-1979) وقد أسفرت في النهاية على «إقرار المدرسة الأساسية كوسيلة لإصلاح التعليم في دورة اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر (من 26 إلى 30) من سنة 1979، حيث تم التأكيد الرسمي على المدرسة الأساسية بتطبيق محتوياتها المتعددة التقنيات ومدتها 9 سنوات وبلغتها

---

[2]-الطاهر زرهوني-مرجع سابق، ص.45

[3]-منصور حسين، يوسف خليل، التعليم الاساسي مفاهيمه ومبادئه، تطبيقاته-مكتبة غريب، مصر بدون تاريخ ص 18.

الوطنية للجميع»[1]. وإذا عدنا إلى مواثيق الدولة الجزائرية منذ الاستقلال انطلاقا من 1976 إلى 1989 فإننا نلاحظ من خلال قراءتنا المتأنية لها بأنها أكدت كلها على «مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته لضمان التحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال بالمدرسة.»[2]

وتوجهت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بدخولها خلال لفترة 70-73 بعدد معتبر من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل أهمها على الإطلاق تأميم الثروة الطبيعية وتحديد أسلوب تسيير شؤون الدولة خلال هذه الفترة وما يتبعها عموما.

هذه الفترة يصفها الكثير من المحللين بأنها فترة القرارات الجريئة على جميع المستويات، وحتى المنظومة التربوية استفادت هي الأخرى بشكل كبير من هذا التوجه الجديد مثلما تأكد ذلك في الميثاق الوطني في 1976 الذي جدد مرة أخرى التأكيد على مبدأ «تعميم التعليم، وديموقراطيته، وإفساح المجال لأكبر عدد من الشباب في مرحلة التعليم التقني والعالي، والتكوين المهني للعمال، وتوفير الظروف والمنشآت اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج، وكذلك تنمية أسباب الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل أهدافا ذات أولوية في إطار سياسة تنمية البلاد». [1]

إضافة إلى الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية مع التأكيد على دور المدرسة في المحافظة على الهوية الوطنية الجزائرية بكل أبعادها المتمثلة أساسا في اللغة العربية والإسلام والتاريخ، وهذا ما جاء في الميثاق الوطني «أن يكون التعليم جزائريا في برامجه واتجاهاته، وذلك بالرجوع إلى المنابع الحية للتراث الشعبي الثري، وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية، والتجربة التاريخية والثورية لأمة عريقة».[2] أي التأكيد على مبدأ ربط المدرسة بالمجتمع وبرز هذا التوجه بصفة واضحة من خلال فترة تحقيق المخطط الرباعي الثاني وهذا خلال سنوات 1974-1977 فجاء المخطط ليؤكد على الاهتمام بالمحتوى العلمي، والتقني وتكييف التعليم مع حاجيات الاقتصاد الوطني، وتوفير الإطارات اللازمة للاقتصاد الوطني، والتمسك «بالقيم العربية الإسلامية وتفتح الشخصية، والحس الفردي».[3] والتأكيد على ثوابت الجزائر الأساسية التي لا رجعة فيها سواء على

---

[1]الجريدة الرسمية، عدد 33 المؤرخ في 16 أفريل 1976-الجزائر.

[2]الرجوع إلى ميثاق 1976، جبهة التحرير الوطني، ص 269.

(1)- جبهة التحري الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ج.جد.ش.ص.269.

[2]-نفس المرجع ص ، 97.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر، 1965-1975 الجزائر-المطبعة الشعبية للجيش-بدون تاريخ-ص242.

الصعيد الاقتصادي بتبني الإشتراكية كمنهج وأسلوب للتسيير وإعادة الاعتبار للمدرسة الجزائرية التي من غير المعقول أن تبقى معزولة عن محيطها وواقعها.

وما نستخلصه من خلال كل هذا أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات ضخمة في تطوير التعليم، من حيث المؤطرين، والمؤسسات التعليمية، وعدد المتمدرسين حتى تتحقق الأهداف المسطرة خلال هذه الفترة، وأهمها ديمقراطية التعليم، وجزأرته، وتعريبه حتى تضمن الجزائر النجاح لمخططاتها وإختياراتها الأساسية لأن الفشل في تحقيق مدرسة جزائرية يعني منطقيا فشل الدولة الجزائرية بكل مؤسساتها ومسؤوليها.

كما أن التقدم الاجتماعي مرهون بمدى ثقافة أفراد المجتمع، وتكوينهم، لذلك يتعين على المدرسة أن تمنح تعليما رفيع المستوى، وأن تساهم في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا بتكوين الإطارات التي تحتاج إليها قطاعات النشاط الوطني.

I-3-محاولات إصلاح المنظومة التربوية:

لعل الأسباب التي تقف وراء عدم تمكن المدرسة الجزائرية من الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب تعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي حالت دون تحقيق البرنامج المسطر ومن أهمها:

1-نقص الإمكانيات البشرية والمادية لأن «الدولة لم تعط الاهتمام المطلوب لقضايا التربية والتعليم غداة الاستقلال».[1]

2-نقص الهياكل المدرسية والتجهيزات المختلفة وانخفاض الاعتمادات المالية وقلة مصادر التمويل.

3-إنعدام رؤية شاملة فيما يخص الأهداف المتوخاة من المنظومة التربوية، بمعنى ما هي الاستراتيجية التي تتبعها الدولة في التعليم، ونسجل في هذا المجال أيضا التأخر الكبير في إنجاز المؤسسات التعليمية المطالبة باستقبال الأعداد الهائلة من التلاميذ.

4-اهتمام المسؤولين على التعليم في الجزائر بتحقيق الجانب الكمي، على حساب النوعية التربوية المطلوبة والتي بإمكانها تحقيق قفزة نوعية في تنمية البلاد. يضاف إلى كل هذا ضعف الإطارات المنتسبة إلى قطاع التعليم وهذا من حيث الخبرة ومنهج التدريس فأثر ذلك سلبا على المردود العام.

وتبعا لذلك فإن التعليم في المراحل السابقة خضع على فترات عديدة، لإصلاحات جزئية لم يكن في مقدورها مواكبة حركة الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر، حتى وإن كنا لا نستطيع إنكار المجهودات الكبيرة المبذولة لتطوير قطاع التربية والتعليم، ومن ذلك محاولة تكوين إطارات وطنية بكيفية جادة وهذا لدعم إتجاه الاعتماد على النفس وكذا تعريب التعليم، وجزأرته خاصة في المرحلة الابتدائية.

---

[1] الرجوع إلى لطفى بركات أحمد، التربية والتقدم في الوطن العربي، ص178، بدون تاريخ.

يضاف إلى هذا رفع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الذي يتطلب إمكانات مادية ضخمة لإنجاحه، كل هذا أدى إلى الوصول إلى تحقيق تغيير ولو بشكل محدود، مس شكل النظام التعليمي في الجزائر مع التفكير الجاد، في تجسيد الإصلاح الشامل في ظل إستراتيجية وطنية شاملة لتجسيد أهداف المدرسة الجديدة التي يميزها تكفل أفضل بالعملية التربوية في آلياتها وأبعادها.

إن استكمال الدولة الجزائرية لعملية السيطرة والحكم في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي دفع إلى إدماج المدرسة في المحيط الخارجي الذي تعمل وتنشط فيه، و«بالتالي جعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية والتقدم» .[1]

وخصوصا وأن المرحلة السابقة التي عاشتها الجزائر أثبتت، بما لا يترك مجالا للشك، أن الخلل الأساسي يكمن في المنظومة التربوية بمعنى عدم ربط المدرسة الجزائرية بالواقع الذي توجد فيه، وكذا فقدان التوازن في مجال تعميم التعليم على المستوى الوطني. فالجزائر بعدد سكانها ومساحتها الشاسعة ومناطقها الكثيرة وتحدياتها المختلفة، يفرض عليها انتهاج سياسة تعليمية جديدة تستجيب للمرحلة الراهنة التي تعيشها. إذا كان لا بد من البحث عن جميع الوسائل الكفيلة بدفع القطاع نحو تحقيق أهداف المجتمع، حتى لا تحدث القطيعة بين الدولة ومؤسساتها وأفراد المجتمع بكل فئاته ومستوياته.

وتطبيقا لكل هذا حددت الأمرية[2] الصادرة عن وزارة التربية الوطنية المنظمة للإصلاح الجديد للمنظومة التربوية، من حيث اتجاهاتها ومبادئها ومضامينها ومناهجها.

فمن بين ما جاء فيها تركيزها على :

1-الاهتمام بالإنسان وذلك بوضع استراتيجية تربوية شاملة، يكون الإنسان محورها وأداتها، باعتباره مركز الحركة الاجتماعية.

فتنمية الشخصية السليمة والاهتمام بجميع جوانبها شرط أساسي لتحقيق منظومة تربوية سليمة ومتوازنة حتى تؤدي دورا إيجابيا في المجتمع.*

أي أن المدرسة مطالبة بالمحافظة على الانتماء الثقافي والحضاري للطفل، في الوقت نفسه تحقيق القدرة على التحاور الإيجابي مع الفكر العالمي.

---

[1] الرجوع إلى نصوص الميثاق الوطني-1976-ص 87.

[2] أمر مؤرخ في 16 أفريل 1976.

* الرجوع إلى الميثاق الوطني ج.ج.ش (باب المحاور لبناء الاشتراكية) ص 87 إلى 89.

2-الاهتمام بالبيئة الاجتماعية، وذلك بإعداد الإنسان القوي القادر على المشاركة الإيجابية في التنمية، فالوسط البيئي والاجتماعي يعتبر من بين المصادر والمرجعيات الأساسية لبناء المنظومة التربوية السليمة، حتى تستجيب لحاجات الفرد والمجتمع معا، وتعمل على إثراء هذا المحيط في الوسط المدرسي قصد التدرب على الحياة كممارسة وخبرة ووظيفة، ومن ذلك يقول جون ديوى «على أن المدرسة مثل نظام الحياة الاجتماعية، بمعنى أن الطفل يكتسب كل شيء من المدرسة كالعادات والعلوم فإذا وفقت المدرسة في ذلك فإن المجتمع هو أكبر مستفيد».[1]

ومعنى ذلك أن النموذج التربوي ينبغي أن ينسجم والاختيارات الجوهرية للبلاد، فالحديث هنا عن ضرورة ربط المعارف العلمية والفكرية.بالأسس الجماعية للإنتاج الاقتصادي وهو ما يسمى في تلك المرحلة بالنموذج التربوي المنتج فالجزائر بحاجة إلى كل الطاقات البشرية لمساعدتها على تحقيق الأهداف المسطرة خلال هذه الفترة والمدرسة كمؤسسة اجتماعية حيوية مطالبة بتكوين العناصر المنتجة لا المستهلكة فقط.

وهذا لتحقيق متطلبات وحاجيات المجتمع الزراعية والصناعية، تماشيا مع أسس بناء المجتمع الاشتراكي بكل أهدافه وتطلعاته.

غير أن الفارق كان واضحا وكبيرا بين ما هو موجود وبين ما كان ينبغي أن يكون فالمستوى التعليمي للتلاميذ تميز بالضعف، وفقدان التوازن في مجال تعميم التعليم على المستوى الوطني، وسوء التوجيه المدرسي، ونقص التكامل بين مختلف المراحل التعليمية وكذلك نقص الهياكل اللازمة لاستقبال العدد الهائل من التلاميذ بالإضافة إلى ضعف القوانين وعدم ملاءمة نصوص المنظومة التربوية للمرحلة الراهنة، فالمدرسة، عموما عجزت عن أداء دورها في المجتمع، بمعنى أن تكون صورة للمجتمع وبالتالي تعتبر مجتمعا مصغرا.

كثر الحديث عن ضرورة تشييد إستراتيجية جديدة في مجال التعليم، واستوجب ذلك إعادة النظر في جميع جوانب النظام التعليمي القائم والبحث عن الوسائل الكفيلة، والصيغ الملائمة لإعطاء التعليم دفعا جديدا لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتنمية الشاملة لإنقاد المدرسة الجزائرية من الوضعية الصعبة التي وجدت نفسها فيها، خاصة إذا علمنا أن المدرسة هي تعبير صريح، عن وضع

---

[1] جون دوي. المدرسة والمجتمع، ترجمة الدكور أحمد حسين الرحيم، دار المعارف بمصر، ص75.

الدولة بمؤسساتها، وهذا ما دفع إلى «التفكير بضرورة الإصلاح الجذري فتم تبني المدرسة الأساسية كوسيلة أساسية للإصلاح».[2]

المحور الثاني:

إعادة الإصلاح وتبني مشروع المدرسة الأساسية وخلفياته

[2] الرجوع إلى قرارات اللجنة المركزية–الدورة الثانية–26 إلى 30 سبتمبر 1979.

المحور الثاني II : إعادة الإصلاح وتبني مشروع المدرسة الأساسية وخلفياته:

إن التطور الهائل الذي شهدته الجزائر في جميع الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، وكذا التطلعات الجديدة للمجتمع والتحديات الهامة، المفروضة عليه من الداخل والخارج، أوجدت ضرورة إحداث تغييرات جذرية في المنظومة التربوية قصد تطويرها وتحسينها، لإعطائها فرصة المشاركة في صنع مستقبل الوطن خاصة إذا علمنا أن المدرسة هي «إحدى المؤسسات الاجتماعية الهامة التي تتخرج منها الإطارات المسؤولة على تجسيد الاختيارات الأساسية للدولة».[1] والمجتمع على حد سواء فتكون بذلك في مستوى الآمال المعلقة عليها.

فلا يمكن تصور دولة متطورة دون مدرسة متطورة، قادرة على تحقيق هذا الربط الإيجابي، بين الماضي والحاضر والمستقبل.

ولعل بروز هذا الوعي بدور المؤسسة ورسالتها دفع برجال السياسة والتعليم إلى تبني تصور مناسب، لإحداث إصلاح تربوي شامل تكون غايته بناء منظومة تربوية موحدة منسجمة في أهدافها ومضامينها وآليات تسييرها إضافة إلى خضوعها إلى استراتيجية علمية واضحة، قائمة على تقديرات مضبوطة بشكل علمي بين الإمكانات المتاحة وبين الأهداف المسطرة للتنمية. والحاجات الأساسية للبلاد فجاء «تطبيق نظام المدرسة الأساسية، الذي صادقت عليه الحكومة، وصدر بمرسوم رئاسي في 16 أفريل 1976 وأقره الميثاق الوطني، وكان موضوعا لنقاش كبير وجاد بين المختصين التربويين من مختلف الإتجاهات الفكرية والسياسية، في مواقفهم إزاء هذا الإصلاح التربوي».[2] والسؤال المحورى المطروح ما المقصود بالمدرسة الأساسية التي أحدث كل هذه الضجة داخل وخارج محيطها ؟

---

[1] الطاهر زرهوني، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] نفس المرجع ص، 120.

II-1-تعريف المدرسة الأساسية وربطها بالمجتمع :

إذا أردنا معرفة التطور التاريخي لمفهوم المدرسة الأساسية فلابد من العودة إلى فترة الحرب العالمية الثانية حيث عرف العالم ظهور تيار إنساني جديد يحمل مبادئ عالمية سامية كالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة حيث انعكست هذه الأفكار على المنظومة التربوية التعليمية في كل دول العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور هذه الحاجة والرغبة في تحقيق متطلبات الاستقلال الذاتي للفرد وللمجتمع، وكذا التحكم التكنولوجي، والاعتماد على النفس في جميع مجالات الحياة. ولعل أول من حاول تطبيق هذا الاتجاه، إن صح هذا التعبير الذي "جعل العمل اليدوي جزءا لا يتجزأ من عمل المدرسة كتعليم أساسي على مستوى العالم الثالث، هو الزعيم الهندي المفكر غاندى"[1]

واعتبر ذلك توجها جديدا للتربية والتعليم لجعل المدرسة تساهم في عملية التحرر الاقتصادي والسلام العالمي والنهوض الثقافي والحضاري للدول.

يضاف إلى هذا أن المدرسة الأساسية كمفهوم جاءت كحل يساهم في وضع حد لمشكل الأمية المنتشرة بكثرة في العالم الثالث وتحفيز المنظومة التربوية، على القيام بمهامها ورسالتها تجاه مجتمعها على أكمل وجه، والجزائر بحكم انتمائها لمجموعة الدول النامية وبحكم رغبتها في تحقيق هذا التقدم الشامل الذي يمر حتما عبر بناء مدرسة وطنية قوية ومنسجمة. تبنت هذه المدرسة الأساسية التي يمكن القول عنها بأنها القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية أو هي البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال «تربية أساسية واحدة لمدة 9 سنوات، تعطى لكل تلميذ حق مواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع بالنظر، إلى قدراته العقلية وجهوده المبذولة، كما تهيئه وتعده إلى الالتحاق بوحدات الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني»[2]

---

[1] أنظر قضايا عربية في الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي، السنة السابعة، العدد الثامن، أوت 1980،ص48.

[2] الطاهر زهورنى،مرجع سابق، ص : 121.

إن المدرسة الأساسية نظريا تضمن لكل فرد من أفراد المجتمع الحد الأدنى واللازم من المعرفة، التي تجعله قادرا على الاندماج في المجتمع، وتوظيف مؤهلاته المختلفة في تطوير البلاد والمشاركة في عملية التغيير الاجتماعي المنشود فيفهم من هذا أن هذا النظام التربوي الجديد، لا ينحصر فقط في تقديم المعارف والتقنيات النظرية ونقلها للأجيال، ولكن الأهم من هذا هو تكوين جيل من الشباب القادر، على تحمل مسؤولياته في الدفاع عن الوطن ومقوماته الأساسية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي مدرسة شاملة متعددة التقنيات والتخصصات، يتكامل فيها الجانب النظري بالتطبيقي، مما يضمن ترجمة هذه المعارف النظرية إلى مكاسب ميدانية تستفيد منها البلاد في معركتها التنموية بربط هذه السياسة مع سياسة التكوين والتمهين.

إن الكثير من دول العالم تبنت التعليم الأساسي باعتباره الحد الأدنى من التعليم الذي تؤمنه الدول لأفرادها فهو يعتبر كبديل للتعليم الابتدائي التقليدي الذي يقوم على المعارف النظرية والكتاب والمعلم وطرق التلقين وهو من أهم المحاولات الإصلاحية التي تهدف إلى تغيير النظام التربوي الموروث عن العهد الاستعماري.

II –2–مبادئ التعليم الأساسي وأهدافه :

تجسيدا لكل هذا حددت الوثائق الرسمية المبادئ الأساسية للمدرسة الأساسية في النقاط التالية :[1] التعليم الأساسي حق لكل طفل جزائري، وهو إجباري ومجاني ويضمن مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وهو :

- ينسجم مع التوجهات الجديدة للبلاد في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، منطلقا من المبادئ العامة للسياسة التربوية المستوحاة من النصوص المرجعية للبلاد.
- جزأرة التعليم من ناحية المحتوى والمناهج والتأطير.
- تعريب التعليم مع التفتح على اللغات الأجنبية.
- اعتبار التلميذ محور العملية التربوية والمعلم دعامتها الأساسية.
- يرتكز على البعد الوطني، والبعد الديمقراطي والبعد العلمي والتكنولوجي والبعد العالمي والمعاصرة.

[1] همزة وصل، مجلة التكوين والتربية، العدد 11، (1975-1976) وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، ص 23.

- التفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، لربط المنظومة التربوية بعملية التنمية الشاملة للبلاد.
- تنمية شخصية الأطفال وإعدادهم للعمل والحياة في نطاق القيم الإسلامية العربية.

- تنشئة الأطفال على حب الوطن وبعث روح المسؤولية تجاهه والمواطنة.

الأهداف :[1]

- يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية حب المعرفة والإطلاع والبحث والتجريب والإبداع.
- التأهيل لمواصلة التعليم الثانوي أو التكوين المهني أو الاندماج في الحياة العملية.
- الوعي بدور الأمة الجزائرية في الحضارة العربية الإسلامية والإنسانية والوعي بتاريخها النضالي وقيم ثورة أول نوفمبر 1954.
- الإحساس بالجمال وتذوقه والتعبير الفني لإيقاظ الأحاسيس الجمالية.
- تعليم اللغات الأجنبية للتفتح على الثقافات والحضارات والاستفادة منها.
- المبادئ الإسلامية والوطنية والإنسانية وتأهيل التلاميذ والأجيال المقبلة للمواطنة الصالحة.
- الاكتساب التدريجي للتحليل الرياضي وتقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد.
- حب الدراسة والمطالعة اليومية.
- التمكن من اللغة الوطنية فهما ونطقا وقراءة وكتابة.
- ممارسة النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية.

وانطلاقا من هذه المبادئ والأهداف، تضمن عملية التفاعل والانسجام الذي يجب أن يتحقق لتقوم المدرسة بدورها الريادي في المجتمع.

---

[1] النشرة الرسمية الوطنية –المديرية الفرعية للوثائق 1995–الطبعة الثالثة ص 19 و 20.

فالتربية هي العنصر المحوري في تكوين القدرات البشرية، والبعد الأساسي ونقطة الارتكاز في التحول الصحيح نحو المستقبل، فالتعليم في هذا العصر لم يعد مجرد خدمة تقدمها الدول لأبنائها بل هو مشروع استثماري بالدرجة الأولى. وطبيعي أن تكون المنظومة التربوية في مقدمة أولويات الدولة الجزائرية باعتبارها المشروع الذي ستدخل به الجزائر الألفية الثالثة والقرن الواحد والعشرين.

فالتعليم كما حددته المواثيق الرسمية الجزائرية هو حجر الزاوية في أي بناء محكم ونقطة الانطلاق لكل نهضة حضارية، فكان لا بد من التفكير بمستقبل المنظومة التربوية الوطنية، خاصة وأن جميع الأطراف المعنية من معلمين وأساتذة ومختصين وأولياء التلاميذ، نادوا بضرورة بعث المدرسة الجزائرية بكل مقوماتها وإبراز دورها في تنمية الحس المدني والسياسي، لدى التلميذ الجزائري حتى لا يكون بعيدا عن تحديات وطنه، وفي الوقت نفسه قادرا على مواكبة التطور الحاصل في العالم.

لقد كان أمر 16 أفريل 1976 الصادر في الجريدة الرسمية بخصوص المدرسة الأساسية بداية لإصلاح التعليم من القاعدة تركيزا على المضمون وأساليب التسيير، وهذا للوصول إلى إصلاح شامل، فيما يخص المراحل التعليمية الأخرى أي الثانوي والجامعي وكذا تهيئة التلميذ للتوجه إلى الحياة العامة للمشاركة في العمل والإنتاج بطريقة جدية وهادفة، وهذا انطلاقا من مبدأ أساس يستلزم إحداث التشاور والتعاون بين المدرسة وبقية المؤسسات في المجتمع.

فعزل المدرسة عن محيطها يتسبب بشكل أو بأخر في ضعف مستوى أداء المعلمين والتلاميذ على حد سواء، وكذا تغليب المنطق الإداري على المنطق التربوي في التسيير.

فالمدرسة الأساسية كمضمون –وكمنهج– وإرادة سياسية تم تبنيها في 16 أفريل 1976 ليس لتلقين المعارف والمعلومات للتلميذ فقط وإنما المساهمة في تكوين نموذج المواطن الواعي، القادر على مواجهة الحياة العملية والاندماج (intégration) في المجتمع للمساهمة الإيجابية في تطويره.

ومن هذا المنطلق، أكدت معظم النصوص الرسمية على جوهر العلاقة الموجودة، بين المؤسسة التربوية ومحيطها. إن هذه العلاقة القائمة على أساس جدلي بين المدرسة ومحيطها من شأنها تمكين المتعلم من حب الإطلاع ومن القدرة على الإبداع والنقد، وتنويع قنوات التشاور بين المدرسة والأسرة وبينها وبين الأوساط الاقتصادية والمؤسسات الثقافية والجمعيات على اختلاف أنواعها. وهو ما يعنى تعلم المشاركة الإيجابية في الحياة العمومية انطلاقا من المدرسة، باعتبارها الفضاء الأساسي للإشعاع الحضاري، وإحدى المؤسسات التي يجسد بواسطتها تماسك المجتمع وقيامه على مبادئ وأسس سليمة.

II–3–تطبيق المدرسة الأساسية :

إن الحديث عن البناء الداخلي للمدرسة الأساسية كما حدده مرسوم أو قرار 16 أفريل 1976، نجده يحتوي أو «يضمن ثلاثة أطوار متتالية روعي فيها الخصائص النفسية والإدراكية والعضوية لنمو الطفل».[1]

أولى هذه الأطوار هو الطور الأول، أو المرحلة القاعدية، مدتها ثلاث سنوات من سن السادسة إلى التاسعة. فهو طور يساعد على نمو التلميذ عقليا ويلقنه وسائل التعبير الأساسية، في توقيت إجمالي أسبوعي مدته 27 ساعة موزعة على مجموعة من المواد والأنشطة مثلما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (03) التوقيت الأسبوعي للطور الأول[2]

(مع الأنشطة والمواد)

المواد والأنشطة	السنوات		
	الأولى	الثانية	الثالثة

[1]–الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 122.

[2]منشور وزاري رقم 743، في 8 جوان 1980،موضوعه مناهج ومواقيت الطور الأول من التعليم الأساسي.

اللغة العربية	14	14	12
التربية الرياضية	6	6	6
التربية الإسلامية	2	2	2
التربية الاجتماعية	/	/	2
معرفة الوسط	/	/	1
الموسيقى	1	1	1
الأشغال اليدوية	1,30	1,30	1,30
الرسم	1	1	1
التربية البدنية	1,30	1,30	1,30

وتم تطبيق نظام المدرسة الأساسية إبتداءا من السنة الأولى للعام الدراسي 1980-1981. أما الجوانب التربوية فجاءت التعليمات الوزارية، بشأنها ملحة على كيفية تدريس الرياضيات باعتبارها لغة يعبر بها عن العلاقات ونماذج بنائها وتحويلها «هذه اللغة التي يجب أن يمتلكها الطفل ويجعلها وسيلة التفكير والتأثير في المحيط».[1]

أما السنة الثانية التي شرع فيها سنة 1981-1982 فكانت تشتمل على نفس النشاطات المبرمجة في السنة الأولى، وكانت تسعى إلى تدعيم ما اكتسبه الطفل سابقا وإلى تحقيق الأهداف المسطرة خلال الطور الأول.

أما بالنسبة للسنة الثالثة، فتم الشروع فيها منذ الدخول المدرسي 1982-1983 بإدراج وحدتين جديدتين وهما : دراسة الوسط الطبيعي والتكنولوجي اعتمادا على الملاحظة والتساؤل والتجربة، إضافة إلى التربية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لضمان إدماج الطفل في واقع مجتمعه بكل مشاكله وتحدياته وكذا قيمه وثوابته.

أما الطور الثاني أو ما يعرف بمرحلة الإيقاظ فمدتها ثلاث سنوات من السنة الرابعة إلى السادسة أساسي هدفها تحسين وسائل التعبير الأساسية واكتشاف الوسط الاجتماعي والطبيعي، كما

[1] الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 123.

تم إقرار مجموعة من الأعمال التطبيقية، ذات الصبغة التكنولوجية في دراسة الوسط، وبإدراج اللغة الأجنبية الأولى أي الفرنسية، طبقا لقرارات الدولة الجزائرية.

تواصل إذن تطبيق المدرسة الأساسية بالشروع في السنة الرابعة إبتداء من الموسم 1983-1984 حسب التوقيت الأسبوعي إضافة إلى توقيت مدته 3 ساعات خصصت للاستدراك التربوي للغة الوطنية والرياضيات.

جدول رقم (04)

جدول زمني لعدد الساعات المدرجة في الطور الثاني من التعليم الأساسي[1]

المواد والأنشطة	السنوات		
	الرابعة	الخامسة	السادسة
اللغة	7,30	7	7
الرياضيات	5	5	5
التربية الإسلامية	1,30	1,30	1,30
التربية السياسية والاجتماعية	1	0,30	0,30
دراسة الوسط (التطبيق)	2	2	2
اللغة الفرنسية	7	7	7
الرسم	1	1	1
الموسيقى	1	1	1

[1] وزارة التربية،دليل ولي التلميذ من أولى أساسي إلى البكالوريا. سبتمبر 1996، ص، 9.

التربية البدنية	1	1	1
التاريخ والجغرافيا	/	1	1
الاستدراك التربوي	27	27	27

أما بالنسبة للسنة الخامسة فشرع فيها ، خلال السنة الدراسية 1984-1985 ببرمجة نشاطات تربوية جديدة منها تدريس التاريخ والجغرافيا والمعاينة الميدانية من خلال إتاحة الفرصة للتلاميذ بالقيام بدراسات استطلاعية لبعض الأماكن ذات القيمة التاريخية لربط الطفل بوطنه حتى يحدث التواصل بين الأجيال، وهذا انطلاقا من مبدأ أساسي، يقول أن من ليس له ماضي أي تاريخ، لا يمكن أن يصنع حاضره وبالتالي مستقبله، خاصة إذا كنا نتحدث عن وطن وأمة بأكملها.

هذا فيما يخص الطور الثاني، أما بالنسبة للطور الثالث أو ما يعرف بمرحلة التوجيه، فمدتها ثلاث سنوات، وتهدف إلى تدعيم المعارف النظرية السابقة والأعداد لإدماج الطفل في عالم الشغل، قصد توجيهه الاتجاه السليم المبنى على أسس علمية صحيحة، وهذا لجعله عنصرا فعالا في المجتمع يشارك بطريقة إيجابية في تنمية وطنه، وحل مشاكله بأسلوب سليم، وهذا انطلاقا من مبدأ أساسي مفاده أن الفشل في الدراسة لا يعني الفشل في الحياة العملية بمجالاتها المختلفة ومصاعبها الكثيرة.

عموما شرع في تعميم هذا الطور بداية من الموسم 83/82 حسب خطة اعتمدت التدرج بمقدار ربع المتوسطات أي حوالي 300 مؤسسة، يشملها التعميم كل سنة وهذا الإجراء جاء للتحكم في الدفعات المتخرجة في كل سنة من التاسعة أساسي ومن الرابعة متوسط سابقا إلى غاية جوان 1989 وجدير بالذكر أنه تم إدراج لغة أجنبية ثانية في هذا الطور وهي الإنجليزية التي جاءت لتضع حدا لاحتكار اللغة الفرنسية كلغة أجنبية وحيدة في المدرسة الجزائرية وهذا منذ الاستقلال، رغم أن هذه السياسة الجديدة أو التوجه الجديد للمنظومة التربوية الوطنية قد تسبب في بروز كثير من الصراعات والخلافات التي تجاوزت مسؤولو القطاع لتنتقل إلى رجال السياسة بمختلف توجهاتهم وأهدافهم، ولتتحول إلى موضوع للنقاش والجدل، عبر صفحات معظم الجرائد الوطنية بين المعارضين له كمنهج وكمضمون، والمؤيدين له.

وهكذا إذن تم إقامة التعليم الأساسي ذو السنوات التسع، أي المتكون من الطورين الأول والثاني، كما أنجز تعميم التعليم الأساسي في الربع الأخير من مؤسسات الطور الثالث، وهو ما يدل

على الأقل نظريا اكتمال الإصلاح سنة 1985-1986 بالأطوار الثلاثة أي الوصول إلى توحيد التعليم بالسنوات التسع.

يتوج التعليم الأساسي "بشهادة التعليم الأساسي عوض شهادة التعليم المتوسط" تمنح للناجحين في امتحان ينظم على مستوى الولاية أما امتحان الدخول إلى السنة السابعة (أي امتحان السادسة سابقا) فتم إلغاؤه وأصبح التلاميذ يقبلون في السابعة أساسي بصفة شبه آلية فقفزت نسبة النجاح من 54% عام 1979 إلى 80% في سبتمبر 1985 أي 442.600 تلميذ انتقلوا إلى السنة السابعة من التعليم الأساسي في سبتمبر 1986 والجدول التالي يوضح لنا الزيادة الهائلة في عدد التلاميذ حسب الأطوار الثلاثة بما فيها الثانوي.

جدول رقم (5)

تطور عدد التلاميذ في مراحل التعليم الأساسي والثانوي[1]

السنة	المجموع	ط1و2	ط3	الثانوي	التقني
63-62	-	777.636	30790	-	-
80-79	3.982359	3.061.252	737902	183.205	12770
97-96	7.293.189	4.674.947	1.762.761	885.481	64.888

إذن المدرسة الأساسية كمدرسة شاملة متعددة التقنيات يتكامل فيها العلم بالتطبيقات العملية ويترجم فيها ما هو نظري إلى مواقف عملية، ميدانية تضمن ديمقراطية التعليم لجميع الأطفال في جميع المستويات من 6 إلى 16 سنة وبصفة إلزامية ومجانية.

إن المدرسة الأساسية هي ضمان جيل قادر على القراءة، متمكنا من فهم كل الأحداث التي تدور حوله وتحليلها بموضوعية وعقلانية، وتحقيق إنخفاض نسبة الأمية في مجتمعنا والقضاء على أبرز مظهر من مظاهر التخلف الحضاري ككل وهذا تطبيقا وتجسيدا لقاعدة أننا نستطيع قياس تطور أمة ما بعدد معلميها ومتعلميها وبالتالي معرفة مدى الجهود التي بذلتها خلال مسيرتها التعليمية، وهذا

[1] وزارة التربية الوطنية "بيانات إحصائية" 96-97 ص202.

ما أكده الرئيس الراحل هواري بومدين بأن "التربية، مهما كانت راقية، إذا لم تكن وطنية فليست بتربية، وإن التكوين مهما كان عاليا، إذا لم يكن بلغة البلاد فسيبقى ناقصا، أبتر، وربما ترتب عليه انحرافات تحيد بنا عن الجادة، وتضلنا عن وجهتنا الصحيحة السليمة. وإن إحلال لغتنا مكانتها الجديرة بها في التعليم، والإدارة، ومختلف مظاهر الحياة اليومية والقومية، لا يقل أهمية في نظرنا عن أي مشروع من مشاريعنا الثورية الكبرى.."[2].

ومن الطبيعي، أن يطرح المجتمع بجميع مؤسساته الوطنية وهيئاته ولا سيما في المراحل الحاسمة من تطوره، مثل هذا السؤال الهام، الخطير والمثير في نفس الوقت: أية مدرسة ينبغي أن نعدها اليوم لغد لأن المدرسة هي "أعظم وأخطر مؤسسة لدى الأمة، ولن يتأتى أي شكل من أشكال العناية بالمدرسة إلا على أساس المعرفة الدقيقة بأحوالها، ومسالك تطورها، ومواطن ضعفها وقوتها".[1]

II-4 إصلاح التعليم الثانوي:

شرع ابتداء من الموسم الدراسي 1984-1985 في إصلاح التعليم الثانوي لأن التعديلات التي أدخلت عليه منذ الاستقلال، كانت عاجزة عن جعله مؤسسة قادرة على توفير الإطارات المتوسطة، والاستجابة لمطالب التنمية في عصر يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

وقد حددت قرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية (26-31 ديسمبر 1979) التوجيهات المتعلقة بالتعليم الثانوي، وألحت على ضرورة "إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني والعمل على توسيع مجالاته، وتمكينه من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية، وذلك تماشيا مع حاجات البلاد، وإتاحة الفرصة للمتفوقين منهم للحاق بالجامعة ولمواصلة الدراسة والتكوين في مجال اختصاصهم وضمان فرص العمل لهم"[2]. كما ألحت على ضرورة "إصلاح التعليم الثانوي العام باعتباره حلقة وصل بين التعليمين الأساسي والعالي وذلك بتطوير مناهجه وإدخال إصلاحات جذرية على مضامينه لتدعيم الشعب العلمية والرياضية والتقنية والأدبية".

وتطبيقا لأحكام المادة 34 من الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين يشتمل التعليم الثانوي على ما يلي:

---

(2) خطب الرئيس هواري بومدين، ج(2)، ص210، وزارة الإعلام والثقافة 1970.

(1) د. علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، شركة دار الأمة، الجزائر، الطبعة الأولى ص26، 2001.

(2) قرارات اللجنة المركزية –دورة سبتمبر 1979. رقم 23.

1-التعليم الثانوي العام: ويستمر طيلة ثلاث سنوات ويتم فيه تحضير التلاميذ إلى مختلف شعب البكالوريا العلمية والأدبية، وهو يمد الجامعة بالعناصر اللازمة لمواصلة الدراسة، والتخصص في مجالات مختلفة.

2-التعليم الثانوي المتخصص: وهو تعليم يساعد على اكتشاف المواهب لدى الشبان أثناء تعلمهم في المرحلة الأساسية ومن ثم توجيههم حسب ميولهم ومواهبهم ويدوم هذا التعليم ثلاث سنوات.وتتوج دراسة التعليم الثانوي العام والمتخصص بشهادة البكالوريا.

3-التعليم الثانوي التكنولوجي والمهني: يهدف إلى تحضير التلاميذ في مختلف قطاعات الإنتاج فيقوم بتكوين التقنيين والعمال المؤهلين ويهتم هذا التعليم بالجانب التقني والتكنولوجي وهو وثيق الصلة بالمؤسسات الإنتاجية والهيئات العمومية وتستمر مدة التعليم بين سنة وأربع سنوات وتختم مدة الدراسة بشهادة تقني.

وخلاصة القول أن السياسة التربوية الحديثة تهدف إلى: "جعل المدرسة، في آن واحد، أداة للتنمية الاجتماعية، والازدهار الوطني في جميع المجالات؛ وفضاءا راقيا يتكون فيه أطفالنا، وشبابنا، على الأخلاق الفاضلة، والمبادئ السامية، والتسامح، والتضامن، والتحصيل العلمي الرصين. هذا من ناحية؛ ولجعلها، من ناحية أخرى، وعاءا جامعا يحتضن، ويستوعب، كل ما ينجزه المشروع الوطني من تطوير للذهنيات، وترقية للفكر، وتحسين في المستوى العام"[1].

لأن السياسة التربوية الناجحة هي التي تعطي مفهوما شموليا للتربية والتكوين ومقتضيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك ربط التعليم بالتنمية الشاملة. وتوسيع مفهوم التربية ليشمل جميع جوانب الحياة، ويعد ارتباطها بالوسط الاجتماعي والبيئي ومسايرتها لروح العصر واهتمامها بالإنسان لأنه يمثل العمود الفقري للمنظومة التربوية.

II-5- الاتجاهات المختلفة للمنظومة التربوية:

1-الاتجاه الوطني:

مما لا شك فيه أن الجدل والنقاش يدور منذ سنوات طويلة وبالتحديد منذ حوادث أكتوبر 1988، على المنظومة التربوية الوطنية بصفة عامة، فقد تعرضت للكثير من النقد والاتهامات الخطيرة، وحتى للتجريم صراحة.

---

[1] د. علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، مرجع سابق ص30.

ولعل هذا النقاش ينبع أساسا من أهمية هذا القطاع الذي يعد ميدانا متميزا للصراع الفكري، واحتكاك الآراء وتناطح الإيديولوجيات، ومن هنا كان سعي كل الجهات التي تمثل توجهات اجتماعية وثقافية وفلسفية مختلفة إلى أن تجعل الفضاء المدرسي أداة توظفها لصالح أيديولوجيتها، وسلاحا متميزا للقضاء على فكر خصومها.

والذي استقر عليه الأمر في البلدان المتقدمة التي هي عادة ما تكون نموذجا لنا، أن هناك أرضية مشتركة تمثل الجذع الموحد لشجرة الأمة بكل فروعها وأعضائها، ذلك الجذع هو الذي يكون القاعدة التي يجب أن تلتزم بها المدرسة، والتي إذا لن تلتزم بها جنحت إلى التحزب، وأصبح كل فريق يحاول استخدامها لأغراضه.

ونحن في الجزائر اتفقنا منذ عقود من الزمن على، ذلك الجذع المشترك الذي نسميه الثوابت، أي أن ركائز البناء الاجتماعي والثقافي للأمة، فإذا انهارت هذه الركائز استحالت فكرة الوجود الوطني والقومي المشترك. وانطلاقا من هذا فإن ما يحدث في الجزائر من جدل حول المدرسة لم يسبق وأن حدث في دولة أخرى.

فالصراع في المدرسة قد يتناول المشاريع الحضارية ومناقشة مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكنه لا يجب أن يتناول منطلقات الوجود الوطني: تاريخ الأمة، اللغة الوطنية، والعقيدة الدينية والانتماء الحضاري لأن هذه المكونات هي التي تشكل لدى الأجيال المختلفة الإحساس بمعاني المستقبل الواحد والانتماء لوطن واحد وأمة واحدة.

وقد لا نبالغ إذا قلنا بأن هذا الإحساس المشترك الذي أخرج فرنسا من الجزائر، لأن الجزائر لا يمكن أن تكون فرنسية كما كان يقول أبناؤها.

فالاتجاه الوطني يؤكد أن الذين يتحدثون عن إصلاح التعليم من زاوية "إعادة التأسيس" لا يهتمون أصلا بالعملية التربوية في المدرسة ولا بالمردود العلمي فيها. وإنما ينحصر انشغالهم فقط في "إنقاذ" المدرسة من هويتها وتخليصها من انتمائها واتخاذها سلاحا أيديولوجيا فتاكا، يؤدي تحت شعار "رفع المستوى" إلى تغريب الأجيال وتهيئتهم عقليا ونفسيا لتقبل ثقافة غريبة عنهم، بعيدة عن ثوابتهم الأساسية.

والحديث عن المنظومة التربوية يقودنا حتما إلى الحديث عن المدرسة الأساسية والاتهامات الكثيرة الموجهة من هذا الطرف أو ذاك، ولكننا نقول أن هذه المدرسة حسب المؤيدين لها هي التي نجحت في توحيد الأمة، فشكلت بذلك جذعا مشتركا لكل الجزائريين.

وكانت منبعا لتخرج الآلاف من الإطارات الوطنية في جميع التخصصات، هذه الإطارات الوطنية التي شقت لنفسها طريق النجاح في مراكز البحث، وكبريات الجامعات الأمريكية والأوروبية، والسؤال الذي يطرح هنا من أين جاء هؤلاء جميعا؟ وهل من المنطقي الحديث عن فشل المدرسة بمعنى التجريم وتحميلها كل مشاكل المجتمع. وهل نستنتج من طروحات المعارضين للمدرسة الأساسية بأن اللغة العربية وهي لغة المدرسة الأساسية لا يمكن أن تكون لغة للعلم والتطور، وبالتالي فإن رفع المستوى يقتضي إعادة إدراج اللغة الفرنسية في السنوات الأولى للمدرسة الجزائرية.

أي ضرورة فرنسة التعليم وربط المنظومة التربوية كلها بفرنسا، مثل هذا الطرح يرفضه الاتجاه الوطني الذي يتحدث على لسان وزير التربية الوطنية الأسبق علي بن محمد الذي أكد على مدرسة وطنية بثلاث ركائز[1] أساسية لا رجعة فيها:

1-الوطنية الجزائرية طبقا للفكر الذي نشرته الحركة الوطنية ضد الاستعمار.

2-اللغة العربية بوصفها وحدها اللغة الوطنية لكل الجزائريين، والرسمية وحدها في كل مرافق الدولة ومؤسسات المجتمع.

3-العقيدة الإسلامية بوصفها هي الجامع الأعظم لكل الجزائريين، والمرجع الروحي لهم والإطار الذي يفسر جهادهم ضد قوى الهيمنة والاحتلال، ويبرر انتماءهم إلى عمق استراتيجي حضاري، كانوا هم من خيرة الوسطاء له، بين امتداداته شرقا وجنوبا ومن خيرة من حمل رسالته إلى الشمال، وساهم في عزته وازدهاره هناك.

إذن الذين يحكمون على المدرسة بالفشل حسب الاتجاه الوطني يصدرون حكمهم عن موقف أيديولوجي بحت لأنهم ضد تعريب المدرسة، وهم مع فرنستها وخوصصتها. أما الموضوعيون النزهاء فكريا والمرتبطون بواقع هذا الوطن فيقولون:

"نحن خلال أربعين سنة من الاستقلال مازلنا لا ننتج القمصان والأحذية التي تنافس مثيلاتها المستوردة من الخارج، ومازلنا لا ننتج ولو بالتجميع والتركيب أي نوع من أنواع السيارات الموجودة في شوارعنا، فهل نقوى في أربعين سنة على إنشاء منظومة تعليمية كاملة متكاملة بلا عيوب؟ هذا مع أن هذه المنظومة غير موجودة لا في أمريكا ولا في اليابان ولا في بلدان أوروبية متقدمة

[1] مقابلة مع الدكتور: علي بن محمد (الوزير السابق للتربية) بمقر التنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الجزائرية الأصيلة والمتفتحة 28-06-2001.

بما فيها بريطانيا وفرنسا، فكلها تبحث عن صيغ ملائمة عن إصلاح التعليم عندها، وتفعيل دور المدرسة في المجتمع"[2].

ومن هذا المنطلق فإن مستقبل المنظومة التربوية الوطنية مرتبط بما نريد أن نفعل فيها، إذا كنا نريد الإصلاح، فالإصلاح مطلوب وهو ممكن، ولكن لا ينبغي أن يرجع المنظومة التربوية إلى الوراء وهذا لإرضاء أقلية معزولة غير قادرة على الانسجام مع حقائق شعبها وواقع مجتمعها، تريد أن تفرض على 30 مليون جزائري منهجا في الفكر والممارسة يؤدي تماما إلى نقيض الأهداف والغايات والمثل التي ناضل الشعب الجزائري لبلوغها.

إن الاتجاه الوطني يرى أن المدرسة ينبغي أن تقوم بوظيفة مزدوجة: وظيفة المحافظة على سمات الذات الجماعية للأمة (Fonction de conservation)، ووظيفة التغيير والتحويل (Fonction de transformation)، فالمدرسة التي تنفتح على قيم عصرها، وتتبنى مناهجه، وتعتمد أساليبه في البحث عن الحقيقة، وتنظيم العمل، وتحصيل النتيجة، ينبغي لها أن تقيس نجاحها بمقدار ما تحدثه من رواجا وانتشارا لهذه المناهج والطرائق والأساليب في الحياة اليومية للمجتمع في مواقع عمل المواطن، وأماكن العمل العادية، إذا نفهم من هذا أن الاتجاه الوطني يرفع شعار المدرسة الأصيلة المتفتحة، ويرى أن المخرج للصراع العقيم الحالي حول المنظومة التربوية لا يكون إلا بالجمع بينهما، ودون ذلك لن يتحقق أي إصلاح، أو أي تطور للمنظومة التربوية الوطنية وعليه يجب أن تبتعد عن الصراعات الجوفاء التي هدفها تجريم المدرسة واعتبارها مسؤولة عن الأزمة الوطنية المتعددة الأشكال، والأجدر أن نتحدث جميعا عن ضرورة تغيير المناهج، ونقص الوسائل التربوية في جميع الأطوار، ورفع مستوى الأساتذة والمعلمين، ومراجعة الكتاب المدرسي، كل هذه النقائص أثرت في المردود والأداء التربويين فمنها ما يتعلق بالتنظيم والتخطيط والإدارة والتمويل والمراقبة والتكوين والتأهيل، والترقية ولكنها جميعا تنحصر في طرفي العملية التربوية الأساسيين وهما المتعلم مردودا والمعلم أداء. إن الاختلالات البنيوية والوظيفية هي التي كشفت في مقام أول عن دواعي الإصلاح التي فرضتها التحولات الداخلية والخارجية وهي بالتالي تقف وراء فشل أو نجاح أي منظومة تربوية في العالم.

2-اتجاه عصرنة المدرسة:

---

[2] مقابلة (مع الوزير السابق) علي بن محمد.

يؤكد دعاة هذا الاتجاه في أطروحاتهم الخاصة بالمدرسة بأن هذه الأخيرة فشلت فشلا كاملا، بداية من ضعف مستوى المعلم، وكذا ضعف مستوى التلميذ، إلى ضعف المناهج والبرامج مما يؤكد على "فشل المجتمع بأكمله وبالتالي فشل الدولة بمسؤوليها في تكوين جيل قادر على تحمل المسؤولية".[1]

ويستند دعاة هذا الاتجاه في تحليلاتهم على الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة، حيث اعتبرت المدرسة هي السبب الجوهري للأزمة المتعددة الأوجه التي عرفتها الجزائر خاصة خلال فترة التسعينات، هذه الفترة التي دخلت فيها المدرسة ميدان الصراع السياسي فكل اتجاه يريد أن تكون المدرسة أداة لإبراز مشروعه الانتخابي ومحاولة تمريره على المجتمع عن طريق المدرسة.

وفي هذا المجال يتهم دعاة العصرنة المدرسة الأساسية بأنها ورشة ومنبع رئيسي الذي تخرج منه الآلاف من "الأصوليين" حسب تعريفهم، هؤلاء الذي غرست فيهم المدرسة مبادئ بعيدة عن التسامح، وقبول الاختلاف أي الرأي الآخر، فهذه السيدة ملكة قريفو المعروفة بانتقادها للمنظومة التربوية وطريقة تدريس اللغة العربية بالمدرسة الأساسية المستوحاة من تجارب بافلوف تؤكد بأن المدرسة الجزائرية، فشلت فشلا ذريعا في إعداد الطفل القادر على التفكير بطريقة ذكية ومن هنا "فتحت أبواب المدرسة أمام الهمجية والإرهاب"[1]

وانطلاقا من هذا يطالب دعاة هذا الاتجاه بالإصلاح الشامل للمنظومة التربوية، والإلغاء الكامل لتعليمة 16 أفريل 1976 الخاصة بالمدرسة الأساسية ويبررون مطلبهم هذا بالنتائج الضعيفة التي أعطتها المدرسة الأساسية من حيث المناهج، وطريقة التدريس، والمضمون، أي أن المنتوج المقدم يتسم بالضعف، ويضاف إلى هذا أن الإصلاح التربوي ضرورة لابد منها وإلغاء ما تم اعتماده سابقا لا يمثل جريمة، بمعنى أنه ليس قرآنا منزلا، ففرنسا مثلا "تقوم بإجراء إصلاح لمنظومتها التربوية كل سنة ومثل هذا الإجراء يحسب لها كدولة متطورة"[2].

ويضاف إلى ضعف المناهج، والوسائل التربوية ضعف لغة التدريس والتعليم التي ينبغي أن تتأقلم والتطورات التي تعرفها العلوم.

---

[1] مقابلة مع مدير جريدة الوطن السيد: عمر بلهوشات بمقر الجريدة 6 جوان 2001.

[1] –مقابلة مع السيدة قريفو 9 أوت 2001 بالبيت.

[2] –مقابلة مع مدير جريدة الوطن: السيد بلهوشات.

ومع هذا فإن دعاة هذا الاتجاه يؤكدون بأنهم ليسوا ضد اللغة العربية وإنما طريقة تدريسها وضرورة تفتحها على اللغات الأجنبية الأخرى.

لكن لم يمنع أنصار هذا الإتجاه من الوقوف صراحة ضد مرسوم التعريب[3] والعمل بكل شراسة على عدم تطبيقه وهو ما اعتبره البعض بالهجوم ضد ثوابت الأمة، والنية في الرجوع إلى مدرسة جزائرية لكن بلغة فرنسية ومضمون غريب عن الجزائريين أنفسهم. وإلا لماذا الحكم بفشل المدرسة الأساسية شكلا ومضمونا، وإلحاح في التغيير الشامل الذي يعني حسبهم الرجوع إلى ما قبل صدور أمرية 1976، أي تكوين مدرسة جزائرية متفتحة على القيم العالمية كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح، والكونية، في حين لا وجود لثوابت الجزائر في أطروحات هذا الاتجاه، وهو ما يفسر ربما احتدام الصراع بين أنصار الاتجاهين الأول القائل بمدرسة "وطنية أصيلة ومتفتحة" والثاني القائل "بمدرسة عصرية عالمية".

غير أن مؤسسة تربوية فعالة تقود المجتمع نحو التقدم لا يمكن أن يتم دون تظافر جهود كل المهتمين بهذا القطاع من جامعيين، وباحثين، ومدرسين وسياسيين، وجمعيات أولياء التلاميذ، لكن هذه الجهود مطلوب أن تتم في إطار عملية التفاعل بين التغيير التربوي والتغيير الاجتماعي نحو الأفضل لأنه مهما يكن فإن تغيير مجتمع ما ليس عملية ارتجالية سهلة والمدرسة يجب أن تكون وسيلة للربط بين الأجيال ومجتمعها ودون ذلك لا نستطيع تحقيق أي هدف تسعى إليه هذه المؤسسة الحساسة.

II–6 تقييم المدرسة الأساسية من حيث إيجابياتها وأهدافها:

إن نجاح المنظومة التربوية عموما مرتبط بصفة جوهرية بنجاح المرحلة الأولى للتعليم ونعني هنا المدرسة الأساسية التي تبنتها الجزائر كخيار لكسب رهان المستقبل المرتبط حتما بالتعليم كمنهج وكمضمون وكتأطير أيضا.

فإذا عدنا إلى المدرسة الأساسية فرغم كل الانتقادات الموجهة إليها سواء بطريقة موضوعية أو غير موضوعية فإنها استطاعت خلال سنوات تطبيقها، أن تسجل بعض التحولات الإيجابية التي مست مناهج التعليم والتكوين وأسلوب التدريس، وتفتح المدرسة على محيطها حتى لا

---

[3] – صدر مرسوم التعريب: في 5 جويلية 1998.

تحدث القطيعة بين المدرسة والمجتمع فتبتعد بذلك عن إحدى وظائفها الحيوية وهي التنشئة الاجتماعية، وهي كما جاء في كتاب معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية للدكتور علي بن محمد.

"أن المنظومة التعليمية سايرت مراحل النمو الوطني، ورافقت وتيرة ما أنجز في البلاد في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1] ونستطيع أن نقول إنها من هذه الناحية، صورة للبلد بشكل عام: فيها من الإيجابيات والنقائص، عرفت كما عرف تقدما مشهودا، وامتدت إليها مكاسب المجتمع المتنوعة، فتمكنت، بفضل ذلك، من أن توصل نور المعرفة إلى أماكن في البلاد أبقاها الاستعمار خارج الزمن، كما تمكنت من أن ترقى الوعي لدى أبنائنا بانتمائهم الحميم إلى الأمة والوطن".

إضافة إلى ذلك فقد بذلت جهود هامة في مجال طبع الكتب من الناحية الكمية من طرف المعهد التربوي الوطني التابع لوزارة التربية، بحيث "انتقل عدد الكتب من 11 مليون كتاب عام 1979 إلى أكثر من 30 مليون كتاب سنة 1985 من بينها 18 كتاب جديد خاص بالتعليم الأساسي"[1].ويقابل هذا أيضا تغطية كل الحاجات تقريبا في جميع التخصصات ونعني هنا تكيف بعض المدرسين من التعليم المتوسط سابقا حتى يصبحوا قادرين على تدريس المواد العلمية باللغة الوطنية بعدما كانوا يدرسونها بالفرنسية .

وهكذا تحقق مبدأ الجزأرة من حيث التأطير وانطلاقا من كل هذا فإن المدرسة الأساسية وطبقا للأمر رقم 76، 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 جاءت لتحقيق جملة من الأهداف وهي :

فالنسبة للمجتمع نجد «أنها تحقق أهدافا أساسية في الميادين السياسية والأيديولوجية نظرا لكونها مدرسة وحيدة وهي بوتقة التكوين الوحدوي للشبيبة» [2]

وكذلك في الميدان الاقتصادي "لأنها تضع أسس ترقية منظمة للموارد البشرية القادرة على الاضطلاع بمهمة التنمية الاقتصادية"[3].

كما يمكننا ضبط اهتمامات المدرسة الأساسية بالنسبة للميادين الاجتماعية والثقافية "لأن المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات عنصر هام وعامل أساسي للثورة الثقافية لأنها تتيح على

---

[1]—د-علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، ص 29-30.

[1] -الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص128.

[2] -وزارة التعليم الابتدائي، الإصلاح المدرسي، مديرية التنظيم والتنشيط البيداغوجي. مطبوعة، الجزائر، 1974، ص4.

[3] -نفس المرجع، ص5.

وجه الخصوص احتكاك التربية بالعمل، والاحتكاك بالعامل من خلال الاستعمال النشيط للغة العربية".

- تنمية حب الاطلاع والمعرفة والبحث والإبداع لدى الطفل الجزائري، مما يجعله قادرا على الاعتماد على نفسه في تحقيق مشروعه الوطني وذلك بالتزود بمنهجية التعامل مع المعطيات ومعالجة المسائل بطريقة سليمة.
- دراسة اللغة العربية وضرورة إتقانها نطقا وقراءة وكتابة وذلك باعتبارها أحد عوامل الشخصية الجزائرية التي يجب أن تفرض كفاءتها في الخارج، وهو ما يجسده الوعي بدور الأمة الجزائرية وكذا بتاريخها النضالي المشرف ومرجعيته الأساسية هي ثورة نوفمبر.
- ضرورة اكتساب وتعلم اللغات الأجنبية للتفتح على الثقافات الأخرى والاستفادة منها، وتنمية التعاون والتفاهم والتواصل مع الشعوب الأخرى.
- إنشاء جيل قادر على اكتساب المواقف الإيجابية التي تسمح له بالاندماج في المجتمع والمشاركة بصفة إيجابية.
- إعادة الاعتبار للمدرسة وللمعلم فالمعلم يجب أن يكون المثل والقدوة للتلميذ حتى لا تحدث القطيعة بينهما وبالتالي فشل المنظومة التربوية في أداء وظيفتها الأساسية.

وزيادة على كل هذا حرصت الدولة الجزائرية على إعطاء فرصة التعليم لكل الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن التمدرس وهذا تطبيقا "لديمقراطية التعليم ومجانيته المضمونة في الدستور"[1]

وخلاصة القول يجب التأكيد على أن المدرسة الأساسية طبقا للنصوص الرسمية قد تطلبت تجنيد وتسخير وسائل مادية وبشرية ضخمة، لتطبيقها في الميدان، من حيث البرامج والمناهج والكتب والمؤطرين و"المؤسسات التعليمية المؤهلة لاستقبال الأعداد الهائلة من التلاميذ". الذين تتزايد أعدادهم من سنة إلى أخرى.

---

[1] -جبهة التحرير الوطني، الدستور 1976، ص30.

جدول رقم (6)

جدول يوضح تطور عدد المؤسسات التربوية[1]

السنة	المجموع	طور1،2	طـــــور 3 ثانوي	ثانوي	تقني
67-66	4752	4266	427	52	07
80-79	10115	9034	873	185	23
97-96	19564	15426	3038	877	223

وبالرغم كل النقائص المسجلة على مستوى تطبيقها وذلك خلال هذه المرحلة، ورغم الانتقادات الكثيرة الموجهة لها من طرف بعض الجهات الفكرية والسياسية التي اتهمتها بصفة صريحة ومباشرة بأنها أحد الأسباب الرئيسية لأزمة الجزائر الأخيرة، أي تصاعد موجة العنف في المجتمع الجزائري كيف ذلك؟ المدرسة الأساسية ذات ثلاثة المراحل بداية من السنة الأولى إلى السنة التاسعة، هذه المدرسة بلغة تدريسها العربية ومضمونها القريب من مقومات الأمة وثوابتها كانت وراء "تخرج جيل من الشباب الظلامي "الأصولي" الذي يرفض الحوار والرأي الآخر"[2]. ليلجأ إلى العنف اللفظي وحتى الجسدي للتعبير عن رغبته في التغيير فدخلت المنظومة التربوية الوطنية بذلك حلبة الصراع السياسي والإيديولوجي بين تيارين مختلفين أحدهما معروف بالتيار الوطني، والثاني بالتيار "الديمقراطي" أو كما يسميه خصمه بالفرنكفوني. إلا أن كل ذلك لا ينفي أبدا المجهودات المبذولة في إصلاح المنظومة التربوية وهذا منذ سنة 1970 إلى يومنا هذا ولا ينفي كذلك النتائج المحققة في الميدان، هذه

---

[1] -وزارة التربية الوطنية، بيانات إحصائية، 1996-1997ص200.

[2] -الرجوع إلى كتاب خليدة مسعودي –شهادات امرأة- 1997.

النتائج التي تعكس تخرج آلاف الإطارات الجزائرية من مدرسة جزائرية منهجا وأسلوبا وبالتالي إعدادها لاستلام مهمة تسيير شؤون الدولة "ويكفي المدرسة الأساسية فخرا احتلال طالب جزائري للمرتبة الثامنة عالميا في الرياضيات وهذا في ملتقى علمي عالمي"[3]. وهذا ما جعل أنصار المدرسة الأساسية والمدافعين عنها يؤكدون على أن الانتقادات الموجهة ضد المدرسة الأساسية ما هي إلا انطباعات ذاتية ليس لها أسس علمية موضوعية، وتهدف أساسا إلى إعادة ربط المنظومة التربوية الجزائرية بفرنسا منهجا ومضمونا ونعني هنا اللغة الفرنسية التي عرفت تراجعا في الجزائر بعد الإصلاح التربوي مقارنة باللغة الإنجليزية كلغة رائدة في العالم اليوم.

ويضاف إلى هذا قضية علمانية المدرسة التي عمل على تحقيقها الكثير ممن كانت لهم مسؤوليات في قطاع التربية والتعليم وغاب عن هؤلاء "أن كل دولة في العالم تشحن منظومتها التربوية بجرعات أخلاقية ودينية مستمدة أساسا من موروثها الحضاري"[1].

---

[3] -أسبوعية (كواليس) حوار مع الوزير السابق للتربية د. علي بن محمد العدد: 95 ص13.

[1] عمار صخري –حوار لوزير التربية السابق– أسبوعية (الحقيقة) سبتمبر 1994–العدد 40، ص.16

المحور الثالث:

القسم التطبيقي

III-1- تعريف جريدة (الوطن):

*** ظروف ميلاد جريدة الوطن :**

مما لا شك فيه أن حركية تاريخ المجتمعات في تطور دائم ومستمر، لأن الجمود يعني البقاء في نفس الوضعية، فالتغيير إذن ضرورة لا بد منها، حتى وإن كان التاريخ يعلمنا أن هذا التغيير قد يكلف أصحابه كثيرا من المشاكل.

وإنطلاقا من هذه الفكرة عرفت الجزائر بعد حوادث أكتوبر سنة 1988 تحولا جذريا في الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية، فشهدت بذلك الساحة الإعلامية الوطنية إنفتاحا لم يعرفه الإعلام الوطني منذ الاستقلال، إذ ليس من المعقول أن يظل نظام الحزب الواحد في تسييره الفردي المركزي لكل القطاعات ومن بينها قطاع الإعلام الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفصل عن الأحداث الخارجية والداخلية، خصوصا وأننا لا يمكن أن نعيش معزولين عما يحدث في العالم، ونقصد هنا إنتقال معظم دول العالم إلى الديمقراطية السياسية وإرادة فتح مجالها الإعلامي، هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبة المجتمع الجزائري في التغيير ومن ثمة مطالبته بحرية أكثر فيما يخص حرية التعبير والمشاركة في القضايا التي تمس الوطن، وهذا لن يتحقق إلا بالاعتراف الرّسمي بالصحافة المستقلة الذي جاء ميلادها في التسعينات بمثابة الحدث الكبير والهام الذي شد إليه الإهتمام داخل الوطن وخارجه، خاصة في الدول العربية التي استفادت من أحداث الجزائر في 5 أكتوبر 1988 في توجهها نحو الانفتاح السياسي والإعلامي.

بالرغم من قلة الصحافيين والإعلاميين عموما، الذين كانوا يؤمنون بإمكانية ميلاد صحافة مستقلة حرة في الجزائر، إلا أن هذه القلة كانت قوية بأفكارها وقناعاتها في التعبير وفي تجسيد صحافة وطنية تضمن الخدمة العمومية، أي تعبر عن إنشغالات المواطنين وتفتح لهم المجال للتعبير عن

اهتماماتهم وانشغالاتهم دون وجود طابوهات تمنعهم من ذلك.

وكان هذا هو الشعار الجريء الذي رفعته الصحف المستقلة، ومنها جريدة «الوطن» التي يقول الكثيرون عن ميلادها بأنها مغامرة حقيقية، قام بها مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يعملون بجريدة المجاهد، فبادروا إلى رفع التحدي بإنشاء جريدة مستقلة في 8 أكتوبر 1990. وهنا لا بد من القول أن حركة الصحفيين الجزائريين (M.J.A) كانت بمثابة أول محاولة هدفت بجدية إلى تكسير كل القيود المفروضة على الصحافة الجزائرية والخروج بها إلى بر التعددية والحرية. إلا أن هذه الحركة، كانت تعاني هي الأخرى في جوهرها إختلافات إيديولوجية كثيرة كانت سببا في عرقلة مسيرة الحركة، وذهبت بذلك آمال كثيرًا من الجزائريين خاصة الإعلامية الوطنية في أزمة فعلية، مما أدى إلى ارتفاع العديد من الأصوات المطالبة بإعادة الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية.

ولعل يومية المجاهد مثلت أول هذه المؤسسات التي مستها الأزمة بسبب الخلافات والصراعات التي بدأت تبرز داخلها، فادارتها ترفض فعليا الرضوخ للتغيرات التي عرفتها الجزائر سياسيا وإعلاميا هذا في الوقت الذي كان يطالب فيه عدد من الصحافيين الذين يعملون داخلها بالتغيير وجعل المؤسسة أول مؤسسة إعلامية تستجيب لواقع المجتمع الجديد وتبعا لذلك جاء إضراب هؤلاء الصحافيين في 20 فيفري 1990 ودام الإضراب طيلة شهر كامل لتصل الأزمة ذروتها فلم تجد الإدارة المسؤولية حلا أمام مطالب هذه الأقلام المطالبة وبإلحاح بالتغيير.

وأثناء هذه الأزمة تقدمت الحكومة وتحديدا رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش، بقرار يقضي بإمكانية الصحافيين إنشاء مؤسساتهم الخاصة لممارسة نشاطهم الإعلامي وهذا بمقتضى المرسوم الحكومي التنفيذي الصادر في 1990/03/19(1) والذي أقر رسميا حرية الإعلام، ووضع في الوقت نفسه الصحافيين المعارضين مع إدارات مؤسساتهم أمام ثلاثة خيارات وهي:

1-البقاء في القطاع العمومي أي في المؤسسات الثلاث: الجزائر الأحداث) algérie actualité أو وكالة الأنباء الجزائرية، أو جريدة أفاق Horizon.

2-البقاء في مؤسسة المجاهد.

3-إختيار المغامرة الفكرية وإنشاء صحف مستقلة ولم يكن الإختيار صعبا بالنسبة لمجموعة من الصحافيين الذين إختاروا بقناعة الانسحاب من المؤسسات الإعلامية العمومية وإنشاء مؤسساتهم الإعلامية الخاصة فتحقق ميلاد يومية «الوطن» في ظروف أقل ما يقال عنها أنها صعبة ولكنها تاريخية

فيما بعد لتاريخ الصحافة المستقلة في الجزائر.[1]

والسؤال الذي يطرح هنا كيف جاءت فكرة إنشاء هذه اليومية الخاصة ؟

***ميلاد جريدة «الوطن»**

في البداية، لا بد من التأكيد على أن فكرة إنشاء يومية الوطن، كانت مجرد رغبة ملحة لمجموعة من الصحافيين العاملين بمؤسسة المجاهد والذين تجاوز عددهم خمسين صحفيا، فبدأت هذه الرغبة تتحول شيئا فشيئا بتطور الأحداث السياسية في الجزائر إلى حقيقة يمكن تجسيدها خاصة بصدور المرسوم الحكومي الذي سبق ذكره، وبالرغم من تراجع أكثر من نصف الصحفيين عن فكرة إنشاء صحيفة مستقلة، إلا أن عشرين صحفيا تمسكوا بالمشروع لتجسيده على أرض الواقع بالرغم من الصعوبات والعراقيل وبالرغم من قلة الضمانات الممنوحة لهم من الوزاراة الوصية، ذلك أن النصوص القانونية مفيدة وضرورية لتطور الصحافة المستقلة ولكنها غير كافية وحدها إذن لا بد من إجراءات ملموسة في الميدان.

هذه الإجراءات تؤكدها فقط الممارسة الإعلامية والظروف المحيطة بها وبالرغم من كل هذا ظهرت الرغبة في الممارسة الصحفية الحرة فبدأ مشروع إنشاء مؤسسة «الوطن» الذي لقب في البداية بالمشروع المجنون، فشهدت الساحة الإعلامية الوطنية خروج أول عدد من يومية «الوطن» في 8 أكتوبر 1990 وهذا في الوقت الذي كانت فيه محاولات المدير العام للمجاهد مستمرة في محاولة لإقناع الصحافيين العشرين بالتراجع عن فكرة المشروع، وإستعداده لإعطائهم كل الإمكانات التي تسمح لهم بمواصلة عملهم في المجاهد في ظل ظروف أحسن، لكن دون جدوى، لأن الفريق الذي قرر إصدار «الوطن» شق طريقه بإصرار وعزم بالرغم من المشاكل المادية الأخرى، فقد تمكنت «الوطن» بهؤلاء الصحافيين الذين انحدروا من مؤسسة المجاهد، ما عدا واحد فقط جاء من مجلة «الثورة الإفريقية» ((révolution Africaine فرض وجودها على الساحة الإعلامية الوطنية، ثم الدولية بتميزها واحترافيتها وجديتها في تناول مختلف المواضيع السياسية الاقتصادية بالمعالجة والتحليل، وتقديم قراءة نقدية هادفة فيما بعد، إعتمادًا على أراء النخبة من جامعيين وباحثين ورجال تاريخ واجتماع وسياسة هؤلاء الذين فتحت لهم الجريدة صفحاتها للتعبير عن أفكارهم ومشاغلهم المرتبطة بمشاكل المجتمع الجزائري، أي أن «الوطن» أصبحت منبرا للتعبير بالنسبة لكل التيارات الفكرية الموجودة في

[1] – المرسوم الحكومي رقم 4 في 1990/03/19 .

الجزائر، هؤلاء الذين وجدوها ساحة للتعبير داخل الوطن،بعدما كانوا يناقشون ويعبرون عن آرائهم خارج الوطن أي باللجوء إلى الصحافة الأجنبية.

إن الميزة الأساسية التي تنفرد بها «الوطن» دون غيرها من الصحف الجزائرية، هي كونها ملك لكل الصحفيين العاملين فيها، فكلهم مساهمون فيها (Actionnaires) الأمر الذي أقصى التسيير الفردي المركزي وفتح المجال للعمل الجماعي الهادف والمنظم، الذي جعل من الجريدة مرجعا هاما في الجزائر وحتى خارجها لفهم الأوضاع السياسية والإقتصادية التي تمر بها البلاد. إذن يومية «الوطن» تقوم بهذه المعالجة الدقيقة والموضوعية للواقع الجزائري عن طريق التحليل والتدقيق في كل القضايا التي تمس المجتمع بالدرجة الأولى بإشراك كل القوى والأطراف القادرة على المساهمة في النقاش الوطني الذي يهدف إلى تكوين دولة يحترم فيها القانون، ويعترف فيها للصحافة بحرية التعبير وإبداء كل الأراء لتحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تمر حتما عبر الصحافة الحرة.

إن يومية «الوطن» أبدت مواقفها بوضوح وموضوعية من كل الأحداث التي عرفتها الجزائر خاصة خلال العشرية االأخيرة ونقصد هنا موقفها من العنف، ومن الاتفاقيات الإقتصادية مع صندوق النقد الدولي إلى غير ذلك من الأحداث الوطنية والدولية.

إن ميلاد «الوطن» وغيرها من الصحف المستقلة، كانت نتيجة لحاجة ورغبة المواطن في التعرف على كل ما يحدث داخل الوطن بطريقة موضوعية، بعيدة عن تزوير الحقائق حتى يستطيع المواطن أن يفهم ما يجري داخل وطنه من داخله. وبالتالي المساهمة في خدمة الوطن وهذا لن يتحقق إلا بإعلام المواطن وتحسيسه بواقعه حتى يتعامل معه بصدق وموضوعية، والإعلام الهادف هو بداية لتحسيس المواطن ودفعه إلى المشاركة في إيجاد الحلول للمشاكل التي يعرفها المجتمع وكذا دفعه إلى اتخاذ موقف صريح من كل ما يحدث داخل وخارج الوطن.

* تشخيص يومية «الوطن»:

سنتعرض في هذا العنصر إلى تشخيص يومية «الوطن» إعتمادا على تطبيق الخطوات الأساسية التي حددها «جاك كيزر» [1] (jacques kayzer)وسنحاول أن نتبع هذه الخطوت إنطلاقا من المعطيات المتوفرة لدينا.

جريدة «الوطن» هي يومية وطنية مستقلة، ناطقة باللغة الفرنسية ظهرت إلى الوجود بعد

---

[1]– jacques Kayzer. Le quotidien Francais, 2 eme editions, librrairie armand colin, 1963, P127.

حوادث أكتوبر، والمصادقة على قانون الإعلام الجديد[2] الذي يقرر رسميا التعددية الإعلامية، دون أن ننسى المرسوم الحكومي القاضي بحرية إنشاء مؤسسات إعلامية خاصة[3].

وتعتبر «الوطن» مؤسسة إخبارية إقتصادية، ذات أسهم، يقدر رأسمالها الإجتماعي بـ 5.148.000 دج وكل الصحافيين العاملين فيها منذ صدور أول عدد لها في 8 أكتوبر 1990، يعتبرون عناصر مساهمة في هذه المؤسسة.

يوجد مقر الصحيفة : في دار الصحافة –طاهر جاوت– 1، شارع البشير عطار –ساحة أول ماي الجزائر العاصمة.

مدير يومية «الوطن» هو السيد عمر بلهوشات، أحد خريجي جامعة الجزائر في 1974 في العلوم الاقتصادية مباشرة بعد تخرجه مارس مهنة الصحافة في يومية الجمهورية الجهوية الصادرة في وهران، غير أنه إضطر لمغادرتها بعد سنة بسبب تعريبها في 1975، لينظم بعد ذلك إلى وكالة الأنباء الجزائرية، ومنها في 1979 إلى القسم الإقتصادي ليومية المجاهد ليختص بالملفات الإقتصادية الخاصة بقضايا النفط، بقي في المجاهد عدة سنوات رغم بروز خلافات عديدة بينه وبين إدارة المؤسسة حول الخط الإفتتاحي للصحيفة ليغادرها نهائيا في سنة 1990.

وكانت تضم عند صدور أول عدد لها في 1990/10/8 عشرين صحفيا، أغلبهم منحدرون من يومية المجاهد إلا صحفي واحد قدم من «الثورة الإفريقية» أما الآن فقد وصل عددهم سبعون (70)صحفيا، موزعين داخل الوطن وفي الخارج في أهم عواصم العالم كباريس، وواشنطن، ولندن، وروما والقاهرة وكندا، وتسحب جريدة «الوطن» في ثلاث مطابع أساسية في الوسط، الشرق والغرب بحوالي 100 ألف نسخة يوميا، مع العلم أن هناك إتجاه لزيادة هذا الحجم.

توزع جريدة الوطن عبر كافة أنحاء التراب الوطني من طرف مؤسسات مختصة في التوزيع كمؤسسة (adlp) (الوطن توزيع el watan-diffusion) في الغرب، أما في الشرق فتضمن هذه العملية شركة التوزيع لجريدة الخبر والوطن، ومؤسسة إتصال (acom).

ولقد استطاعت اليومية أن تطور قدراتها الإتصالية وتستفيد من تكنولوجيات الإتصال الحديثة ونقصد بها شبكة الأنترنيت، حيث كانت من بين الصحف الأولى التي اقتحمت هذا المجال ووضعت لها موقع (un site) على شبكة الانترنيت ،(www el watan/ com) وهذا لتطوير وتحسين

---

[2] –قانون الإعلام، 3 أفريل 1990، المادة الرابعة، الجريدة الرسمية، العدد: 14، 1990.

[3] – مرسوم حكومي: 19-03-1990.

خدماتها، وحتى تصبح في متناول جميع قرائها، خاصة وأن المعركة اليوم معركة اتصال ومن يملك المعلومة هو الطرف الأقوى في الممارسة الإعلامية.

وتسعى الجريدة عن طريق مسؤوليها إلى تحقيق إستقلاليتها فيما يخص عملية الطبع وهذا بشراء مطبعة خاصة بها وقد صدر أول عدد ملون للصفحتين الأولى والأخيرة وللصفحتين المركزيتين (12، 13) في 20 أوت 2001 – (العدد 3254) وهذا للتقليل من مصاريفها، وضمان النوعية، خاصة وأن مساهمة الدولة في هذا المجال تبقى ضعيفة جدًا ويضاف إلى هذا أنها تتعمد أحيانا ولأسباب مختلفة عرقلة عملية طبع الجرائد الخاصة لزعزعة إستقرارها، مبررة ذلك مثلا بعدم دفع صحيفة معينة لديونها ومستحقاتها المالية للجهة المعنية والمسؤولة على عملية الطبع.

عدد صفحات يومية الوطن 24 صفحة ويرتفع هذا العدد في بعض المناسابات. عدد الأعمدة في الصفحة الواحدة خسمة أعمدة وفي بعض الأحيان أربعة أعمدة.

أما قطع جريدة الوطن فهو نصفي (tablouid) وثمنها 10 دنانير مثل باقي الصحف الجزائرية في السوق الإعلامية ومرتجعاتها اليومية لا تتجاوز نسبة 12% من حجم السحب. تعتمد اليومية في الحصول على مواردها المالية على الإشهار بدرجة كبيرة حيث يمثل عمودها الفقري، ولقد إستطاعت بفضل تميزها وجديتها وسمعتها المهنية أن تجلب عددا كبيرا من المعلنين الذين يفضلونها على باقي اليوميات الأخرى، لدرجة أنه إضطرت إلى برمجتهم على مدة 15 يومًا. مع العلم أنها إستغنت عن حصصها الإشهارية التي تأتيها من الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP ويتعدى عدد الصفحات الإشهارية أحيانا عشر صفحات من مجموع 24 صفحة، حيث بلغ رقم أعمالها الخاص بالإشهار في السنوات الخاصة بدراستنا كما يلي[1] :

رقم الأعمال	1996	70.000.000 دج
رقم الأعمال	1997	80.000.000 دج
رقم الأعمال	1998	83.000.000 دج

أما فيما يخص أهمية الجريدة ووزنها على الساحة الوطنية وحتى الدولية فقد أكد «معهد

[1] – المصدر: قسم الإشهار والإعلانات بجريدة الوطن.

عباسة» المختص في سبر الأراء. بعد قيامه بدراسة ميدانية حول مقروئية العناوين الوطنية في الفترة الممتدة بين مارس وأفريل 2000 أن يومية «الوطن» تعد ثالث جريدة وطنية من حيث المقروئية في الجزائر بعد الخبر الناطقة باللغة العربية (الوطنية) وليبرتي ((liberté) اليومية الناطقة بالفرنسية. وليومية «الوطن» طريقتها الخاصة في تناول ومعالجة القضايا السياسية والإقتصادية والدولية، فقد عبرت عبر ملفاتها الصحفية المختلفة وعبر مختلف إفتتاحياتها التي يكتبها يوميا مديرها العام السيد عمر بلهوشات بوضوح عن موقفها مما يجري في الجزائر سياسيا وإقتصاديا، فهي ترفض الإنسياق وراء ما تسميهم «بالأصوليين» الذين يرفضون حسب مسؤوليها الديمقراطية، والنظام الحاكم الذي أثبت فشله في الجزائر سياسيًا وإقتصاديا وفق الجهة نفسها[2]. من خلال إرتفاع المديونية، وتفاقم ظاهرة العنف التي تعتبر جديدة في المجتمع الجزائري. حيث كلفتها مواقفها المنددة أحيانا بالسلطة بعض المضايقات مثل إيقافها لمدة 15 يوما في ديسمبر 1994، ولمدة شهر كامل في سبتمبر 1998.

إلا أن كل هذه المتاعب والعراقيل التي تعرضت لها اليومية لم تزدها إلا قوة وإصرارا على متابعة مسيرتها بالوفاء لخطها الافتتاحي مما أكسبها إحترام وتضامن بعض الجهات الإعلامية الدولية. ففي سنة 1993 منحت لجنة حماية الصحافيين (cpj) في نيويرك جائزة حرية الصحافة لليومية، التي تحصلت أيضا على الجائزة المغاربية لحرية الصحافة في ماي 1994، كما تحصل مديرها السيد بلهوشات عمر على جائزة الريشة الذهبية من طرف الجمعية العالمية للصحف، وذلك في جوان 1997. وعلى جائزة حقوق الإنسان في أفريل 1998، إلى جانب إختياره في 3 ماي 2000 من طرف معهد الصحافة العالمي ببستون (الولايات المتحدة الأمريكية) أحد الأبطال الخمسين لحرية الصحافة.

نستخلص من خلال كل هذا أن يومية «الوطن» إستطاعت وفي زمن قياسي أن تتبوأ مكانة هامة بين أكبر المؤسسات الإعلامية الموجودة في الداخل والخارج، فيكفي القول أنها تعد مرجعا للحصول على المعلومات المرتبطة ببعض الأحداث الوطنية وفهمها أيضا لأنها تضمن تفاصيل الحدث بالإضافة إلى معالجته بالتحليل والنقد مما يعطي للقارئ فرصة الإقتراب من الحدث بفهمه وقراءته الموضوعية العلمية.

***المعالجة الإعلامية ليومية «الوطن»:**

---

[2] – مقابلة –مدير الجريدة، عمر بلهوشات.

على غرار أغلبية الجرائد الوطنية والدولية، تصدر يومية الوطن في حجم أربع وعشرين صفحة في قطع نصفى وقد تتجاوز في بعض المناسبات هذا الحد حتى تتمكن من تغطية كل الأحداث والقضايا التي تهم المواطن، وذلك من خلال مده بالمعلومات والأخبار السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية بالإضافة إلى الوقوف بالمعالجة التحليلية لمختلف القضايا والملفات الساخنة، ويسهر على إنجاز هذا العمل طاقم من الصحافيين والعاملين في الجريدة، والموزعين على مختلف أقسامها، فيقوم قسم التحرير- المتكون من سبعين صحفيا، نصف منهم يعملون داخل الجريدة والآخرون هم مراسلون جهويون ودوليون- بجمع الأخبار والمعلومات الآنية التي تخص حدث معين سواء كان وطنيا أو دوليا، وبعدها يجتمعون لتحديد وتقرير الشكل النهائي الذي سيعطونه للعدد الذي سيصدر في اليوم الموالي، أما الأقسام الأخرى فهي تسهر على أداء المهام الإدارية والتقنية المكملة للتحرير كمصلحة الأرشيف والتوثيق التي تمد الصحفيين بمختلف الوثائق التي يحتاجون إليها في تأدية عملهم اليومي، أو مصلحة الإشهار المكلفة باستقبال المعلنين وهذا قصد برمجتهم والتفاهم معهم على مكان النشر والمساحة والسعر وكذا يوم النشر، أما مصلحة التصحيح فهي التي تتولى مهمة مراجعة المقالات بعد كتابتها وهذا لتصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية لكي تكون صالحة للنشر.

وفيما يخص عملية توزيع المادة الإعلامية على مختلف صفحات الجريدة فهي لا تختلف كثيرا عن الطريقة الصحفية الكلاسيكية التي تعتمد عليها مختلف الصحف اليومية في معالجتها للأخبار والمعلومات، أي تقسيم الجريدة إلى مجموعة من الأركان ولقد إرتأينا في تناولنا لموضوع المعالجة الإعلامية «للوطن» الوقوف عند مختلف أركان اليومية التي تغطي كل صفحات الجريدة ما عدا الصفحتان الأولى والأخيرة المخصصتان لتناول الأحداث والأخبار المهمة وطنيا ودوليا كما يلي :

- الصفحة الأولى:

تحتوي الصفحة الأولى على أهم حدث أو خبر ميز الساحة الوطنية أو الدولية ويحتل الجهة العليا من الصفحة، يحمل عنوانا رئيسيا وفي أغلب الأحيان يكون المقال مصحوبا بصورة أو رسم كاريكاتوري، وتكتب المقدمة وفقرة من صلب الموضوع على أن تعطى التفاصيل في الصفحة الثانية أو في إحدى الصفحات الداخلية، وتعتبر هذه الطريقة من العوامل الهامة لجذب إنتباه القارئ ودفعه إلى قراءة بقية الصفحات.

بالإضافة إلى الخبر المحوري نجد في الصفحة الأولى أيضا مواضيع وأخبار أخرى بعناوين ومقدمات مختصرة. كما نلاحظ على يسار الصفحة إفتتاحية الجريدة التي يوقعها في أغلب الأحيان أحد الصحافيين البارزين في الجريدة، أما إذا كان الحديث المعالج ذا أهمية كبيرة فتكتب الافتتاحية من طرف مدير الجريدة السيد بلهوشات، في الجهة اليمنى من نفس الصفحة نجد أهم عناوين مقدمات المواضيع التي تناولتها الجريدة وهذا إلى جانب الترويسة التي تتكون من اسم الجريدة، وتاريخ الصدور، ورقم العدد، وسعره داخل الوطن وخارجه، وكذلك موقع الجريدة في الأنترنيت، ما يمكن قوله عن الصفحة الأولى الخاصة بجريدة «الوطن» أنها تتميز بطريقة إخراجية مركزة بتطبيقها في ذلك المذهب التركيزي الذي هو مذهب من مذاهب المدرسة المعتدلة[1]. يلي الصفحة الأولى مباشرة ركن الأحداث (Rubrique Actualité) الذي يشغل الصفحتين الأولى والثانية من الجريدة وقد يتعداها إلى صفحات أخرى في حالة غزارة الأحداث والأخبار الوطنية، فهذا الركن يتميز بإعطاء الأولوية للمعلومات التي لها علاقة بالساحة الوطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وغالبا ما تكون مواضيع هذا الركن موقعة من طرف صحفيين محترفين، مع الاعتماد في بعض الأحداث على أفكار الشخصيات الوطنية البارزة التي لها صلة مباشرة بالحدث المعالج، وهذا لتدعيم الموضوع والتأكيد على أهميته.

يلي ركن الأحداث مباشرة ركن الجهات (regions) المخصص لنشر مختلف المعلومات والأخبار الخاصة بجهات ومناطق الوطن الداخلية مثل المشاكل التي يعانيها المواطن يوميا، كتلك المتعلقة بالسكن والتعليم، والصحة والبيروقراطية والمياه وغيرها، وهذه المعلومات تصل الجريدة مباشرة عبر مكاتبها الجهوية المنتشرة عبر أنحاء التراب الوطني ويحتل هذا الركن الصفحتين (7، 9).

يلي الركن الجهوي مباشرة الركن الاقتصادي (economie) الذي تحتل مواضيعه صفحة كاملة من الجريدة وفي بعض الأحيان صفحتين في حالات الأحداث الإقتصادية الداخلية والخارجية الهامة مثل إنعقاد المؤتمرات الخاصة بالبترول حيث تقوم الجريدة عبر هذا الركن بإعطاء القارئ مختلف المعلومات الخاصة بالموضوع من خلال استشارة الصحفيين، وتقديم أراء المختصين. غير أن هذا الركن قد يختفي من الجريدة في حالات عدم توفر مثل هذه الأحداث.

يلي الركن الإقتصادي مباشرة الركن الدولي (internationale) الذي يغطي مختلف القضايا

---

[1] – أحمد الصاوي: طباعة الصحف وإخراجها، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص232.

والأحداث الدولية الراهنة في شكل أخبار وروبرتجات في الصفحة الحادية عشرة (11) وقد يختفي هذا الركن في بعض الأحيان، إلى جانب بعض المتفرقات، من خلال الإعتماد على مصادر : وكالات الأنباء الدولية، ومراسليها في الخارج.

يلي الركن الدولي مباشرة ركن أفكار، ونقاشات (Rubrique Idées Debat) وهو ركن عبارة عن فضاء إعلامي للتعبير الحر، مخصص للشخصيات الوطنية البارزة للإدلاء بأفكارها وآرائها حول مواضيع مختلفة، إقتصادية، سياسية، إجتماعية، ثقافية، كما تشارك هذه الشخصيات الوطنية من خلال هذا الركن في إثراء الحوار الوطني، فالكثير من المثقفين والمختصين الجزائريين المعروفين كمصطفى لشرف، ومحمد حربي ومحفوظ بنون، تداولوا على هذا الركن وساهموا في توعية الرأي العام وتحسيسه بمختلف القضايا الهامة بالنسبة لمستقبل الوطن، ويسجل أن يومية «الوطن» تلجأ في بعض الأحيان إلى إلغاء هذا الركن وتعويضه بركن آخر أو مساحة للقراء في صفحة واحدة لطرح إهتمامات ومشاكل المواطنين وعرضها على الهيئات المسؤولة ويحتل هذا الركن الصفحة الخامسة عشرة (15).

لكن في ظل كل هذه الخصوصيات التي تتميز بها يومية الوطن، وفي ظل المكانة التي تتميز بها في الساحة الإعلامية الوطنية وحتى الدولية، يبقى هناك تساؤل يطرحه الكثير من المتتبعين للصحيفة وحتى بعض قرائها، ويدور حول عدم فتح أبواب الجريدة للشخصيات الوطنية المعربة لإعطائها فرصة المشاركة في القضايا المختلفة الاقتصادية، والإجتماعية، والسياسية التي تطرحها وتبرزها كإشكاليات للنقاش والحوار.

مسؤولو الجريدة يؤكدون وعلى لسان رئيس تحريرها(1) أنها مفتوحة لكل الحساسيات والفعاليات مهما كان اتجاهها، لكن شريطة أن تكون مكتوبة باللغة الفرنسية، لأن الترجمة تتطلب إمكانات مادية كبيرة لا تستطيع الجريدة تحملها بالإضافة إلى عامل الوقت خصوصا وأن الجريدة يومية، أي أنها مطالبة بإعداد موادها التحريرية والإشهارية بصفة آنية ومنتظمة. إذن الجريدة ليست ضد أي تيار فكري أو ثقافي يستطيع أن يساهم بشكل أو بآخر في إثراء الجريدة خصوصا وأنها قائمة على حرية التعبير واحترام أخلاقيات الممارسة الإعلامية.

يلي ركن أفكار ونقاشات مباشرة الركن الثقافي (Rubrique Culturelle) الذي يتناول مختلف القضايا والتظاهرات الثقافية الوطنية والدولية مثل : صورة لإحدى الشخصيات الثقافية المعروفة، أو غير المعروفة (كاتب، رسام، مطرب، شاعر) أو معلم ثقافي وطني، أو أعمال نقدية لإنتاج ثقافي معين (كتب، أفلام، مسرحيات) كما تقوم الجريدة بتغطية الأخبار والتظاهرات الثقافية عبر مراسيلها،

وعادة ما يحتل هذا الركن الصفحتين (في حالات الأحداث الثقافية الهامة) الثانية عشرة، والثالثة عشرة. (12،13).

يلي الركن الثقافي مباشرة الركن الرياضي (rubrique sportive) الذي يتناول مختلف الأحداث الرياضية الوطنية والدولية الهامة مثل منافسات البطولة الوطنية، أو المنافسات الدولية الهامة كتصفيات كأس العالم، والألعاب الأولمبية، كما يتضمن أحيانا مقابلات مع بعض الرياضيين المعروفين وطنيا ودوليا، حيث توزع مواضيعه على الصفحتين السادسة عشرة والسابعة عشرة (16،17)، لتغطية منافسات البطولة الوطنية لكرة القدم، والبطولة الأوروبية.

يلي الركن الرياضي مباشرة ركن التلفزيون (rubrique télé)الذي يحتل الصفحة الثانية والعشرين (22) بصورة مستقرة، ويتضمن برنامج كل من القناة الوطنية ومختلف القنوات التليفزيونية الأجنبية خاصة الفرنسية، إلى جانب إنتقاء لأهم البرامج التيليفزيونية وتقديم ملخصات لوقائعها. يلي ركن التليفزيون مباشرة ركن العصر (epoque) الذي يشبه كثيرا أركان التسلية لأننا نجد فيه أخبارا وطنية متفرقة متميزة بالطرافة والغرابة. والفضول إلى جانب الكلمات المتقاطعة حيث تحتل مواضيعه دائما الصفحة الثالثة والعشرين.

يلي ركن العصر مباشرة ركن الروبرتاجات والتحقيقات الذي تعتمد فيه الجريدة على هذين النوعين الصحفيين في حالات معينة غير دائمة الانتظام، لتناول قضايا ثقافية واجتماعية مختلفة ومعالجة مشاكل متعددة، أو وصف أماكن وشخصيات معروفة، مثل نشر تحقيقات تتناول فيها بالتحليل والمعالجة مختلف الظواهر والقضايا الوطنية التي تمس المواطن كالبيروقراطية واختلاس أموال الدولة، ومعاناه المواطنين من وسائل النقل.

- الصفحة الأخيرة :

وهي أهم صفحة في الجريدة بعد الصفحة الأولى، وتحتوي على معلومات وأخبار مختلفة يمكن أن تكون سياسية، ثقافية، إقتصادية رياضية. فهناك إهتمام خاص بها لأهميتها. لأن القارئ يذهب إليها مباشرة بعد الصفحة الأولى.

ركن الإشهار والإعلانات :

يعتبر الإشهار رئتي الجريدة لأنه يمثل متنفسها الأساسي، فإنعدام الإشهار يعني موت الجريدة واختفائها من السوق الإعلامية، إذ أنه يمثل موردا ماليا لا يمكن الاستغناء عنه وتعتبر يومية «الوطن»

من الصحف التي تعتمد في مجمل مداخيلها على الإشهار فهو يحتل تسع صفحات كاملة وقد يتعداها في أحيان كثيرة، ضف إلى ذلك صفحتين للإعلانات والمساحات الإشهارية الجزئية أي ما يقارب 1/2 أو 1/4من الصفحة الواحدة على مستوى كل صفحات الجريدة، ونشير إلى أن يومية الوطن تعد من بين الجرائد التي إستغنت عن حصتها العمومية في الإشهار على مستوى الوكالة الوطنية للإشهار (ANEP) ومع ذلك نجدها ذات زبائن كثيرين في مادة الإشهار، مما يدل على مكانتها وسمعتها في السوق الإعلامية الوطنية حيث تتوفر على عشر (10) مكاتب جهوية للإشهار عبر أنحاء التراب الوطني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجريدة تلقت إحتجاجات حسب مسؤوليها[1] من قرائها طالبوا فيها التقليل من الإشهار وزيادة المساحة التحريرية.

بالإضافة إلى الأركان التي أشرنا إليها سابقا هناك بعض الأركان الأخرى غير قارة أي التي تظهر من حين لآخر كتلك الصفحة المخصصة للإعلام الآلي (Multi-Media) أو مواضيع نهاية الأسبوع (Weekend).

نستخلص من كل هذا أن يومية «الوطن» متميزة في شكلها ومضمونها، وهي من الصحف الوطنية القليلة، تعرف مقروئية هامة وهذا مؤشر على استقرارها وقوتها، فهي تعمل على تعزيز حرية التعبير في إطار الخط السياسي الممثلة له.

---

(1) – السيد عنصر، رئيس تحرير جريدة الوطن، مقابلة أجراها الباحث مع السيد عنصر محمد، يوم 10 جوان 2001، بمقر جريدة الوطن.

II-1- سياسة التحرير في جريدة الوطن:

نتناول بالدراسة المساحة المطبوعة من خلال المحورين المحور الأول يتناول تقسيم المادة المطبوعة إلى مساحة الخدمات والإعلانات، والمحور الثاني يتعلق بالمساحة التحريرية.

1-المساحة المطبوعة:

هي مساحة ا'لورق المطبوع ا'لتي استخدامها من قبل الصحيفة في عملية نشرها لموادها الصحفية،"الإعلانات،والخدمات، المادة التحريرية".

أ-الخدمات:

تكون مادة الخدمات من عنوان الصحيفة (اللافتة) وباقي عناصر الترويسة الأخرى التي تشكل عنصرا طباعيا متتميزا عن غيره من مواد الصفحة الأولى للدورية أو اليومية سواء من حيث الإخراج أو الطباعة أو التحرير.[1]وتحتل الترويسة عادة رأس الصفحة الأولى،حتى تكون بطاقة تعريفها لدى القراء،وتتميز بواسطتها عن غيرها من الصحف الأخرى،كما تضم مادة الخدمات المواد المخصصة لبرامج الإذاعة والتليفزيون ومواعيد القطارات، ومواقيت الصلاة،وقائمة المصالح العمومية العاملة أياما العطل،إلى جانب المعلومات المتعلقة بإدارة الجريدة وطباعتها وتوزيعها.

ب-ا لإعلانات:

إن كل التعاريف التي تناولت الإعلان أكدت على أن هذا النوع من المادة لا ينتمي إلى مادة التحرير، تحريرا وإخراجا وطباعة وبالتالي فهو مادة لا علاقة لها بهيئة التحرير، وذات وظيفة صحفية خاصة حيث عرف "ابراهيم إمام"الإعلان بأنه فن مستقل بنفسه عن باقي الفنون باعتباره يهدف إلى الترويج لسلعه ما[2].

ويعرف الإعلان بعض المختصين في كتاب بعنوان: "فن البيع والإعلان" أنه هي "الوسيلة المدفوعة لخلق حالة من الرضا النفسي في الجماهير لغرض البيع أو المساعدة في بيع سلعه أو خدمة

---

[1] – إبراهيم إمام. فن الإخراج الصحفي، المكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977 ، ص277.

[2] – إبراهيم إمام: فن الإخراج الصحفي، مرجع سابق، ص76.

معينة أو كسب موافقة الجمهور على قبول فكرة أو توجيهه وجهة بذاتها"[3].وما نستخلصه من هذه التعاريف، أن الإعلان جهد مدفوع القيمة من قبل المعلن إلى الجهة المعنية بتوصيل الإعلان وهو بالتالي جزء لا يتجزأ من المزيج الإعلامي المتكامل (المادة المطبوعة).

الجدول رقم 1

[3] – محمد رفيق البرقوقي، وآخرون، فن البيع والإعلان، دار الطباعة بالقاهرة، بدون تاريخ، ص115.

الجدول رقم 1

لي قراف

الجدول رقم 1

فرماجات

الجدول رقم 1

لي قورب

ج–مادة التحرير:

وهي مادة رئيسية في الصحيفة تؤدي وظيفة إعلامية وتخضع بدورها للتحرير الجيد والطباعة والإخراج من ناحية الشكل والمضمون لتأدية الرسالة الإعلامية وخدمة القارئ.

وإذا عدنا للجريدة محل البحث لدراسة مساحتها المطبوعة وما اشتملته من مواد: الخدمات، الإعلانات، ومادة التحرير فإننا نسجل في البداية: إن تعرضنا لهذه النقطة يكون على مدى فترة الدّراسة في إطار فصلي حتى نتمكن من ملامسة التغيرات الطارئة خلالها.

وقبل ذلك ربما يتساءل القارئ الكريم عن فائدة إقحام دراسة المساحة المطبوعة في دراسة موضوع المدرسة الأساسية في جريدة الوطن، الجواب بسيط يتمثل في إعطاء هذا القارئ الكريم نظرة شاملة عن سياسة تحرير الجريدة في معالجتها للمواضيع المختلفة، هل هي جريدة تركز أكثر على الإعلان؟ وبالتالي اهتمامها ضئيل بالمادة الإعلامية، أو العكس. خاصة وأننا نعلم أن مادة التحليل موضوع المعالجة هي جزء من مادة التحرير وتتأثر بالسياسة التحريرية العامة للجريدة.

يسجل في الجدول رقم (1) أن المساحة المطبوعة في جريدة الوطن بلغت خلال فترة الدراسة: 13560 س ع في حين بلغت مساحة مادة التحرير 7304 س ع أي 53,86% من المساحة المطبوعة، بينما بلغت مساحة مادة الخدمات والإعلانات 6256 س ع أي نسبة 46,13% من المساحة المطبوعة ويتجلى من الأرقام المقدمة أن هناك شبه توازن في نشر الجريدة لمادة الإعلانات ومادة التحرير وهذا بسبب تخصيصها لمادة الإعلانات حوالي عشر صفحات بصورة دائمة وحوالي إحدى عشرة صفحة بصورة غير دائمة وفي بعض الأحيان يصل هذا الرقم إلى اثنتي عشرة صفحة، وإذا أردنا التعمق في دراسة المنحى الذي اتخذته المادة التحريرية مقارنة بمادة الإعلانات لتسجيل التغيرات الطارئة، على مستوى فصول الدراسة لمعرفة الاهتمام الذي أولته اليومية لموضوع المدرسة الأساسية محل دراستنا خلال فترة البحث فإننا نقوم بتناول ذلك بالشكل التالي:

1–الفصل الأول:

لقد بلغت مساحة المادة التحريرية 227 س ع وهو ما يمثل نسبة 47 %من المساحة المطبوعة، في حين نجد أن مساحة الإعلانات قدرت بـ253 س ع أي بنسبة 53% من المساحة المطبوعة، وعندما نقارن المساحتين نجد أن الإعلانات والخدمات احتلت مساحة أكبر في الفصل الأول بالنظر إلى المساحة المخصصة للمادة التحريرية.

وحدث هذا بالرغم من قصر مدة هذا الفصل التي لم تتجاوز ثلاثة عشر يوما، وهذا بداية من 12 مارس 1996 الذي يصادف تاريخ إنشاء المجلس الأعلى للتربية، وأردناه أن يكون بداية لدراستنا لأهمية الحدث بالنسبة للمنظومة التربوية.

وأنه يجدر بنا أن نذكّر أن الساحة الوطنية وحتى الدولية، لم تعرف حدثا أو بروز موضوع استطاع أن يستقطب اهتمام الإعلام بقوة، وذلك نظرا لما تعيشه بلادنا من عدم استقرار ولما تعرفه الساحة الدولية من هزّات عنيفة أحيانا هنا وهناك. إلى جانب ذلك فإن الإشهار يعد موردا أساسيا لمحافظة الجريدة على استمراريتها. كما أن الصحافة وخاصة الجرائد اليومية كجريدة "الوطن" مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركية الحدث وجدته وآنيته.

2-الفصل الثاني:

في هذا الفصل نجد أن مساحة المادة التحريرية تقدر بـ388 س ع وهو ما يعادل نسبة 46% كما يبين الجدول رقم (1) في حين نجد مساحة الخدمات والإعلانات بلغت 452 س ع أي نسبة 54% من المساحة المطبوعة.

نلاحظ أنها أعلى نسبة للإعلانات والخدمات على مستوى فترة البحث كلّها، وهذا يدل على النجاح الذي استطاعت الجريدة أن تحققه في مجال الإعلان بعد ست سنوات من صدورها وهو ما يعني كسب ثقة المعلنين والقراء بفعل زيادة حجم سحبها وتوزيعها الجيد.

وتجدر الإشارة في هذا الفصل أن يومية "الوطن" قد قامت بإجراء دراسة استطلاعية (sondage) موضوعها دَارَ حول "الجزائريين والتجربة الديمقراطية" وهذا في 20 ماي 1996 وقد احتلت الدراسة خمس صفحات كاملة، وكان ذلك على حساب بعض الصفحات حيث قلص عددها (كالصفحات الخاصة بالثقافة والاقتصاد). إلى جانب ذلك نجد أن الصفحة الدولية تضمنت أيضا موادا إشهارية والشيء نفسه يقال عن الصفحتين المخصصتين للرياضة.

3-الفصل الثالث:

بلغت مساحة المادة التحريرية 678س ع وهو ما يمثل نسبة 63% من المساحة المطبوعة في حين نجد أن مساحة الخدمات والإعلانات وصلت إلى 402س ع أي نسبة37% ونلاحظ أنها أصغر نسبة للإعلانات مسجلة في هذا الفصل وهذا مؤشر على أن الجريدة حققت إنتعاشا ماليا لا بأس به حسب مسؤولي الجريدة الأمر الذي جعلها تعطى اهتماما للمادة التحريرية خدمة لقرائها، كما أنه خلال هذه الفترة عرفت الساحة الإعلامية توقيف يومية la tribune في جويلية 1996 وتضامنا معها قررت الوطن تخصيص صفحتين لها، وهذا على حساب صفحاتها الإشهارية.

4-الفصل الرابع:

في هذا الفصل بلغت مساحة المادة التحريرية 471 س ع وهو ما يقدر بنسبة 56 % من المساحة المطبوعة، بينما نجد مساحة الإعلانات والخدمات وصلت إلى 369 س ع أي نسبة 44 % من المساحة المطبوعة. ونسجل خلال هذا الفصل قيام السلطات الجزائرية بطرح موضوع المنظومة التربوية للنقاش من خلال التنصيب الرسمي لرئيس المجلس الأعلى للتربية السيد "عمار صخري" بمرسوم رئاسي[1] الأمر الذي أولته جريدة الوطن إهتماما كبيرا من خلال تغطية وقائعه الشيئ الذي انعكس جليا في إرتفاع مساحة التحرير مقارنة بمادة الإعلانات والخدمات.

5-الفصل الخامس:

بلغت مساحة المادة التحريرية 450 س ع وهو ما يعادل نسبة 62,5% من المساحة المطبوعة. في الوقت الذي نجد فيه أن المساحة الإعلانية قدرت ب 270 س ع أي نسبة 37,5% على غرار ما حصل في الفصل السابق نظرا لاستمرار سيطرة موضوع المنظومة التربوية الوطنية على الساحة الجزائرية من خلال الاجتماعات العديدة التي تمت تحت رعاية المجلس الأعلى للتربية والتي تناولت السياسة التربوية في الجزائر والنقائص المسجلة على هذا المستوى من أجل الوصول إلى رسم سياسة تربوية وطنية ترتقي إلى مستوى تطلعات الأمة، وتتماشى والتطورات العالمية لأننا لا نعيش في قرية منعزلة عن العالم الخارجي.

6-الفصل السادس:

نسجل أن مساحة المادة التحريرية بلغت 663 س ع أي نسبة 55% من المساحة المطبوعة، في حين نجد مساحة الخدمات والإعلانات وصلت إلى 537 أي نسبة 45% من

---

[1] – المرسوم الرئاسي المنشئ للمجلس الأعلى للتربية، رقم 101/96، المؤرخ في 11-03-1996.

المساحة المطبوعة.

وخلال هذا الفصل نلاحظ استمرار النقاش الوطني حول المنظومة التربوية، حيث تعرضت الجريدة بالأرقام إلى ظاهرة التسرب المدرسي واصفة المدرسة الوطنية الأساسية "بالمنكوبة" وبالقنبلة (على لسان السيدة خليدة مسعودي)* معلقة على أن برامج التاريخ في المدرسة الأساسية مستوحاة من دول الشرق الأوسط، وأن طريقة تدريس الرياضيات مأخوذة حرفيا من البرامج الفرنسية لسنة 1966.

7-الفصل السابع:

في هذا الفصل وصلت مساحة التحرير 638 س ع أي نسبة 53%، في الوقت الذي احتلت فيه الإعلانات والخدمات نسبة 47 % من المساحة المطبوعة. وبلغت مساحتها 562 س ع. نلاحظ وجود تقارب بين مساحة المادة التحريرية لهذا الفصل مع الفصل السابق، مع ارتفاع طفيف في نسبة الإعلانات وهذا نظرا لاستمرار النقاش الوطني حول المنظومة التربوية خلال هذه الفترة، حيث كثر الحديث عن ضرورة الإصلاح الشامل بدليل أن رئيس الجمهورية آنذاك "ليامين زروال" وفي تطرقه للملفات الكبرى الوطنية تحدث عن المنظومة التربوية بكثير من الاهتمام والنقد والتقييم، داعيا المختصين إلى بذل كل الجهود لإصلاح المدرسة الوطنية حتى تستجيب لضرورات المرحلة التي تعيشها الجزائر أي الحفاظ على مقوماتها الأساسية ومواكبة التطورات الحاصلة عالميا.

8-الفصل الثامن:

بلغت مساحة المادة التحريرية خلال هذا الفصل 757 س ع أي نسبة 53% من المساحة المطبوعة، في حين نجد أن مساحة الإعلانات والخدمات بلغت 683 س ع أي ما يعادل نسبة 47%.

نلاحظ في هذا الفصل ارتفاع مساحتي المادة التحريرية وكذلك الخدمات والإعلانات لأن الجريدة استمرت في طرح موضوع المدرسة الأساسية لكن من جوانب أخرى، إضافة إلى التعرض لمواضيع أخرى ذات علاقة بالمدرسة مثل المدارس الخاصة المسموح بها ولكن غير معترف بها قانونيا، وأهمية التربية التحضيرية في إعداد الطفل اجتماعيا وتكوين شخصيته، واستكمال نموه الجسدي والعاطفي والعقلي، لما لهذه المرحلة من أثر حاسم على مساره المدرسي، حيث يؤكد الأخصائيون النفسانيون أن الأطفال الذين يتابعون تعليما تحضيريا في فترة ما قبل التمدرس، يكونون أوفر حظا من

* نائبة بالمجلس الشعبي الوطني: (لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية).

غيرهم في النجاح المدرسي، كما تطرقت الجريدة إلى نشر التقرير السنوي لحصيلة أعمال المجلس الأعلى للتربية منذ تنصيبه.

9–الفصل التاسع:

في هذا الفصل بلغت مساحة المادة التحريرية 1241 س ع أي ما يمثل نسبة 54,5% من المساحة المطبوعة، في حين نجد أن مساحة الخدمات والإعلانات بلغت 1039 س ع وهو ما يعادل نسبة 45,5% ونلاحظ في هذا الفصل ارتفاع نسبة المادة التحريرية بالمقارنة مع الفصول السابقة خلال فترة البحث وهذا يعود إلى النشاطات الكثيرة التي قام بها المجلس الأعلى للتربية مثل عقد الندوات الجهوية على مستوى الولايات تحضيرا للندوة الوطنية في جوان 1998م.

وكذا المصادقة على مبادئ الإصلاح التربوي، وفي هذا السّياق أكد وزير التربية الوطنية "السيد أبو بكر بن بوزيد" بأن "الدولة لن تسمح أبدا باستعمال المدرسة لأهداف سياسية وأيديولوجية" وتطبيقا لذلك قررت الحكومة إنشاء لجنة من مهامها وضع البرامج الدراسية ومراقبتها، مع التأكيد على أن الإصلاح التربوي يمر حتما عبر تعميم التحضيري.

10–الفصل العاشر:

في هذا الفصل وصلت مساحة المادة التحريرية 500 س ع أي نسبة 52% في حين نجد أن مساحة الإعلانات والخدمات قدرت ب 460 س ع وذلك بنسبة 48% من المساحة المطبوعة. ويرجع هذا التراجع في مساحة المادة التحريرية إلى موضوع المنظومة التربوية التي انتهت بشأنها النقاشات والندوات الجهوية في كامل التراب الوطني وانتظار انعقاد الندوة الوطنية التي تأتي تتويجا لهذه الندوات في أيام 28-29-30 جوان 1998.

11–الفصل الحادي عشر:

بلغت مساحة المادة التحريرية في هذا الفصل 830 س ع وتقدر بنسبة 53% من المساحة المطبوعة. في حين نجد أن مساحة الإعلانات والخدمات قدرت ب 730 س ع أي نسبة 47 % من المساحة المطبوعة مع العلم أن ارتفاع المساحة التحريرية جاء مصادفا للدخول المدرسي سنة 1998 ولتحضيراته على مستوى الولايات والظروف الأمنية التي تم فيها.

12–الفصل الثاني عشر:

نسجل في هذا الفصل أن مساحة المادة التحريرية وصلت 461 س ع وتقدر نسبتها بـ

48% في حين بلغت مساحة الإعلانات والخدمات 499 س ع وهو ما يعادل نسبة 52 % من المساحة المطبوعة ونسجل في هذا الفصل تراجع المادة التحريرية بسبب توقيف الجريدة عن الصدور لمدة شهر أكتوبر 1998، بسبب نشرها لوثائق تضع فيها مستشار رئيس الجمهورية آنذاك "ليامين زروال" في موضع اتهام، إضافة إلى عدم طرح موضوع المدرسة بعد اختفائه على الساحة الوطنية.

وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج أن يومية الوطن أولت أهمية خاصة لموضوع المدرسة الأساسية من خلال المادة التحريرية التي تقدمها كل يوم. فالمواد التي نشرت حول موضوع المدرسة الأساسية كانت بارزة في مادة التحرير، واختفاء هذه المادة انعكس، من الناحية الكمية بصورة سلبية على مادة التحرير.

فحضور هذا الموضوع على صفحات الجريدة كان قويا، وقد تم تناوله من خلال التركيز على الجوانب السلبية دون غيرها. فالجريدة ترى أن مناهج المدرسة الأساسية ضعيفة، وأن المحتوى المقدم للتلاميذ لا يساير التطور ومواكبة العصر، مما أدى إلى تدهور كبير في نوعية التعليم.

وقد ذهبت الجريدة إلى وصف المدرسة بأنها ساهمت مساهمة كبيرة في تكوين "الإرهابيين والأصوليين" وهذا يعني أن المدرسة كانت سببا جوهريا وراء الأزمة الوطنية المتعددة الأوجه التي تتخبط فيها الجزائر. والإصلاح حسب منظور جريدة "الوطن" يجب أن يرتكز على أسس ثلاث: الديمقراطية، والعالمية، والعصرنة، مما ينتج عنه تنشئة جيل جديد قادر على مواكبة التحولات الحاصلة في العالم.

كما ترى جريدة الوطن بأن المهم ليست اللغة بل المهم هو الفهم لدى التلاميذ وبالتالي يمكن أن يتم التدريس بالعربية الفصحى أو الدارجة أو الفرنسية، والمهم أن يتم التواصل بين المعلم والتلميذ.

يجد هذا الطرح الذي تتبناه جريدة "الوطن" معارضة شديدة من طرف دعاة "المدرسة المتفتحة والأصيلة".

ويعتبر هؤلاء بأن موقفا كالذي سبق ذكره، مساسًا بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها اللغة.

ولا يجد هؤلاء مساحة على صفحات جريدة الوطن ليدافعوا فيها عن وجهة نظرهم، فقد استبعدت الجريدة الرأي الآخر وغيبته نهائيا رغم أن مسؤوليها يقولون بأن الجريدة مفتوحة لجميع المثقفين مهما كانت اتجاهاتهم وآرائهم.

ومما يدحض هذا القول فإن جريدة "الوطن" في طرحها لموضوع المدرسة الأساسية حرصت دائما على تقديم شخصيات معروفة بتعصبها إلى الثقافة الفرنسية مثل مصطفى لشرف، محفوظ بنون، ياسين سدراتي...الخ.

نستنتج من خلال هذه المواقف أن جريدة "الوطن"، حسب وجهة نظرها، تتبنى إحداث مدرسة وطنية متفتحة على القيم العالمية حتى وأن كان ذلك على حساب الثوابت الوطنية وفي مقدمتها اللغة العربية، عكس الاتجاه الآخر المساند للمدرسة المتفتحة الأصيلة حيث تبرز اللغة العربية كركيزة أساسية لهذه المدرسة.

II-2- العناصر التيبوغرافية المستخدمة في طرح مادة المدرسة الأساسية:

إن القصد بمادة التحليل هي المادة التي نشرتها جريدة "الوطن" عن المدرسة الأساسية، وفق ما تم التطرق إلى ذلك في تعريف المدرسة الأساسية، حيث شمل هذا الجدول كل الموضوعات التي تناولت فيها الجريدة المدرسة الأساسية المختلفة مثل: المدرسة الأساسية ومحتواها البيداغوجي، التسرب المدرسي (75% من التلاميذ يغادرون مقاعد الدراسة) معدلات النجاح في امتحانات التعليم الأساسي والبكالوريا، التعليم الخاص وضوابطه، المدرسة الأساسية وعلاقتها بالمحيط، التربية التحضيرية الموجهة للأطفال الذين يتراوح سنهم بين 4و 6 سنوات، وإن الهدف من دراسة مادة التحليل (المدرسة الأساسية) ضمن مساحة مادة التحرير هو التعرف على مدى الأهمية التي أولتها الجريدة محل البحث لهذا الموضوع من حيث مستوى طرحه الكمي فوق صفحاتها والمقدرة عموما بمعدل نشر (ثمانية) مواضيع في كل فصل، نستثني من ذلك الفصل الأول لسنة 1998 (1جانفي-31مارس1998) الذي تناولت فيه الجريدة عشرين موضوعا للمدرسة الأساسية بسبب التحضيرات الحثيثة لانعقاد الندوة الوطنية في (28-29-30جوان1998) وتغطيتها لذلك الحدث الهام.

إن الباحثة في دراستها للأهمية التي أولتها الجريدة للمدرسة الأساسية فوق صفحاتها لم تكتف بقياس الجوانب الكمية لهذا الاهتمام، بل حاولت إبراز نوعيته من خلال التعرف على العناصر الطباعية التي اعتمدت عليها الجريدة في مواكبتها لما ذكر سابقا، أي هل ركزت على عنصر الكلمة واستخدام العناوين الشعارية في محاولة التأثير على القارئ المثقف المنتمي لاتجاه معين بشأن المدرسة الأساسية أو استخدمت الصورة في مخاطبة جميع القراء.

احتل موضوع المدرسة الأساسية في جريدة "الوطن" كما يبينه الجدول رقم (2) 209.11 س ع أي نسبة2.86 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير، ونسبة 1.54% ضمن المساحة المطبوعة، خلال فترة الدراسة، وهي نسبة لا بأس بها ضمن ما نشرته الجريدة من مواد فوق صفحاتها

بسبب تغطيتها المتنوعة لهذا الموضوع. خاصة منذ إنشاء المجلس الأعلى للتربية[1] والذي اتخذناه بداية لدراستنا (12 مارس 1998/12/31/1996) حيث حاولت الجريدة تغطية الملتقيات والندوات على مستوى الجهوي والوطني للحدث.

الجدول رقم 2

[1]–المرسوم الرئاسي: 101/96 المؤرخ في11 مارس 1996.

الجدول رقم 2

الأعمدة

الجدول رقم 2

فرماجات

الجدول رقم 2

لي قراف

كما طرحت موضوع المدرسة للنقاش والحوار عبر صفحاتها حيث اشتد الجدل واحتدم أثناء التحضيرات لهذه الندوة كما ذكرنا سابقا.

وإن الطرح الكمي للجريدة لموضوع المدرسة الأساسية لم يسر دائما على النمط نفسه بحيث يتجلى من خلال ما سجل من أرقام على مستوى فصول الدراسة أن هذا الطرح لم يكن على خط مستقيم وكان بالشكل التالي:

يبين الجدول رقم (2) أن مساحة المتون بلغت 171.26 س ع أي نسبة 81.89% من مادة التحليل بينما بلغت مساحة الصور 16.08 س ع أي نسبة 7.68% .

في حين بلغت مساحة العناوين 21.77 س ع أي نسبة 10.41% من مساحة مادة التحليل وشكلت حسب الأرقام المقدمة مساحة المتون أعلى نسبة في مساحة المادة التحليل مقارنة بالعنصرين الطباعيين الآخريين، وهذا يوضح لنا اعتماد الصحيفة على عنصر الكلمة المكتوبة بدرجة أولى في محاولة التأثير على قرائها حيث لم تستعمل الصورة نهائيا في تغطيتها لهذا الموضوع في الفصل الثالث لسنة 1997، والفصل الرابع لسنة 1998. أما في الفصول الأخرى فتوظيفها كان بمعدل صورتين أو ثلاث صور في الفصل الواحد كما أن الصحيفة استخدمت العناوين بدرجة ثانية بعد المتون وكانت عبارة عن عناوين شعارية وتحريضية ذات طابع تأثيري في قرائها لإقناعهم بمواقفها تجاه المدرسة الأساسية، وكان استخدام الجريدة للعناصر الطباعية في مواكبتها لموضوع المدرسة الأساسية حسب الفصول كما يلي:

الفصل الأول:

بلغت مساحة مادة التحليل 11.66 س ع أي نسبة 5.13% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 8.54 س ع أي نسبة 73.24% ومساحة مادة الصور:1.74 س ع أي نسبة 14.93% ومساحة مادة العناوين 1.38س ع أي نسبة 11.83%.

يتبين من الأرقام المقدمة أن مادة المتون جاءت في مقدمة العناصر الطباعية، بنسبة 73.24% وهو المؤشر الذي يبين أن جريدة الوطن اعتمدت في طرحها لموضوع المدرسة الأساسية على الكلمة المكتوبة فوق صفحاتها في مخاطبتها لقرائها وإقناعهم بوجهة نظرها لاسيما وأنها وظفت لهذا الغرض المقال كنوع صحفي تحريري لشرح أفكارها والدفاع عنها لتحقيق هدفها المنشود.

الفصل الثاني:

بلغت مساحة مادة التحليل 9.46 س ع أي نسبة 2.43% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 6.75 س ع أي نسبة 71.35%، ومساحة الصور 1.69 س ع أي نسبة 17.86% ومساحة العناوين 1.02 س ع أي نسبة 10.78%.

ما نلاحظه عند القراءة الأولية للأرقام السابقة أن الجريدة استمرت في طرحها للموضوع المدرسة الأساسية في نفس سياستها التحريرية، وهي الاعتماد بدرجة أولى على الكلمة المكتوبة، والتوجه إلى شريحة معينة من القراء، بالرغم من نشرها لثلاث صور أيضا على غرار الفصل السابق.

الفصل الثالث:

بلغت مساحة مادة التحليل 14.84 س ع أي نسبة 2.18% ضمن مساحة مادة التحرير. وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 10.87 س ع أي 73.24%، ومساحة مادة الصور 2.26س ع أي نسبة 15.22%، ومساحة مادة العناوين 1.71س ع أي نسبة 11.52%

ما يمكن أن نستشفه من القراءة الكمية لهذا الفصل أن مادة التحليل ارتفعت عن الفصلين السابقين وبالمقابل ارتفاع في مساحة العناصر الطباعية كالصورة والعنوان وهذا بتزامن هذا الفصل مع الدخول المدرسي، وإشكالياته والوضع الأمني الذي تميز بالتصعيد وماله من تأثير على الدخول

الاجتماعي بينما يبقى توظيف الصورة ليس من أولياتها، فالجريدة تهمها الكلمة المكتوبة لمعالجة مواضيع المدرسة الأساسية، لأن المدرسة "منكوبة" وفي خطر ولهذا لا بد من تجنيد وتحريض القراء في هذا الاتجاه.

الفصل الرابع:

بلغت مساحة مادة التحليل 12.97 س ع أي بنسبة 2.75% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 11.17 س ع أي بنسبة 86.12% ومساحة مادة الصور 0.69 س ع أي نسبة 5.31% في حين بلغت مساحة العناوين 1.11 س ع أي نسبة 8.55%

وخلاصة لهذا الفصل فإن الجريدة بقيت في تعاملها مع موضوع المدرسة الأساسية تنتهج نفس الطريقة في التحرير حيث احتلت مادة المتون المرتبة الأولى كبقية الفصول الثلاثة السابقة، وهذا إن دَلَّ على شيء فإنما يدل على أن الجريدة لا تهمها الصورة تماما بقدر اهتمامها والتركيز على الكلمة المكتوبة لتوصيل رسالتها وتجنيد قرائها فوظفت المقال الصحفي بصفة دائمة، واستخدمت صورة واحدة طوال الفصل بالرغم من أهمية الصورة في شرح وتوضيح المادة التحريرية.

الفصل الخامس:

بلغت مساحة مادة التحليل 13.26 س ع أي نسبة 2.94% ضمن مساحة مادة التحرير: وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون 11.06 س ع أي بنسبة 83.40% ضمن مساحة مادة التحليل. ومساحة مادة الصور 1.01 س ع أي بنسبة 7.61% ومساحة مادة العناوين 1.19 س ع أي بنسبة 8.97%.

نفس الملاحظة تتكرر لدينا في هذا الفصل وهي أن مساحة مادة المتون تغطى على بقية العناصر الطباعية الأخرى حيث 5/1 خمس مساحة مادة التحليل تحتلها الصور والعناوين بينما تغطي المتون 80% من مساحة مادة التحليل فالصورة أهملتها الجريدة ولم تتعامل معها بنفس تعاملها مع الكلمة المكتوبة وهذا يرجع لكون المادة المعالجة لا تتميز بالآنية كالأحداث اليومية وإنما هي عبارة

عن مقالات صحفية تهتم بالشرح والتفسير والتحليل زيادة على ذلك فنفس محتوى الصورة يتكرر على مستوى عدة فصول وهي عبارة عن "حجرة للدراسة وتلاميذ جالسين والمعلم واقف أمام السبورة" بالإضافة إلى عدم دقتها وخفة ظلالها.

الفصل السادس:

بلغت مساحة مادة التحليل 20.55 س ع أي نسبة 3.09% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 16.47 س ع أي 80.14%، ومساحة الصور: 1.74س ع أي بنسبة 8.46% ومساحة مادة العناوين 2.34س ع أي بنسبة 11.38%

فالجريدة لم تحِد عن سياستها في التحرير والإخراج حيال موضوع المدرسة الأساسية وبقيت وفية لقرائها بطرح مادتها الإعلامية وخطها السياسي لبلوغ أهدافها المسطرة حول موضوع المدرسة الأساسية وسلبياتها وعدم احتوائها على جوانب إيجابية أما الصورة فبقيت مهمشة حيث وظفت 3 صور في هذا الفصل.

الفصل السابع:

بلغت مساحة مادة التحليل 19.48 س ع أي بنسبة 3.05% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية باشكل التالي:

بلغت مساحة المتون 17.13 س ع أي بنسبة 87.93% ومساحة مادة الصور لا وجود لها لأن الصحيفة لم توظفها تماما، ومساحة مادة العناوين 2.35 س ع أي نسبة 12.06%.

من خلال الأرقام المسجلة أعلاه نصل إلى نتيجة أساسية وهي أنه كلما زادت مادتها التحريرية –وهذا بدوره يرجع إلى النشاطات التي يقوم بها المجلس الأعلى للتربية، ومهامه العاجلة للنهوض بهذا القطاع الذي أصبح "منكوبا" حسب طرح الجريدة– كلما تخلت عن الصورة كأداة للتوضيح والشرح بحيث لم توظفها تماما وبالمقابل زادت مساحة العناوين فبلغت 12.06% واحتلت مادة المتون المرتبة الأولى بنسبة 87.93% وهو ما يوضح أن الجريدة استعملت المقال استعمالا كافيا من الناحية الكمية وأن المقالات أخذت اتجاها تصاعديا حسب تسلسل الفصول وهذا يدل في اعتقادنا على حسن فهم إمكانيات المقال الإقناعية والتأثير على القراء من طرف الجريدة.

الفصل الثامن:

بلغت مساحة مادة التحليل 21.38 س ع أي بنسبة 2.82% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 16.61 س ع أي نسبة 77.68% في حين بلغت مساحة الصور 2.38 س ع أي نسبة 11.13% ومساحة العناوين 2.39 س ع أي بنسبة 11.17%.

عند تفحصنا للأرقام المقدمة نلاحظ أن مادة المتون دائما تحتل الصدارة بنسبة 77.68% فعملت الجريدة في توجيهها لقرائها على الشرح والتحليل وأن القارئ أصبح بحاجة إلى مجهود فكري أكثر لإقناعهم من جهة، ومن جهة أخرى لدفعهم دفعا واعيا لاتخاذ موقف من كل التطورات التي يشهدها موضوع المنظومة التربوية نظرا لحساسيته وخطورته. وأن الجريدة لا تكتفي بنقل الأخبار والتعليق عليها فقط، بل تحاول تحليل هذه الصراعات وتوجيهها بعمق بهدف إقناع القارئ ودفعه إلى اتخاذ موقفا باعتباره طرفا في هذا الصراع.

الفصل التاسع:

بلغت مساحة مادة التحليل 36.61 س ع أي بنسبة 2.95% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة المادة التحليل 31.73 س ع أي نسبة 86.67% ومساحة مادة الصور 1.30 س ع أي بنسبة 3.55% ومساحة مادة العناوين 3.58 س ع أي بنسبة 9.77%.

ويتبين من الأرقام المقدمة أن مادة المتون أتت في مقدمة العناصر الطباعية بنسبة 86.67% حيث بلغت دروتها نظرا للنشاطات الحثيثة التي قام بها المجلس الأعلى للتربية طيلة هذا الفصل من ملتقيات وندوات جهوية ووطنية تحضيرا للموعد المرتقب للندوة الوطنية في شهر جوان 1998. فغطت هذه التحضيرات بفتح صفحاتها للحوار والنقاش وكرست مقالاتها خدمة لموضوع المنظومة التربوية بالتقييم والتحليل والشرح لبلوغ هدفها وتجنيد قرائها، ونستطيع أن نقول أن الصحيفة كانت حاضرة بقوة في هذه التحضيرات فعالجتها بخلفياتها الإيديولوجية وتوجهاتها السياسية، ولم تبق محايدة

بل حاولت أن تكون طرفا في هذا الصراع. أما استخدام الصورة فكان بمعدل صورتين في هذا الفصل، وإستمر توظيفها بطريقة محتشمة طيلة فصول الدراسة.

الفصل العاشر:

بلغت مساحة مادة التحليل 14.14 س ع أي بنسبة 2.82% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 11.89 س ع أي نسبة 84.08%. في حين بلغت مساحة الصور 0.53 س ع أي 3.74% ومساحة مادة العناوين 1.72 س ع أي بنسبة 12.16% احتلت مادة المتون المرتبة الأولى كالعادة بنسبة 84.04% وكان هم الجريدة صياغة مقالاتها الصحفية والتركيز على الكلمة المكتوبة لتوصيل رسالتها ولتجنيد قرائها حول الحدث الذي يشغل الساحة الوطنية وما هي التوصيات التي حققتها الندوة الوطنية المنعقدة في جوان والآمال المعلقة عليها لأن المدرسة الجزائرية مريضة وبحاجة إلى علاج فوري-حسب الجريدة- ووظفت صورتين في هذا الفصل على غرار الفصول السابقة.

الفصل الحادي عشر:

بلغت مساحة مادة التحليل 26.10 س ع أي نسبة 3.14% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية كما يلي:

بلغت مساحة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 21.30 س ع أي نسبة 81.60% ومساحة مادة الصور: 2.74 س ع أي نسبة 10.49%، ومساحة مادة العناوين 2.06 س ع أي بنسبة 7.89%.

يتبين لنا من الأرقام السابقة أن مادة المتون استحوذت على المرتبة الأولى بدون منازع بينما احتلت الصورة المرتبة الثانية والعنوان المرتبة الثالثة، وقد وظفت الصحيفة ست صور في هذا الفصل وبنسبة 10.49% وهي نسبة قياسية عند مقارنتها ببقية الفصول الأخرى، التي لا تتجاوز 3 صور في الفصل الواحد.

الفصل الثاني عشر:

بلغت مساحة مادة التحليل 8.66 س ع أي بنسبة 1.87% ضمن مساحة مادة التحرير، وهي النسبة التي كانت موزعة على العناصر الطباعية بالشكل التالي:

بلغت مادة المتون ضمن مساحة مادة التحليل 7.74 س ع أي نسبة 89.37% ومساحة الصور منعدمة في هذا الفصل بينما بلغت مساحة العناوين 0.92 س ع أي بنسبة 10.62%.

عملت الصحيفة على استمرار سياستها في معالجة موضوع المدرسة الأساسية، وسخرت الكلمة المكتوبة لأداء وظيفتها الإعلامية بينما لم توظف الصورة تماما في هذا الفصل. كما نلاحظ أن مساحة المادة التحليلية انخفضت في هذا الفصل ويرجع ذلك إلى توقيف الجريدة لمدة شهر كامل في سبتمبر 1998.

نستنتج من القراءة الكمية لمحتويات الجدول رقم (2) أن مساحة المتون كانت في مقدمة العناصر الطباعية، وهذا يدل على أن الجريدة استخدمت بشكل واسع المقال الصحفي في صياغة مختلف الموضوعات الخاصة بالمدرسة الأساسية والمنظومة التربوية.

ونظرا لأهمية المقال، فإن الصحف والمجلات تكثر من استعماله، فهو النوع الصحفي الأقرب لطرح الأراء والأفكار والأكثر صلة لما تهدف إليه وسيلة الإعلام والمتمثل في التأثير على القارئ عبر إقناعه وتوعيته.

II–3–الأنواع الصحفية المستخدمة في طرح مادة المدرسة الأساسية:

إن سياسة تحرير الجريدة، في استخدامها للفنون الصحفية ليس محايدا عن الأهداف المتوخاة من نشرها لمادتها الإعلامية، لأن لكل نوع صحفي وظيفة إعلامية تسعى الجريدة من خلال هذا النوع أو ذاك إلى تحقيقها في مخاطبتها لجمهورها.

ومن هنا فإن التعرف على أنواع الأجناس الصحفية المستخدمة من طرف جريدة "الوطن" في طرحها لموضوع المدرسة الأساسية في هذه الدراسة لتحديد طبيعة تعامل هذه الأخيرة مع الموضوع المعالج. والأهداف المتوخاة من وراء ذلك. أي هل اكتفت الوطن بعرض موضوع المدرسة الأساسية بسرد أحداثها بصورة محايدة بعيدة عن الشرح والتفسير وإبداء الرأي، أو قامت بعكس ذلك وهذا طبعا باستخدام النوع الصحفي الملائم لكل نوع من المعالجة. وهذا ما أدى بالصحافة لأن "تكون جزء لا يتجزأ من الكيان السياسي والاجتماعي في أي مجتمع كان، وتكسب الصحيفة شخصية تميزها عن غيرها من الصحف الأخرى، متأثرة في ذلك بالوظيفة المحددة لها داخل المجتمع وكذا بالظروف السياسية والاقتصادية والقوانين التي ترسم لها الإطار العام لنشاطها."[1]

وقد أدت عملية تطور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في المجتمع الحديث إلى تطور العمل الصحفي، وإبداع أشكال وأنواع صحفية جديدة لتلبية متطلبات العمل الصحفي، ويتميز كل نوع صحفي بمقاييس خاصة تحدد وظيفته الإعلامية المتكاملة: "إن الوظيفة الملموسة التي يضطلع بها كل نوع صحفي، والغرض الذي يبتغيه مرتبطان ارتباطا وثيقا بإمكانات ووسائل الصّياغة الخاصة به، وكذلك بنوع الموضوع المعالج.[2]

ويرى "محمد عبد الحميد": "أن أنواع التحرير الصحفية أو القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام، تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم فيها المواد الإعلامية للاستدلال

---

[1] – بن مرسلي أحمد: التطور الفني لمجلة المجاهد الأسبوعية، 1962-1979، ماجيستيرفيفري1982، ص2.

[2] – المرشد في علم الصحافة، منظمة الصحفيين العالمية براغ، 1987، ص220.

من خلال الشكل عن المركز والقيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر"[3]

كما أن اللجوء إلى تقسيم المواد الإعلامية حسب الأنواع الصحفية لا يعني إظهار درجة استخدام الجريدة لنوع معين من الأنواع الصحفية فقط، بل معرفة مدى قدرة الصحفية على أداء

الجدول رقم 3

[3] – محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1985، ص115.

الجدول رقم 3

الأعمدة

الجدول رقم 3

فرماجات

الجدول رقم 3

لي قراف

دورها انطلاقا من استعمالها لأنواع صحفية، لأن الأنواع الصحفية وجدت لأداء وظائف معينة ورسالة إعلامية محددة.

وحسب أديب خضور: "إن الأنواع الصحفية هي أشكال أو صيغ تعبيرية تعكس الواقع بشكل مباشر وواضح وسهل، كما تفسر وقائع الأحداث والظواهر والتطورات وتتضمن التقييم والتحليل والشرح والتفسير".[1]

وللتعرف بمزيد من التفاصيل على الوظائف الصحفية الخاصة بكل نوع صحفي، في إطار تحديد استخداماتها المختلفة الخاصة بتحقيق أهداف إعلامية محددة ضمن سياسة إعلامية معينة، لابد من الرجوع قليلا إلى الوراء قصد تذكير القارئ الكريم بالوظائف الإعلامية للأنواع الصحفية، ونقتصر في ذلك على تناول ذات العلاقة بالدراسة كما هي مثبتة في الجدول رقم:(3)

أ-الخبر:

يشكل الخبر عنصرا أساسيا أو مادة رئيسية لكل صحيفة أو دورية. ويعرفه فاروق أبو زيد بقوله: "الخبر هو تقرير يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة تمس مصالح أكبر عدد ممكن من القراء وهي تثير اهتمامهم".[2]

ويعرفه: "عبد العزيز الغنام"."الأخبار هي العمود الفقري والشكل التحريري الذي يهتم به القراء من بين جميع الأشكال الأخرى، وهي الأصل في نشأة الصحيفة ووظيفتها الأولى".[3]

وقد عرفه فرانس فابر كما يلي: "هو ذلك النوع الصحفي الرئيسي الذي يقوم فيه الصحفي بنقل معلومات معينة بشكل ملتزم حول وقائع ملموسة، أو يعكس أحداثًا معينة بأسلوب مكثف وبأسرع طريقة ممكنة، وينبغي أن يكون الخبر الصحفي واقعيا وملتزما ومقنعا."[4]

---

[1] – أديب خضور: الأنواع الصحفية، محاضرة ألقيت على الطلبة السنة الرابعة إعلام، جامعة الجزائر، السنة الدراسية، 1982-1983.

[2] – فاروق أبوزيد: فن الخبر الصحفي، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1984، ص 56.

[3] – عبد العزيز الغنام: مدخل في علم الصحافة، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، 1977، ص159.

[4] – فرانس فابر: الصحافة الإشتراكية، ترجمة نوال الحلبي وآخرون، دمشق، 1971، ص113.

وهنا لا بد من التذكير بأن هناك مجموعة من الفروق بين الخبر والأنواع الصحفية الأخرى من حيث الشكل والمضمون والوظيفة.

1-الخبر الصحفي أقل ذاتية، لأنه يقدم الحقائق والوقائع الملموسة كما هي، وبكيفية متجددة.

2-الخبر الصحفي يهتم أساسا بالحدث والجديد فيه، ولا يقوم بتفسير الأسباب التي هي وراء الحدث وتحليلها والحكم عليها.

3-يتناول الخبر الصحفي شريحة صغيرة من الواقع.

4-يعمل الخبر الصحفي على تجسيد مبدأ استمرارية الاطلاع ويخضع للجدة والآنية.

ويحتل الخبر مرتبة هامة بين الأنواع الصحفية الأخرى لعدة أسباب منها:

1-الخبر يمد بقية الأنواع الصحفية بالمادة الخام ومنه يتولد الرأي العام.

2-يشكل النوع الصحفي، الموجود بكثرة في الصحف والإذاعة والتلفزيون وإن كان لكل وسيلة خصوصيتها.

3-النوع الصحفي المفضل لدى القراء والمستمعين.

4-يتجه غالبية قراء الصحف إلى قراءة الأخبار بسرعة، ثم ينتقلون إلى قراءة التعليقات والمقالات المطولة. [1]

من خلال التعريفات السابقة للخبر تبين لنا أن وظيفة هذا النوع الصحفي في أي جريدة كانت هو عرض الأخبار بدقة وموضوعية على القارئ وبالتالي فإن مكانته في الصحيفة تنم على الحياد الذي تلتزم به هذه الأخيرة في تناولها للأحداث المطروحة بصورة موضوعية بعيدا عن أي لبس أو محاولة التأثير على الآخر بأي طريقة كانت.

ومن هنا فإن الوقوف على مستوى توظيف جريدة "الوطن" للخبر كنوع صحفي يبين للقارئ طبيعة تعامل هذه الأخيرة مع هذا الموضوع انطلاقا من موقف معين وقناعة محددة.

ب-المقال:

---

[1] -المرشد في علم الصحافة –مرجع سبق ذكره- ص 263-264.

[2] -أديب خضور: المقال الصحفي، محاضرات ألقيت على الطلبة السنة الثالثة إعلام، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1982-1983.

المقال الصحفي "هو نوع فكري، يتخذ من الأحداث والظواهر والتطورات الراهنة موضوعا له، يتميز بمعالجة هذه الموضوعات العامة والآنية بقدر كبير من الشمولية والعمق مستخدما أسلوب العرض، والتحليل والتقييم والاستنتاج، وهادفا إلى تقديم رؤية نظرية، أيديولوجية معمقة لهذا الحدث، والظواهر والتطورات وربطها ببعضها البعض، وبمجمل التطور المادي والفكري الحاصل في المجتمع".[2]

ويعرف "إبراهيم إمام" المقال الصحفي بقوله: "هو كل فكرة يتلقفها الكاتب من البيئة المحيطة به ويتأثر بها وفي هذا الجو الوجداني للتلقف يعبر الكاتب عن هذه الفكرة بطريقة ما."[1]

ويمتاز المقال الصحفي عن بقية الأنواع الصحفية الأخرى "بالذاتية، والنضج الفكري للتأثير على القراء بالحجة والدليل والتعبير الواضح والبسيط، لأنه يتوجه إلى شريحة كبيرة من القراء باختلاف مستواهم الثقافي".[2]

ويمكن حصر مميزات المقال الصحفي فيما يلي:

1-المقال الصحفي هو مادة تحريرية دسمة ترمي إلى إقناع القراء بموقف معين ومحدد.

2-المقال الصحفي شديد الارتباط بسياسة الوسيلة الإعلامية والمجسد لسياستها.

3-يعمل المقال الصحفي على تقديم الأحداث والوقائع وتقييمها وتعليلها وشرحها.

ونظرا لأهميته فإن الصحف والدوريات تكثر من استعماله، فهو الأكثر صلة بهدف وسيلة الإعلام والمتمثل في التأثير على القارئ عبر إقناعه وتوعيته، وهو يعبر عن سياسة الصحيفة وسياسة الدولة والحكومة والأحزاب بواسطة صحفييها، كما يعبر عن رأي كاتبه حول القضايا الهامة واليومية والتي تحدث على الساحة المحلية أو الدولية وتهم الرأي العام عبر التحليل والتفسير.

ج-المقال الإفتتاحي : Leading Editorial Article:

هو تعبير عن رأي أو سياسة الصحفية حول حدث هام من الأحداث الجارية، قصد جذب القارئ وإقناعه بالحجج والأدلة، ويتميز بنسق فكري موحد ومتجانس.

ويعرفه "أديب خضور" "بأنه نوع صحفي فكري تستخدمه الصحفية في معالجة حدث أو قضية أو ظاهرة عامة، وذلك بقدر من الشمولية والعمق، والتحليل والتقييم وبشكل يعبر دائما عن سياسة وموقف ووجهة نظر الصحفية".[3]

---

[1] -إبراهيم إمام: دراسات في الفن الصحفي –مرجع سبق ذكره- 1972 ص 179.

[2] -نفس المرجع ،ص 207.

[3] - أديب خضور: محاضرات حول الأنواع الصحفية، ألقيت على طلبة سنة ثالثة إعلام جامعة الجزائر، 1982-1983.

ومن أهم الوظائف التي يقوم بها المقال الافتتاحي هو أنه يعتبر واحدا من الأسلحة الثقيلة التي تستخدمها الصحفية من أجل القيام بوظائفها، وهو من أكثر الأنواع الصحفية الفكرية مقدرة على التأثير ويقوم بدور هام سواء في مجال الدعاية أو التحريض أو التنظيم.

ولهذا فالمقال الصحفي (الافتتاحي) لا يهدف إلى الإعلام، وإلى السبق الصحفي، ولكن الغرض الأصلي منه هو الرأي، تاركا القضايا الخفيفة لغيره من الفنون الصحفية الأخرى.

د–التقرير:

يعرف التقرير الصحفي بأنه النوع الإخباري الذي يقدم فيه معارف ومعلومات وتفاصيل حول الأحداث الواقعية الراهنة، ويصفها في سيرها وتطورها وديناميكيتها كقضايا اجتماعية."[1]

ويحمل التقرير الصحفي في الواقع صفة الخبر، ولكنه يكتب بطريقة تختلف عن كتابة الخبر الصحفي فالخبر يجيب على الأسئلة الخمسة المعروفة: من؟ ماذا؟ لماذا ؟ أين، ومتى؟

ويؤكد على هذا الفرق "عبد اللطيف حمزة" بقوله "إن الخبر الصحفي لا يسمح لمحرره مطلقا بإظهار شخصيته على نحو ما؟ لأنه يتبع في تحريره أسلوبا يشبه الأساليب العلمية ذات الصبغة الموضوعية، على عكس التقرير الصحفي، فإنه يحمل غالبا طابع كاتبه وينم عن شخصية محرره ويدل عليه دلالة قوية".[2]

وهناك ثلاثة أنواع للتقرير:

1–التقرير الإخباري: ويهتم بدرجة كبيرة وأولى بشرح وعرض وتفسير الأحداث والوقائع اليومية.

2–التقرير الحي: وهو يعتمد على التصوير الحي للوقائع والأحداث.

3–تقرير عرض الشخصيات: ويهتم بعرض شخصية ما من الشخصيات المرتبطة بالحدث أو لها دور بارز في المجتمع.

ومن بين أهم فنون التقرير الصحفي الحديث الصحفي.

الحديث الصحفي:

وهو "حوار يهدف إلى توضيح أو تفسير أو تحليل أو شرح لقضية أو ظاهرة أو حدث معين"[3]

---

[1] –د.أديب خضور: التقرير الصحفي –محاضرة ألقيت على الطلبة سنة ثالثة إعلام جامعة الجزائر –1982-1983.

[2] –عبد اللطيف حمزة: المدخل في فن التحرير الصحفي –مرجع سبق ذكره– ص 314.

[3] عبد اللطيف حمزة: المدخل في فن التحرير الصحفي –مرجع سبق ذكره– ص 317.

فالحديث الصحفي بهذا المعنى، يتميز بأهمية الموضوع الذي يتناوله، لهذا يلقى إقبالا من طرف القراء الذين لم تتح لهم الفرصة لمقابلة تلك الشخصية المتحدثة ويقول: "عبد اللطيف حمزة" في هذا الإطار:

....."إن الحديث الصحفي محبب إلى نفوس القراء كما يسر كل إنسان أن تتاح له فرصة التحدث إلى شخصية كبيرة لها مكانتها في الحياة العامة، فلذلك يرحب الناس عادة بالاطلاع على ما تصرح به مثل هذه الشخصيات لمندوب الصحيفة الذي يقوم بنقل هذه التصريحات إليهم".[1]

والهدف من الحديث الصحفي هو إما الحصول على أخبار ومعلومات أو للكشف عن وجهة نظر معينة أو للتعريف بشخصية.

ويتحقق الهدف الأول عندما يكون صاحب الحديث قد قام بإنجازات أو اختراعات ليتعرف عليها الجمهور.

ويتحقق الهدف الثاني عندما يراد إبراز رأي أو وجهة نظرا معينة لشخصية كبيرة لها مكانة هامة في المجتمع.

وأخيرا عندما يحصل الصحفي على أخبار وحقائق تتعلق بموضوع يهم الصحيفة وقراءها، موضوع يتميز بالآنية. يقول "عبد العزيز الغنام":

"تتعلق أهمية الحديث الصحفي بتوفيق الصحفي في اختيار موضوع يهم الرأي العام، وخاصة عند وضع الأسئلة بكيفية تمكن صاحب الحديث من إضافة الجديد والمفيد، وعندئذ يكون الحديث الصحفي مكسبا كبيرا ماديا وأدبيا للصحيفة فيرفع من سمعتها".[2]

ويحتل الحديث الصحفي مكانة بارزة في وسائل الإعلام الحديثة على اختلاف أنواعها ، ويلعب دورا متميزا عن بقية الأدوار التي تقوم بها الأنواع الصحفية الأخرى ، وهي في نفس الوقت مكملة لبعضها البعض.

الدراسات:

ويمكن إدراج تحت هذا العنوان جميع المواضيع الإنشائية التي تتناول الدراسات، والبحوث، والحلقات العلمية والأدبية والاقتصادية وهي عادة تنشر في حلقات.

---

[1] -عبد اللطيف حمزة: المدخل في فن التحرير الصحفي، مرجع سابق ، ص 317.

[2] -عبد العزيز غنام: مدخل في فن التحرير الصحفي،مرجع سبق ذكره، ص 148.

وفيما يتعلق بدرجة استخدام صحيفة "الوطن" للأنواع الصحفية لمعالجة موضوع المدرسة الأساسية، وما يهمنا في بحثنا هو تبيان مساحة كل نوع صحفي على مستوى فترة البحث وخلال كل فصل من فصول الدراسة، حيث بلغت مساحة المقالات خلال فترة 119,92 س ع أي نسبة 57,34 % من مساحة مادة التحرير، واحتلت بذلك، المقالات المرتبة الأولى من بين الأنواع الصحفية الأخرى كما هو موضح في الجدول رقم (3).

أما مساحة التقرير فبلغت خلال فترة البحث 60,90 س ع أي نسبة 29,12 % واحتلت المرتبة الثانية كما هو موضح في الجدول رقم (3).

في حين بلغت مساحة الحديث الصحفي خلال فترة البحث 12,94 س ع أي نسبة 6,18% واحتل بذلك المرتبة الثالثة ضمن استخدام الأنواع الصحفية.

الخبر:

هو ما تناولته صحيفة "الوطن" من أحداث ووقائع وتمت صياغتها في هذا النوع الصحفي الذي بلغت مساحته خلال فترة البحث 5,81 س ع أي بنسبة 2,77% من مادة التحرير، واحتل هذا النوع الصحفي المرتبة الرابعة بين مواد التحرير كما يبينه الجدول رقم (3)

الافتتاحية:

تعتبر المقال الرئيسي الذي يعبر عن رأي الصحيفة وخطها السياسي، وقد تناولناه بالتعريف سابقا، وبلغت مساحته خلال فترة البحث 5,49 س ع أي بنسبة 2,62% من مساحة مادة التحرير واحتل المرتبة الخامسة في تسلسل الأنواع الصحفية الأخرى كما جاء في الجدول رقم (3).

الدراسة:

وأدرج تحت هذا العنوان المواضيع الإنشائية، من بحوث ودراسات التي بلغت مساحتها خلال فترة الدراسة 4,05 س ع أي نسبة 1,93% من مادة التحرير واحتلت بذلك المركز الأخير في ترتيب الجدول رقم (3).

أما توزيع مساحات الأنواع الصحفية على مستوى الفصول فكان كما يلي:

الفصل الأول:

المقالات: بلغت مساحتها 11,66 س ع بنسبة 100% من مادة التحليل الأمر الذي يبين أن الجريدة استخدمت فقط المقال في تناولها للمدرسة الأساسية خلال هذا الفصل الذي امتد على

أسبوعين فقط ابتداء من 12 مارس إلى 31 مارس 1996، فترة صدور قرار إنشاء المجلس الأعلى للتربية، وهذا من خلال نشر أربعة مقالات خصصتها للتربية الرياضية في المدارس والتي لم تعط لها الأهمية اللازمة، ومعاملها منخفض جدا. وأن تكوين الطفل لا بد أن يكون فيه تكامل جسمي وعقلي كما ألحت الجريدة على التوجيه المدرسي، وما هي المقاييس المطبقة في ذلك بالنسبة للتلاميذ الذين ينتقلون من السنة التاسعة أساسي إلى السنة الأولى ثانوي، بحيث هناك مجلس توجيهي للتلاميذ يأخذ بعين الاعتبار قدرات التلميذ وإمكانياته ومعدلاته خلال سنوات الدراسة، لأن النجاح يحدده التوجيه السليم. كذلك المشكل الذي يتعرض له الأباء عند اختيارهم لإحدى اللغتين (الإنجليزية أو الفرنسية) وبدأ تطبيق ذلك في سنة 1992 مما سبب مشاكل داخل العائلات حسب الجريدة.

الفصل الثاني:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 2,82 س ع أي بنسبة 29,82% من مادة التحليل.

-***التقارير:*** مساحتها 4,88 س ع أي بنسبة 51.58 % من مادة التحليل.

-***الأخبار:*** بلغت مساحتها الخبر 1,76 س ع أي نسبة 18,60% من مادة التحليل.

بينما لم تستخدم بقية الأنواع الصحفية الأخرى، كالافتتاحية والحديث، وقد تطرقت الجريدة من خلال أربعة تقارير ومقالين إلى صلاحيات ومهام المجلس الأعلى للتربية وتطويره لهذا القطاع وإعادة الاعتبار له، وإقامة نظام تربوي بعيد عن التوجهات الأيديولوجية، والمواقف السياسية والحزبية.

الفصل الثالث:

المقالات: بلغت مساحتها 13,25 س ع أي نسبة 89.28 % من مساحة مادة التحليل.

التقارير: مساحتها 0,77 س ع أي بنسبة 5,18 % من مادة التحليل.

الأخبار: بلغت مساحتها 0,30 س ع أي بنسبة 2,02 % من مادة التحليل.

الافتتاحيات: بلغت مساحتها 0,52 س ع وبنسبة 3,50 % في حين أنها لم تستخدم كلاً من الحديث والدراسة. وعالجت الجريدة في هذا الفصل موضوع المدرسة الأساسية من عدة جوانب وذلك من خلال نشرها لثمانية مقالات تعرضت فيها الجريدة إلى المهام الصعبة الملقاة على عاتق المجلس الأعلى للتربية.

الفصل الرابع:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 5,74 س ع أي بنسبة 44,25 % من مساحة مادة التحليل.

-***التقارير:*** بلغت مساحتها في هذا الفصل 3,46 س ع وتشكل نسبة 26,67% من مساحة مادة التحليل.

-***الأحاديث:*** بلغت مساحتها 2,84 س ع وتمثل نسبة 21.89 % من مساحة مادة التحليل.

-***الافتتاحيات:*** في حين بلغت مساحة الافتتاحية 0,93 س ع أي بنسبة 7,17 % من مساحة مادة التحليل. بينما لم توظف الصحيفة في مادتها التحريرية لهذا الفصل كلا من الخبر والدراسة، وخصصت مقالين وثلاثة تقارير وحديث واحد، وكذلك افتتاحية واحدة تناولت فيها التوجيه المدرسي، وآثاره على النجاح الدراسي كما تناولت التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للتربية من طرف رئيس الجمهورية في 1996/11/26، كما تناولت أسباب الأزمة التي تعيشها الجزائر والتي سببتها المدرسة لأنها أصبحت ورشة لتخريج "الإرهابيين والأصوليين" حسب رأي الجريدة. كما أنها حرصت على منع الأحزاب من استعمال الدين والثوابت الوطنية لأغراض سياسية وأنه من المفروض أن الدستور هو الذي يحدد معالم المدرسة التي نريدها وهي مدرسة عالمية وعصرية حسب طرح الجريدة.

الفصل الخامس:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 9,03 س ع أي نسبة 68,09 % من مساحة مادة التحليل.

-***التقارير:*** كانت مساحتها 4,23 س ع أي نسبة 31,90 % من مساحة مادة التحليل.

وقد استخدمت الصحيفة النوعين السابقين، بينما لم تستخدم بقية الأنواع الصحفية الموجودة في الجدول رقم (3)، وخصصت ثلاثة تقارير وأربعة مقالات تناولت فيها سياسة التربية في الجزائر والنصوص التي تسيرها والنقائص الموجودة أثناء تطبيقها، والإلحاح على ضرورة إنشاء نظام تربوي يتخذ كمرجعية له المعطيات التاريخية والاجتماعية والثقافية للبلاد، والمطالبة بضرورة الإصلاح والتعجيل به لأن المدرسة الجزائرية "منكوبة" في جميع الميادين، من حيث البرامج، والتأطير، والهياكل.

الفصل السادس:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 16,94 س ع أي بنسبة 82,43 % من مادة التحليل.

-***التقارير:*** مساحتها 3,28 س ع أي بنسبة 15,96 % من مادة التحليل.

-***الأخبار:*** بلغت مساحتها 0,33 س ع أي بنسبة 1,60 % من مادة التحليل، بينما لم تستخدم كلا من الحديث، والافتتاحية والدراسة واكتفت بمعالجة موضوع المدرسة الأساسية في ست مقالات وثلاثة تقارير وخبر صغير من خلال النقاش الدائر حول الأسس والأفاق الخاصة بالسياسة التربوية للبلاد، كما أكدت على أن المدرسة منكوبة حيث وصلت نسبة التسرب المدرسي إلى 32 % سنويا بينما لا يصل إلى نهاية الدراسة سوى 25 %، كما أكدت السيدة "خليدة مسعودي"* في أحد التجمعات أن المدرسة الجزائرية "قنبلة" من الممكن أن تنفجر في أي لحظة. وألحت الجريدة على ضرورة التكوين المتواصل للمعلمين من جهة وضرورة الإصلاح الشامل في أقرب الآجال من جهة أخرى.

الفصل السابع:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 16,75 س ع أي بنسبة 85,98 % من مساحة مادة التحليل.

-***التقارير:*** بلغت مساحتها 2,12 س ع أي بنسبة 10,88 % من مادة التحليل.

-***الافتتاحيات:*** بلغت مساحتها في هذا الفصل 0,61 س ع أي بنسبة 3,13 % من مساحة مادة التحليل.

ما نلاحظه في هذا الفصل أن الجريدة وظفت التقارير والمقالات والافتتاحيات في معالجة مواضيع المدرسة الأساسية من خلال نشرها لسبعة مقالات، وتقريرين وافتتاحية واحدة تناولت فيها كيفية تحضير الطفل إجتماعيا، بواسطة العمل على تعميم مدارس ما قبل التمدرس (prescolaire) كما أكدت الجريدة على أن الدولة والمجتمع يمولون «مدرسة للحقد» وتشجيع العنف، وإهمال التاريخ، وطرق التفكير النقدي، كما تطرقت إلى نقص الانسجام بين مكونات النظام التربوي (التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التكوين المهني، التعليم العالي، البحث العلمي والتكنولوجي)، بالإضافة إلى معاناة السياسة التربوية في توجيهها ومضامينها من القيود الأيديولوجية، مما أدى إلى أزمة تكيف حقيقية للمدرسة.

كما صادف هذا الفصل الدخول المدرسي في 10 سبتمبر 1998 الفترة التي تميزت بزيادة العنف الدموي، والأعمال الإرهابية، وفي نفس السياق تطرقت الصحيفة إلى الطريقة المتبعة في

* خليدة مسعودي: وزيرة الثقافة والإتصال والناطقة الرسمية بإسم الحكومة، ونائبة سابقا بالمجلس الشعبي الوطني لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

التدريس بالمدرسة الأساسية وهي «البافلو فية» التي تخلت الولايات المتحدة في الستينات عنها حيث إستعملتها مع السود في الأوساط المحرومة، كما تخلت عنها فرنسا بعد تطبيقها على المهاجرين، ولهذا لابد من التخلي عنها لأنها حسب الجريدة تكون أفرادا «مكبوتين» لأن السنوات الأربع الأولى للدراسة الإبتدائية الخاصة بتكوين شخصية الطفل، تتطلب تدريس القصص، والنصوص، والتاريخ، وذكرت الجريدة في النهاية أن المدرسة الجزائرية فقدت مصداقيتها وأن الأولياء لجأوا إلى الدروس الخصوصية هروبا من فشل أبنائهم في الدراسة، هذا الفشل الذي أصبح حسب الصحيفة سمة من سمات المدرسة العمومية الجزائرية.

الفصل الثامن:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها المقالات في هذا الفصل 6,15 س ع أي نسبة 28,76 % من مادة التحليل.

-***التقارير:*** مساحتها 10,28 س ع أي بنسبة 48,08 % من مساحة مادة التحليل.

-***الأخبار:*** بلغت مساحتها 0,90 س ع أي بنسبة 4,20 % من مساحة مادة التحليل.

-***الدراسات:*** بلغت مساحتها 4,05 س ع أي بنسبة 18,94% وهي الدراسة الوحيدة طيلة فترة الدراسة بينما لم توظف الجريدة في هذا الفصل نهائيا الافتتاحية، والحديث، وتناولت موضوع المدرسة الأساسية من خلال نشر ستة تقارير وخبرين وثلاثة مقالات ودراسة واحدة خصصتها لموضوع المدارس الخاصة، والوصاية البيداغوجية لوزارة التربية عليها، والعمل على تعميم التعليم التحضيري على جميع الأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة حيث تعرف التربية التحضيرية حاليا نوعا من الاضطراب الناتج عن غياب نصوص تنظيمية، باستثناء تلك المتعلقة بالمدارس القرآنية. كما نادت الجريدة بإجبارية التربية الرياضية على جميع التلاميذ، وأخيرا فإن هذا الفصل تميز أيضا بنشر نشاطات وندوات وملتقيات على المستوى الجهوي والداخلي، تحضيرا للندوة الوطنية في 28-29-30 جوان 1998، كما اهتمت الدراسة بضرورة إدخال التربية المدنية في البرامج، كذلك دراسة المحيط وكيفية المحافظة عليه، ومراجعة الكتب المدرسية وطريقة إخراجها، وكتابتها والصور والألوان التي تحتوي عليها، وإدخال التكنولوجيا الحديثة كالحاسوب والأنترنات (Internet) وإعادة رسكلة المعلمين، وتوجيه التلاميذ حسب ميولاتهم وقدراتهم الذهنية.

الفصل التاسع :

-***المقالات:*** بلغت مساحتها في هذا الفصل 19,15 س ع أي نسبة 52,30% من مساحة مادة التحليل.

-***التقارير:*** بلغت مساحتها 11,96 س ع أي نسبة 32,66% من مساحة مادة التحليل.

الأحاديث: مساحتها 2,66 س ع أي نسبة 7,26% من مساحة مادة التحليل.

الأخبار: بلغت مساحتها 1,12 س ع أي نسبة 3,05% من مساحة مادة التحليل.

الافتتاحيات: بلغت مساحتها 1,72 س ع أي نسبة 4,69% استخدمت الجريدة في هذا الفصل جميع الأنواع الصحفية التي يحتويها الجدول رقم (3) ماعدا الدراسة وهذا من خلال نشرها لثمانية مقالات، وعشرة تقارير، وخبرين وافتتاحية وحديث تطرقت في هذه الأنواع إلى ضرورة إبعاد المدرسة عن الأغراض السياسية، ومراجعة البرامج والمقررات، التي كانت تابعة للحزب الواحد لأن المدرسة وفق الطرح المقدم منذ انطلاقتها سنة 1970، كانت حسب نفس الطرح ورشة لتكوين "الأصوليين"، محملة نظام الحزب الواحد مسؤولية ذلك.

كما طرحت الجريدة المبادئ العامة للسياسة الجديدة للتربية وإصلاح التعليم الأساسي، ومناقشات الندوات الجهوية "لتكوين لجنة وطنية للبرامج". كما تعرض السيد بن بوزيد وزير التربية للموضوع حيث قال: "لا نسمح أبدا باستعمال المدرسة لأهداف سياسية" كما ألح على ضرورة تنظيم طرق وبرامج التعليم لكي تتماشى مع قيمنا الوطنية وقوانين الجمهورية والعمل على وضع أسس لمدرسة عصرية جمهورية عالمية حسب الجريدة. وأخيرا تميز هذا الفصل بندوات جهوية على المستوى الوطني ونشاطات حثيثة للمجلس الأعلى للتربية فحاولت الجريدة تغطيتها تلبية لحاجة قرائها وتبليغ قناعاتها. كما ترى الجريدة في هذه الندوات الجهوية أن المجلس الأعلى للتربية يعطي انطباعا باشراك الجزائريين عامة وسلك المعلمين بصفة خاصة ولكن هذا لا ينفي المناورات التي يعانيها المجلس الأعلى للتربية والموروثة عن تفكير الحزب الواحد نظرا لتركيبة أعضائه من جهة ولحساسية القطاع من جهة أخرى.

الفصل العاشر:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 4,90 س ع أي بنسبة 34,65% من مساحة مادة التحليل.

-***التقارير:*** بلغت مساحتها 7,92 س ع أي بنسبة 56,01% من مساحة مادة التحليل.

-***الأخبار:*** مساحتها 0,76 س ع أي بنسبة 5,37% من مساحة مادة التحليل.

-***الافتتاحيات:*** كانت مساحتها 1,15 س ع أي بنسبة 4,40% من مساحة مادة التحليل.

ما نلاحظه في هذا الفصل أن الجريدة لم تستخدم كل من نوعي الحديث والدراسة وتناولت موضوع المدرسة الأساسية من خلال نشرها لستة تقارير وأربعة مقالات، وافتتاحية، وخبر تناولت فيها بعض الحقائق الخاصة بالمدرسة الجزائرية ومعاناتها مؤكدة أن حوالي 20 % من الأطفال في سن الدراسة لم يلتحقوا بالمدارس، ومعدل النجاح في البكالوريا منذ 1962 لا يتجاوز 24% ولاحظت نفس النسبة المئوية على مستوى شهادة التعليم الأساسي، والتسرب المدرسي الذي ذكرت بشأنه أنه وصل إلى حوالي 500.000 ألف تلميذ سنويا في طوري التعليم: الأساسي والثانوي. وأرجعت ذلك بالدرجة الأولى إلى مستوى المعلمين الذين هم في حاجة إلى تكوين مستمر، مضيفة أن برامج التعليم تجاوزها الوقت وعمرها حوالي 20 سنة بينما العالم في تغير وتطور مستمرين لذا طالبت بمراجعة البرامج بصفة جذرية، وتخصيص ميزانية للتسيير لكل المؤسسات التعليمية، كما تطرقت إلى ضرورة إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية وتدريسها لأنها أحد المكونات للهوية الوطنية وملحة على عدم إبقاء قطاع التربية رهين القوى السياسية الفاعلة والمسيطرة، وتعرضت لتاريخ القوى السياسية الفاعلة والمسيطرة، وتعرضت لتاريخ الندوة المنتظرة في: 28-29-30 جوان 1998 لمناقشة "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي" والآمال المعلقة على هذه الندوة. وفي الأخير تعرضت الصحيفة للجنة الوطنية لإصلاح البرامج الذي تقرر إنشاؤها من طرف مجلس الحكومة في أحد اجتماعاته يوم 24 مارس 1998، والتي تم تنصيبها في 19 ماي 1998 على أساس القيام بمراجعة البرامج ووضع رؤية شاملة وعامة للتعليم.

الفصل الحادي عشر:

-***المقالات:*** بلغت مساحتها 12,23 س ع أي بنسبة 46,85% من مساحة مادة التحليل.

-***التقارير:*** مساحتها في هذا الفصل 5,28 س ع أي نسبة 20,22% من مادة التحليل.

-***الأحاديث:*** بلغت مساحتها 7.44 س ع أي نسبة 28,50 % من مساحة مادة التحليل.

-***الافتتاحيات:*** بلغت مساحتها 1,15 س ع أي بنسبة 4,40 % من مساحة مادة التحليل.

لم تستخدم الصحيفة في هذا الفصل نوعي الأخبار والدراسات، وتطرقت لمواضيع المدرسة الأساسية من خلال نشرها لخمسة تقارير، وثمانية مقالات، وحديث وافتتاحية واحدة تناولت فيها المشروع الذي قدمه المجلس الأعلى للتربية في الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة

وإصلاح التعليم الأساسي، هذا المشروع الذي لم يأت بأشياء جديدة تكون في مستوى تطلعات الأجيال القادمة التي هي على عتبة الألفية الثالثة، مضيفة أن الجناح المسيطر على المدرسة هو التيار الإسلامي المحافظ، والذي لا يريد الإصلاح ويحاول إبقاء المدرسة كما هي عليه مؤكدة أنه بداية من الدخول المدرسي المقبل ستشهد المدرسة الجزائرية إصلاحات جديدة، مذكرة أن الدولة تولي أهمية خاصة لهذا القطاع حيث خصصت له حوالي 26% من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى 30 مليون دولار تبرع بها البنك الدولي.

وبمناسبة الدخول المدرسي نشرت الجريدة حديثا مع السيدة : «مليكة قريفو» مؤلفة كتاب «المدرسة الجزائرية من إبن باديس إلى بافلوف» والتي رأت أن المشروع الذي صادقت عليه الندوة الوطنية يدعم المراسيم السابقة التي صدرت في سنتي 1976 و 1980، وأن المجلس الأعلى للتربية يتبنى نفس مواقف اللجنة القديمة «للتربية والثقافة» للحزب (ج.ت.و).

-الفصل الثاني عشر :

-المقالات : بلغت مساحتها 1,30 س ع أي بنسبة 15,01% من مساحة مادة التحليل.

-التقارير : بلغت مساحتها 6,72 س ع أي بنسبة 77,59% من مساحة مادة التحليل.

-الأخبار : مساحتها 0,64 س ع أي بنسبة 7,39% من مساحة مادة التحليل، بينما لم تنشر الافتاحيات والأحاديث والدراسات.

وتعرضت من خلال نشرها لستة تقارير، ومقال، وخبر لموضوع المدرسة الأساسية الخاص بإلغاء أو تعديل أمرية 16 أفريل 1976 رقم 35-76 التي تعالت الاصوات المطالبة بإلغائها لأنها في نظر هؤلاء أصبحت السبب الرئيسي في المشاكل التي تعانيها المدرسة الجزائرية، وهذا حسب الجريدة بالرغم من احتوائها على جوانب إيجابية كمجانية التعليم وإجباريته للأطفال من سن 6 إلى سن 16، ولكن المطلوب وفق الجريدة مراجعتها على ضوء توجهات المجتمع الجزائري. كما تطرقت الوطن إلى التقرير السنوي لتقييم السياسة الوطنية للتربية والتكوين للمجلس الأعلى للتربية والذي جاء فيه أن النظام التربوي لم يحقق الأهداف المرجوة، ولا يستجيب للتوقعات المنتظرة وأن حوالي 11.000 ألف تلميذ تركوا مقاعد الدراسة.

III-5- موقف جريدة الوطن من المدرسة الأساسية:

بعد الدراسة التحليلية الكمية لموضوع المدرسة الأساسية في يومية (الوطن) الصادرة باللّغة الفرنسية، من خلال النقطة الثانية من المحور الثالث، الذي شكل الإطار التطبيقي لدراستنا والتعرف على مدى الأهمية التي أعطتها اليومية للموضوع المذكور، وتسجيل أن هذا الأخير برز بقوة في النقاشات الوطنية بين رجال التربية والتعليم، وحتى السياسيين منهم، لأنه لا يمكن فصل المدرسة عن المجتمع والسياسة.

هذه الأهمية التي برزت من خلال المساحة التي خصصتها (الوطن) للموضوع طيلة فترة الدراسة: 12 مارس 1996-31 ديسمبر 1998 والتي كانت معتبرة من الجانب الكمي (73,04 سنتمتر عمود)، كما تجلت هذه الأهمية في الكيفية التي طرحت بها الجريدة موضوع المدرسة الأساسية من خلال إستخدامها للعناصر التيبوغرافية الصورة (16,08 سنتمتر عمود) والعناوين (21,77 سنتمتر عمود)، والمتون (171,26 سنتمتر عمود).

بالرغم من كل ذلك إلا أنّ ضرورة البحث العلمي تقتضي، بل تستلزم عدم الوقوف عند إبراز الجوانب الكمية الخاصة بطرح يومية (الوطن) لموضوع المدرسة الأساسية في دراسة المواقف، والتي لايمكن الوصول إليها، من خلال أرقام إحصائية، بل بتعميق التحليل من خلال إجراء تحليل نوعي للمادة المدروسة، من أجل الوصول بأمانة وموضوعية إلى المواقف التي تبنتها الجريدة تجاه الموضوع المدروس.

وفق ماذكر سابقا فإن الباحثة في هذا المحور تقوم بتحليل المادة المدروسة الخاصة بالمدرسة الأساسية، كلها دون القيام بإختيار عينة منها بحكم أن الجريدة إعتمدت على نوع المقال في طرحها للموضوع المبحوث كما سجل ذلك سابقا ونشرت وفق النتائج المتوصل إليها في الدراسة الكمية 63 مقالا تم إخضاعها كلّها إلى التحليل النوعي الذي بفضله نتوصل إلى تحديد مواقف الجريدة من المدرسة الأساسية، النقطة الأخيرة من موضوع البحث.

إن الجريدة في تناولها لموضوع المدرسة الأساسية نشرت 63 مقالا كانت موزعة بالشكل التالي:

- إفتتاحية (6)
- مقالا (57)

قامت الجريدة في إعتمادها أساسا على المقال في طرحها لموضوع المدرسة الأساسية، بالتركيز على إثارة العديد من الموضوعات منها إثارة الأسباب التي أدت إلى المشاكل الكبيرة التي عانتها

المدرسة الأساسية منذ دخولها حيز التطبيق تاريخ طرحها لهذا الموضوع، كالتسرب المدرسي، ضعف مستوى المعلمين، وغياب التوجيه المدرسي، والتفتح على المحيط، وخصخصة القطاع، وإعادة النظر في البرامج، والتعليم التحضيري، وأخيرا رد الإعتبار للمدرسة الجزائرية.

إن ما يسجل في هذا الصدد هو أن طريقة طرح هذه الموضوعات من طرف جريدة (الوطن) جاء متماشيا مع سياستها وتوجهاتها. حيث جاء في مقال نشر في العدد 1628 الصادر في يوم 13 مارس 1996 تحت عنوان أن "المدرسة الأساسية كمالية لايمكن الوصول إليها " المدرسة الأساسية مستوردة من ألمانيا الشرقية وأن هذه المدرسة تعتمد من الناحية النظرية على مبادئ أساسية عامة ذات تخصص تصوري وإدراكي وحسي".

وتتمتع فيها "التربية الفنية والبدنية بنفس الوقت، والمعامل، والمعدل" المخصص للمواد الفكرية الأخرى كالرياضيات والعلوم الفيزيائية. وفي نفس المقال أوردت الجريدة المقاييس التي يجب أن تقوم عليها المدرسة الأساسية حسب طرحها:

- إختيار مربين متحصلين على تقنيات في الميدان النفسي والبيداغوجي، بواسطة مراجع متخصصة ومتجددة دائما.
- إعطاء أهمية خاصة للمؤطرين ووضع محفزات كالتكوين، والترقية المستمرة هذه الأشياء التي يفتقر إليها نظامنا التربوي.
- إستفادة التلميذ من جميع التسهيلات لشحذ طاقته الخلاقة وروح الإبتكار لديه.
- وضع برامج يحترم فيها النضج الفكري، والعقلي، وفئة العمر، لتلبية مصلحة التلميذ، برامج متفتحة على العالمية. غير أنها لم تشرح كيف يكون هذا التفتح، وعلى أي أساس يرتكز، ومن أجل تحقيق أي هدف. وحسب دائما يومية (الوطن) لابد من الإهتمام بالجانب الجسمي والعقلي، وترقية الحس الجمالي لدى التلميذ لأنها كلها عوامل مساعدة على تفتح شخصيته، ومشجعة على التحصيل الجيد في مراحله التعليمية. مضيفة أن المدرسة الأساسية نظام تربوي رفيع المستوى لكن عملية التطبيق كشفت عن العديد من التناقضات، التي لغمت المدرسة الجزائرية وجعلها على حافة الإنفجار.

إن طرح جريدة (الوطن) لموضوع المدرسة الأساسية كما سجل كان طرح المتشائم الذي يرى أن المدرسة الجزائرية على حافة الهاوية، واصفة إياها "بالمنكوبة" حيث أوردت في إفتتاحية العدد 2271 الصادر في 11 ماي 1998 تحت عنوان "الحصيلة المرة" مايلي: "إن الحكم بكون المدرسة

منكوبة صدر من طرف، واضعي هذه المدرسة بعد عشريتين من التردد والمراوغة التي كانت عواقبها مأساوية".

محملة مسؤولية فشل هذه المدرسة إلى واضعيها في السبعينات مؤكدة إن برامج هذه الأخيرة "لاتساير روح العصر من جهة، ولاتتماشى والحقائق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من جهة أخرى .... دون أن ننسى نوعية تكوين الأساتذة الذين يعتبر مستوى غالبيتهم ضعيفا، وهذا يرجع بدرجة أولى إلى الفراغ الذي تركه المستعمر غداة الإستقلال، وتوظيف أعداد كبيرة من المعلمين الذين لم يتمكنوا من مزاولة تكوين جامعي، مما كان له إنعكاسات سلبية على مردودية التعليم، ونسب النجاح التي هي دون المستوى المطلوب في كل من شهادتي التعليم الأساسي والبكالوريا ، فنسبة النجاح في البكالوريا لاتتجاوز نسبة 24 % منذ 1962 ".

إن الإصلاحات التي عرفتها المدرسة الجزائرية من وجهة نظر (الوطن) لم تأت بالحلول المرجوة منذ الإستقلال وبالرغم من إجبارية التعليم ومجانيته التي أتت بهما "أمرية" 16 أفريل 1976، فإنها أشارت إلى عدد الأميين البالغ عددهم 8 ملايين مواطن، وإلى ظاهرة التسرب المدرسي الخطير الذي تعانيه المدرسة الأساسية حيث ذكرت أن هناك 500.000 ألف تلميذ يطردون سنويا من المدرسة.

وفي المقال الصادر في العدد 2312 بتاريخ 08 جوان 1998 تحت عنوان "المدرسة منكوبة" أوردت الجريدة أن "60,71 % من المتمدرسين يرسبون في السنة التاسعة أساسي و 75,18 % لايتحصلون على شهادة البكالوريا سنويا".

وأجرت اليومية مقارنة بسيطة حول عدد ايام الدراسة الحقيقية في السنة التي تصل إلى 180 يوما عندنا بينما في ألمانيا واليابان تصل على التوالي إلى 220 يوما وإلى 240 يوما فظاهرة 180 يوما في السنة السنة الدراسية له تأثير سلبي على التحصيل العلمي لدى التلاميذ نظرا لقصر الفترة الدراسية، فالأساتذة يتسرعون في إعطاء دروسهم لتكملة البرامج حتى وإن كان ذلك على حساب فهم واستيعاب التلاميذ، وهذا مانلاحظه كل سنة حيث تجري الإمتحانات الأخيرة في منتصف شهر ماي وتدوم العطلة تقريبا أربعة أشهر خلافا لما يجري في دول كثيرة من العالم.

أما العجز في هياكل الإستقبال فيقدر بـ 34.274 قاعة بالنسبة للطور الأول من التعليم الأساسي، وتقدر الإحتياجات في عدد الأساتذة بالنسبة للتعليم الأساسي بـ 20.600 للفترة (1999-2007).

وتستمر الجريدة في تكرار نسب النجاح والرسوب، والتسرب المدرسي في مقال ثان من العدد 2368 الصادر بتاريخ 03 سبتمبر 1998 تحت عنوان: "إصلاحات أدت إلى كارثة" ففي المقالين السابقين كررت اليومية نفس الأرقام، ونسب المئوية حرفيا، وذكرت نفس المشاكل التي تعانيها المدرسة الأساسية لكنها أضافت في المقال الثاني الجملة التالية: "أنه في إطار القيم العربية الإسلامية، والوعي الإشتراكي، يتم تحضير الطفل للحياة العملية، وتحصيل المعارف التكنولوجية والتطلع للعدالة الإجتماعية، وتنمية حبه للوطن".

وهي من أهداف المدرسة، وماعدا ذلك فقد كان المقالان صورة طبق الأصل لبعضهما، مع ملاحظة أنهما لنفس الكاتب لكن بعنوانين مختلفين.

المدرسة الأساسية تعاني حسب جريدة الوطن من نقائص ومشاكل عديدة عرقلت مسيرتها في تحقيق النوعية فنقص هياكل الإستقبال أثر على معدل النجاح، في كل من شهادتي التعليم الأساسي، والبكالوريا، وهذا نتيجة اكتظاظ الأقسام "ففي تبسة وصل عدد التلاميذ في القسم 69 تلميذا وفي وهران 101. ومن 42 إلى 50 في الجزائر العاصمة". وهو ماكان له إنعكاسات على مردودية القطاع من الناحية النوعية.

وتذهب جريدة (الوطن) في نقدها للمدرسة الأساسية إلى حدّ وصفها بأنها "أداة لتكوين الجزائريين في قالب واحد، وهو التفكير الأحادي للتيار الإسلامي المحافظ والمسيطر على دواليب الحكم في عهد الحزب الواحد". وتضيف في إفتتاحية العدد 2235 الصادر بتاريخ 25 مارس 1998 تحت عنوان: "أداة للتكوين".

"إن هذا الحزب سيطر على الحكم منذ الإستقلال، وأحكم سيطرته على المدرسة، فالعمل التجنيدي الذي قام به التيار الإسلامي المحافظ كوّن عش الأصولية التي حولت الألاف من النساء والرجال إلى سفاكين وذباحين غالبيتهم في مقتبل العمر".

وما يمكن إستخلاصه أن اليومية تحمل المدرسة مسؤولية الأزمة التي تعيشها البلاد وهي ترى أن المسؤولين السياسيين لايتجرأون على الإعتراف بذلك خوفا من مسؤوليتهم المباشرة في هذه الأزمة.

فالمدرسة إستعملت من طرف "قوى ظلامية لإقامة مشروع سياسي كاد أن يؤدي بالبلاد إلى الهلاك" كما ورد في إفتتاحية العدد 1815 الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 1996 تحت عنوان "القنبلة الموقوتة" ولكنها في الحقيقة لم تحدد أبعاد وأهداف هذا المشروع السياسي الذي تراه خطيرا على

البلاد، وعلى أي أساس كان هذا الحكم على المدرسة بأنها طرف في الأزمة السياسية التي تعيشعها البلاد.

فالوضع الأمني المتردي طيلة عشرية كاملة سببه المدرسة الأساسية ومضمون برامجها، كدروس التربية الإسلامية ومحتواها الذي يتطرق إلى العقاب الرباني وكيفية غسل الميت، كما يتضمن أحاديث تحريضية تحث على الجهاد مثل: (أبواب الجنة تحت ظلال السيوف) تدرس لتلاميذ السنة الخامسة إبتدائي، الطور الأول من التعليم الأساسي)، وهذا ما أدى إلى إنتشار ظاهرة (الإرهاب) بمختلف أنواعه حسب ماورد في المقال الصادر بالعدد 2235 بتاريخ 25 مارس 1998 تحت عنوان: "التربية الدينية، تعلم الحياة" والعنوان في حد ذاته يحمل خلفية مفادها أن التربية الدينية يجب أن تعلمنا حب الحياة، ونسيان وجود آخرة وعقاب.

وفي طرحها هذا تؤيد اليومية (الوطن) الأطراف الإستئصالية والعلمانية التي تتهم المنظومة التربوية ... بأنها ساهمت بشكل قوي في تردي الأوضاع الأمنية وتفشي ظاهرة مايسّمى بالإرهاب الأصولي، حيث عمل هؤلاء على ترويج فكرة أن المدرسة الجزائرية خرّجت الإرهابيين ! وموازاة مع ذلك ترى (الوطن) أن كتب التربية الإسلامية تحتوي على كيفية طاعة الوالدين، وحب العائلة والوطن، فهي أشياء إيجابية لابد من تعليمها لأطفالنا لأنّها تفيدهم في حياتهم داخل المجتمع، وتشبّعهم بالروح الوطنية والقيم السمحة.

وبالإضافة إلى مضمون الكتب الخاصة بالتربية الإسلامية الذي لايتماشى وروح العصر، فإن المدرسة الجزائرية تعاني ظاهرة خطيرة، تفشت بصورة واسعة في جميع أطوار التعليم الأساسي والثانوي وهي الرسوب المدرسي الذي بلغ أرقاما مرعبة. وحسب الجريدة في عددها 1722، الصادر بتاريخ 20 جويلية 1996 تحت عنوان: "إلى جذور المرض".

"ففي سنة 1996 بلغت نسبة الرسوب في شهادة التعليم الأساسي 68 %، بينما لم يتحصل 80 % من التلاميذ على شهادة البكالوريا". ترى الجريدة أن هذه الحصيلة السلبية "تحث على غلق القطاع الذي يستهلك ربع يستهلك ¼ ميزانية الدولة".

وفي نفس السياق الإنتقادي تصف الجريدة المدرسة الجزائرية بأنها "منكوبة" مشبهة إياها بـ: (دار الحضانة، Garderie) التي إبتعدت عن مهمتها الأساسية، وهي تكوين الأجيال المستقبل.

وفي العدد 2195 الصادر بتاريخ 07 فيفري 1998 تحت عنوان: "من أجل مدرسة جمهورية" كتبت الوطن مايلي: "على المدرسة أن تترك مكانها إلى مؤسسة مدرسية أخرى". فماذا

تقصد اليومية بمؤسسة أخرى ؟ فهي تقصد بذلك إقامة مؤسسة مدرسية بديلة للمدرسة العمومية، هذا البديل يتمثل في المدرسة الخاصة كحل للأزمة التي تعانيها المدرسة الجزائرية.

وفي هذه المرحلة التي وضعت جريدة الوطن فيها المدرسة في قفص الإتهام، أنشئ المجلس الأعلى للتربية في 11 مارس 1996 بقرار رئاسي، وكان من مهامه "إعداد وتقييم السياسة الوطنية للتربية والتكوين". مع العلم أن العديد من الدول أنشأت نفس الهيئة، لمراجعة منظوماتها التربوية. وفي هذا الصدد أكدت الجريدة على أن هذه الهيئة، يجب "أن يتميز أعضاؤها بالإنتاج العلمي والإبتعاد عن الطروحات السياسية والإيديولوجية".

وبعد المعاينة توصل المجلس الأعلى للتربية إلى النتائج التالية: "أن عدد المتسربين سنويا يصل إلى 500.000 ألف تلميذ، منهم 200.000 ألف تلميذ في المرحلة الأساسية و 130.000 ألف تلميذ في نهاية المرحلة الأساسية، و 140.000 ألف في نهاية المرحلة الثانوية"

حسب ماجاء في العدد الذي سبق ذكره.

إن القراءة الأولية لهذه الأرقام تؤكد بأن المدرسة قد فشلت في تكوين نوعي، وسجلت نسب نجاح ضعيفة جدا مقارنة بدول أخرى.

إن الحصيلة المقدمة تبرز تدهور مردودية المدرسة ومن العوامل المتسببة في ذلك حسب الجريدة:

- أزمة تكيف حقيقية للمدرسة نتيجة معاناة السياسة التربوية في توجيهها ومضامينها من القيود الإيديولوجية، وهذا بإعتراف المجلس الأعلى للتربية.
- إكتظاظ في حجرات الدراسة حيث يصل في بعض الولايات إلى 101 تلميذ في القسم الواحد (وهران).
- إحلال طرق التسيير الإداري محل الترقية العلمية والثقافية.
- منافسة قطاعات أخرى (إقتصادية) في استقطاب الإطارات مما تسبب في حرمان نظام التربية والتكوين من التأطير النوعي.
- تأثر سياسة تكوين الموارد البشرية بالإرتفاع العددي دون أن تعطي العناية الكافية لوظائف التأطير والتسيير والبحث.
- عدم تحسين الوضعية الإجتماعية للمعلمين مما أنتج ضعفا في المردودية.

- عدم الإهمام بالتربية الرياضية والتربية الفنية ومالها من دور في تفتح الشخصية والخلق والإبداع وقد اشارت اليومية إلى ذلك في الكثير من مواضيعها.

ففي العدد 1983 الصادر بتاريخ 29 ماي 1997 تحت عنوان: "تسرب خطير داخل النظام التربوي" أكدت اليومية أن ظاهرة التسرب المدرسي استفحلت وتفشت داخل القطاع التربوي "فحوالي 75 % من التلاميذ يتركون مقاعد الدراسة". ومن وجهة نظر كاتب نفس المقال فإن الأسباب التي زادت في تدهور وضعية المدرسة الأساسية هو "أن النص الوحيد الذي يسير وينظم قطاع التربية والتكوين هو الأمر رقم 76-35 الصادر في 16 أفريل 1976" ، ودعا إلى مراجعة بعض مواده التي تجاوزها الزمن.

ومن بين السباب التي جعلت التسرب المدرسي يزداد حدة، هو طريقة التدريس المتبعة في المدرسة الأساسية وهي الطريقة "البافلوفية" وهو إتجاه في المدرسة السلوكية (الإشراطية) واسلوبها في تعليم وإكتساب اللّغة في المراحل الأولى من العمر. وكان من نتائج إستعمال الطريقة "البافلوفية" في التدريس طيلة 30 سنة أن "كونت المدرسة أميين مزدوجين اللّغة" هذا ماجاء في العدد 2027 الصادر بتاريخ 22 جويلية 1997 تحت عنوان: « المدرسة الجزائرية من بافلوف إلى الإرهاب" والعنوان يدل دلالة كافية، حسب طرح الجريدة، على مساهمة المجرسة الساسية في تكوين الإرهاب وإنتشاره.

فاليومية (الوطن) ترى أن هذه الطريقة بإعتمادها على المنبه والإستجابة والرد على ذلك، وخاصة في السنوات الأربع الأولى (من سن 6 سنوات إلى 10 سنوات) ففي هذه المرحلة يتمتع الطفل بخيال واسع، وحب الإطلاع ومعرفة كل شيئ يحيط به، ويمكن تغذية هذا الفضول عن طريق النصوص الأدبية، والألوان، والقصص، والرسوم، ولكن بإسم البنيوية فالتعليم عبارة عن جمل غير كاملة، ومتقطعة بدون معنى، ونتيجة ذلك تلقن المدرسة تعليما دون ثقافة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ المدرسة البنيوية (Structuralisme). ← ← ←

وترجع الجريدة أسباب فشل هذه المؤسسة التي تفوق فيها الجانب الكمي على حساب النوعية المطلوبة لعدة عوامل من أهمها:

- النقص الفادح على مستوى هياكل الإستقبال.
- نقص التجهيزات في غالبية المؤسسات التعليمية.
- التوجيه العشوائي للتلاميذ.

- ضعف مستوى المعلمين.

لقد أدت ضرورة الإستجابة للطلب الإجتماعي الملّح في مجال التعليم إلى توظيف العديد من المعلمين ممن ليس لهم المستوى المطلوب لممارسة المهنة فضلا عن منافسة القطاع الإقتصادي وإغرائه للكفاءات مما قلل من إلتحاق أحسن الطلبة بمؤسسات التكوين، وخاصة المتخصصة في تكوين مكوني التعليم الأساسي، فكانت الغالبية التي تتقدم إلى هذه المؤسسات ممن لم يسعفهم الحظ في مواصلة الدراسة، فليست هناك مقاييس للقبول، وكان يقبل لسد حاجات التعليم ممن ليس لهم مؤهلات علمية تمكنهم من القيام بمهمة التعليم، مما ترتب عنه تأثير سلبي على مردودية نظامنا التعليمي. وتقترح (الوطن) لإصلاح هذه الوضعية "الرسكلة التي تسمح للمعلمين بتدارك النقائص والبحث عن التقنيات الحديثة والإستفادة منها" وفي نفس الوقت "فهذه الدورات التدريبية يستفاد منها في التخطيط، والتغيير البيداغوجي، وإعطاء نفس جديد للمعلم". ورد ذلك في العدد 1988 الصادر بتاريخ 4 جوان 1997 تحت عنوان "التكوين المتواصل هل هو الحل؟ فالتكوين أثناء الخدمة يفيد في سدّ النقائص المعرفية والمهارتية، وهو يشكل بعدا ضروريا ومكملا للتكوين الأساسي، لأن تكوين الأسانذة أصبح لايستجيب إلى متطلبات الساعة، حسب اليومية، كما أن هناك عاملا آخر، له تأثير مباشر على مردودية القطاع يتمثل في عملية التوجيه، وهي قضية شائكة تطرح بحدة في معظم النظم التربوية في العالم، إذ تقترن بمسار المتعلم وتساعده في إختيار الطريق الصحيح لمساره الدراسي والمهني فيما بعد.

إن إقتراح مقاييس علمية للتوجيه، بالإضافة إلى إحترام ميول ورغبات التلاميذ، والأخذ بعين الإعتبار إمكانيات الإستقبال وتوفر مناصب العمل كلها عوامل تساعد على التوجيه الجيد والمحكم إضافة لذلك، وضع حد للنظام الحالي المتمثل في توزيع التلاميذ بنسب محددة مسبقا (Quota). وحسب يومية (الوطن) "فالتوجيه المدرسي للتلاميذ يتم بطريقة فوضوية" كما ورد في العدد 2380 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1998 تحت عنوان: "مابعد التعليم الأساسي". وفيما يتعلق بأسس التوجيه المدرسي لتلاميذ السنة التاسعة أساسي، قصد الإلتحاق بالسنة الأولى ثانوي يتم حسب النتائج المحصل عليها خلال السنوات (السابعة، والثامنة، والتاسعة أساسي) مع الأخذ بعين الإعتبار المواد الأساسية (كالرياضيات، الفيزياء، والعلوم، واللّغة العربية) وقدرات التلميذ الفكرية، ويتولى هذه المهمة مجلس توجيهي وتلح اليومية في هذا الشأن على أخذ هذا الجانب بجدية ووضع مقاييس علمية، لأن له إنعكاسات على المراحل اللاحقة.

وتضيف اليومية في العدد 1627 الصادر بتاريخ 12 مارس 1996 تحت عنوان "التغلب على الرداءة" إن وزارة التربية الوطنية مطالبة بوضع مقاييس يتم على أساسها التوجيه السليم للتلاميذ كأن تقر بضرورة الحصول على معدل 20/10 حتى تقل نسبة الرسوب في كل من شهادتي التعليم الأساسي والبكالوريا، وتتحقق النوعية المرجوة. وأن هذه المعايير والمقاييس ستبقى بدون جدوى إذا لم تسهم وسائل الإعلام المختلفة في إعادة الإعتبار لبعض الوظائف والمهن، التي ينفر منها أغلب التلاميذ ويبقى المجتمع في حاجة ماسة لها، فالتوجيه السليم يعتبر أساس النجاح في الدراسة والتكوين.

ويقتضي الأمر توحيد المضامين البرامجية في كل من الأطوار الأول والثاني والثالث لأن إستمرارية التربية من السنة الأولى إلى السنة التاسعة لن يتحقق إذا بقيت المدرسة الإبتدائية بطوريها الأول والثاني مفصولة عن طورها الثالث الذي هو المتوسط، في كل من التسيير الإداري، والنظام التربوي وهذا كفيل بإبراز وحدة مضمون التعليم الأساسي ومناهجه كحقيقة ميدانية.

تناولت (الوطن) هذا الجانب في العدد 2217 الصادر بتاريخ 04 مارس 1998 تحت عنوان: "ماذا يجب أن نضع في البرامج". ومن وجهة نظرها ترى "أن في البرامج الموضوعة يجب تحديد نوعية المواطن الذي يريده المجتمع ". وناشدت السلطات المعنية بتوحيد البرامج ومحتواها المتعلقة بالأطوار الثلاثة مذكرة بمهام اللجنة المختلطة لإصلاح البرامج المتعلقة بالتربية الإسلامية.

وطرحت الجريدة في عددها 2314 الصادر بتاريخ 30 جوان 1998 موضوعا تحت عنوان: "الصبغة الإيديولوجية" جاء فيه: "لأن الذي يتحكم في مصير المدرسة هو الذي يتحكم في إتخاذ القرار، ومن ثمة فإن النتائج الجيدة والنوعية للمدرسة الجزائرية تبقى رهينة القوى السياسية". وعليه فالدعوة موجهة بالحاح إلى إبعاد المدرسة عن الصراعات السياسية لأن مهمتها الأولى هي تكوين الأجيال القادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها.

وحاولت اليومية أن تبرز الجناح المسيطر على المدرسة وأن: "هناك إرادة سياسية في بعض دوائر الحكم ترى في بقاء المدرسة على ماهي عليه من رداءة إستمرارية لحكمها وتسلطها " هذا ماجاء في العدد 2064 بتاريخ 03 سبتمبر 1997 ذلك أنه عن طريق المدرسة والنظام التربوي نستطيع أن تضع العراقيل أمام أي إرادة للتغيير، هذا ماخلصت إليه (الوطن) من خلال عدم إهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس والإعتماد في تسييره على مرسوم 16 أفريل 1976 الذي لابد من مراجعته أو إلغائه.

كما أثارت (الوطن) موضوع علاقة المدرسة بالمحيط الخارجي والتفتح عليه قصد ضمان نقل المعارف، وإكتساب المواقف والسلوكات لدى المتعلم، وجعل المحيط فضاءا لتطبيق المعارف النظرية بالتجريب والممارسة كأداة مكملة لأنشطة التعلم.

لكن بالرغم من وجود النصوص المتعلقة بالنظام التربوي والتكوين والتي تؤكد على ضرورة تفتح المدرسة على محيطها، فإن المدرسة بقيت معزولة عن هذا الفضاء منطوية على نفسها. إنها الآن مطالبة بالتفتح على المحيط الوطني والعالمي وهو السبيل الوحيد لإكتساب ثقافة حية ومتنوعة غنية المنابع".

حسب الجريدة في عددها 2106 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 1997 وتحت عنوان "تعليم أساسي أو مكمل".

وإنطلاقا من كل هذا طالبت (الوطن) في عددها 1986 الصادر بتاريخ 2 جوان 1997 "بمدرسة عصرية متفتحة على اللّغات الأجنبية، التي تعتبر نافذة على العالم الخارجي، ووسيلة للإتصال بين الشعوب، وأداة لتطوير المعارف العلمية، وتحويل التكنولوجيا الحديثة". كما أن تعليم اللّغات الأجنبية يساهم في إثراء الثقافة الوطنية عن طريق الترجمة والإستفادة من الثقافات الأخرى، ويتحقق هذا "عن طريق مراجعة طرق تعليم اللّغات وإنشاء مخابر لها بجميع المدارس وتجهيزها".

بالنسبة للأولوية بين اللّغات الأجنبية فإن (الوطن) ترى في عددها 2195 المؤرخ في 07 فيفري 1998 وتحت عنوان: "مدرسة جمهورية" بأن الأمر قد حسم بصفة نهائية لصالح الفرنسية، بحيث تعتبر اللّغة الوحيدة في كل من الطورين الأول والثاني، في حين تدرس اللّغة الإنجليزية إبتداء من الطور الثالث ... وتذهب (الوطن) في مقال آخر صدر بالعدد 1628 بتاريخ 13 مارس 1996 وتحت عنوان: "الإنجليزية في الإبتدائي دون تحضير" إلى إعتبار أن من طالب بإدخال الإنجليزية في التعليم الإبتدائي هو التيار –الإسلامي المحافظ– الذي أحكم –حسبها– سيطرته على التعليم في الفترة 1992–1993، وهي إشارة واضحة إلى الفترة التي تولي فيها الدكتور"علي بن محمد" مهام وزارة التربية الوطنية.

وتستمر جريدة (الوطن) في نقدها للمدرسة بصفة عامة والمدرسة الأساسية بصفة خاصة لأنها تعتبرها قاعدة أساسية لجميع مراحل التعليم، ولأن مستقبل هذه المراحل مرتبط بجودة، ونوعية المدرسة الأساسية.

وعندما تبقى هذه الأخيرة ضعيفة لايمكن سدّ الثغرات في كل من المرحلة الثانوية أو الجامعية أو في مرحلة التكوين المهني.

وعلى هذا الأساس طرحت يومية (الوطن) فكرة إنشاء مدارس خاصة من قبل جزائريين مؤهلين، تكون تحت رقابة الدولة وبهذا يصبح التعليم الخاص مدعما للتعليم العام مكملا له، غير أن التفكير في وضع ضوابط لهذه المدرسة الخاصة يتطلب بالضرورة (مراجعة أمرية 16 أفريل 1976) وإيجاد الإطار القانوني البديل، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا التعليم.

وقد شجعت اليومية مبادرة إنشاء مدارس خاصة بهدف التخفيف من حدة الإخفاق، والتسرب المدرسي، وإستيعاب التلاميذ المتسربين من التعليم العمومي وبالتالي تخفيف بعض الأعباء والتكاليف على الدولة.

وأكدت اليومية في عددها 2229 الصادر بتاريخ 18 مارس 1998 في مقال تحت عنوان: "المدارس الخاصة في حالة تطبيقها".أن مبدأ فتح المدارس الخاصة لايعارضه أي شخص، ولكن الشيء الوحيد الذي لابد أن يراعي "هو ضرورة مراقبة البرامج والأساتذة خوفا من الإنزلاقات" فالمدارس الخاصة "تساعد على التنافس وتحسين النوعية والمكانة الإجتماعية للمعلم" حسب نفس العدد.

أولت اليومية كذلك أهمية خاصة لتعميم التعليم التحضيري وإجباريته لما له من فوائد في إعداد الطفل مدرسيا وإجتماعيا، فهي مرحلة ضرورية لتفتح الطفل حيث "أظهرت التجارب أن 65 % من ألطفال الذين يتلقون تعليما تحضيريا يفهمون الدروس بصفة أسرع، ويتمكنون من النجاح في شهادتي التعليم الأساسي والبكالوريا" قد ورد ذلك في (الوطن) عدد 2086 بتاريخ 29 سبتمبر 1997 تحت عنوان: "تحضير الطفل إجتماعيا".

وأكدت يومية (الوطن) في مقالاتها على أن المدرسة الجزائرية فقدت مصداقيتها، فأولياء التلاميذ يلجأون إلى "الدروس الخاصة" لتمكين أبنائهم من النجاح في الإمتحانات وقد أصبح هذا الأخير مرهونا بالمرور الإجباري على الدروس الخاصة، لأن المدرسة العمومية هي المسؤولة عن إنخفاض نسب النجاح، وإرتفاع نسب التسرب المدرسي سنويا.

هذا ماجاء في إفتتاحية العدد 2078 الصادرة بتاريخ: 20 سبتمبر1997 وتحت عنوان: "مصداقية". وحسب طرح اليومية فإن الثقة في المدرسة الأساسية أصبحت منعدمة لدى الجميع.

القراءة المتأنية لما جاء في المادة التحريرية التي خصصتها اليومية للمدرسة الأساسية تكشف لنا سمتها النقدية اللاذعة لها وتحميلها إيّاها المسؤولية الكاملة لما بلغته من رادءة وتدني في المستوى منذ تطبيق المدرسة الأساسية في سنة 1981 وزادت حدة الإتهامات للمدرسة بعد أن تفاقمت الأزمة السياسية منذ 1991، ومانجر عنها من عنف أغرق البلاد في دوامة من الإرهاب الأعمى، ومانتج عنه من خسائر مادية وبشرية.

ففي إفتتاحية العدد 2209 بتاريخ 23 فيفري 1998 وتحت عنوان: "أي مدرسة" جاء بصريح العبارة أن "المدرسة أصبحت عبارة ورشة لتكوين الأصوليين وممونة لهم". إنها المسؤولة الأولى عن الأزمة المتعددة الأوجه التي تعيشها البلاد نتيجة لتقوقعها وعدم تفتحها على المحيط الخارجي والعالمي وبسبب طريقة تدريسها.

ولرد الإعتبار لهذه المدرسة، حسب الجريدة تم إنشاء المجلس الأعلى للتربية، لإدخال إصلاحات جذرية عليها وهي من أولويات السلطات في البلاد.

فالنظام التربوي مريض إذ تخصص الدولة 95 % من ميزانية القطاع لرواتب المعلمين، بينما توجه 5 % للتسيير والتجهيز ورغم أن الجريدة تعتبر مجانية وإجبارية مبادئ أساسية لابد من المحافظة عليها، فإنها لم تتوان في الدعوة إلى مراجعة ملف المنظومة التربوية بدقة وبسرعة بعيدا عن الحساسيات والخلفيات السياسية، وترى أن إصلاح المدرسة من الأحسن أن يبدأ من الطور الإبتدائي لأنه يعتبر مرحلة قاعدية للمراحل المقبلة، وتطالب بالعمل على تكريس العلم والمعرفة عوض حشو العقول، إنطلاقا من موقف الأغلبية المطالبة بتعليم نوعي في مستوى تطلعات المجتمع.

وعلى صعيد التقويم لابد من محاسبة المعلمين ومديري المدارس على النتائج المدرسية في نهاية الموسم الدراسي لتدارك النقائص، وخلق روح المنافسة، ووضع برامج متفتحة وخفيفة تكون أكثر تفتحا على العالمية (حسب الجريدة).

وكحوصلة لتحليلنا الكيفي نتوصل إلى النتائج التالية:

من خلال المقالات التي وردت في الأعداد المدروسة غلبت جريدة (الوطن) صفة السلبية على المدرسة، ووصمتها بالفشل الذريع، وإعتبرتها منبعا لتكوين الفكر الأحادي المنغلق، وحملتها مسؤولية ماتعانيه الجزائر من أزمة حادة، وإعتبرتها سبب كل الكوارث بما في ذلك الإرهاب.

- إنها مدرسة مكتظة تغلب فيها الكم على الكيف، وارتفع فيها التسرب المدرسي وفاق كل التقديرات، مقارنة ببلدان أخرى.

- غاب فيها التوجيه السليم للتلاميذ على أسس علمية وبيداغوجية.
- هذه المدرسة تتميز ببرامج تعليمية ثقيلة، تدرس بطريقة حشو الأذهان بالمعلومات من طرف معلمين وأساتذة ليست لديهم مؤهلات، ويعانون العوز المادي وعدم التقدير المعنوي .... كما تفتقر المدرسة أيضا إلى تجهيز بالوسائل اللازمة، ونقص في هياكل الإستقبال ..... .

وتقترح (الوطن) من خلال المقالات المدروسة: تأسيس تعليم تحضيري إجباري، وفتح مدارس خاصة، وتخفيف البرامج، والتفتح على المحيط الوطني والدولي، وإدخال مواد حديثة (أو جديدة) كحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والإهتمام باللّغات الأجنبية وفي مقدمتها الفرنسية. وكانت في كل ذلك ترفع شعارات: العصرنة، التفتح، ...جاءت كل هذه ألأفكار والآراء والإقتراحات في قالب نقدي، يصل أحيانا إلى درجة كبيرة من التشدد.

إن المقالات المدروسة في مختلف الأعداد يشوبها التكرار، وعدم التعمق، والإفتقار إلى الشرح والتحليل وبالتالي فإن المدرسة التي دعت إليها الوطن، هي مدرسة معاليمها في حاجة إلى تعميق ونقاش، لأنها قضية تمس أمّة بأسرها، فيما يتعلق بمستقبل أبنائها.

الخاتمة:

أولت جريدة (الوطن) إهتماما خاصّا لموضوع المدرسة الأساسية، وخصصت له مساحة كبيرة على صفحاتها بإعتباره حدثا وطنيا، تجلى ذلك طوال الفترة التي شملتها الدراسة، حيث عرف الموضوع طرحا واسعا، وبالتحديد إبان تحضير الندوة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

في تعبير عن آرائها وتوجهاتها في هذا الموضوع، وظفت الجريدة المقال الصحفي، دون غيره من الأنواع الأخرى، لأن هذا الشكل يعتبر أكثر ملاءمة للشرح والتوضيح، ويستجيب لمتطلبات القراء الملحة للإطلاع بشكل واسع على حيثيات الموضوع، ويساير رغبتهم في الفهم العميق لجميع الجوانب المطروحة للنقاش، كما يعتبر هذا النوع وسيلة للتبرير والإقناع.

ومما تجدر ملاحظته أن الصورة كانت غائبة في بعض الفصول الواردة، ومحتشمة في فصول أخرى، حيث تميز نشرها في أغلب الأحيان بالتكرار وعدم الوضوح.

لقد قامت اليومية من خلال الأنواع الصحفية التي استخدمتها وخاصة المقال، والمقال الإفتتاحي، بنقد المدرسة الأساسية نقدا لاذعا وركزّت بإستمرار على الجوانب السلبية دون غيرها مثل وصفها بـ: "المدرسة المنكوبة" لأنّ برامجها حسب صحفييها تجاوزها الزمن، وخاصة منها برامج التربية الإسلامية، التي تعتبرها الجريدة ذات دروس تحريضية، دفعت بالآلاف إلى حمل السلاح، وغذت ظاهرة الإرهاب والعنف. مضيفة أن المدرسة تفتقر إلى الطرق البيداغوجية العصرية، وهي منغلقة على نفسها.

إن هذا التوجه التجريمي للمدرسة ملفت للانتباه بشكل مثير، خاصة وأن الجريدة تجاهلت تماما وبشكل واضح المكتسبات الإيجابية التي حققتها فقد كانت المصدر الأول لتكوين عشرات الآلاف من الإطارات التي تحتل مسؤوليات في مختلف المستويات والقطاعات، وهذا بالرغم من أن الجريدة تطرقت إلى إجبارية التعليم ومجانيته لصالح جميع الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس بدون تركيز .... إلا أن هذه مكاسب لايمكن جحدها ...

ومما يمكن استخلاصه أيضا في طرح الجريدة لموضوع المدرسة الأساسية أن المقالات اتسمت:

- بالتكرار من حيث الأرقام والنسب المئوية ....
- بإجترار نفس الأفكار والطروحات، ونفس الإمضاءات.
- بالتحامل على المدرسة بأسلوب لاذع وحاقد.
- بإنعدام تقديم إقتراحات ملموسة وبناءة.
- بعدم وجود الرأي الآخر، فهناك أحادية في الطرح.

إنّ هذا التكرار والتحامل أمرا كان غرضه هو ترسيخ وفرض وجهة نظر معينة ؟..

ورأت الجريدة (الوطن) أنّ أمرية 16 أفريل 1976 تجاوزها الزمن، وهي في نظرها أساس الأزمة التي تتخبط فيها المدرسة الأساسية، لذلك طالبت من المسؤولين عن القطاع أن يطروحها جانبا

وخلصت جريدة (الوطن) في النهاية إلى أن المدرسة الأساسية خاصة والمنظومة التربوية عامة فشلت في أن تصهر العملية التعليمية في بوتقة ديناميكية التغيير والمهارات والإبداع، وأبقت عليها كأداة لإعادة إنتاج القوالب الجاهزة، وتمرير وترسيخ ثقافة السلطة الرسمية.

نستنتج من خلال هذا الإلحاح في تغيير المدرسة الأساسية لدى جريدة الوطن وربطه بالتخلص مماتسميه بالثقافةالسائدة في المدرسة وثقافة النظام السياسي، أن للعملية لديها أبعاد سياسية تريد الوصول إليها، لكنها لم تظهر هذه الأبعاد بوضوح. فهي تنادي في مقالاتها بإنفتاح المدرسة على المحيط الخارجي، والقيم العالمية، والعصرنة، والجمهورية .... وهي عبارات كبيرة الحجم غامضة المحتوى، إلى درجة أنها أصبحت شعارات فضفاضة لاطائل من ورائها، ذلك أن اليومية لم تقدم إستراتجية ملموسة واضحة المعالم للمساهمة في نهوض بالمدرسة، وتحقيق طفرة نوعية في المناهج والبرامج، وأساليب التكوين، والتقييم، والبحث .... ولم تكلف نفسها مشقة العمل النزيه لتعميق الحوار حول المدرسة الأساسية لإثراء الموضوع من جوانبه المختلفة، لو فعلت ذلك بالتأكيد أنها تبتعد عن المزايدات والمغالات والتطرف التي وقعت فيه.

- إن المتتبع لما ورد من طروحات وأفكار في جريدة (الوطن) خلال فترة الدراسة يكتشف بأنها أفكار من النوع الجاهز، بسبب التسرع في إطلاق الأحكام، وإستخدام أسلوب العنف في التناول، والتطرف في التحامل على المدرسة الأساسية دون غيرها من المؤسسات الأخرى الشيء الذي يتناقض مع الطرح السليم والتحليل الموضوعي للأوضاع السائدة، في الجزائر، هو أن تحرّم المدرسة الأساسية، ونحملها المسؤولية كاملة.
- كان الأجدر بجريدة (الوطن) قبل أن تفيض بسيولها الجارفة على المدرسة الأساسية أن تحاول الإجابة على مئات التساؤلات التي يطرحها المواطن الجزائري العادي والتي بقيت دون إجابة مثل:
- هل المدرسة مسؤولة عن المشاكل الإقتصادية المتتابعة منذ أكثر من عشريتين؟
- هل المدرسة مسؤولة عن المشاكل الإجتماعية الحادة والمتعددة (البطالة، السكن، الآفات الإجتماعية ...) التي تنخر البلاد من اقصاها إلى أقصاها؟
- هل المدرسة مسؤولة لوحدها عن الإنحطاط الثقافي والأخلاقي الزاحف منذ سنين طويلة؟
- هل المدرسة مسؤولة لوحدها عن العنف والإجرام والإرهاب؟

أسئلة أخرى يمكن أن تطرح في نفس السياق، كان من الأجدر أن تضعها الجريدة نصب أعينها لتكون أكثر إنصافا في أحكامها، وأكثر إيجابية في طرحها.

وبالتالي نستنتج أن جريدة (الوطن) مثلها مثل غيرها من جرائد الصحافة المكتوبة التي ظلت تنادي طوال العشرية الماضية بالإصلاح التربوي، وإعادة صياغة المنظومة التربوية على منوال الفئة الممثلة لها وبالتالي، عالجت الموضوع من خلال إرتباطات وإلتزامات إيديولوجية، هدفها قلب الأوضاع بشكل يتناسب مع الممثلين لهذه الإيديولوجية.

والحقيقة أن المشاكل التي تعانيها المدرسة الأساسية هي مشاكل موضوعية تتمثل خاصة في التزايد المستمر لعدد المتمدرسين، وفي النقص الكبير لمرافق الإستقبال، والوسائل البيداغوجية والتجهيز، وتكوين المكوّن وكذلك في الحالة المادية المتردية للمعلمين والأساتذة المتعلقة خاصة بالأجور والسكن، وجوانب أخرى متعلقة بالرعاية الصحية والمعنوية.

المراجع

مراجع ومصادر البحث:

1- المراجع بالعربية:

1. أبو زيد، فاروق: فن الخبر الصحفي.دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 1984.
2. إمام، إبراهيم: فن الإخراج الصحفي. المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
3. الصاوي، أحمد حسين: طباعة الصحف وإخراجها. دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
4. المرشد في علم الصحافة: منظمة الصحفيين العالمية، براغ، 1987.

5.البرقوقي محمد رفيق: فن البيع والإعلان. دار القاهرة للطباعة، بدون تاريخ.
6. الغنام، عبد العزيز: مدخل في علم الصحافة. الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1977.
7.بدر، أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه. وكالة المطبوعات، الكويت، 1986.
8.بن أشنهو، عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
9.بن سالم، عبد الرحمن: التشريع المدرسي. مطبعة عمار قرفي، الطبعة الثانية، الجزائر، 1994.
10.بن محمد، علي: معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية. شركة دار الأمة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.
11.تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والطباعة، الجزائر، 1975.
12.حمزة، عبداللطيف: المدخل في فن التحرير الصحفي. دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1965.
13.حلوش، عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية. دار الأمة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.
14.ديوي، جون: المدرسة والمجتمع، ترجمة الدكتور. أحمدحسين الرحيم، دار المعارف، مصر، 1974.
15.زرهوني، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال. دار موفم للنشر، الجزائر، 1993.
16.زايد، مصطفى: التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980).ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
17.عمارة، محمد: الأمة العربية وقضية التوحيد. دار النشر بالقاهرة، 1966.
18.عبد الحميد، محمد: بحوث الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1972.
19.عمارة، محمد: تحديات لها تاريخ. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.
20.فابر، فرانس: الصحافة الإشتراكية.ترجمة نوال الحلبي وآخرون، دمشق، 1971.
21.لطفي، بركات أحمد: التربية والتقدم في الوطن العربي. القاهرة، بدون تاريخ.

22. منصور، حسين وآخرون: التعليم الأساسي مفاهيمه ومبادئه، تطبيقاته. مكتبة غريب، مصر، 1982.

23. Jacques, Kayzer, Le quotidien Français, ème éditions librairie armand colin, Paris, 1983.

2- الوثائق والمنشورات الرسمية:

1. وزارة التربية الوطنية: منشور وزاري رقم 743 (8 جوان 1980) موضوعه: مناهج ومواقيت الطور الأول من التعليم الأساسي.

2. وزارة التربية الوطنية: بيانات إحصائية 1996-1997.

3. وزارة التربية الوطنية: دليل ولي التلميذ من أولى الأساسي إلى البكالوريا (سبتمبر 1996).

4. وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية، الطبعة الثالثة، 1995.

5. وزارة التعليم الإبتدائي: الإصلاح المدرسي. مديرية التنظيم والتنشيط البيداغوجي، مطبوعة، الجزائر، 1974.

6. وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين الجزء (2)، 1970.

7. الجريدة الرسمية: قانون الإعلام، المادة الرابعة، 3 أفريل 1990، العدد 14.

8. الجريدة الرسمية: عدد 33، المؤرخ في 16 أفريل 1976.

9. أحمد طالب الإبراهيمي: الكلمة التي ألقاها عند إفتتاح أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم لسنة 1968.

10. حزب جبهة التحرير الوطني: قرارات اللجنة المركزية، الدورة الثانية 26-30 سبتمبر 1979.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: جهود السنوات العشر (1965-1975) المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، بدون تاريخ.

12. مرسوم حكومي: حول التعددية الإعلامية 19-03-1990.

13. مرسوم رئاسي: لإنشاء المجلس الأعلى للتربية رقم 101/96 المؤرخ في 11-03-1996.

14. Ministère de l'éducation algérienne, information statistique, Alger, sous direction des statistiques, 1979.

3- الرسائل الجامعية:

1. أحمد بن مرسلي: مفهوم الإشتراكية والتجربة التنموية الجزائرية: دراسة تحليلية لخطاب بومدين ، أطروحة دكتوراه، معهد الإعلام، 1994.

2. أحمد بن مرسلي: التطور الفني لمجلة المجاهد السبوعية 1962-1979 ماجيستير، معهد الإعلام، 1982.

4- المواثيق والدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق، 1976.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ميثاق الجزائر، 1964.

5- المجلات والجرائد والدوريات:

1. عبد العزيز، الخضراء: "الأطفال والتربية" مجلة المعلم العربي، سوريا، العدد الأول، 1996.
2. رميلي، عبد الرحمان: "الإصلاح التربوي قيوده وعقباته"، مجلة التربية الجديدة، العدد:25، 1982.
3. همزة وصل: مجلة التكوين والتربية، العدد 11 وزارة التعليم الإبتدائي والثانوي (1975-1976)، الجزائر.
4. قضايا عربية : "الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي"، السنة السابعة، العدد الثامن، مصر، أوت 1980.
5. البصائر: العدد 172، السنة الرابعة، 19 أكتوبر 1951.
6. أسبوعية كواليس: حوار مع الوزير السابق للتربية: علي بن محمد، العدد 95 (الأسبوع 12 إلى 18 فيفري 2001).
7. أسبوعية الحقيقة: حوار مع وزير التربية السابق (عمار صخري)، العدد 40 (الأسبوع 14-20 سبتمبر 1994).

6- المحاضرات:

1. بن بوزة، صالح: محاضرات لطلبة الماجيستير، السنة الثانية في المنهجية: 1996-1997.
2. خضور، أديب: الأنواع الصحفية، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الرابعة إعلام- جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1982-1983.
3. خضور، أديب: التقرير الصحفي، محاضرة، ألقيت على طلبة سنة ثالثة إعلام، جامعة الجزائر، 1982-1983.

4.خضور، أديب: المقال الصحفي، سنة ثالثة إعلام، جامعة الجزائر، 1982-1983.

7- المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة:

1. عمر بلهوشات: مدير جريدة الوطن، مقابلة بمقر الجريدة يوم 6 جوان 2001.
2.مليكة قريفو: مقابلة بالبيت يوم 9 أوت 2001.
3.علي بن محمد: (وزير سابق للتربية) مقابلة بمقر التنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الجزائرية الأصيلة والمتفتحة، يوم 28 جوان 2001 بمقرالتنسيقية.
4.عنصر محمد: رئيس تحرير جريدة الوطن، مقابلة يوم 10 جوان 2001 بمقر الجريدة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
الإطار المنهجي للدراسة.....	3
الإشكالية والتساؤلات أهداف البحث.....	4
أسباب إختيار الموضوع وأهميته.....	

المجال الزمني للدراسة ومجتمع البحث..... 5
منهج البحث وأدواته 6
أداة التحليل ووحدة التحليل..... 7
فئات التحليل 8
خطة البحث .....
صعوبات البحث 9
القسم النظري 11
المحور الأول I: وضعية التعليم قبل الإستقلال وبعده 12
I-1- وضعية التعليم قبل الإستقلال .....
I-2- وضعية التعليم بعد الإستقلال 32-14
I-3 محاولات إصلاح المنظومة التربوية 15
المحور الثاني II: إعادة الإصلاح وتبني مشروع المدرسة الأساسية وخلفياته 21
II-1- تعريف المدرسة الأساسية وربطها بالمجتمع 30
II-2- مبادئ التعليم الأساسي وأهدافه .....
II-3- تطبيق المدرسة الأساسية 54-33
II-4- إصلاح التعليم الثانوي 34
II-5- الإتجاهات المختلفة للمنظومة التربوية 35
II-6- تقييم المدرسة الأساسية من حيث إيجابياتها وأهدافها .....
القسم التطبيقي: المحور الثالث 36
III-1- تعريف جريدة الوطن 39
III- 2- سياسة التحرير في جريدة الوطن .....
III-3- العناصر التيبوغرافية المستخدمة في طرح مادة المدرسة الأساسية ...
III-4- الأنواع الصحفية المستخدمة في طرح مادة المدرسة الأساسية.....
III-5- موقف جريدة الوطن من المدرسة الأساسية .....

الخاتمة .....
قائمة المراجع .....
ملاحق البحث

ملاحق البحث

شكر وتقدير

الشكر الأول لله عز وجل جلاله الذي أعانني بمشيئته على إتمام هذه الرسالة رغم العراقيل والصعوبات التي إعترضتني، كما لايفوتني أن أنوه بالجهود الكبيرة التي بذلها أستاذي المشرف الدكتور بن مرسلي أحمد وكذا لتوجيهاته القيمة، التي كان لها الأثر الواضح في ظهور هذه الرسالة بالشكل الذي عليه، وأخيرا لايفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

دليلة.ش

الإهـــــــــداء

- **إلى والدّي العزيزين أطال اللّه في عمرهما.**
- **إلى أبنائي الأعزاء، عادل، أمين، رفيق حفظهم اللّه.**
- **إلى إخوتي محمد الهادي، لطفي، وأخواتي زهرة، وحسيبة.**
- **دون أن أنسى "الكتكوت" الصغير وليد حفظه اللّه.**
- **إلى جميع الزملاء والأصدقاء أهدي هذا العمل المتواضع.**

دليلة.ش

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم علوم الإعلام والإتصال

المدرسة الأساسية
في جريدة الوطن دراسة وصفية
12 مارس 1996-31 ديسمبر 1998

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

من إعداد الطالبة:
شريفي دليلة

تحت إشراف الدكتور:
أحمد بن مرسلي

السنة الجامعية 2001-2002